

CDIP/14/13

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 20 أبريل 2015

اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

الدورة الرابعة عشرة

جنيف، من 10 إلى 14 نوفمبر 2014

التقرير

الذي اعتمده اللجنة

1. انعقدت الدورة الرابعة عشرة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية (اللجنة) في الفترة من 10 إلى 14 نوفمبر 2014.

2. ومثلت الدول التالية: أفغانستان، الجزائر، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، بيلاروس، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بوركينا فاسو، الكاميرون، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إثيوبيا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، هايتي، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، إيرلندا، إيطاليا، اليابان، الأردن، كينيا، لاوس، ليبيا، موريتانيا، المكسيك، موناكو، المغرب، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، باكستان، بنما، الفلبين، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سلوفاكيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، سورينام، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، اليمن (82 دولة).

3. وشارك ممثلو المنظمات الحكومية الدولية التالية بصفة مراقب: الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية ومركز الجنوب والمنظمة الإفريقية للملكية الفكرية ومكتب براءات الاختراع لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنظمة التعاون الإسلامي (7 منظمات).

4. وشارك ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية بصفة مراقب: رابطة المترجمين الفوريين بالأرجنتين (AADI)، الغرفة الصناعية للمختبرات الصيدلانية بالأرجنتين (CILFA)، المجلس الوطني للترويج للموسيقى التقليدية بالكونغو (CNPMTTC)، كروب لايف الدولية، الرابطة الأوروبية لطلاب القانون، لجنة الأصدقاء العالمية للتشاور (FWCC)، برنامج الصحة والبيئة (HEP)، اتحاد فناني الأداء الأيبيري اللاتيني (FILAIE)، مهندسو العالم

(IDM)، المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة (ICTSD)، الاتحاد الدولي لناشري الموسيقى (ICMP)، الاتحاد الدولي لجمعيات منتجي الأفلام (FIAPF)، الاتحاد الدولي لرابطات صانعي المستحضرات الصيدلانية (IFPMA)، الاتحاد الدولي لمنظمات حقوق الاستنساخ (IFRRO)، المعهد الدولي لإدارة الملكية الفكرية (I3PM)، الجمعية الأدبية والفنية الدولية (ALAI)، الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي (INSHEd)، الجمعية الدولية للناشرين (IPA)، الجمعية الدولية لتنمية الملكية الفكرية (ADALPI)، الاتحاد الدولي للفيديو (IVF)، شركة نولدج إيكولوجي إنترناشيونال (KEI)، رابطة أمريكا اللاتينية للصناعات الصيدلانية (ALIFAR)، مالوكا إنترناسونال وشبكة العالم الثالث (TWN) (24 منظمة).

5. وتولى رئاسة الدورة السفير محمد سياد دواليه، الممثل الدائم لجيبوتي.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة

6. افتتح الرئيس الجلسة الرابعة عشرة مشيراً إلى أنه بعد سبع سنوات وثلاثة عشر دورة، اكتسبت اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية دورها باعتبارها لجنة مهمة داخل المنظمة وذلك نتيجة تفانيها القوي في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية الخامس والأربعين. وتوجت جهودها بنجاح كبير وينبغي الترحيب بالنتائج من قبل الجميع. ومع ذلك، هناك حاجة إلى استدامة وزيادة الجهود الجماعية فيما يتعلق ببعض القضايا التي حدث بشأنها بعض التأخير في العامين الماضيين. ولا يمكن تأجيل هذه القضايا أكثر من ذلك، ولا بد من معالجتها بروح من التوافق والنوايا الحسنة. ودعا الرئيس جميع الوفود إلى مشاركة بشكل بناء بهدف اتخاذ تلك القرارات الحاسمة لفائدة مستقبل اللجنة وعمليات صنع القرار في المنظمة ككل. وأفاد بأن الدورة تتناول العديد من القضايا المعلقة، بما في ذلك الاختصاصات بشأن المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات جدول الأعمال وتوصيات المؤتمر الدولي للملكية الفكرية والتنمية وقرار الجمعية العامة لليوبو بشأن المسائل المتعلقة باللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية والمراجعة الخارجية للمساعدة التقنية لليوبو في مجال التعاون لأغراض التنمية. وأفاد بأنه يواصل تيسير عملية التفاوض بمساعدة الأمانة العامة وتكريس الوقت الكافي للمضي قدماً في هذه المسائل. وكان الجدول الزمني لأعمال الدورة متوفراً في مركز خدمات الوثائق. وأعرب الرئيس عن أمله في موافقة الوفود على التوزيع المقترح للعمل. وأفاد بأن منهجية إعداد ملخص الرئيس ستظل كما هي، حيث ستقوم الأمانة بتعميم فقرة قرار عقب اختتام المناقشات بشأن كل وثيقة أو قضية. وسيكون الملخص موجزاً وفي صميم الموضوع. وفي هذا الصدد، طُلب من الوفود عدم إدخال عناصر جديدة إلا إذا كانت ذات أهمية حاسمة. وفي النهاية، تمني الرئيس للجنة دورة ناجحة ومنتجة.

7. ورحب (السيد / أونياما) من الأمانة بالوفود نيابة عن المدير العام. وفي إشارة إلى التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن، سلط مندوب الأمانة الضوء على أن 29 مشروعاً تم اعتمادهم بميزانية قدرها 27 مليون فرنك سويسري وذلك لتنفيذ 33 توصية من توصيات جدول أعمال التنمية. وقد تم الانتهاء من تنفيذ وتقييم 18 مشروعاً، وكانت هناك سبعة مشاريع أخرى قيد التنفيذ. وتم تنفيذ مشاريع وأنشطة جدول أعمال التنمية في 50 دولة. وكانت هناك بعض الإنجازات الضخمة. فعلى سبيل المثال، رأت الأمانة أن مشروع إنشاء وتطوير مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار (TISCs) قدم مساهمات جوهرية للدول التي تم تنفيذها فيها. وشملت الأمثلة الناجحة الأخرى مشروع تطوير أدوات للنفاذ إلى المعلومات المتعلقة بالبراءات، الذي من خلاله تم إنتاج عدد من تقارير نطاق براءات الاختراع (PLRs)، ومشروع حول الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي ساهم في تحقيق فهم أفضل للتفاعل بين هذه القضايا. وكان هناك عدد كبير من الوثائق الخاصة بهذه الدورة، بما في ذلك تقارير مرحلية بشأن مشاريع جدول أعمال التنمية التي يتم تنفيذها في الوقت الحالي والتوصيات الـ 19 للتنفيذ الفوري، والتقارير المنقح بشأن قياس الأهداف الإنمائية للألفية في وكالات الأمم المتحدة الأخرى والوكالات المتخصصة، وتقارير بشأن مساهمة الويبو في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وأربعة من تقارير التقييم المستقل بشأن مشاريع جدول أعمال التنمية التي تم استكمالها، و16 دراسة أجريت في إطار أربعة من مشاريع جدول أعمال التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى إحراز تقدم بشأن أربع قضايا عالقة وهي الصيغة النهائية للاختصاصات الخاصة بالمراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية وقرار الجمعية العامة لليوبو بشأن المسائل ذات الصلة باللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، وقائمة المتحدثين

الخاصة بالمؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية، والمراجعة الخارجية للمساعدة التقنية لليويو في مجال التعاون لأغراض التنمية. وأعرب مندوب الأمانة عن أمله تحقيق تقدم في هذه المجالات خلال الدورة. وتمنى مندوب الأمانة للجنة دورة منتجة وكرر التزام الأمانة بتسهيل المفاوضات وأنها على استعداد لتقديم أي مساعدة قد تكون مطلوبة.

البند 2 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

8. دعا الرئيس اللجنة إلى الانتقال إلى البند 2 من جدول الأعمال المتعلق باعتماد جدول الأعمال (الوثيقة CDIP/14/1 Prov 2). وأفاد الرئيس بأنه تم إعداد مشروع جدول الأعمال على أساس المناقشات خلال الدورة الثالثة عشرة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية (CDIP/13) ووفقاً للقاعدة (5) من النظام العام الداخلي لليويو. وتم إقرار جدول الأعمال نظراً إلى عدم وجود اعتراضات من الحضور. ثم انتقل الرئيس إلى البند 3 من جدول الأعمال بشأن اعتماد المراقبين (الوثيقة CDIP/14/9).

البند 3 من جدول الأعمال: اعتماد المراقبين

9. دعا الرئيس اللجنة إلى منح اثنين من المنظمات غير الحكومية وهما مالوكا انترناشيونال واللجنة القانونية من أجل تحقيق التنمية الذاتية للشعوب الأصلية في الأنديز (CAPAJ)، صفة مراقب مخصص. ودعا اللجنة إلى اتخاذ قرار بشأن طلبات الاعتماد. وتم منح المنظمات غير الحكومية صفة مراقب مخصص نظراً لعدم وجود اعتراضات من الحضور. ثم دعا الرئيس اللجنة إلى الانتقال إلى البند 4 من جدول الأعمال بشأن اعتماد مشروع تقرير الدورة الثالثة عشرة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية.

البند 4 من جدول الأعمال: اعتماد مشروع تقرير الدورة الثالثة عشرة للجنة

النظر في الوثيقة CDIP/13/13 Prov - مشروع التقرير

10. أبلغ الرئيس اللجنة بأن الأمانة لم تتلق أي تعليقات بشأن التقرير، ودعا اللجنة إلى اعتماد التقرير. وتم اعتماد التقرير نظراً إلى عدم وجود اعتراضات من الحضور.

البند 5 من جدول الأعمال: بيانات عامة

11. افتتح الرئيس باب المناقشات.

12. وأفاد وفد الجمهورية التشيكية، نيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، بأن المجموعة قد أولت مقترحات المشاريع المختلفة اهتمامها الكامل ونظرت فيها. وأفاد الوفد بأنه سيعلق على مقترحات محددة عند مناقشتها. وأشار وفد المجموعة إلى أنه في الدورة الثالثة والأربعين لجدول أعمال التنمية لليويو، طلب من اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية مناقشة تنفيذ ولاية اللجنة فضلاً عن تنفيذ آلية التنسيق. وواصلت اللجنة في دورتها الثانية عشرة والثالثة عشرة الاهتمام بالأمر المتعلقة باللجنة. ودعم وفد المجموعة استمرار عمل اللجنة بشأن هذه القضايا على أساس مخصص. وكان ذلك هو النهج الأنسب لمناقشة المسائل الجديدة المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية. ولم يمس هذا النهج ولاية اللجنة، بل على العكس من ذلك، لقد مكن اللجنة من الوفاء بالركن الثالث من ولايتها بطريقة أكثر مرونة وفعالية. وأشار إلى أن المجموعة سترحب بالاختتام الناجح للنقاش حول المسائل المتعلقة باللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وتنفيذ آلية التنسيق التي ستكون مفيدة لجميع أعضاء اللجنة. وتحتاج اللجنة إلى تركيز أكثر على أعمالها الموضوعية. وأكد وفد المجموعة مجدداً على أن عملية مراجعة تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية كانت تحت ملاحظتها المتأنية ونظرها. كما أن المجموعة تابعت النقاش المستمر بشأن المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية لليويو في مجال التعاون لأغراض التنمية. وأعرب وفد المجموعة عن اعتقاده بأن جميع المناقشات ذات الصلة

ستنقل اللجنة إلى مستوى نوعي جديد من حيث تنفيذ جدول أعمال التنمية وتقييمه داخل عمل اللجنة وداخل المنظمة. وأشار إلى أنه خلال عملية المراجعة، ينبغي للدول الأعضاء أن تواصل وضع الفوائد التي تعود على مستخدمي أنظمة حماية الملكية الفكرية في الاعتبار بمثابة التزامها المشترك. وأفاد بأن المجموعة في انتظار اختتام النقاش بنتائج واضحة وتدابير تتركز على تحسين فعالية وجودة واستدامة مشاريع التنمية. وأكد وفد المجموعة بأنه نظر إلى اللجنة باعتبارها المنتدى الأنسب للدول الأعضاء لتبادل الخبرات في مجال الملكية الفكرية والتنمية. ويمكن تعزيز عمل اللجنة من خلال مدخلات أكثر تواترا من جانب الخبراء الموجودين في مكاتب الملكية الفكرية الوطنية وتقديم عروض لأفضل الممارسات داخل الدول وتجارب المنظمات المستفيدة الأخرى التي تم اكتسابها من خلال تنفيذ مشاريع جدول أعمال التنمية. وكانت العملية التي تحركها الدول مفيدة لأنها قد تعكس بالشكل الملئم الاحتياجات المختلفة للدول النامية وأقل البلدان نموا والدول التي تمر بمرحلة انتقالية.

13. وأكد وفد اليابان، نيابة عن المجموعة بآء، بأن جدول أعمال التنمية يجب أن يساهم في تحقيق هدف المنظمة عن طريق ضمان أن اعتبارات التنمية شكلت جزءا لا يتجزأ من عمل المنظمة، بمعنى أنه عليها أن تدعم أهداف اتفاقية الويبو. وفي هذا الصدد، أفاد الوفد بأن المجموعة تتطلع إلى دورة منتجة حيث الملكية الفكرية كأداة للتنمية ستكون محور المناقشات. وكان جدول أعمال الدورة مزدحم جدا ومثقل بالأعباء. لذلك، كان على اللجنة تناول بنود جدول الأعمال بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية، وأن تضع في اعتبارها برنامج عمل الدورة وتحديد الأولويات المناسبة في سياق الويبو ككل. وفيما يتعلق ببعض بنود جدول الأعمال طويلة الأمد، لا ينبغي استغراق الكثير من الوقت في تكرار نفس الحجج. ويمكن أن تكون المفاوضات المتعددة مفيدة عندما تشارك الأطراف الداعمة في الممارسة بهدف إيجاد وسيلة لاستيعاب مخاوف الآخرين من خلال تعديل المقترحات بهدف معالجة الشواغل على سبيل المثال. وكان ذلك واحدا من المكونات الأساسية للدبلوماسية متعددة الأطراف. وفي الحالات التي لا تخرج فيها الأطراف الداعمة بمثل هذه الأفكار الجديدة بعد تبادل وجهات النظر، فإنه يجب تقديم بنود جدول الأعمال طويلة الأمد هذه إلى الدورة القادمة دون إضاعة المزيد من الوقت. وفي هذه الدورة، لم تكن اللجنة في مرحلة حرجة مثل وضع المسات الأخيرة على نص معاهدة ما قبل عقد مؤتمر دبلوماسي، والتي قد تحتاج إلى قيام الوفود بالعمل إلى ما بعد الموعد المحدد. ولذلك، لم تكن المجموعة في وضع يسمح لها بقبول أي جلسات مسائية أو ممتدة وشجعت الرئيس بقوة على إنهاء الدورة في السادسة مساء. وأشار وفد المجموعة إلى الوثائق وأفاد بأن كمية الوثائق كانت هائلة. وكان من الصعب إجراء دراسة عميقة لجميع الوثائق في الوقت المحدود المتاح، ويجب النظر في الوضع على محمل الجد. واغتنم وفد المجموعة الفرصة للتطرق إلى بعض القضايا بعد أن وضع جانبا التعليقات المفصلة التي سيتم تقديمها في إطار كل بند من بنود جدول الأعمال واحتفظ بحقه في التوسع في دراستها في مرحلة لاحقة. وفيما يتعلق باختصاصات المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، أقر وفد المجموعة بضرورة استكمال صياغة العمل في أقرب وقت ممكن واستمر في الالتزام بالمشاركة في هذا العمل، مع الأخذ في الاعتبار أن المراجعة يجب أن تساهم في تحقيق هدف المنظمة. ورحب الوفد بالتقرير المرحلي بشأن مشاريع جدول أعمال التنمية والتوصيات الـ 19 الخاصة بالتنفيذ الفوري ووصف مساهمة هيئات الويبو المعنية بشأن تنفيذ التوصيات الخاصة بجدول أعمال التنمية التي أشارت بوضوح إلى أنه قد تم تنفيذ أنشطة الويبو ذات الصلة، بما في ذلك المساعدة التقنية، بنجاح في هيئات الويبو المعنية. وصرح بأن المجموعة تسلم بأهمية القرار ذي التاريخ الطويل والمعقد للجمعية العامة للويبو بشأن الأمور المرتبطة باللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية والمؤتمر الدولي المعني بالملكية الفكرية والتنمية. وتوقع الوفد أن يتم مراعاة الروح المذكورة سالفا للدبلوماسية المتعددة الأطراف في هذه الدورة. وفيما يتعلق بورقة المفاهيم لفائدة المشروع حول الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة - بناء الحلول، وتوقع وفد المجموعة أن يتم وضع المسات الأخيرة على ورقة المفاهيم بطريقة تمكن منتدى الخبراء رفيع المستوى من تقديم الأفكار المفيدة والقائمة على الأدلة والتي يمكن أن تستخدمها الدول الأعضاء كغذاء للفكر في دورة مقبلة. ورحب وفد المجموعة بالموضوعات التي سيتم مناقشتها في هذه الدورة، بما في ذلك تقارير تقييم المشاريع والدراسات والمقترحات الجديدة. وأشار إلى أن بعض الدراسات والأوراق التي أعدت لفائدة الدورة تميل بشكل كبير في الاتجاه الذي اقترح أن الملكية الفكرية كانت عائقا أمام التنمية. وقدمت الأوراق حجج أكاديمية ضعيفة لا تدعمها في معظم الحالات بيانات وحقائق ثابتة. واقترح وفد المجموعة بأنه حتى يتسنى للمنظمة أن تظل مصدرا مرجعيا عالميا للحصول على المعلومات والتحليلات الخاصة بالملكية الفكرية، على النحو

المنصوص عليه في الهدف الاستراتيجي (5)، يتعين أن تنشئ الأمانة عملية مراجعة نظراء صارمة لأية تقارير أو دراسات خارجية بتكليف وتمويل من المنظمة. وأخيراً، أفاد أن المجموعة تؤكد للرئيس أنه بمقدوره أن يعتمد على الروح البناءة وعلى الدعم المقدم من الوفود خلال الدورة.

14. وأعرب وفد باراغواي، نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، عن اهتمامه بوضع اللمسات الأخيرة على اختصاصات المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية وأفاد بأنه ينبغي أن يحوز على أولوية اللجنة. وستكون هذه العملية مفيدة جداً وستمكن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية من تقييم فعالية المشاريع التي نُفذت في إطار اللجنة بشكل حيادي وموضوعي. وكانت هذه العملية مهمة جداً في تحديد النتائج فضلاً عن الجوانب التي تحتاج إلى تصويب. وسوف يواصل أعضاء اللجنة المساهمة بشكل بناء ويحافظون على مرونتهم بهدف تمكين اللجنة من القيام بعملها بنجاح. وفيما يتعلق بالمؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية، سلط وفد المجموعة الضوء على أهميته بالنسبة لجميع الدول الأعضاء وأعرب عن أمله في إيجاد الحلول بحيث يتم التمكن من عقد المؤتمر في المستقبل القريب. وشجع وفد المجموعة اللجنة على اعتماد عملية اختيار الخبراء للمشاركة في المؤتمر. وأفاد بأن اختيار المتحدثين أو المحاضرين سيسمح بتبادل المعرفة في مجال الملكية الفكرية، الأمر الذي سيساعد اللجنة على التعامل مع قضايا التنمية. ومن الضروري أن تقوم اللجنة بمواصلة المناقشات بشأن تنفيذ آلية التنسيق بطريقة بناءة وموضوعية وواقعية. وينبغي أن تتم المناقشة في إطار اللجنة لتجنب ازدواجية باللجان الأخرى. ويجب أن توفر نتائج النقاش مبادئ توجيهية واضحة بهدف تمكين الدول الأعضاء من مناقشة آلية التنسيق في اللجان ذات الصلة. ويمكن تجنب تباطؤ المناقشات الموضوعية في اللجان الأخرى.

15. وأشار وفد كينيا، نيابة عن المجموعة الأفريقية، إلى أن جدول أعمال الدورة كان مزدحماً وأعرب عن أمله في إحراز تقدم في جميع البنود. وأولى وفد المجموعة عمل اللجنة أهمية كبيرة. وكان مواقفه بالنسبة لمختلف بنود جدول الأعمال معروفة. ولم يرغب وفد المجموعة في تكرارها لأنها لا تزال سارية. ومع ذلك، أعرب الوفد عن قلقه من عدم إحراز تقدم في عدد من القضايا التي لم يتم تسويتها بعد لاسيما خلال المداورات بشأن توصيات المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية لليوبيو في مجال التعاون لأغراض التنمية. وقائمة المتحدثين الخاصة بالمؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية واختصاصات المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية وآلية التنسيق. وأعرب وفد المجموعة عن أمله في تسوية هذه المسائل خلال الدورة. وفيما يتعلق بورقة المفاهيم الخاصة بمشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة - بناء الحلول، أعرب وفد المجموعة عن توقعه بأن يشهد الاختصاصات التي ستوجهه منتدى الخبراء رفيع المستوى. وأفاد بأن عملية اختيار المتحدثين يجب أن تأخذ في الاعتبار وجهات النظر المختلفة حول الموضوعات وتعكس التوازن الجغرافي.

16. وأفاد وفد باكستان، نيابة عن مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ، بأنه ينبغي أن تتعامل الدورة مع القضايا التي لها أهمية حاسمة بالنسبة للدول الأعضاء والمنظمة. وأعرب عن تقدير المجموعة لعرض التطورات الواقعية التي جرت في هيئات الويبو المختلفة، وأكد على ضرورة استمرار الجهود لتعميم جدول أعمال التنمية. ولهذا الغرض، يعد وضع الصيغة النهائية لاختصاصات المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية بمثابة أولوية. وكان من الضروري إجراء تقييم أفضل للتقدم الذي تم إحرازه والقصور الموجود. لقد كان هذا العنصر مهم للغاية من أجل قياس الأداء، ولا ينبغي أن يُنظر إليه على أنه مجرد مراجعة لأنشطة المشروع ولكنه يستوجب نطاق أوسع وأشمل. وأعرب عن أمل المجموعة في أن يتم وضع اللمسات الأخيرة على اختصاصات المراجعة خلال هذه الدورة. وأكد وفد المجموعة على أن قرار الجمعية العامة فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة باللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، بما في ذلك آلية التنسيق، قد أعتمد بالإجماع من جانب جميع الدول الأعضاء بهدف تعزيز وتحسين التنسيق الفعال بين لجان الويبو المختلفة في مجال الأنشطة الإنمائية. ولسوء الحظ، كانت اللجنة متأخرة بشأن تلبية قرار الجمعية العامة في هذا الصدد وتأسيس سابقة سبقة للغاية. إن الأمور لم تحسم بعد، وخاصة فيما يتعلق بلجنة البرنامج والميزانية واللجنة المعنية بمعايير الويبو. وأعرب وفد المجموعة عن أمله في أن يتم تسوية هذه القضية في هذه الدورة. ومن المؤسف أن المؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية لم يتم عقده. وبالنسبة لأي مؤتمر، فإن تحديد المتحدثين المناسبين للتحدث عن القضايا المناسبة يعد أمراً حاسماً لنجاحه ومصداقيته. وأفاد بأن أعضاء المجموعة قلقون إزاء عدم قدرة

اللجنة على وضع اللمسات الأخيرة على قائمة المتحدثين. وحيث دلت اسم المؤتمر على هويته، فإنه ينبغي أن يكون المتحدثون من ذوي الخبرة بشأن القضايا ذات الصلة بالملكية الفكرية والتنمية، وخاصة فهم التحديات التي تواجه الدول النامية وأقل البلدان نمواً بهدف السماح بإجراء مناقشات حاسمة ومنتجة. وفي العالم الحديث، كانت المساعدة التقنية ضرورية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وينبغي أن يكون تقديم مساعدة الويبو التقنية موجهاً نحو التنمية على المستوى الأمثل. ويجب أن تكون المساعدة التقنية مدفوعة بالطلب وشفافة ولا ينبغي أن تركز تركيزاً شديداً على الإنفاذ. وأعرب وفد المجموعة عن أمله في أن تؤدي المناقشات التي دارت حول المراجعة الخارجية لمساعدة الويبو التقنية في مجال التعاون لأغراض التنمية إلى توحيد وتنظيم ووضوح أفضل للعمليات والممارسات القائمة. وكان وفد المجموعة قد اختار التركيز على القضايا الشائكة أولاً، حيث أنها كانت بمثابة القضايا التي تحتاج الدول الأعضاء إلى الاستعداد للنقاش حولها ومحاولتها اتخاذ قرار بشأنها. ومع ذلك، فإن وفد المجموعة لا يعتقد بأن هناك داعي إلى التشاور حتى الآن. وأضاف أن تقارير تقييم المشروعات التي اعتمدها اللجنة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية مهمة للغاية بالنسبة إلى المساعي التي ستبذل في المستقبل فيما يخص تنفيذ جدول أعمال التنمية ككل والانتفاع بالملكية الفكرية لفائدة البلدان النامية وخاصة البلدان الأقل نمواً. وستساعد المشروعات الجديدة والمراحل الثانية من المشروعات المكتملة بنجاح في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وسيقدم أعضاؤها مداخلات خلال المناقشات بشأن المشروعات وبنود جدول الأعمال. لقد تطلعوا إلى المساهمة في المناقشات داخل اللجنة ويجدوهم الأمل في دورة منتجة.

17. وأفاد وفد إيطاليا، نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، بأن جدول الأعمال يتضمن العديد من الوثائق والموضوعات التي سيتم مناقشتها. وسيحتاج هذا الأمر إلى العمل المكثف والتعاون والكثير من المرونة لضمان استكمال كل شيء خلال الوقت المحدد. ووفقاً لذلك، دعا الرئيس إلى التأكيد على الانتهاء من هذا العمل ضمن الإطار الزمني المخطط له وأن تنتهي الاجتماعات في تمام الساعة السادسة. وأفاد بأن وفود الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه جاءت بالتزام قاطع بمواصلة العمل بطريقة إيجابية وتعاونية. وأخيراً، وفيما يتعلق بالعمل المقبل، أعرب الوفود عن استعدادهم للقيام بمناقشة بناءً حول الطرق الممكنة لتحسين عمل اللجنة لصالح كافة الوفود.

18. وأشار وفد الصين إلى أن الويبو قد بذلت جهوداً هائلة لتعميم جدول أعمال التنمية. وقد تم تنفيذ 29 مشروعاً من مشروعات جدول أعمال التنمية. ويرجع ذلك إلى الجهود المشتركة للدول الأعضاء والأمانة، ويجري تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية بطريقة منظمة وهناك الكثير من النتائج التي تستفيد منها العديد من الدول النامية. وأشار الوفد أيضاً إلى أنه مع تعميق المناقشات، جرى توسيع العمل بشكل مستمر. وأفاد بأن هناك الكثير من العمل المطلوب إنجازه ولا تزال هناك مهام صعبة تواجه اللجنة. وهناك بعض بنود جدول أعمال هذه الدورة تتطلب أن تكون جميع الأطراف أكثر مرونة وافتتاحاً وشمولية وتعاوناً من أجل تسهيل التنفيذ المبكر للأعمال ذات الصلة. وسيشارك الوفد بنشاط في المناقشات مع الدول الأعضاء الأخرى في إطار توجيهات الرئيس بهدف جعل المناقشات منتجة. وأفاد أنه بالتعاون مع الدول الأعضاء، ستكون المنظمة قادرة على تنفيذ المزيد من التحسينات على أعمالها في مجال التنمية ومواصلة التقدم في تنفيذ جدول أعمال التنمية وتعميم التنمية على أنشطتها.

19. وأيد وفد نيبال البيان الذي أدلى به وفد باكستان نيابة عن مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ، وأحاط اللجنة علماً بالتقدم الذي تم إحرازه في السنوات الأخيرة بشأن التوصيات الخاصة بجدول أعمال التنمية. كما أكد الوفد مجدداً على تأييده لمساعي الويبو المستقبلية في تنفيذ التوصيات وتعميمها على عملها وبرامجها. وهناك حاجة إلى تحقيق توازن بين الطبيعة الوقائية والمقيدة للملكية الفكرية والمساهمات التنموية الضرورية. ويجب أن يسترشد جدول أعمال التنمية بمبدأ مفاده أنه يتعين على الملكية الفكرية أن تشجع الابتكار والنفوذ إلى المعرفة في البلدان وبين الناس الذين هم في حاجة ماسة إليها. لقد كانت العلوم والتكنولوجيا والابتكارات بمثابة المكونات الرئيسية لخطة التنمية. وأفاد الوفد بأن نيبال، وهي من أقل البلدان نمواً، ترغب في توفير التكنولوجيا المستدامة والابتكارات المستوحاة من النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة. وقد بذلت جهوداً عديدة في مختلف المجالات لتحقيق هذا الهدف. على سبيل المثال، كانت الحكومة بصدد صياغة المرحلة النهائية من سياسة الملكية الفكرية الوطنية. وقد سنت أيضاً قانوناً جديداً للملكية الفكرية وتعمل على إنشاء مكتب متكامل ومستقل خاص بالملكية

الفكرية. وكانت المساعدة التقنية وبناء القدرات وتأسيس البنية التحتية بمثابة قضايا ذات أهمية حيوية بالنسبة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان الأقل نمواً مثل نيبال. وينبغي أن تكون هذه الأنشطة مدفوعة بالطلب وموجهة نحو التنمية. وقد تم اختيار نيبال كواحدة من الدول الرائدة التي سينفذ بها مشروع جدول أعمال التنمية بشأن بناء القدرات في استخدام التقنية المناسبة- المعلومات التقنية والعلمية المحددة كحل لتحديات التنمية التي تم تحديدها. وأضاف بأن مجالي الاحتياج اللذين حدّتهما حكومة نيبال هما: قولبة الكتلة الأحيائية لتسهيل الحصول على وقود بديل نظيف وملائم للبيئة يستخدم في أعراض الطهي والتدفئة، وتخفيف الهيل بعد الحصاد لتحسين الظروف المعيشية لصغار المزارعين والمجتمعات المحلية المهتمشة من خلال توليد الدخل. وتم تنفيذ المشروع في نيبال بعد عملية واسعة وشاملة وتشاركية. وساهم في تعزيز القدرات الوطنية بشأن كيفية الاستفادة من نظم المعرفة العالمية لتسهيل نقل التكنولوجيا الملائمة في نيبال، حيث أظهرت كيفية الاستفادة من نظم المعرفة العالمية والعلم والتكنولوجيا والابتكار في توفير الحلول التقنية المناسبة لمواجهة تحديات التنمية التي تم تحديدها. كما وفر أيضاً بعض الفوائد الاجتماعية والتنموية للمجتمعات الريفية وكان مفيداً في حماية البيئة والتنوع البيولوجي. وأقر الوفد مبادرات الويبو فيما يتعلق بإقامة مراكز لدعم التكنولوجيا والابتكار وتدريب الموارد البشرية مع التركيز على تطوير المهارات التقنية وبناء وتحديث مؤسسات الملكية الفكرية الوطنية وتحويل القطاع غير الرسمي الذي يتسم بأهمية كبيرة بالنسبة لنيبال. وكانت هناك حاجة إلى دعم الويبو لبناء القدرات البشرية والمؤسسية وكذلك البنية التحتية المادية بهدف تمكين الدولة من تسخير الفرص في مجال الابتكار والتكنولوجيا. ويجب أن تذهب الجهود إلى ما بعد النهج البسيطة القائمة على المشروعات بهدف معالجة نقاط الضعف الهيكلية العميقة في أقل البلدان نمواً مثل نيبال.

20. وأيد وفد جمهورية كوريا البيان الذي أدلى به وفد باكستان نيابة عن مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ. واعترف بأن اللجنة حققت تقدماً جيداً في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية في السنوات القليلة الماضية. وقدم الوفد بعض التعليقات في هذا الصدد. أولاً، ينبغي للجنة تعزيز التنمية المستدامة في البلدان المستفيدة من خلال تدابير المتابعة بهدف زيادة تأثير مشاريع جدول أعمال التنمية. لقد أنشئت اللجنة لتنفيذ جدول أعمال التنمية الخاص بالمنظمة العالمية للملكة الفكرية. ويمكن للشراكة القوية بين الأمانة والدول الأعضاء أن تسهم في تحقيق أهداف الويبو في مجال التعاون والتنمية. ثانياً، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن الملكية الفكرية أصبحت محركاً للنمو الاقتصادي في العصر الحديث. لذا، فهم الوفد أهمية تنفيذ المشاريع التي تعتمد على معلومات الملكية الفكرية لتعزيز النمو المستدام والمتوازن بين البلدان المتقدمة والنامية. وكان من الضروري أيضاً زيادة الوعي العام باستراتيجيات الملكية الفكرية من أجل التنفيذ الناجح للمشاريع. وأكد على أن تنفيذ جدول أعمال التنمية لم ينتهي بنهاية مشاريع محددة. ويجب اتخاذ تدابير المتابعة اللازمة لضمان النمو المستدام في المستقبل. ثالثاً، فيما يتعلق بالمناقشات حول مشاريع الويبو في مجال التعاون من أجل التنمية، شجع الوفد اتباع نهج متوازن وبناء بهدف تحقيق أقصى قدر من النتائج. وينبغي مواصلة تعزيز جودة مشاريع الويبو لفائدة الدول الأعضاء. ولذلك، ينبغي على الدول الأعضاء في الويبو أن تشارك في ممارسات التعلم بشأن أفضل الممارسات والدروس المستفادة فيما يتعلق بجميع أنشطة المساعدة القائمة الخاصة بالملكية الفكرية. رابعاً، أكد الوفد بأن هذه التنمية كانت مفيدة للجميع. ولم تعمل على تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لعدد محدد من السكان فحسب بل أيضاً على مساعدة البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وتحديث دراسات الحالة مثل "دراسة بشأن تأثير نماذج المنفعة في تايلند" والمشاريع مثل "بناء القدرات في مجال استخدام التكنولوجيا الملائمة" كثيراً حول أهميتها. لذلك، أقر الوفد بأهمية العلاقة بين الملكية الفكرية والتنمية وسعى إلى تعزيز الوعي العالمي بالتكنولوجيا التي تستخدم الملكية الفكرية. وأخيراً وليس آخراً، أبلغ الوفد اللجنة بأن "مؤتمر التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ - المكتب الكوري للملكية الفكرية حول التكنولوجيا الملائمة والاستخدام الاستراتيجي للملكية الفكرية لفائدة التنمية المستدامة" قد عقد في سول في شهر يوليو. وكان يهدف إلى رفع مستوى الوعي حول أهمية التكنولوجيا الملائمة في اقتصاديات بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وستقوم جمهورية كوريا أيضاً بعقد ندوة حول استخدام التكنولوجيا الملائمة بناء على طلب الدول الأعضاء. وكان ذلك مجرد مثالين على جهودها المتواصلة في مساعدة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً المختارة بهدف الوصول الأكثر فعالية والاستفادة من المعلومات المتعلقة بالبراءات. وأفاد الوفد بأنه سيواصل تقديم مداخلات مفصلة وبناءة حول القضايا على مدار الدورة.

21. وأيد وفد الهند البيان الذي أدلى به وفد باكستان نيابة عن مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وذكر الوفد أن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لعبت دورا هاما في تنسيق وتعزيز ورصد تنفيذ جدول أعمال التنمية. وأعرب عن رغبته في مواصلة المناقشات رفيعة المستوى بشأن توصيات جدول أعمال التنمية داخل اللجنة. وأفاد بأن اللجنة كانت لجنة دائمة مكلفة من الجمعية العامة بمناقشة قضايا الملكية الفكرية والتنمية. وأعرب الوفد عن انشغاله بغياب التنفيذ السليم للأركان الثلاثة لاختصاص اللجنة. وفي الوقت نفسه، أعرب عن رضائه عن تنفيذ العديد من التوصيات الخاصة بجدول أعمال التنمية من خلال المشاريع المختلفة وتعميم جدول أعمال التنمية داخل المنظمة. وفي هذا الصدد، أكد الوفد على التوصيات ذات الصلة الصادرة عن المراجعين الخارجيين لعام 2013 و2014، والتي طالبت اليويو بالتأكد على أخذ جميع التوصيات ذات الصلة بجدول أعمال التنمية في الاعتبار عند صياغة أنشطة المساعدة التقنية، حيث أنه تم تقديم المساعدة التقنية للبلدان بغرض دعمها في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. كما أيد الوفد قيام اللجنة بوضع الصيغة النهائية لاختصاصات المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية من أجل تمهيد الطريق لإجراء مراجعة مستقلة حسب تكليف الجمعية العامة في عام 2010. وفي هذا الصدد، تم تقديم عدة مقترحات وأفكار بناء عن طريق المجموعات الإقليمية والدول الأعضاء في الدورات السابقة، بما في ذلك بشأن أهداف ونطاق ومنهجية واختيار الملكية الفكرية وخبراء التنمية لفائدة المراجعة المستقلة. وأعرب الوفد عن استعداده للمشاركة بشكل بناء من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة خلال الدورة. كما حث جميع الدول الأعضاء والأمانة على اتخاذ قرار على وجه السرعة بشأن مسألة المؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية والذي ظل معلقا لمدة عامين تقريبا. وفيما يتعلق بورقة المفاهيم لمشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا لفائدة تنظيم منتدى الخبراء رفيع المستوى، أيد الوفد اتباع نهج متوازنا وفقا للاختصاصات النهائية. وأيد أيضا التنفيذ المبكر للتوصيات ذات الصلة الصادرة عن المراجعة الخارجية لمساعدة اليويو التقنية في مجال التعاون لأغراض التنمية، بما في ذلك المقترحات المقدمة من مجموعات مختلفة مثل مجموعة المساعدة التقنية والمجموعة الأفريقية، في أقرب وقت ممكن.

22. وأيد وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) للبيان الذي أدلى به وفد باكستان نيابة عن مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وذكر الوفد أن التوصيات الـ 45 لجدول أعمال التنمية تعتبر الآن جزءا لا يتجزأ من اختصاص اليويو. وينبغي لجميع أجهزة وهيئات اليويو أن تأخذ هذه التوصيات بعين الاعتبار في أنشطتها، لاسيما في القرارات الخاصة برسم سياساتها. ويجب أن تؤخذ التحديات والاحتياجات الخاصة بالبلدان بشكل عام، وتلك الخاصة بالبلدان النامية بشكل خاص في الاعتبار عند وضع خطط تنفيذ جدول أعمال التنمية وأهداف التنمية. ومن شأن هذه السياسة البناء ونتائج هذه الخطط أن تمكن البلدان من تطوير استراتيجيات الملكية الفكرية الوطنية الخاصة بها وصياغة نظام متوازن للملكية الفكرية يتطابق مع مواصفاتها الثقافية واحتياجاتها العامة والاجتماعية ويتوافق مع مستوى التنمية لديها. وعلق الوفد أهمية كبيرة على تعميم التنمية في جميع أنشطة اليويو وعلى التنفيذ السريع للتوصيات الخمسة والأربعين المعتمدة بجدول أعمال التنمية. وكانت اللجنة المعنية بالملكية الفكرية والتنمية قد حققت تقدما جيدا في تنفيذ بعض أجزاء من جدول أعمال التنمية في السنوات الأخيرة. وتم تحقيق بعض النتائج الملموسة. وكان إنشاء آلية التنسيق مثلا جيدا للخطوات الإيجابية، على الرغم من عدم إعادة تبنية من قبل جميع اللجان. وفي هذا الصدد، ومن أجل تحقيق المزيد من الإنجازات، هناك حاجة إلى فهم واضح من حيث الأغراض العامة لأنشطة اليويو للتعاون الإنمائي أو الإطار المفاهيمي للمساعدة الموجهة نحو التنمية. وينبغي ألا يتم تفسير المساعدة التقنية في نطاق ضيق على أنها مجرد تعزيز لأنظمة الملكية الفكرية في مختلف البلدان. وبدلا من ذلك، كانت الفكرة هي استكشاف السبل ودراسة أفضل الممارسات للتوفيق بين قضية التنمية وقضية حماية حقوق الملكية الفكرية وخفض مجالات التناقضات المحتملة بين القضيتين. ولهذا السبب أطلق على اللجنة اسم اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وليس لجنة تنمية الملكية الفكرية. وفي الواقع، استلزم سبب وجود اللجنة كجنة معنية بالتنمية والملكية الفكرية تحديد الاستراتيجيات الرامية إلى إعمال الحق في التنمية في هذا المجال والشروع في تنفيذها. ويتمثل الهدف النهائي في تقليص الفجوة المعرفية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة واستخدام المرونة في المعاهدات الخاصة بالملكية الفكرية من أجل خدمة قضية التنمية، وتعزيز فرص الحصول على التعليم والصحة والأدوية وتوسيع الملك العام ومواءمة قوانين الملكية الفكرية مع الجهود المبذولة لحماية الموارد الطبيعية وأشكال التعبير الثقافي والمعارف التقليدية والموارد الوراثية ضد الاستخدام غير العادل. وينبغي أن تركز المساعدة

التقنية على التأكد من أن البلدان النامية قادرة على الاستفادة من استخدام الملكية الفكرية في تحقيق التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. كما يجب أن تساهم في الحد من الفجوة المعرفية وزيادة مشاركة البلدان النامية في جني الفوائد من اقتصاد المعرفة. وينبغي أن تكون أنشطة الويبو متوافقة مع الأهداف والأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة، حيث أنها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة. ولذلك، فإن التوفير المنهجي والمستمر للمزيد من التقارير الشاملة بشأن مساهمات الويبو في تنفيذ أهداف الرئيسية والفرعية للتنمية المستدامة لما بعد عام 2015 لن يكون مرغوبا ومناسبا فحسب بل ضروري.

23. وأكد وفد باكستان على ضرورة الإدراك بأن الحق في التنمية هو حق وليس امتياز. وهو يتطلب نظام متوازن للملكية الفكرية حيثما تكون مصالح أصحاب الحقوق بحاجة إلى توازن مع تلك الخاصة بالصالح العام. أن هذا التوازن الصعب هو الذي يتعين على اللجنة أن تسعى جاهدة إلى تحقيقه في هذه الدورة. وأفاد الوفد بأن الانتهاء العاجل من وضع اختصاصات المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية ومتابعة المراجعة الخارجية لمساعدة الويبو التقنية في مجال التعاون لأغراض التنمية ووضع اللمسات الأخيرة على قائمة المتحدثين في المؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية وتسوية قرار الجمعية العامة بشأن المسائل المتعلقة باللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية هي أمور ضرورية من أجل التقدم. وفاد الوفد بأنه سيساهم في كل بند من بنود جدول الأعمال عند مناقشته.

24. وأعرب وفد شيلي عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد باراغواي نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وذكر بأن العمل الذي تقوم به اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية فيما يتعلق ب جدول أعمال التنمية مهم جدا. وأفاد بأن مختلف الدراسات والتوصيات التي قدمت داخل اللجنة ساهمت في عملية التأكيد على تعميم التنمية بجميع أعمال الويبو. وأفاد بأن شيلي قد استفادت من جدول أعمال التنمية وتطلع إلى مواصلة الجهود في السنوات المقبلة. لقد كان برنامج عمل الدورة طموحا وكان هامما بالنسبة للعمل الذي يتعين انجازه ولتحقيق تقدم جوهري بشأن القضايا التي تأخر تناولها على مدار عدة دورات مثل اختصاصات المراجعة المستقلة وآلية التنسيق. ورأى الوفد بأن يمكن للجنة تحقيق تقدم ملموس في عملها الذي سيعود بالنفع على البلدان النامية وأقل البلدان نموا.

25. وأيد وفد تنزانيا البيان الذي أدلى به وفد كينيا نيابة عن المجموعة الأفريقية. وأفاد بأن الكثير قد تم طرحه في ذلك البيان. لقد علقت تنزانيا باعتبارها واحدة من أقل البلدان نموا قدر كبير من الأهمية على تحقيق أهداف هذه الدورة. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى إنهاء نجاح لبعض القضايا التي كانت هناك اختلافات بشأنها. وأعرب عن أمله في إمكانية تسوية هذه الخلافات خلال الدورة بهدف السماح بتنفيذها. وسيكون ذلك مفيدا لأقل البلدان نموا حيث أنها بصدد عملية تطوير لقاعدة اقتصادية وتكنولوجية سليمة. ولا يمكن القيام بذلك إلا إذا قامت اللجنة بالمضي قدما في هذه القضايا خلال هذه الدورة. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى مداوات منتجة خلال الدورة.

26. وصرح وفد كوت ديفوار بأن اختصاص اللجنة يفرض عليها التعامل مع قضايا التنمية. وأفاد بأنه مهتم للغاية بتنفيذ جدول أعمال التنمية لأنه يوفر وسيلة لتمكين جميع الدول الأعضاء من الاستفادة من نظام الملكية الفكرية ويساعد على تحقيق التوازن. وأعرب الوفد عن أمله في ألا يعيق الفهم الانتقائي والحرب الكلامية عمل اللجنة فيما يتعلق بآلية التنسيق. وأيد الوفد البيان الذي أدلى به وفد كينيا نيابة عن المجموعة الأفريقية. وأفاد بأن كوت ديفوار ترغب في تنشيط القطاع السمعي والبصري لديها. ولذلك، أكد الوفد مجددا على اهتمامه بالاستفادة من مشروع تعزيز وتمية القطاع السمعي البصري في بوركينافاسو وبعض البلدان الأفريقية وأخيرا، أكد الوفد للرئيس بأنه مستعد للعمل معه على تحقيق جميع أهداف هذه الدورة.

البند 6 من جدول الأعمال: رصد تنفيذ جميع توصيات جدول أعمال التنمية وتقييمه ومناقشته وإعداد تقارير عنه

النظر في الوثيقة CDIP/14/2 - التقارير المرحلية

27. صرح الرئيس بأن الوثيقة تضمنت التقرير المرحلي السنوي بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية. وتضمنت تقارير عن سبعة من مشاريع جدول أعمال التنمية وتقارير التقييم الذاتي بشأن أربعة من مشاريع جدول أعمال التنمية التي تم الانتهاء منها وهناك تقرير مرحلي بشأن التوصيات الـ 19 للتنفيذ الفوري.
28. وأشار وفد اليابان، نيابة عن المجموعة بآء، بأن التقرير يقدم لمحة عامة عن سبعة من المشاريع الجارية وأربعة من المشاريع التي تم الانتهاء منها. كما أشار بشكل محدد إلى التوصيات الـ 19 لجدول أعمال التنمية. وكان وفد المجموعة قد أحيط علماً بجميع الأنشطة الواردة في التقرير ورحب بالجهود التي بذلها المدير العام وأعضاء مكتبه في سبيل تحقيق الأهداف المحددة للفترة الممتدة من يوليو 2013 إلى يونيو 2014. وأعرب الوفد عن اعتقاده القوي بأن عدد المشاريع أو نطاق المرحلة الجديدة أو المرحلة الثانية من المشاريع قد تم تقريره مع إبقاء الاعتبار الكافي لتحديد أولويات العمل والعبء الواقع على الأمانة ليس في سياق اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية فحسب، بل في سياق الويبو ككل.
29. وأفاد وفد إيطاليا، نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، بأن الوثيقة قدمت تحديثاً مفيداً بشأن العمل الذي قامت به الويبو خلال عام 2014 لتنفيذ جدول أعمال التنمية. وأحاطت المجموعة علماً بجميع الأنشطة المدرجة في الوثيقة، ورحب بالجهود التي بذلها المدير العام وأعضاء مكتبة في سبيل تحقيق الأهداف التي وضعتها الدول الأعضاء للسنوات السابقة. ويتطلع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى مواصلة العمل في إطار اللجنة وغيرها من الهيئات المعنية في الويبو لزيادة تدعيم جدول أعمال التنمية بالإضافة إلى المسألة الرئيسية المتمثلة في حماية حقوق الملكية.
30. وصرح وفد السنغال بأن قضايا التنمية كانت في قلب اهتمامات بلاده. وأفاد بأن تنفيذ أنشطة اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية أمر أساسي بالنسبة للسنغال من أجل تحقيق أهدافها التنموية. وأعرب عن فخره بالتقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ مشروع تعزيز وتنمية القطاع السمعي البصري في بوركينا فاسو وبعض البلدان الأفريقية. لقد تم مؤخراً عقد ورشة عمل تدريبية في السنغال في إطار المشروع. وشارك ممثلون عن كافة القطاعات السمعية والبصرية مثل الممثلين وكذلك ممثلين عن القطاع المالي. وشاركوا بنشاط في ورشة العمل. وكانت ردود فعل المشاركين إيجابية فيما يتعلق بالحدث ونوعية الوثائق وخبرات المحاضرين. وكانت القضايا التي نوقشت في محلها وذات صلة. وكان هناك نشاط جديد في القطاع السمعي البصري الإفريقي كما اتضح من خلال إنشاء العديد من القنوات التلفزيونية الجديدة وإقامة الاستديوهات والثناء الذي ورد من المهرجانات الدولية. لقد سمح ذلك للسنغال بإنشاء صندوق لتشجيع الإنتاج السمعي البصري. ومثلها مثل العديد من البلدان الأفريقية الأخرى، كانت السنغال تستعد للتحرك في البيئة الرقمية وهو الأمر الذي ينبغي أن يتم خلال عام 2015. ولهذه الأسباب، فإن الحكومة وجميع الجهات الفاعلة في القطاع السمعي والبصري راغبة في أن يستمر المشروع ويتم تعزيزه. إن الانتقال إلى البيئة الرقمية يضم كل من التكنولوجيا والمحتوى. وسيكون المحتوى السمعي البصري في الطليعة. وهناك حاجة لتجنب ما أشير إليه من قبل البعض بشأن "الاستعمار الرقمي". وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن جميع الأنشطة واعدة جداً.
31. وردد وفد بوركينا فاسو البيان أدلى به وفد كينيا نيابة عن المجموعة الأفريقية في إطار البند السابق من جدول الأعمال. وأشار إلى مشروع تعزيز وتنمية القطاع السمعي البصري في بوركينا فاسو وبعض البلدان الأفريقية والذي تم إطلاقه رسمياً في فبراير 2013 خلال المهرجان الإفريقي للسينما والتلفزيون. وأشار إلى التقدم الذي تم إحرازه منذ ذلك الوقت. في المرحلة الأولى من المشروع، تم إجراء دراسة عن "التفاوض بشأن الحقوق والإدارة الجماعية للحقوق في القطاع السمعي البصري". وتضمنت المرحلة الثانية ورش التدريب والتطوير المهني. وفي هذا الصدد، تم عقد ورشة عمل تدريبية في واجادوجو بتاريخ 10-11 يوليو. وكان الخبراء الفنيين الوطنيين والدوليين موجودين خلال ورشة العمل. وكانت كل ورشة عمل تدريبية بمثابة نقطة انطلاق لتعزيز الحوار المنظم بين جميع ممثلي سلسلة القيمة السمعية البصرية (من المخرجين والممثلين وموزعي المنتجين

وتجار التجزئة والمنصات الشبكية والمذيعين وممثلي القطاع المصرفي والتمويلي). وحضر ورش العمل مجموعة من المشاركين بما في ذلك المذيعين والممثلين والمحامين المتخصصين وممثلين من القطاع المالي ومسؤولي القطاع العام. وقاموا بالنظر في المجالات الخاصة بهم والتعرف على كيفية تسويق الأعمال السمعية البصرية. وكانت هناك مناقشات مكثفة بين المشاركين والخبراء بشأن مجموعة واسعة من الموضوعات مثل عينات العقود التي يمكن صياغتها واستخدامها من قبل المتخصصين في هذا القطاع. وأفاد الوفد بأن بوركينيا فاصو كانت على علم بأن القطاع السمعي والبصري يمكن أن يلعب دورا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلاد. وبدأت الإصلاحات في البيئة القانونية في عام 2004 واستمرت حتى عام 2013. وأعقب ذلك قرار وزاري أدى إلى تسهيل سن التشريعات فيما يتعلق بالسينما والأعمال السمعية والبصرية، ووفر إطارا يميز بالفعالية والكفاءة في بوركينيا فاصو. وفي أعقاب ورشة العمل التي جرت في يوليو 2014، تم عقد مؤتمر من قبل الاتحاد الوطني للسينمائيين بتاريخ 13 سبتمبر 2013 في واغادوغو. وأدى ذلك إلى إنشاء اتحاد السينمائيين. وكان الهدف النهائي يتمثل في تشجيع إنتاج الأفلام، فضلا عن تعزيز الجودة التقنية للأفلام وإقناع الجهات الاقتصادية الفاعلة بالعمل جنبا إلى جنب مع الاتحاد في جميع المشاريع المستقبلية. وتم تشكيل لجنة وطنية لحماية المصنفات الأدبية والفنية في أكتوبر 2014. وأظهر ذلك التزام هذا القطاع في بوركينيا فاصو. وسيكون حشد الجهات الفاعلة من القطاعين الخاص والعام هو هدفه في المرحلة المقبلة من المشروع. وأعرب الوفد عن إدراكه بأن تمديد المشروع إلى بلدان أخرى سيعتمد على نجاح المشروع في البلدان المستفيدة وهي بوركينيا فاصو والسنغال وكينيا. وأكد الوفد على التزام بلاده بمواصلة العمل مع الأمانة لضمان تنفيذ المشروع بشكل كفء وفعال.

32. وضم وفد كينيا صوته إلى البيان المدلى به باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وأفاد الوفد بأن كينيا قد استفادت من تنفيذ جدول أعمال التنمية في مختلف المجالات. وفي إشارة إلى مسألة بناء القدرات في مجال تعزيز الصناعة السمعية البصرية في أفريقيا، أفاد الوفد أن العملية كانت مثيرة للدهشة بالنسبة لحكومة وشعب كينيا. وكانت الصناعة السمعية البصرية في كينيا ديناميكية للغاية. وفي الوقت الحاضر، هناك تسع هيئات بث أرضي. وتزدهر الصناعة من حيث البث التلفزيوني والشاشة الفضية. لقد كان المشروع مدهشا بالنسبة للقطاع السمعي البصري والحكومة. وتوفرت لكينيا فرصة العمل مع السنغال وبوركينيا فاصو في إطلاق المشروع في فبراير 2013. وشاركت كينيا في الدراسة من خلال الإدارة الجماعية بالقطاع السمعي البصري. وكان الهدف الرئيسي من التدريب هو تحفيز تنمية القطاع السمعي البصري من خلال المساعدة التقنية وبناء القدرات المؤسسية بهدف زيادة فهم التفاعل بين نظام حق المؤلف والصناعة السمعية البصرية. وخلال ورشة العمل التي عقدت بتسهيل من الحكومة والويبو في شهر أبريل الماضي، أثرت العديد من القضايا من قبل أصحاب الحقوق، بما في ذلك استخدام الملكية الفكرية في تأسيس رأس المال الفكري والدعم الحكومي ومساهمة الصناعة السمعية البصرية في الاقتصاد وزيادة رأس المال وآليات التوزيع والتسويق. وكان من الواضح أن نمو وتطور القطاع يعتمد على عدة عوامل مثل الإطار القانوني والهيكل الإداري، والأهم من ذلك، استخدام الملكية الفكرية كأداة لتأسيس رأس المال الفكري في هذه الصناعة. وكنوع من المتابعة، عقدت الحكومة اجتماعا للجنة الوزارية المشتركة في أغسطس. وضم الاجتماع الوزارات الحكومية المختلفة مثل وزارة الإعلام ومكتب النائب العام والوزارة المسؤولة عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واللجنة الكينية للسينما. وجرى مناقشة القضايا التي أثرت خلال ورشة العمل التي عقدت في شهر أبريل. وفي شهر أكتوبر، عقدت هيئة الاتصالات الكينية اجتماعا لمناقشة قضية إنشاء ونشر المحتوى، خصوصا في ضوء التطورات الديناميكية في البيئة الرقمية. وتم إقرار دور القطاع السمعي البصري في تطوير كينيا. وكانت البلاد تعمل في اتجاه المرحلة الثالثة من المشروع.

33. وأحاط الرئيس اللجنة علما بأن مديري المشاريع حاضرون للتحدث بشأن كل مشروع من المشاريع. وطلب من الأمانة أن تبدأ بمشروع تعزيز قدرات الملكية الفكرية الخاصة بالحكومة والمؤسسات الوطنية لأصحاب المصلحة لإدارة ومراقبة وتشجيع الصناعات الإبداعية وتعزيز الأداء وشبكة منظمات الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف.

34. وأدلى (السيد ميريديث) من الأمانة بتعليقات حول العنصر الثاني من المشروع. وأشار إلى أنه تم الانتهاء من العنصر الأول بنجاح عام 2010. وكان العنصر الثاني بشأن توفير أنظمة لإدارة الحقوق في منظمات الإدارة الجماعية (CMOs). وقبل المشروع، وكانت الويبو قد قدمت لبعض الوقت برنامج لإدارة حق المؤلف والحقوق المجاورة من قبل منظمات الإدارة

الجماعية. وتم استخدامه من قبل العديد من منظمات الإدارة الجماعية في جميع أنحاء العالم. وكانت نية المشروع في الأساس هي ترقية البرنامج وجعله مترابطة، خاصة لإنشاء شبكات إقليمية لإدارة حق المؤلف مع التركيز على شبكة غرب أفريقيا. وكان المفهوم الأصلي للمشروع يعتمد أيضا على الشراكة القائمة مع جوجول. وكان ينبغي على جوجول توفير البنية التحتية اللازمة لوضع كل المكونات معا، فضلا عن مكونات الشبكات الإقليمية والدولية للمشروع. ولم تعد الشراكة مع جوجول نشطة. وابتداء من 2012، تم إعادة تصميم المشروع بهدف تولي الويبو المهام التي كان من المتوقع أن تقوم بها جوجول. وشمل التقدم الذي تم إحرازه في 2012 و2013 تحديد المتطلبات بالتشاور مع مجموعات المستخدمين الرئيسيين وطرح مناقصة للبحث عن شريك لتطوير النظام مع الأمانة. وانتهت هذه العملية للتو. وتم توقيع عقد مع مقدم خدمة خارجي يساعد على تطوير النظام الذي سيتم تسليمه في النهاية إلى منظمات الإدارة الجماعية في جميع أنحاء العالم. وكان للنهج الجديد الخاص بالمشروع العديد من المميزات الرئيسية. فطبعا لهذا النهج، سيتم تقديم نظام لإدارة الحقوق الموسيقية وحقوق الأداء وفي النهاية سيوفر الحقوق السمعية البصرية وغيرها من الحقوق التي سيتم تثبيتها محليا لدى منظمات الإدارة الجماعية في أقل البلدان نموا والبلدان النامية. ويمكن أن يشمل مكونا مشتركا يتم استضافته وإدارته من قبل الويبو بما يسمح بالترابط بين منظمات الإدارة الجماعية المختلفة وتوفير بعض الموارد المشتركة التي يمكن تنفيذها بأكبر قدر من الفعالية بطريقة مركزية. وكانت هناك ميزة أخرى هامة جدا بالنسبة للنهج الجديد وهي أنه سيسمح بالربط مع النظم الإقليمية والدولية. وكانت الإدارة الجماعية، لاسيما الخاصة بالمصنفات الموسيقية، بمثابة صناعة معقدة جدا مع العديد من المعايير المختلفة والتفاعلات المطلوبة. وكان الربط مع الشبكات الدولية بمثابة عنصر مهم جدا والذي كان يجب تنفيذه حتى يتمكن النظام ككل من العمل بنجاح. وكانت الأمانة قد توصلت إلى مرحلة البدء في إثبات المفهوم مع المورد الذي تم اختياره. وسيتم وضع خطة تنفيذ تجريبي مع التوزيع المخطط في نهاية 2015 أو بداية 2016. ونظرا لتغيير النهج، تم تخصيص الموارد للمشروع من خلال البرنامج والميزانية العادية. وتم تخصيص مليوني فرنك سويسري في البرنامج والميزانية المعتمدة للفترة 2014/2015. وتم استخدام الأموال في تطوير إثبات المفهوم والمرحلة التجريبية للمشروع. وسيكون هناك حاجة إلى موارد إضافية في فترة الثنائية 2016/2017 وما بعدها بهدف تشغيل النظام. ولذلك، أُقترح بأن يتم الاستمرار في تمويل الأنشطة من خلال البرنامج والميزانية العادية. وفي هذا الصدد، لفتت الأمانة الانتباه إلى الفقرة الأخيرة من القسم الخاص بسبل المضي قدما في التقرير المرحلي. وبالنظر إلى أن أنشطة تم دمجها في البرنامج والميزانية العادية وكان هناك عدد من التغييرات في نهج المشروع، تم اقتراح إغلاق المشروع الأصلي رسميا. وعند الاقتضاء، سيتم إحاطة اللجنة بالتقدم الذي يتم إحرازه فيما يتعلق بهذا العنصر.

35. وسلط (السيد الجزائري) من الأمانة بعض الضوء على مشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة - بناء الحلول ومشروع توسيع المشاريع التعاونية والنماذج القائمة على الملكية الفكرية. وبدأ بالمشروع الأول. وأشارت الأمانة إلى أن المشروع في مراحله النهائية وقد استند إلى التوصيات 19 و25 و26 و28. وأفادت بأن المشروع يتضمن عددا من الأنشطة بقصد التعرف على المبادرات الممكنة والسياسات العامة المتعلقة بالملكية الفكرية، من أجل تعزيز نقل التكنولوجيا ونشرها وتسهيل النفاذ إليها بهدف التنمية، وخاصة لفائدة البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وبدأت الأمانة في إعداد ورقة المشروع التي تضمنت وصفا تفصيليا لمكونات مشروعها (CDIP 9/INF/4). وكان النشاط الأول بشأن تنظيم الاجتماعات التشاورية لنقل التكنولوجيا الإقليمية. وعقدت خمس جلسات، تم تنظيمها في سنغافورة بتاريخ 16 و17 يوليو 2012، وفي الجزائر بتاريخ 29 و30 يناير 2013، وفي اسطنبول بتاريخ 24 و25 أكتوبر 2013، وفي جنيف بتاريخ 25 و26 نوفمبر 2013، وفي مونتيري بتاريخ 5 و6 ديسمبر 2013. وكان النشاط الثاني بشأن إعداد الدراسات التحليلية. وقامت الأمانة بالتكليف بست دراسات. وتم إعداد تلك الدراسات من قبل خبراء خارجيين من جميع أنحاء العالم وتمت مراجعتها بشكل مقارن من قبل خبراء دوليين. وتضمن النشاط الثالث إعداد ورقة مفاهيم تضمنت مخرجات المشروع المختلفة. وتم تقديم مسودة منها إلى الدول الأعضاء في 1 سبتمبر و21 أكتوبر 2014. كما تم تقديمها إلى المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية والصناعة في 28 أكتوبر 2014. وفيما يتعلق بالمنتدى رفيع المستوى للخبراء الدوليين، جرت مناقشة اختصاصات ومعايير اختيار الخبراء رسميا مع منسقي المجموعات الإقليمية في 24 أكتوبر 2014. وستتلاقى كل هذه الأنشطة في تنظيم منتدى الخبراء في أوائل عام 2015. وكان الهدف من ذلك هو استخدام النهج التدريجي المتعلق بالمنظمات

المعتمدة والشركاء الجدد المشاركين في جميع جوانب نقل التكنولوجيا، واستكشاف طرق جديدة لإقامة تعاون دولي بشأن الملكية الفكرية وتفاهم متزايد وتوافق في الآراء بشأن مبادرات الملكية الفكرية الممكنة أو السياسات اللازمة لتعزيز نقل التكنولوجيا. وسيتم دمج نتائج المشروع في الأنشطة الخاصة بالويبو بعد أن تنظر اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية فيها وتقدم أي توصيات محتملة إلى الجمعية العامة. وانتقلت الأمانة إلى مشروع توسيع المشاريع التعاونية والنماذج القائمة على الملكية الفكرية. واستند المشروع إلى التوصية 36 "تبادل التجارب حول المشروعات التعاونية مثل مشروع المجين البشري وكذا نماذج الملكية الفكرية". وكان النشاط الأول يتعلق بإعداد دراسة تحليلية - تصنيفية بشأن المشاريع التعاونية المفتوحة والنماذج القائمة على الملكية الفكرية. وشملت مراجعة شاملة للأدبيات ذات الصلة حول موضوع الابتكار المفتوح بهدف رسم وتجميع وتحليل وربط مختلف المبادرات التعاونية المفتوحة ونماذج الملكية الفكرية المبنية عليها. وتضمن النشاط الثاني تنظيم الاجتماعات مفتوحة العضوية مع الدول الأعضاء. وتم تنظيم اجتماعين، بما في ذلك اجتماع غير رسمي على هامش الدورة التاسعة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بتاريخ 11 مايو 2012، واجتماع الويبو الرسمي بتاريخ 18 يونيو 2012. وكان النشاط الثالث يتعلق بإعداد دراسة تقييمية متعمقة. وقد أجريت هذه الدراسة من قبل فريق من الخبراء بقيادة البروفسور إيلين إنكل، رئيس معهد د. مانفريد بيشوف لإدارة الابتكار بمجموعة إيرباص ورئيس إدارة الابتكار بجامعة زيلين، فريديريشافن، ألمانيا. وتضمن النشاط الرابع تنظيم اجتماع خبراء في شكل مؤتمر ويبو بشأن توسيع الابتكار: المشاريع التعاونية ومستقبل المعرفة. وضم 17 متحدث رفيع المستوى من البلدان المتقدمة والنامية وكذلك مناقشات مائدة مستديرة بشأن الابتكار المفتوح. وكان النشاط الخامس يتعلق بتطوير منصة تفاعلية. وفي هذا الصدد، تم تكليف فريق من مؤسسة الأنظمة المجتمعية، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية بدراسة حول "التدفقات العالمية للمعرفة" بهدف إدراجها في المنصة التفاعلية. وهذه الدراسة متاحة في هذه الدورة. وكان الهدف النهائي من المشروع هو إنشاء منصة تفاعلية لتبادل المعلومات والتجارب والممارسات الفضلى، والعمل أيضا على النهوض بفهم للاستخدامات المحتملة لنماذج وإجراءات الملكية الفكرية بغية إنعاش الابتكار المحلي. ويمكن أن يكون المشروع بمثابة لبنة مفيدة في تطوير شبكات تعاونية للابتكار. وأن نتائج المشروع سوف تدمج في أنشطة الويبو ذات الصلة. ومن المعقول إذن توقع أن مقارنة "المشروع التعاوني المفتوح" سوف تطلق عنان المزيد من إمكانيات الابتكار، لا سيما في البلدان النامية التي عرفت تطورا هائلا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

36. وقدمت الأمانة (السيدة كروبيلا) لمحة عامة عن التقرير الصادر بشأن تعزيز وتنمية القطاع السمعي البصري في بوركينا فاصو وبعض البلدان الأفريقية. وأشارت إلى أن المشروع يسعى إلى وضع إطار مستدام للقطاع السمعي البصري في 3 بلدان رائدة، هي بوركينا فاصو والسنغال وكينيا، على أساس تحسين الأسواق والهيكل المهنية والبيئة التنظيمية. ويسعى المشروع أيضا إلى تعزيز التفاهم والاستخدام الاستراتيجي لنظام الملكية الفكرية كأداة رئيسية لتشجيع الإنتاج والتسويق والتوزيع في القطاع السمعي البصري الأفريقي. ووفقا للاختصاصات، تم تنسيق تنفيذ المشروع في كل دولة من الدول عن طريق نقطة اتصال حددتها الحكومة. وكانت نقطة الاتصال لكل من الدول الثلاثة - بوركينا فاصو والسنغال وكينيا - حاضرة. وكان النشاط الأول للمشروع بشأن إعداد الدراسات وأوراق تحديد النطاق. وتم إجراء هذا العنصر ووضع اللمسات النهائية عليه في نفس وقت استكمال الدراسة بشأن "مناقشة الحقوق والإدارة الجماعية للحقوق في القطاع السمعي البصري" التي أعدتها السيدة/ كوسكينين- اولسون. وسيتم عرض هذه الدراسة في وقت لاحق بهذه الدورة. وكان النشاط الثاني يتعلق بورش عمل التدريب والتطوير المهني. وعقدت ثلاث ورش عمل تدريبية في السنغال وبوركينا فاصو وكينيا. وخلال تصميم ورش العمل، أخذت في الاعتبار توصيات الدراسة الاستطلاعية (الوثيقة CDIP/12/INF/3) التي عرضت على اللجنة في العام الماضي. وكانت السلطات الوطنية للبلدان المستفيدة، بما في ذلك نقطة الاتصال الوطنية المعنية من قبل كل دولة، ومكاتب حق المؤلف والهيئات الوطنية المسؤولة عن القطاع السمعي البصري، مثل لجنة السينما في كينيا، مشاركة عن كثب في جميع مراحل تنظيم وتسليم برامج التدريب. كما استفادت ورش العمل التدريبية أيضا من خبرات الخبراء الدوليين والأفريقيين المحددين. كما تم تأسيس التعاون أيضا مع شريك دولي خارجي لديه خبرة ملموسة في هذا المجال. وارتبطت "المنظمة الدولية للفرنكوفونية" مع المنظمة ومع برامج الندوات في واجادوجو وداكار. وأوضحت ردود الفعل التي وردت من المشاركين، استنادا إلى استبيان سري تم توزيعه في نهاية كل ورشة عمل بأن المشروع كان في الوقت المناسب وذو صلة.

كانوا راضين للغاية عن التدريب الذي كان عمليا في معظمه. ويمكن دمج المنهجيات التي تم المشاركة بها في ورش العمل مباشرة في ممارساتهم المهنية. وأفادوا بأنهم يرغبون في استمرار التدريب. كما أفاد المشاركون أيضا بأن المشروع سيسهم في مساعدة صناعة السينما على الانتقال إلى مستوى أعلى من التطوير المهني في استخدامه الاستراتيجي لأطر حق المؤلف الوطنية والدولية، وتطوير نظام أعمال أكثر أهمية من خلال إنشاء وثائق حقوق المؤلف وسلسلة من الحقوق لكل صفقة أساسية فردية مرتبطة بإنتاج وتوزيع المحتوى السمعي البصري. وكانت كل ورشة عمل بمثابة نقطة انطلاق تدريبية لتعزيز حوار منظم بين جميع ممثلي سلسلة القيمة السمعية البصرية بدءا من المديرين ومرورا بالجهات الفاعلة وموزعي المنتجين وتجار التجزئة والمنصات الشبكية والمذيعين وصولا إلى ممثلي القطاع المصرفي والتمويل. واعتبروا أن ورش العمل تمثل فرصا فريدة للاجتماع مع ممثلي الحكومة بهدف التصدي للتحديات التي تواجهها هذه الصناعة. ويتم إجراء تحول عميق على الإطار الاقتصادي والتكنولوجي في أفريقيا من خلال التقنيات الرقمية وتطوير السوق. وكانت عملية إنشاء وتوزيع المصنفات على الجمهور تواجه قضايا جديدة مثل التحول الرقمي الذي كان مقررا أن يتم تنفيذه في أفريقيا في يونيو 2015. إن التحول يؤدي إلى نمو الخدمات الجديدة، بما في ذلك المزيد من خدمات الفيديو والطلب. وهو يؤثر أيضا على الحاجة إلى مواصلة تطوير المحتوى المحلي. وكانت هناك حاجة لتطوير الممارسات المهنية الجديدة حيث أن المحتوى كان بمثابة المحور في هذا المشهد الجديد. ولذلك، من المهم التأكيد على تعزيز نماذج الأعمال الخاصة بجميع أصحاب المصلحة بإطار قانوني مناسب وقواعد إدارة شفافة وعقود متينة تشكل الأساس لخلق قيمة اقتصادية في الصناعة السمعية البصرية. وكان ذلك هو الطريقة الوحيدة لإيجاد مستثمرين من القطاع الخاص لتمويل المحتوى في عالم لا يعد التمويل العام وموارد جهات البث كافية لتمويل المحتوى السمعي البصري المحلي. وسيتم الاستمرار في تنفيذ المشروع داخل هذا السياق.

37. وقدمت الأمانة (السيد روكا كامبانيا) لمحة عامة عن التقرير المحلي لمشروع تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال الملكية الفكرية والتنمية فيما بين البلدان النامية وأقل البلدان نموا. وأفادت الأمانة بأنه تم تقييم المشروع بشكل مستقل في وقت سابق من هذا العام وتم تقديم تقرير التقييم النهائي في الدورة الماضية. وتم تنفيذ العديد من الأنشطة في الفترة قيد المراجعة. وفي شهر نوفمبر 2013، تم تنظيم المؤتمر السنوي الثاني حول التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال الملكية الفكرية والتنمية في جنيف. وقدم المؤتمر فرصة لمراجعة نتائج الاجتماع المشترك الأقليمي الثاني بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب حول براءات الاختراع والعلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية والنماذج الصناعية وإنفاذها الذي عقد في القاهرة في مايو 2013 ومناقشة مستقبل المشروع. كما واصلت الأمانة تطوير المنصة والأدوات القائمة على شبكة الإنترنت فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك من خلال إدخال وظائف فيما بين بلدان الجنوب في قاعدة بيانات المساعدة التقنية للملكية الفكرية وقاعدة بيانات مقارنة التنمية للملكية الفكرية وقائمة استشاريي الويبو. وبالتعاون مع قسم المشاريع الخاصة المسؤول عن شعبة تطوير وصيانة قواعد البيانات وشعبة الاتصالات، تم إنشاء صفحة على الإنترنت خاصة بالويبو ومخصصة لتوفير مرفق واحد لأنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال الملكية الفكرية. كما واصلت الأمانة متابعة أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وشاركت الويبو في معرض التنمية العالمي بين بلدان الجنوب الذي عقد في نيروبي في أكتوبر 2013. وكان الغرض الرئيسي منه هو تبادل أفضل الممارسات وتسليط الضوء على الشركات الثلاثية والحلول الناجمة بين بلدان الجنوب الخاصة بتحديات التنمية حول موضوع "بناء الاقتصادات الخضراء الشاملة: التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية المستدامة والقضاء على الفقر". كما شاركت المنظمة في منتدى التنمية رفيع المستوى للتعاون الإنمائي والمائدة المستديرة للأصول وتبادل التكنولوجيا العالمية فيما بين بلدان الجنوب. وتمشيا مع الجدول الزمني لمراجعة المشاريع، تم تقييم المشروع في الربع الأول من عام 2014. وتم تقديم تقرير التقييم النهائي إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية للمناقشة في الدورة الماضية. وبعد المناقشات، وافقت اللجنة على تمديد المشروع لسنة واحدة للسماح باستكمال الأنشطة المتعلقة ضمن ميزانية المشروع المتبقية. ومنذ شهر مايو، كانت الأمانة تركز على صقل الأدوات القائمة على شبكة الإنترنت بناء على ردود فعل المستخدم بهدف وتشجيعها فيما بين المستخدمين المحتملين ورسم خريطة للأنشطة القائمة على شبكة الإنترنت فيما بين بلدان الجنوب في إطار الويبو ودراسة الممارسات الجيدة داخل منظمات الأمم المتحدة الأخرى. وستواصل الأمانة العامة متابعة الأنشطة على مستوى منظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون بين بلدان الجنوب

والتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بهدف ضمان استمرارية الروابط التي أنشئت خلال المشروع. وتمشيا مع توصيات تقرير التقييم، ستقوم الأمانة أيضا بإعداد مشروع خارطة الطريق المقترحة لتعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب كاستراتيجية تسليم لاستكمال النهج القائمة في الويبو للنظر فيها من قبل الدول الأعضاء.

38. وقدمت الأمانة (السيدة زراجا) لمحة عامة عن التقدم الذي تم إحرازه في المشروع التجريبي بشأن الملكية الفكرية وإدارة التصميم لتنمية الأعمال في البلدان النامية وأقل البلدان نموا. وأفادت الأمانة بأن المشروع كان مبنيا على اقتراح قدمه وفد جمهورية كوريا في الدورة الحادية عشرة للجنة. ويهدف المشروع إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تقوم بإنشاء وتسويق التصميم بشكل نشط في مجال الاستخدام الفعال لنظام الملكية الفكرية وتطوير الاستراتيجيات التي من شأنها تشجيع الاستثمار في التصميم. ومن خلال التعاون الوثيق مع الوكالات الرائدة في الدولتين المشاركتين، سيقوم المشروع بتعزيز الاستخدام الاستراتيجي لحقوق الملكية الفكرية، لاسيما حقوق الرسوم والنماذج الصناعية من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تلك الدول، مما يشجع على اتباع نهج استباقي في حماية التصميم في الأسواق المحلية وأسواق التصدير. ويهدف المشروع إلى تحقيق أثر طويل الأجل في البلدان الرائدة ويمكن تكراره في الدول الأعضاء الأخرى. وتم اختيار الدولتين المشاركتين وهما الأرجنتين والمغرب بعد تحليل المشروع المقترح لكل دولة على أساس معايير الاختيار المحددة، بما في ذلك وجود صناعات قائمة على التصميم أو شركات مصنعة في الدولة ووضع مؤسسات حماية التصميم والإطار التشريعي والبنية التحتية، إلى جانب الحاجة الفعلية لدعم شركات التصميم في مجال تطوير استراتيجيات الملكية الفكرية والحصول على حماية نشطة للملكية الفكرية الخاصة بمخترعاتهم في الأسواق الوطنية والدولية وإمكانية تولى والاستمرار في المشروع بعد الانتهاء من المشروع المبدئي فضلا عن تكراره في الدول الأعضاء الأخرى. وتم تحديد الوكالات الرائدة في البلدان المعنية، وهما المعهد الوطني للملكية الصناعية في الأرجنتين ومكتب الملكية الصناعية والتجارية بالمغرب. وبدأ المشروع في مايو 2014. وتوصلت الويبو والوكالات الرائدة إلى اتفاق بشأن تقرير "بيان نطاق المشروع"، الذي يتضمن المراجعات المنتظمة والمناقشات بين الطرفين بهدف إيجاد فهم مشترك واضح لنطاق المشروع والأهداف المشتركة. كما ركزت المرحلة الأولى من المشروع أيضا على أهمية نطاق المشروع في سياق استراتيجيات التنمية للملكية الفكرية الوطنية الخاصة بالدول المشاركة. وسيساهم المشروع التجريبي في تحقيق الأهداف المؤسسية للوكالات الرائدة والأهداف الوطنية في مجال تطوير حماية التصميم الخاصة بالملكية الفكرية. وعملت الأمانة بشكل وثيق مع لجنة توجيهية ومع المنسق القطري للمشروع في كل دولة. وتم صياغة استراتيجيات حماية التصميم الوطنية وخطط التوعية واستراتيجيات الخروج لكلا الدولتين. وأجريت دراسات الجدوى مع توجيه أسئلة إلى الوكالات الرائدة المعنية. وتم إرسال استبيان مسحي إلى 155 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في الأرجنتين و200 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في المغرب بهدف تقييم احتياجاتها وتوقعاتها واهتمامها بالمشروع. وعُقدت ندوة دولية حول التصميم الصناعي في بوينس آيرس في سبتمبر 2014. وكان ذلك هو نشاط التوعية الأول في الأرجنتين والانطلاق الخاصة بهذا المشروع الرائد في الأرجنتين. وتم تقديم المشروع من قبل الويبو والمعهد الوطني للملكية الصناعية إلى 130 مشاركا، من بينهم 70 مؤسسة صغيرة ومتوسطة. واعتبرت السلطات الوطنية أن الندوة مهمة جدا، وتم افتتاحها بواسطة وزير الصناعة. وأشار التقرير إلى أن 83% من ردود الفعل الخاصة بـ 81 مؤسسة التي شملها الاستطلاع كانت ممتمة بهذا المشروع الرائد. وفي المغرب، تم تقديم المشروع من قبل الويبو ومكتب الملكية الصناعية والتجارية في مؤتمر حضره المصممون والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحتمل أن تكون مستفيدة. كما تم تقديمه أيضا إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين في اجتماع مائدة مستديرة. وشارك ممثلون عن وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي ووزارة الحرف ووزارة الاقتصاد الاجتماعي والتضامن واتحاد غرف التجارة والصناعة والخدمات والمدارس وغيرها من أصحاب المصلحة في مجال الصناعات الرئيسية. وكان جميع المشاركين يفضلون المشاركة في المشروع وشجعوا شبكة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المشاركة في المشروع. وهكذا انطلق المشروع بنجاح في الأرجنتين والمغرب بأنشطة التوعية الأولية هذه، وساهمت هذه الأنشطة أيضا في رفع الوعي حول حماية التصميم. وكانت الدولتان بصدد القيام بعملية اختيار الخبراء الوطنيين والشركات المستفيدة وتم إتاحة اثنين من المنشورات بهدف تعزيز المشروع في الأرجنتين والمغرب خارج القاعة.

39. وقدمت الأمانة (السيد إسلام) لمحة عامة عن التقدم الذي تم إحرازه في مشروع بناء القدرات في مجال استخدام المعلومات التقنية والعلمية المحددة حسب التكنولوجيا الملائمة كحل لتحديات التنمية التي تم تحديدها - المرحلة الثانية. وأشارت الأمانة إلى أن التنفيذ سير على أساس الخبرة المكتسبة في المرحلة الأولى والتوجيهات التي قدمتها اللجنة من خلال القرار الذي تم اتخاذه واعتماد المرحلة الثانية من المشروع. وأفادت بأن تنفيذ المرحلة الثانية يتطلب مسؤوليات إضافية من جانب الأمانة. ويتعين على الدول أيضا أن تتحمل مسؤوليات معينة، بما في ذلك تحديد مجالات الاحتياج التي لها صلة بمخطط التنمية الوطنية. وتلقت الأمانة طلبات من مختلف الدول الأعضاء التي أبدت اهتماما قويا بالمشاركة في المشروع. وتقوم الأمانة بإجراء مشاورات معها في إطار المسؤوليات التي اضطلعت بها جميع الأطراف. وكانت الأمانة بصدد مراجعة الطلبات المقدمة، بما في ذلك النظر في مجالات الاحتياج المحددة وصلتها باحتياجات التنمية في البلدان المعنية. وبعد هذه الخطوة، سيتم توقيع اتفاقية مع البلدان المستفيدة. ولم يحدث هذا في المرحلة الأولى. وسيؤدي ذلك إلى إضافة هيكل لتنفيذ المشروع. وستقوم الأمانة برفع تقرير عن تنفيذ المشروع في الدورات المقبلة.

40. وأشار وفد اليابان، نيابة عن المجموعة باء، إلى التقرير المحلي لمشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة - بناء الحلول. وأشار الوفد إلى أنه فيما يتعلق بالنشاط رقم (4) تم إدراج ما يلي في القسم الوارد تحت عنوان "التقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ المشروع": "امثالا للجدول الزمني، سوف يبدأ العمل من أجل إعداد وتوفير المواد والنماذج وأدوات التدريس وغيرها من الوسائل الناتجة عن التوصيات التي اعتمدها المنتدى رفيع المستوى للخبراء الدوليين بعد عقد المنتدى المذكور". ومع ذلك، ورد ما يلي في الفقرة 58 من ورقة المشروع (الوثيقة CDIP/9/INF/4): "إن إعداد وتقديم ورقة المفاهيم للتعليق عليها من قبل الخبراء الدوليين، وتوفير المواد والنماذج وأدوات التدريس وغيرها من الوسائل الناتجة عن التوصيات المعتمدة في اجتماع الخبراء، سوف تتبع الانتهاء من الدراسات. ويمكن أن يشمل ذلك المحتويات والمشاريع القطرية الملموسة التي تتعلق بتصميم وتطوير البنية التحتية اللازمة لإدارة أصول الملكية الفكرية فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا. وسوف تمثل الورقة والأدوات قواعد المناقشة في منتدى الخبراء الدوليين رفيع المستوى التي سيتم تقديمها إلى اللجنة لاعتمادها". واستنادا إلى التقرير المحلي، فإن إعداد وتوفير الأدوات لن يبدأ إلا بعد عقد منتدى الخبراء رفيع المستوى. ومع ذلك، يبدو أن ورقة المشروع قد نصت على أن إعداد الأدوات سيتم قبل المنتدى رفيع المستوى بهدف توفير الأساس للمناقشات داخل المنتدى. ويبدو أن ترتيب العمل غير متناسق في هذا الصدد. ولذلك، طلب وفد المجموعة من الأمانة توضيحا بشأن هذه النقطة. وسوف ينظر الوفد في التفسير بعد تقديمه من قبل الأمانة ويمكن أن يعود إلى هذه النقطة في المناقشة بشأن ورقة المفاهيم الخاصة بالمشروع حيث أنها تتعلق بتلك الورقة.

41. وصرح وفد المغرب بأن بلاده بذلت جهودا كبيرة لتعزيز القطاع السمعي البصري. وأفاد بأن بلاده تحاول زيادة إنتاج الأفلام. وستستمر الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق الملكية الفكرية في هذا المجال من أجل تشجيع الابتكار وتعزيز إنتاج الأفلام والمصنعات السمعية البصرية الأخرى. ويحتاج استخدام الملكية الفكرية في الإنتاج السينمائي إلى التعزيز. واهتمت المغرب بالمشاركة في مشروع تعزيز وتمية القطاع السمعي البصري في بوركينا فاسو وبعض البلدان الأفريقية. وأعرب الوفد عن رغبته في تعزيز معارفه وقدراته التقنية في هذا المجال.

42. وأشار وفد السلفادور إلى مشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة - بناء الحلول. وأعرب الوفد عن اهتمامه الكبير بالمشروع ورغبته في تكرار تنفيذ التجربة في السلفادور. ولفت الوفد انتباه الأمانة إلى هذه الحقيقة. وأعرب الوفد أيضا عن رغبته في توفير فرصة لمناقشة تجارب المشروع مع الأمانة بهدف معرفة المزيد عن أنشطة المشروع وكيفية تنفيذها.

43. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن تقديره للتقدم الذي تم إحرازه في مشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة - بناء الحلول. وأفاد بأنه سيقوم بتقديم المزيد من التعليقات عند مناقشة الورقة المفاهيمية لمنتدى الخبراء رفيع المستوى. وأعرب الوفد عن تقديره أيضا للتقدم الذي تم إحرازه في مشروع تعزيز وتمية القطاع السمعي البصري في بوركينا

فاصو وبعض البلدان الأفريقية ومشروع تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال الملكية الفكرية والتنمية فيما بين البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وكان المشروع الأخير مهم جداً بالنسبة لجنوب أفريقيا والمجموعة الأفريقية. وطلب الوفد من الأمانة توضيحاً بشأن الوقت الذي سيتم فيه تزويد الدول الأعضاء بخارطة الطريق الخاصة بتعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب على أنشطة الويبو. وطلب الوفد أيضاً من الأمانة شرح طبيعة ومدى العلاقة بين الويبو ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأعرب الوفد عن رغبته في معرفة ما إذا كان قد تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين الويبو ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

44. وأشار وفد كوت ديفوار إلى مشروع تعزيز وتنمية القطاع السمعي البصري في بوركينا فاصو وبعض البلدان الأفريقية. وأفاد الوفد بأن بلاده ترغب في الاستفادة من المشروع وأنها تقدمت بطلب للمشاركة في المشروع وأن القطاع السمعي البصري في كوت ديفوار يتوسع ويجري تنفيذ برامج مختلفة من داخل القطاع. وأفاد أن مساعدة الويبو في تطوير القطاع ستكون مفيدة جداً، وإن البلاد ترغب في الاستفادة منه.

45. ودعا الرئيس الأمانة للرد على أسئلة الوفود وتعليقاتها.

46. وأشارت الأمانة (السيدة الجزائري) إلى سؤال طرحه وفد اليابان نيابة عن المجموعة بء، بشأن المواد التي قد تكون مستمدة من أفكار أو توصيات منتدى الخبراء رفيع المستوى. وأكدت الأمانة على أنه سيتم تطوير هذه المواد أو الأدوات نتيجة لأفكار أو توصيات منتدى الخبراء رفيع المستوى. ولذلك، يجب تطويرها قبل ذلك. وفيما يتعلق بالتعليقات التي أدلى بها وفدي السلفادور وجنوب أفريقيا، أفادت الأمانة بأنه سيتم تقديم مزيد من التفاصيل بشأن المشروع خلال مناقشة ورقة المفاهيم.

47. وأشارت الأمانة (السيدة كرويل) إلى الاهتمام الذي أبدته وفود المغرب وكوت ديفوار بالمشاركة في مشروع تعزيز وتنمية القطاع السمعي البصري في بوركينا فاصو وبعض البلدان الأفريقية. وأكدت الأمانة مجدداً أنه مشروع تجريبي في ثلاثة بلدان مستفيدة، على النحو المتفق عليه من قبل اللجنة. وكانت هذه الدول المشاركة في المشروع التجريبي هي بوركينا فاصو والسنغال وكينيا. ويمكن النظر في الطلبات المقدمة من وفدي المغرب وكوت ديفوار بعد تقييم المشروع.

48. وأشارت الأمانة (السيدة روكا كامبانيا) إلى الأسئلة التي طرحها وفد جنوب أفريقيا. وفيما يتعلق بخارطة الطريق الخاصة بدمج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أنشطة الويبو، أفادت الأمانة أنه كان من المتوقع أن يتم الانتهاء منها بحلول مايو 2015، بنهاية مدة تمديد المشروع المعتمدة من قبل اللجنة. وفيما يتعلق بمتابعة الأنشطة مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، جاء في تقرير المشروع أن الويبو ستستمر في متابعة الأنشطة الخاصة بنطاق منظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وذلك لضمان استمرارية الروابط التي تأسست خلال المشروع. ومنذ بداية المشروع، كانت الويبو تتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وشاركت في أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب على المستوى العالمي. كما شاركت المنظمة بنجاح في نشاطين رئيسيين. الأول هو المعرض العالمي للتنمية فيما بين بلدان الجنوب. وقد تم تنظيمه على أساس سنوي. وتم تقديم حلول التعاون فيما بين بلدان الجنوب خلال المعرض. وفي العامين الماضيين، كان التركيز على الاقتصادات الخضراء وتغير المناخ. وكما هو مبين في التقرير المرحلي، شاركت المنظمة في المعرض العالمي للتنمية فيما بين بلدان الجنوب الذي استضافه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في أكتوبر 2013. وعادة ما كان المعرض يجمع صانعي السياسات والمسؤولين الحكوميين وممثلين عن المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتبادل أفضل الممارسات وإبراز الأنشطة الناجمة عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب. كما شاركت الويبو في المعرض العالمي للتنمية فيما بين بلدان الجنوب الذي استضافته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في عام 2012. وفيما يتعلق بمجال الاقتصادات الخضراء وتغير المناخ، كانت المنظمة تشارك في ندوة الارتقاء. وتم تقديم المنصة الخضراء للويبو خلال الندوة. وتم دعوة الويبو إلى عقد اجتماعات رفيعة المستوى

التي مُثلت فيها مبادرات البلدان والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في مجال التعاون بين بلدان الجنوب. وأشارت الأمانة إلى أن الويبو لم توقع على مذكرة التفاهم أو اتفاقية تعاون مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

49. وأكد وفد اليابان مجدداً، نيابة عن المجموعة باء، بأن الفقرة 58 من وثيقة المشروع (الوثيقة CDIP/9/INF/4) أعطت انطبعا بأنه سيتم تجهيز الأدوات أو النماذج قبل المنتدى الرفيع المستوى وذلك لتوفير أساس للمناقشات في المنتدى. ونصت الوثيقة بوضوح على ما يلي، "سوف تمثل الورقة والأدوات أسس المناقشة في منتدى الخبراء الدولي رفيع المستوى والتي ستعرض على اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية للموافقة عليها". وأعرب الوفد عن رغبة المجموعة في أن تطالب الأمانة بالتوسع في تفسيرها لتلك الفقرة.

50. وأكدت الأمانة (السيد الجزائري) بأن تلك المواد سوف تكون مستمدة من أفكار أو توصيات منتدى الخبراء رفيع المستوى. وأفاد بأن المواد المتاحة تلك هي التي انبثقت عن المشاورات الإقليمية المختلفة. وكانت هذه المواد أيضا بمثابة جزء من المواد التي ستكون متاحة للمناقشة في منتدى الخبراء رفيع المستوى.

51. ودعا الرئيس الأمانة إلى تقديم تقارير الإنجاز المدرجة في الوثيقة.

52. وأشارت الأمانة (السيد روكا كامبانا) إلى تقرير الإنجاز الخاص بالمشروع بشأن النفاذ إلى قواعد البيانات المتخصصة ودعمها - المرحلة الثانية. وأفادت الأمانة أن المرحلة الأولى للمشروع بدأت في عام 2009، وتم تمديده في وقت لاحق إلى المرحلة الثانية. واستند المشروع إلى التوصية رقم (8) من جدول أعمال التنمية التي طالبت الويبو "بإبرام اتفاقيات مع المؤسسات البحثية والشركات الخاصة بهدف مساعدة المكاتب الوطنية في البلدان النامية، لاسيما أقل البلدان نمواً، وكذلك منظمات الملكية الفكرية الإقليمية ودون الإقليمية في النفاذ إلى قواعد البيانات المتخصصة لأغراض البحث في البراءات". وبأخذ ذلك بعين الاعتبار، دعمت الويبو إنشاء وتطوير مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار والشبكات المرتبطة بها في العديد من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وأفاد (السيد تشايكوفسكي) بأن الهدف الرئيسي من المرحلة الثانية هو ضمان الاستفادة طويلة الأجل لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار وقدرتها على تقديم الخدمات التكنولوجية عالية الجودة والمناسبة ودعم الابتكار. وتم تحقيق هذا الهدف من خلال الاستمرار في برنامج التدريب الذي تم تنفيذه في المرحلة الأولى من تطوير مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك التدريب في الموقع ودورات التعلم عن بعد وتعزيز استخدام قواعد البيانات المتخصصة الخاصة بالبراءات وغير البراءات ومواصلة تطوير فرص الوصول إليها من خلال النفاذ إلى معلومات المتخصصة للبراءات والنفاذ إلى الأبحاث الخاصة ببرامج التنمية والابتكار وإنشاء منصة جديدة لإدارة المعرفة الخاصة بمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار بهدف تسهيل التبادل بين مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وتم تنفيذ 56 ورشة عمل تدريبية وطنية و8 ندوات إقليمية في المرحلة الثانية. وكان العدد الإجمالي للدورات التدريبية في الموقع بشأن مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار من بداية المشروع في عام 2009 إلى نهاية عام 2013 (بما في ذلك تلك الدورات التي عقدت في المرحلة الأولى) هو 81 ورشة عمل تدريبية وطنية و12 مؤتمر إقليمي. وخلال هذه الفترة، تم إطلاق ما مجموعه 39 شبكة مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، أي تلك المراكز التي وقعت اتفاقية مستوى الخدمة وتلتها على الأقل ورشة عمل تدريبية أولى. وتشير التقديرات إلى أنه خلال هذه الورش والمؤتمرات تم تدريب أكثر من 5.000 مشارك. وعلاوة على ذلك، وفي تعاون وثيق مع أكاديمية الويبو، تم تقديم دورات تعلم عن بعد دون أي تكلفة من جانب موظفي مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار المعتمدة. وبهذه الطريقة، قام أكثر من 2.500 مشارك بالتسجيل في دورات التعلم عن بعد منذ عام 2011. وقدم برنامج النفاذ إلى الأبحاث الخاصة ببرامج التنمية والابتكار، الذي سهل النفاذ إلى التقارير العلمية والتقنية، فرصة نفاذ إلى 207 مؤسسة مسجلة بنهاية عام 2013. واعتباراً من 10 نوفمبر تضاعف ذلك الرقم تقريبا ليصل تقريبا إلى 400 مؤسسة مسجلة. ووفر النفاذ إلى الأبحاث الخاصة ببرامج التنمية والابتكار حوالي 20.000 تقرير وكتاب إلكتروني مقارن. واستمر برنامج النفاذ إلى معلومات المتخصصة للبراءات، الذي سهل النفاذ إلى قواعد بيانات

البراءات التجارية، في جذب المزيد من المستخدمين على الرغم من سيره بوتيرة أبطأ مقارنة بالنفوذ إلى الأبحاث الخاصة ببرامج التنمية والابتكار. وإجمالاً، كان ما يزيد قليلاً عن 60 مستخدم مسجل، منهم 20 مؤسسة ضمن المستخدمين النشطين لقواعد البيانات المتوفرة من خلال النفوذ إلى معلومات المتخصصة للبراءات في نهاية عام 2013. وإجمالاً، كان هناك أكثر من 60 مؤسسة مستخدمة مسجلة، منها 20 مؤسسة نشطة. وكانت تلك المؤسسات نشطة في نهاية عام 2013. واعتباراً من 10 نوفمبر 2014، كانت هناك 27 مؤسسة مستخدمة نشطة وتم إطلاق منصة إدارة المعرفة الخاصة "بمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار الإلكترونية" لدعم مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار وشبكات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار في نوفمبر 2012. وتضمنت تلك المنصة منتديات، ومجموعات مناقشة، ومدونات، ومعلومات عن الأحداث القادمة، وشرائط فيديو، وصور ذات صلة بالمشروع، فضلاً عن ندوات إلكترونية للتعليم والتدريب عبر الإنترنت. وفي نهاية عام 2013، بلغ عدد أعضاء مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار الإلكترونية 650 عضواً. وحتى 10 نوفمبر كان العدد قد نما إلى 1.105 عضواً. وخلال المرحلة الثانية، أعيد تصميم موقع مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار تماماً بهدف زيادة نطاقه وزيادة النفوذ إلى المعلومات المتاحة على الإنترنت، بما في ذلك دليل مفصل لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار في جميع أنحاء العالم. كما يمكن النفوذ إلى البرنامج التعليمي الإلكتروني التفاعلي بشأن استخدام واستغلال المعلومات المتعلقة بالبراءات من خلال الموقع مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار وقد تم الوصول إليه أكثر من 5000 مرة. وتم توزيع ما يقرب من 2000 نسخة حسب الطلب على مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار وعلى الأفراد في شكل اسطوانات مضغوطة منذ إنطلاقه في أكتوبر 2012. وكانت النسخة الفرنسية من البرنامج التعليمي الإلكتروني متاحة منذ بداية هذا العام. وتعمل الأمانة على النسخة الإسبانية. واقترحت ردود الفعل المنتظمة التي تأتي من مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار وجود أثر إيجابي مستمر على مؤسساتها ومستخدميها، كما هو موثق في التقرير المسحي الموجز بشأن الاحتياجات الخاصة بالتقدم واستبيان التقييم. وتم تعميم مشروع مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار في أنشطة الويبو العادية اعتباراً من 1 يناير 2014.

53. وعرضت الأمانة (السيد دي بيترو بيرالتا) تقرير إتمام المشروع التجريبي لإنشاء أكاديميات الملكية الفكرية الوطنية "المبتدئة" - المرحلة الثانية. وأشارت الأمانة إلى أن الهدف من المرحلة الثانية هو استكمال التعاون الذي بدأ مع ستة دول هي كولومبيا والجمهورية الدومينيكية ومصر وإثيوبيا وتونس وبيرو، بهدف مساعدتها على إنشاء مراكز تدريب وطنية معنية بالملكية الفكرية. وأشارت الأمانة إلى النتائج الإيجابية للمشروع في هذه الدول. هناك خمسة مراكز تدريب وطنية معنية بالملكية الفكرية في كولومبيا والجمهورية الدومينيكية ومصر وبيرو وتونس تقدم حالياً برامج لتدريب الجمهور الخارجي باستخدام تقنيات التعلم عن بعد والتدريب وجهاً لوجه والأشكال المخلوطة من التدريب. وكانت جميع مؤسسات التدريب التي أنشئت تقدم برامج تدريبية في مجال الملكية الفكرية والموضوعات المتعلقة بجدول أعمال التنمية، بهدف تعزيز المناقشات حول الاستخدام الأمثل لنظام الملكية الفكرية وذلك لتعزيز التوازن العادل بين حماية الملكية الفكرية والمصلحة العامة، الأمر الذي يلي متطلبات التوصية رقم (10) من جدول أعمال التنمية. وحصل المدربون المحددون من البلدان الخمسة على تدريب مصمم خصيصاً بهدف تعزيز مهاراتهم التعليمية (بشكل عام، تم تقديم 800 ساعة تدريبية في البلدان الخمسة). وحصل 18 مدرباً رئيسياً من مختلف البلدان على منح دراسية كاملة لبرامج الماجستير الدولية في مجال قانون الملكية الفكرية. وتم اعتماد 86 مدرباً في مجال طرق التدريس والجوانب الموضوعية للملكية الفكرية. وحصل أربعة من مديري مراكز التدريب الوطنية المعنية بالملكية الفكرية على تدريب مصمم خصيصاً. ويقوم حالياً 71 مدرب وطني ممن حصلوا على اعتماد الويبو بتصميم وتقديم برامج تدريبية للجمهور الخارجي. وحصلت جميع مراكز التدريب الوطنية المعنية بالملكية الفكرية الستة على المطبوعات الأساسية اللازمة للمكتبات الوطنية الخاصة بالملكية الفكرية. وأصبحت جميع تكل المراكز أعضاء في الشبكة العالمية لأكاديميات الملكية الفكرية. وكان أكثر من 8480 مواطن من البلدان الخمسة الرائدة قد تلقوا تدريباً في مجال الملكية الفكرية من قبل مؤسسات التدريب الوطنية الرائدة المعنية بالملكية الفكرية. وبلغ معدل تنفيذ المشروع 96%. وتم تعميم المشروع باتفاقية اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، في برنامج وميزانية الويبو لـ 2014-2015. وأجري تقييم خارجي نهائي وسيتم تقديم التقرير في اليوم التالي.

54. وعرضت الأمانة (السيد رافو) تقرير الإنجاز الخاص بمشروع الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأشارت الأمانة إلى أن المشروع تناول توصيات جدول أعمال التنمية رقم (35 و37). وأجريت ست دراسات قُطرية في إطار المشروع. وكانت البلدان التي أجريت فيها الدراسات هي البرازيل وشيلي والصين ومصر وتايلند وأوروغواي. وتناولت جميع الدراسات القطرية التعاون الوثيق مع الأمانة والحكومة والباحثين المحليين والدوليين فضلا عن العديد من أصحاب المصلحة. وكانت هذه الدراسات بمثابة ممارسة منتجة للغاية. وتم عرض بعض الدراسات في الدورة السابقة. وأفاد بأن الأمانة لم تقدم أي تفاصيل حول نتائج المشروع لأنه سيتم مناقشة الدراسات في وقت لاحق في هذه الدورة. وأبلغت الأمانة اللجنة بأنه سيتم عقد حدث جانبي في اليوم التالي من الساعة 1:00 حتى 3:00 مساءً بهدف تقديم لمحة عامة عن الدراسة وكذلك بعض عينات الدراسات. ودُعيت جميع الوفود للحضور. وتم إجراء تقييم خارجي وسيتم تقديم التقرير للمناقشة في هذه الدورة. وأشار التقرير إلى أن العملية كانت منتجة للغاية. ولذلك، سيتم تقديم مشروع المرحلة الثانية للنظر فيه من قبل اللجنة.

55. وأشارت الأمانة (السيد روكا كامبانيا) إلى تقرير الإنجاز الخاص بمشروع تطوير أدوات للنفاذ إلى المعلومات المتعلقة بالبراءات - المرحلة الثانية. وتناول المشروع توصيات جدول أعمال التنمية رقم (19 و30 و31). وكان الغرض من المرحلة الثانية هو صقل بعض الأدوات التي تم تطويرها في المرحلة الأولى. وكان يهدف إلى الاستمرار في إعداد تقارير عن نطاق براءات الاختراع وتعزيز أنشطة النشر وبناء القدرات ووضع مبادئ توجيهية لإعداد تقارير نطاق براءات الاختراع. وأحاط (السيد/ ميلاندر) من الأمانة للجنة علماً بأن تقرير التقييم الخارجي للمرحلة الثانية سوف يعرض في وقت لاحق في هذه الدورة. وسوف يتم تقديم المزيد من التفاصيل عن الأنشطة المنفذة في المرحلة الثانية. وسلطت الأمانة الضوء على بعض البنود. وتضمن المشروع استخدام تحليلات براءات الاختراع في توفير تقارير نطاق براءات الاختراع. وتقدم التقارير نظرة ثاقبة عن أنشطة الابتكار وتصف جوانب مثل امتلاك التقنيات وجغرافيا الحماية ومدى وجود التقنيات في المجال العام. ويمكن استخدامها في دعم مناقشات السياسة العامة ونقل التكنولوجيا. ويمكن أن تكون تقارير نطاقات براءات الاختراع بمثابة أدوات لاستغلال المعلومات المتعلقة بالبراءات. وأجريت ثلاثة أنواع من الأنشطة. وكان النشاط الأول هو تطوير تقارير نطاقات براءات الاختراع. وتم إعداد التقارير بالتعاون مع الشركاء الخارجيين، بما في ذلك المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. على سبيل المثال، تم إعداد التقرير الذي نشر في العام الماضي بشأن التقنيات الإلكترونية لإعادة تدوير النفايات بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لاسيما أمانة اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود. وكانت إحدى الجوانب الهامة لنشر واستخدام كل تقرير تتمثل في إشراك كل شريك تعاوني بعد إعداد التقرير. على سبيل المثال، بعد حدث إطلاق التقرير، نظمت أمانة اتفاقية بازل حدثاً خاصاً وتم تقديم التقرير. وبعد فترة وجيزة، تم تحميل التقرير من قبل حوالي 2000 جهة في غضون أسبوع. وبشكل منفصل، سيتم عرض تقرير نطاق براءات الاختراع بشأن الموارد الوراثية الحيوانية في نهاية الشهر. وتم تطوير ذلك بالتعاون مع شعبة الصحة الحيوانية في منظمة الأغذية والزراعة. وكان مكملًا للتقرير بشأن الموارد الوراثية النباتية الذي تم إعداده في أماكن أخرى. كان ذلك بمثابة مثالين على تقارير نطاقات براءات الاختراع التي تم تطويرها في المرحلة الثانية. وكان الجزء الثاني من الأنشطة معنياً بتعزيز موقع تقارير نطاقات براءات الاختراع التابع لليويو على الإنترنت. وربما كان هو المورد الأكثر شمولاً للحصول على مجالات براءات الاختراع المتاحة للجمهور. وفي العامين الماضيين، كان هناك أكثر من 25 000 تنزيل من الموقع. وكان الجزء الثالث من الأنشطة معنياً بمجال بناء القدرات. وتضمن زيادة الوعي لدى المؤسسات في البلدان النامية بشأن استخدام تحليلات براءات الاختراع وصياغة المبادئ التوجيهية لفائدة إعداد تقارير نطاقات براءات الاختراع في تلك المؤسسات. وفي هذا الصدد، تم عقد ورشتي عمل إقليمية حول تحليلات براءات الاختراع في البرازيل والفلبين في عام 2013. وخلال هاتين الورشتين، شاركت مكاتب الملكية الفكرية من مختلف البلدان في تلك المناطق وعرضت الاهتمامات والتحديات والاحتياجات والخبرات الخاصة بها في مجال تحليلات براءات الاختراع. لم يُنظر بعد إلى تحليلات براءات الاختراع على أنها أداة هامة في العالم النامي. ومع ذلك، كانت تمثل أنشطة مهمة في البلدان الصناعية حيث كانت تتم في الغالب من جانب مؤسسات القطاع الخاص. على سبيل المثال، كانت تستخدم من قبل شركات في مراقبة أنشطة الشركات الأخرى. وخلال ورشة العمل التي عقدت في مانابا، أصبحت السلطات في ماليزيا فجأة تدرك أهميته تطوير البنية التحتية للابتكار وأهمية

الأنشطة الخاصة بتحليلات براءات الاختراع. ونتيجة لذلك، يجري إعداد تقرير نطاق براءات الاختراع بشأن زيت النخيل مع حكومة ماليزيا بالتعاون مع مكتب الملكية الفكرية. وكان ذلك يمثل مجالا مهما بالنسبة لماليزيا وبعض الدول الأخرى في المنطقة. ثم اقتنصت الأمانة الفرصة لتقديم تحديث للمعلومات بشأن مشروع الملكية الفكرية والملك العام التي تم إنجازه. وركزت الدراسة الخاصة ببراءات الاختراع والملك العام على مدى توافر بيانات الوضع القانوني. كانت واحدة من توصياتها تتعلق بإنشاء بوابة لتسهيل النفاذ إلى سجلات البراءات الوطنية. وقامت الأمانة بالمتابعة بشأن التوصية وأنشأت بوابة جديدة للنفاذ إلى سجلات البراءات الوطنية. وكانت البوابة متوفرة من خلال ركن البراءات. وعلى سبيل المثال، ستمكن تلك البوابة المستخدمين من معرفة ما إذا كان التطبيق الخاص بمعاهدة التعاون بشأن البراءات التي تغطي إحدى براءات الاختراع الهامة المتعلقة بالأدوية قد تم منحه في دولة معينة وما إذا كانت الحماية لا تزال سارية.

56. وأعرب وفد الكاميرون عن رضائه التام عن برنامج مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار. وأفاد بأن العدد المتزايد من الأعضاء يعكس اهتمام الجامعات ومراكز البحوث بهذه الأداة. كما أيد الوفد استنتاجات الدراسات التي أجريت في العديد من البلدان في إطار مشروع الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأفاد بأن التوصيات تسمح للبلدان بتحسين توجيه أطر الملكية الفكرية نحو اقتصادها. ووافق الوفد على الاقتراح الخاص بالمرحلة الثانية من المشروع. وأعرب عن رغبة بلاده في اختيارها للمشاركة في المرحلة الثانية.

57. وأشار وفد غواتيمالا إلى المشروع التجريبي لإنشاء أكاديميات الملكية الفكرية الوطنية "المبتدئة". وأفاد بأن هذا المشروع مهم جدا لأن له أهداف ملموسة، حيث سيسمح للبلدان بتحديد الجهود المطلوبة من حيث التدريب والتوعية في مجال الملكية الفكرية. ويعد ذلك من بين أفضل الاستراتيجيات لتشجيع استخدام أنظمة الملكية الفكرية. كما أن إنشاء شبكة من المدربين هو أيضا من بين أفضل الطرق لتحسين الوضع وتشجيع الابتكار. ولذلك، أعرب عن اعتقاده بأنه ينبغي أن يتحول المشروع إلى أداة مفيدة لجميع البلدان.

58. وأشار وفد السلفادور أيضا إلى المشروع التجريبي لإنشاء أكاديميات الملكية الفكرية الوطنية "المبتدئة"، وأعرب عن رغبته في تكراره في بلدان أخرى. وأفاد بأنه مشروع هام لتعزيز أنظمة الملكية الفكرية الوطنية. وأفاد بأنه في السلفادور، على سبيل المثال، يتم باستمرار بذل الجهود لتدريب موظفي الخدمة المدنية تشارك في هذه الأنواع من مشاريع التعليم الخاصة بالملكية الفكرية. وأعرب عن رغبته في أن تستطيع المؤسسات الأكاديمية الوطنية في بلاده الوصول إلى مستوى مرتفع من الخبرة بهدف المساعدة في تطوير سياسة ملكية فكرية فعالة في البلاد.

59. وأعرب وفد شيلي عن دعمه للدراسات التي أجريت في إطار مشروع الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأبرز الوفد التزام شيلي بإعداد الدراسات القطرية بشأن استخدام الملكية الفكرية والعلامات التجارية وأسماء النطاقات والبراءات الصيدلانية الأجنبية. وأفاد بأن شيلي كانت واحدة من الدول التي استفادت من المشروع. وقد بذلت جهودا هائلة أيضا لتطوير قاعدة البيانات بمكتب الملكية الفكرية في شيلي. ويمكن استخدام قاعدة البيانات لأغراض مختلفة. وكان هناك الكثير من الاهتمام بتعزيز عمل دراسة عن استخدام الملكية الفكرية في شيلي. وأشار الوفد إلى أن صناعة التعدين كانت الصناعة الأكثر نشاطا من حيث براءات الاختراع، حيث تهدف شيلي إلى تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية لهذا القطاع. وحاولت تحويل صناعاتها إلى صناعات علمية. ونظرا للاهتمام المتجدد بصناعة التعدين، سيكون من المفيد جدا إجراء دراسات متعمقة على ما تم تحقيقه وكذلك بشأن السياسات والأدوات العامة التي تم استخدامها في هذا الصدد.

60. وأشار وفد باكستان إلى المشروع التجريبي لإنشاء أكاديميات الملكية الفكرية الوطنية "المبتدئة". ورأى أن الهدف من المشروع هو تنفيذ التوصية رقم (10) من جدول أعمال التنمية، التي كان الهدف منها هو مساعدة الدول الأعضاء على تطوير القدرات المؤسسية للملكية الفكرية من خلال تطوير البنية التحتية وتشجيع المزيد من التوازن بين حماية الملكية الفكرية

والمصلحة العامة. وطلب الوفد توضيحين في هذا الصدد. وأعرب عن رغبته في أن يعرف ما إذا كان قد تم إجراء تقييم حول كيفية مساهمة برامج التدريب المعنية بالملكية الفكرية بالفعل في تحقيق هذا الهدف، وما إذا كانت الأكاديميات التي أنشئت بموجب المشروع كانت تتمتع بالاستدامة المالية. وإذا لم يتم ذلك، فإن الوفد يرغب في معرفة دور الويبو المستقبلي في هذا الصدد.

61. ودعم وفد إكوادور استمرار الأنشطة في إطار المشروع التجريبي لإنشاء أكاديميات الملكية الفكرية الوطنية "المبتدئة". وأفاد بأن الفكرة تمتثل في تحسين قدرات المؤسسات الوطنية من حيث الأدوات والموارد البشرية بحيث تصبح هذه المؤسسات أكثر فعالية. وسيساعد هذا الأمر في تحقيق توازن مناسب بين حماية الملكية الفكرية والمصلحة العامة. ويجب أن يكون لهذا النوع من الأكاديميات المعنية بالملكية الفكرية رؤيتها الخاصة بشأن التنمية. وأفاد الوفد بأن بلاده تشارك في مشروع الويبو الذي وقعت بشأنه اتفاقاً مع المنظمة في سبتمبر 2014. وكانت إكوادور مستعدة لتقديم كل ما بوسعها للمنظمة بهدف تنفيذ المشروع في أسرع وقت ممكن. وأفاد الوفد بأن المسألة المتعلقة بدعم هذه المراكز واستدامتها مهمة جداً للحفاظ على تواجد دائم.

62. وأشار وفد جورجيا إلى المشروع التجريبي لإنشاء أكاديميات الملكية الفكرية الوطنية "المبتدئة". ورأى الوفد بأن المشروع له أثر إيجابي جداً على حماية الملكية الفكرية ولعب دوراً هاماً في رفع مستوى الوعي العام. وأفاد بأن المشاريع التجريبية ناجحة بشكل عام. وهناك حاجة إلى توسيع المشروع. وأشار الوفد إلى أن وفوداً أخرى قد أكدت على ذلك، وأن السلطات الجورجية قد حفزت عملية المفاوضات وتأمل في أن يؤدي دعم الويبو إلى تقدم الخطط نحو مراحل التنفيذ. وأفاد بأنه تم القيام بأعمال تحضيرية كبيرة في جورجيا وأن البيئة جاهزة. ولذلك، كانت السلطات الجورجية واثقة من أن هناك فرصة جيدة لإنشاء أكاديمية ذاتية الاستدامة المعنية بالملكية الفكرية في البلاد إذا ما تم اختيار جورجيا كواحدة من الدول المستفيدة القادمة من المشروع. وأفاد بأن دعم الويبو سيكون ذو أهمية كبيرة، لاسيما في مرحلة البدء. ودعا الوفد الويبو إلى توسيع هذا المشروع المهم والذي سيكون له تأثير كبير على تعزيز القدرات الوطنية والمؤسسية والموارد البشرية.

63. ودعا الرئيس الأمانة للرد على أسئلة الوفود وتعليقاتها.

64. وأشارت الأمانة (السيد دي بيترو بيرالتا) إلى المشروع التجريبي لإنشاء أكاديميات الملكية الفكرية الوطنية "المبتدئة"، وأفاد بأنه يمكن مناقشته القضايا بمزيد من التفصيل خلال مناقشة تقرير التقييم الخارجي في اليوم التالي. وتم إدراج نموذج لاستدامة الأكاديميات المبتدئة في المرحلة الثانية من المشروع. وشمل هذا النموذج أنشطة التدريب وغيرها من الأنشطة التي تم القيام بها مع منسقي مؤسسات التدريب المعنية بالملكية الفكرية. وبالإضافة إلى ذلك، عقب اختتام المرحلة الأولى في نهاية عام 2013، تم التخطيط لمرحلة الإلغاء التدريجي للدعم، حيث ستقوم أكاديمية الويبو بدعم مؤسسات التدريب المعنية بالملكية الفكرية في العامين الأولين فقط. وأشارت الأمانة إلى الاهتمام الذي أبدته بعض الوفود بالمشاركة في المشروع.

65. وقامت الأمانة (السيد رافو) بتسجيل إحاطة بطلب من وفد الكاميرون للمشاركة في المرحلة الثانية من مشروع تنمية الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأفاد بأنه سيتم مناقشة الطلب إذا ما تم اعتماد المرحلة الثانية. وأشارت الأمانة إلى التعليقات التي أدلى بها وفد شيلي وأفادت بأنها تعترم مواصلة بعض الأنشطة التي نُفذت في المرحلة الأولى مثل بناء البيانات. ومع ذلك، قصدت الأمانة تركيز معظم الموارد في المرحلة الثانية على تنفيذ العمل في البلدان المستفيدة الجديدة. وأفادت بأنه يمكن مناقشة كل هذه القضايا أثناء مناقشة تقرير التقييم الخارجي.

66. واختتم الرئيس النقاش حول استكمال التقارير وانتقل إلى الفقرة التالية حول وصف مساهمات هيئات الويبو المعنية في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية ذات الصلة.

النظر في وثيقة CDIP/14/10 وصف مساهمات هيئات الويبو المعنية في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية ذات الصلة

67. صرح الرئيس بأن الوثيقة كانت تقوم على أطروحات قامت بها مختلف هيئات الويبو في الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة للويبو. وقررت الجمعية العامة إرسال الفقرات ذات الصلة إلى اللجنة وفقاً لآلية التنسيق. ودعا اللجنة إلى الإحاطة بالوثيقة.

68. وصرح وفد اليابان، متحدثاً نيابة عن المجموعة باء، بأن الوثيقة تضمنت معلومات هامة حول كيفية إسهام هيئات الويبو المختلفة في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية ذات الصلة بصورة شاملة ومناسبة. ويجب أن يتم الحفاظ على منهجية إعداد التقارير هذه. وعكس الوصف أن توصيات جدول أعمال التنمية قد تم تنفيذها بنجاح. وعبرت المجموعة عن اعتقادها بأن جدول أعمال التنمية قد حققت هدفها المتعلق بضمان أن اعتبارات التنمية تمثل جزءاً لا يتجزأ من أعمال الويبو.

69. واستمر وفد كينيا، متحدثاً نيابة عن المجموعة الأفريقية، في النظر بقلق إلى الخلافات المتعلقة بتنفيذ قرار الجمعية العامة في 2010 والذي دعا هيئات الويبو المعنية بإعداد تقارير إلى الجمعية العامة حول إسهاماتها المتعلقة بتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وعبرت المجموعة عن أملها في أن يتم التعامل مع المسألة بصورة مستقلة أثناء الدورة. وسوف يمكن ذلك اللجنة من التقدم في عملها مع اللجان المختلفة دون الوصول إلى طرق مسدودة غير ضرورية. وتعتبر عملية تعميم جدول أعمال التنمية في كافة أعمال الويبو من الأمور الهامة. وطالب بإعداد تقارير منتظمة حول كيفية القيام بذلك. ويجب أن تلعب كافة لجان الويبو دوراً في العملية ويجب عليها تقديم تقارير إلى الجمعية العامة وتلأفي العمل على تحقيق أهداف متعارضة.

70. وأشار وفد إيطاليا، نيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، إلى أن الوثيقة تضمنت معلومات هامة حول كيفية إسهام هيئات الويبو المختلفة في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية ذات الصلة بصورة شاملة ومناسبة. ويجب أن يتم الحفاظ على منهجية إعداد التقارير هذه. وعكس الوصف أن توصيات جدول أعمال التنمية قد تم تنفيذها بنجاح. وعبرت المجموعة عن اعتقادها بأن جدول أعمال التنمية قد حققت هدفها المتعلق بضمان أن اعتبارات التنمية تمثل جزءاً لا يتجزأ من أعمال المنظمة.

71. وذكر وفد باكستان، متحدثاً نيابة عن مجموعة دول آسيا والمحيط الهادي، بقرار الجمعية العامة حول الشؤون المتعلقة باللجنة الدائمة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بما في ذلك آلية التنسيق والذي تمت الموافقة عليه بالإجماع من قبل كافة الدول الأعضاء. وبالرغم من ذلك، لم يتم بعد تسوية الأمور المتعلقة بلجنة البرنامج والميزانية ولجنة المعايير والتي تعد أموراً هامة بالنسبة لتحقيق جدول أعمال التنمية. وقد كان الوقت مناسباً لحل المشكلة والمضي قدماً. وقد دعم غالبية أعضاء المجموعة بقوة حاجة لجنة البرنامج والميزانية واللجنة المعايير إلى إعداد تقارير حول إسهاماتها في تنفيذ جدول أعمال التنمية إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية من خلال الجمعية العامة. وقد تطلب هذا الأمر الانتهاء منه من أجل ضمان استمرار عمل اللجنة الحقيقي.

72. ودعم وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) بيان وفد باكستان بالنيابة عن مجموعة دول آسيا والمحيط الهادي. وفي عام 2007 قامت الجمعية العامة بتبني 45 توصية حول جدول أعمال التنمية وقامت بإنشاء اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لتنفيذ هذه التوصيات. وفي عام 2010، قامت الجمعية العامة بتبني آليات تنسيق ومتابعة وطرق تقييم وإعداد تقارير بهدف تعميم جدول أعمال التنمية في كافة هيئات الويبو بالإضافة إلى متابعة وتقييم تنفيذ جدول أعمال التنمية. وكان الهدف من إعداد تقارير للجمعية العامة وما تلا ذلك من نقل التقرير إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية هو إجراء مناقشات حقيقية حول العمل الذي تضطلع به مختلف هيئات الويبو لتنفيذ جدول أعمال التنمية أو حول كيفية تنفيذ مختلف توصيات جدول أعمال التنمية من خلال أنشطة هذه الهيئات. وكان من المؤمل أن تؤدي المناقشات التي تجري في الجمعية العامة إلى تمكين اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية من تكوين نظرة شاملة عن تنفيذ جدول أعمال التنمية في مختلف هيئات الويبو والتنسيق حول كيفية تحسين التنفيذ. وتم تخصيص وقت طويل لوضع آلية تنسيق. وبالرغم من ذلك، لم يسر الأمر كما ينبغي. ولا يجب النظر إلى آلية التنسيق على أنها مشكلة لكن على أنها حل للقضاء على تكرار عمل اللجان في مجال الأنشطة

التمهوية. ولذلك، يجب أن تشكل توصيات جدول أعمال التنمية جزءاً لا يتجزأ من عمل لجنة المعايير ولجنة البرنامج والميزانية. وأكد الوفد على أهمية آلية التنسيق لتعميم جدول أعمال التنمية في كافة هيئات الويبو. وقد أثار عدم وجود تقارير من لجنة المعايير ولجنة البرنامج والميزانية إلى الجمعية العامة مخاوف خطيرة. وأصبحت الأولوية تتعلق بالتوصل إلى حل عملي.

73. وعبر وفد جنوب أفريقيا عن تأييده لبيان وفد كينيا نيابة عن المجموعة الأفريقية. ووجد أن هناك بعض التعليقات المحبطة التي تم التعبير عنها في الحجره. وشعر الوفد بالإحباط بسبب الوثيقة التي لم تنفي حق العمل الذي قامت به الأمانة. وصرحت بعض الوفود بأنه يجب الحفاظ على منهج إعداد التقارير. وكان هذا الأمر محبطاً لأن النهج لم يساعد الدول الأعضاء أو المنظمة. وكان الأمر أشبه بعرض البيانات التي تم تقديمها من قبل الدول الأعضاء في اللجان ذات الصلة بترتيب مختلف. ولم يكن مجدياً. وأكد الوفد على أن الأمانة في حاجة إلى تقديم تحليلاً شاملاً للإسهامات التي قدمتها مختلف الهيئات، لا أن تقوم بعرض البيانات التي تم تقديمها بترتيب مختلف. وقد تكون الأمانة تقوم بعمل جيد لكن ذلك لم يظهر في الوثيقة. وكان لا بد من تغيير نهج إعداد التقارير. كذلك لم تظهر المناقشات والبيانات التي قدمت في الجمعية العامة في التقرير. ولذلك، لم يظهر في الوثيقة أيضاً ما تمت مناقشته في الجمعية العامة فيما يتعلق بآلية التنسيق. وتضمنت الوثيقة نفس البيانات التي تم إرسالها إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لإرسالها للجمعية العامة وتمت إعادتها مرة ثانية للجنة. وطالب الوفد من اللجنة باتخاذ قرار يتعلق بحاجة الأمانة إلى تغيير طريقة إعداد التقارير. وعبر الوفد عن موافقته التامة مع الوفود الأخرى أن يتم تنحية آلية التنسيق جانبا وليس تطبيقها بصورة كاملة حتى تصبح كافة اللجان المعنية جزءاً منها، بما في ذلك لجنة المعايير ولجنة البرنامج والميزانية. وفيما يتعلق بالطبيعة الخاصة لآلية التنسيق وطريقة تنفيذها، صرح الوفد بأن هناك حاجة للتوصل إلى حل دائم لذلك. وقد يتعرض عمل هذه اللجان لعقبات إذا لم يتم التوصل إلى حل دائم. ودعا الوفد الوفود الأخرى للتوصل إلى نهج لإعداد التقارير يكون مقبولاً للجميع.

74. وصرح وفد البرازيل بأن تقرير هيئات الويبو حول إسهاماتها في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، كان طريقة جيدة لتقييم ما تم في تنفيذ الالتزامات التي تم تقديمها عند تبني جدول أعمال التنمية. وبالرغم من ذلك، أكد الوفد أيضاً على عدم وجود تقارير من لجنة المعايير ولجنة البرنامج والميزانية. ولم يرغب الوفد في إعادة الحجج المتعلقة بسبب أهمية هاتين اللجنتين لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية لأن هناك مجالات عديدة تمت تغطيتها من جانب هذه الهيئات علاوة على الدعم الفني المتعلق بجدول أعمال التنمية. وتعتبر آليات التنسيق والمتابعة المتفق عليها وطرق التقييم وإعداد التقارير أدوات هامة لضمان أن توصيات جدول أعمال التنمية سيتم تعميمها في أعمال الويبو بصورة تدريجية. وحتى تؤدي الآليات إلى النتائج المتوقعة كان من الضروري بالنسبة لكافة هيئات الويبو أن تظل تعمل وفقاً لمجال عملها بما في ذلك لجنة المعايير ولجنة البرنامج والميزانية. وقد عبر الوفد عن أسفه العميق لما وصلت إليه المناقشات في اجتماع لجنة البرنامج والميزانية الأخير. وعبر عن أمله في أن تصل الدول الأعضاء التي لم تدرك أهمية لجنة البرنامج والميزانية ولجنة المعايير لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية إلى نفس التفاهم حتى يتم تضمين هذه اللجان في تقرير العام التالي.

75. وعبر وفد إندونيسيا عن تأييده الكامل لبيانات وفود البرازيل وإيران (جمهورية - الإسلامية) وكينيا نيابة عن المجموعة الأفريقية وباكستان. وقد تم إنشاء الويبو من أجل الترويج لحماية الملكية الفكرية بناء على المادة رقم 3 من اتفاقية الويبو. وبالرغم من ذلك، عبر الوفد عن اعتقاده بأن هذا الهدف يجب النظر إليه في سياق الويبو كأحد الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة. وهناك التزامات قانونية للويبو ودولها الأعضاء تتعلق بدعم التعاون من أجل التنمية. وقد ورد هذا المعيار القانوني في المادتين 55 و56 من ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقية المبرمة بين الويبو والأمم المتحدة. وأشار الوفد إلى اجتماعات اللجنة الدائمة المعنية بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة وأكد على وجوب تحقيق التوازن بين الفقرات التي يجب مناقشتها في جدول الأعمال. ويجب أخذ مدخلات الدول الأعضاء في الحسبان. وأشار الوفد إلى الدورة الأخيرة للجنة الدائمة المعنية بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة وأوصى بأن يتم وضع المناقشات المتعلقة بتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية كأول بند من بنود جدول الأعمال. كما يجب تغيير جدول أعمال اجتماع اللجنة الدائمة المعنية بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة القادم الذي يعقد في ديسمبر. وفي هذا الصدد، اقترح الوفد مناقشة القيود والاستثناءات المتعلقة بالمكتبات ودور المحفوظات والمؤسسات

التعليمية والبحثية والأفراد ذوي الإعاقة قبل مناقشة حماية هيئات البث. وبالإشارة إلى اللجنة الحكومية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفلكلور ولجنة المعارف التقليدية، صرح الوفد بأنه يشعر بالقلق العميق كما أنه يشعر بالأسف بسبب عدم قدرة الجمعية العامة في دورتها الأخيرة على التقدم بتوصية حول عمل لجنة المعارف التقليدية في عام 2015. وعبر الوفد عن اعتقاده بأن ذلك يشكك في مصداقية الويبو كمنظمة متعددة الأطراف تعاملت مع مسألة الملكية الفكرية والتنمية. وكانت حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفلكلور من الأمور الهامة للتغلب على ومنع الاختلاس أو سوء الاستخدام. ولذلك، طالب الوفد من اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية تقييم عمل لجنة المعارف التقليدية وخاصة في تنفيذ التوصية رقم 18 من توصيات جدول أعمال التنمية. وفي المستقبل، يمكن اعتبار لجنة المعارف التقليدية لجنة دائمة. وعبر الوفد عن أمله في أن تتم مناقشة المسألة في الدورة القادمة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. واحتفظ الوفد بحقه في التعليق على القضايا الأخرى.

76. وأيد وفد أثيوبيا بيان وفد كينيا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. كما عبر عن تأييده الكامل لبيان وفد جنوب أفريقيا. وقد قرأ الوفد التقرير ولاحظ أنه لم يذكر الكثير عن تنفيذ وتعميم جدول أعمال التنمية. وأكد الوفد على موقفه المتعلق بضرورة تعميم جدول أعمال التنمية. وأكد كذلك على ضرورة تعميم جدول أعمال التنمية. كما أكد أيضا على موقفها المتعلق بأن يظل جدول أعمال التنمية وتوصياتها مبادئ توجيهية لعملية تنفيذ أنشطة الدعم الفني والتي كانت تستهدف بصفة خاصة القضاء على فجوات الملكية الفكرية وساعدت الدول النامية وأقل البلدان نموا. ولم يتضمن التقرير أي أمور هامة.

77. وكرر وفد مصر المخاوف التي عبرت عنها الوفود الأخرى بشأن ضرورة تحسين منهجية إعداد التقارير لتمكين اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بتكوين وجهة نظر شاملة عن تنفيذ جدول أعمال التنمية من قبل مختلف هيئات الويبو والتنسيق بشأن كيفية تحسين عملية التنفيذ. ومنذ تبني آلية التنسيق لم يكن هناك اتفاق بشأن الهيئات التي تعتبر معنية بأعداد التقارير للجمعية العامة حول إسهامها في تنفيذ جدول أعمال التنمية. وعبر الوفد عن أمله في التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة. كما أكد على أنه يجب على لجنة البرنامج والميزانية إعداد تقرير حول إسهامها في تنفيذ جدول أعمال التنمية. وأشار الوفد إلى الممارسة الحالية التي تقوم بها الجمعية العامة لتلقي تقريراً حول الآراء التي عبرت عنها مختلف الدول حول إسهام إحدى هيئات الويبو في تنفيذ جدول أعمال التنمية وأشار إلى أن التقرير الذي تم إرساله إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لم يتضمن تفاصيل حول المناقشات التي جرت في الجمعية العامة. وعبر عن أمله في أن يتم تضمين مثل هذه المناقشات في التقارير المستقبلية. ودعم الوفد بيان كينيا نيابة عن المجموعة الأفريقية.

78. وأشار الرئيس إلى المواقف المعروفة جيدا التي عبرت عنها الوفود. وأراد أن تقوم اللجنة بمناقشة منهجية إعداد التقارير لمعرفة ما إذا كانت هناك إمكانية للتوصل لاتفاق. وسوف يكون هذا الأمر بمثابة توجيهات للأمانة في عملية إعداد التقارير المستقبلية.

79. وأكد وفد اليابان، متحدثا بالنيابة عن المجموعة باء، أن المنهجية الحالية لإعداد التقارير كانت مناسبة. علاوة على ذلك، تم نقل التقرير عن طريق الجمعية العامة بناء على قرار أصدرته الجمعية العامة. ولم تكن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في موقف يسمح لها باتخاذ أي قرارات حول إعداد التقارير للجمعية العامة. وكان هذا أمرا يخص الجمعية العامة وليس اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية.

80. وأكد وفد كينيا، نيابة عن المجموعة الأفريقية، أن المنهجية الحالية التي ظهرت فقط في البيانات التي قدمتها الوفود حول كيفية اعتقادهم أن لجنة من اللجان قد أسهمت في تنفيذ توصيات جدول أعمال الألفية لم يكن كافيا للتعرف على الصورة الكاملة. وفي هذا الصدد، كانت اللجنة في حاجة إلى اتخاذ قرار حول الطريقة المثلى للتعرف على العمل الجيد الذي تقوم به مختلف اللجان والهيئات لتقوم بتنفيذ توصيات جدول أعمال الألفية. لقد تم القيام بالكثير وتم عمل كثير من قبل العديد من اللجان. وكانت هناك حاجة إلى تحليل ما قامت به هذه اللجان. وسوف يساعد ذلك أيضا على تتبع ما تم القيام به بخصوص

الأرصدة المخصصة لنفقات التنمية. ولم يفي النظام الحالي بحق العمل الذي تم فيما يتعلق بالتوصية رقم 45 من توصيات جدول أعمال التنمية. وكانت اللجنة بمثابة المنتدى الذي تتم فيه مناقشة الموافقة على آلية إعداد التقارير المنتظمة التي تقوم بسرد كافة الأنشطة والعمل الذي يتم في مختلف الهيئات، وتقدم إلى الجمعية العامة بصورة تمكن الجمعية العامة من تقييم ما تم إنجازه. وعبر الوفد عن إيمانه العميق بأن اللجنة قادرة على التعامل مع هذه المسألة وتوصي بآلية جديدة لتقديم التقارير.

81. واقترح وفد اندونيسيا التفكير في مصفوفة تتضمن وصفا لكل توصية من توصيات جدول الأعمال الخمسة والأربعين من جانب، ومختلف اللجان على الجانب العمودي. ويمكن ذكر الأنشطة التي تقوم بها كل لجنة. كما يمكن أن تتضمن أيضا الأنشطة الحالية والمستقبلية التي تمت مناقشتها. ويمكن استخدام المعلومات الموجودة في المصفوفة في الاجتماع التالي للجنة البرنامج والميزانية.

82. وصرح وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) بأن التقرير الذي تم نقله من خلال الجمعية العامة إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لم يكن كافيا. وأشار الوفد أن هذا الأمر قد عبرت عنه العديد من الوفود الأخرى بما فيها مصر، وكنيا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، وجنوب أفريقيا. ولا بد أن يكون التقرير تقريرا تحليليا. كما يجب أن تقوم الأمانة بتضمين تفاصيل الآراء التي عبرت عنها الدول الأعضاء حول تقرير تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية.

83. وصرح وفد جنوب أفريقيا بأن البيانات التي تقدمت بها الوفود يجب أن ترسل إلى الجمعية العامة. وكما ذكر وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) يمكن للأمانة أن تقوم بعمل تحليل دقيق لكيفية قيام كل لجنة بالإسهام في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. ويمكن أن تعزز البيانات التي تقدمت بها الدول الأعضاء التحليل الذي سيتم إرساله إلى الجمعية العامة. وسوف يمد الجمعية العامة بصورة واضحة بكيفية إسهام كل لجنة في توصيات جدول أعمال التنمية ذات الصلة بها. وكما هو الحال، فقد قامت الجمعية العامة بتلقي البيانات التي تقدمت بها الدول الأعضاء فقط. وهناك مجال لإدخال تحسينات. ويمكن للأمانة في نهاية الأمر تقديم هذا التحليل. ومن ضمن صلاحيات اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية أن تصدر توصية إلى الجمعية العامة بأن تقوم الجمعية العامة باتخاذ قرار لإبلاغ اللجان الأخرى بكيفية القيام بإعداد التقارير.

84. وأشار وفد كينيا، متحدثا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، إلى المصفوفة التي اقترحها وفد اندونيسيا وصرح بأنها يمكن أن تمثل نقطة بداية لإعداد تقارير منتظمة. ويمكن استكشاف منهج المصفوفة بشيء من التفصيل. ويمكن تحسين عناصرها بحيث تأخذ في الحسبان مسألة التحليل الذي ذكرته العديد من الوفود.

85. واختتم الرئيس النقاش حول هذا البند لأنه لم تكن هناك أية تحفظات من الحضور. كما دعا اللجنة بالسير قدما في تقرير التقييم الخاص بالمشروع المتعلق بالفاذ إلى قواعد البيانات المتخصصة ودعمها - المرحلة الثانية.

النظر في وثيقة CDIP/14/5- تقرير تقييم مشروع النفاذ إلى قواعد البيانات المتخصصة ودعمها - المرحلة الثانية.

86. قدم المستشار (السيد أونيل) لمحة عامة عن تقرير التقييم الخاص بالمرحلة الثانية من المشروع. وفي أعقاب استكمال المرحلة الأولى (2009-2012)، بدأت المرحلة الثانية في مايو 2012 وتم استكمالها في ديسمبر 2013. وفي أعقاب استكمال المرحلة الثانية، تم تعميم المشروع على أنشطة قسم دعم الابتكار والتكنولوجيا في الأمانة. وقد اعتمد التقييم على مزيج من المناهج بما في ذلك مراجعة المستندات وعقد لقاءات مع الموظفين المعنيين في الأمانة بالإضافة إلى اللقاءات الهاتفية مع 12 منسقا وموظفي مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار من 10 بلدان. وانتقل المستشار إلى النتائج الرئيسية للتقييم. وفيما يتعلق بفاعلية المشروع، تم تدشين 18 مركز لدعم التكنولوجيا والابتكار في المرحلة الثانية، وهو ما تجاوز الهدف المقترح وهو 12 مركز. وقد تم إنشاء إجمالي عدد 39 مركز دعم تكنولوجيا وابتكار في المرحلة الأولى والثانية. وتم إجراء دراسة استقصائية حول مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار في عام 2013. ومن بين المراكز التي شملتها الدراسة، قدم 97% منها فرصا للنفاذ (الحالي أو المستقبلي) إلى قواعد البيانات المتخصصة و96% خدمات البحث في براءات. وقامت بعض مراكز دعم

التكنولوجيا والابتكار بتطوير المزيد من الخدمات وكانت قدرتها على القيام بذلك متوقفة على نضج شبكة مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار وعوامل خارجية لدعم الويبو. ومن المؤشرات الأهم على الاستدامة على المدى الطويل، قدرة المستخدمين على استغلال المعلومات التي نفذوا إليها من أجل حفز الابتكار. وفي غالبية الحالات، كان الوقت لا يزال مبكرا لرؤية هذه المؤشرات. وبالرغم من ذلك، لوحظت بعض الأمثلة الإيجابية في الفلبين والمغرب، حيث ازداد عدد طلبات البراءات المودعة منذ إنشاء مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار. وبالرغم من أن دعم الويبو أساسي لاستدامة مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار على المدى الطويل، يكتسب دعم مكاتب الملكية الفكرية الوطنية والسلطات الوطنية والمحلية/الحكومية والمؤسسات المضيفة نفس القدر من الأهمية. وقد تضمن التقرير تفاصيل حول كافة النتائج. وانتقل المستشار إلى الاستنتاجات الأربعة للتقييم. أولا، استطاع المشروع تحقيق أهدافه بل تجاوزها في المرحلتين الأولى والثانية. تم النظر للمشروع بصورة إيجابية داخل ويبو. وكما نرى في الأمثلة في المغرب والفلبين، يمكن للمشروع أن يقدم إسهامات ملموسة في دورة الابتكار. وبالرغم من ذلك، حتى يتم تحقيق ذلك على نطاق واسع، يجب تهيئة بعض الظروف. ثانيا، إن تهيئة الظروف الضرورية من أجل استدامة المشروع وتقديم مساهمات ملموسة يخرج، إلى حد كبير، عن إرادة الويبو، والأمور منوط بالمكاتب الوطنية للملكية الفكرية والمؤسسات المضيفة. ثالثا، تدعم النتائج قرار الويبو بالاستمرار في تطوير ودعم شبكة مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار لزيادة فاعليتها في توفير احتياجات المبتكرين المحليين عند سعيها لتحقيق الاستدامة. وأخيرا، لكي تستطيع مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار أن تحقق أهدافها بالكامل، تشير المؤشرات إلى ضرورة دمجها في مبادرات تكنولوجيا وابتكار أشمل بشرط أن يكون جانب النفاذ إلى قواعد المعلومات الخاصة بالبراءات وغير الخاصة بالبراءات مجرد أحد عناصر دورة الابتكار. وتمت مشاهدة أمثلة في بعض مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار الحالية. وانتقل المستشار إلى التوصيات الأربعة للتقييم. أولا، تمت التوصية بأن تستمر الأمانة في دعم المشروع كأحد الأنشطة المعممة في قطاع البنية الأساسية العالمية. ثانيا، تمت التوصية بقيام الدول الأعضاء ومكاتب الملكية الفكرية الخاصة بها التي تقوم حاليا أو تخطط في المستقبل لإنشاء شبكة مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار بتقديم الدعم الضروري من أجل تشجيع استدامتها على المدى الطويل. ثالثا، تمت التوصية بقيام قسم دعم التكنولوجيا والابتكار في الأمانة بالنظر في كيفية تكييف أنشطته بصورة تدعم الاستدامة طويلة المدى لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار. وقد تم تقديم عددا من الأمثلة في هذا الصدد. وأخيرا، تمت التوصية بقيام كافة أصحاب المصلحة من المشروع (الأمانة والدول الأعضاء ومكاتب الملكية الفكرية الوطنية والمؤسسات المضيفة) بالنظر في كيفية القيام بالمزيد من الدمج لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار في مبادرات تكنولوجيا وابتكار أشمل باستخدام الأمثلة المدرجة في الاستنتاج الرابع للتقييم.

87. وصرح وفد الاتحاد الروسي بأن المشروع يعتبر مثالا ناجحا على تطبيق جدول أعمال التنمية. وتم إحراز نتائج هامة في مرحلتي المشروع. وتمتلك روسيا خبرة واسعة في مجال إنشاء مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار. ومن هذا المنطلق، دعم الوفد الاستنتاج القائل بأن مكاتب الملكية الفكرية الوطنية والمؤسسات المضيفة لعبت دورا هاما في ضمان استدامة مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار. وفي هذا الصدد، كان من المهم التوسع في الخدمات التي تقدمها مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار. ويمكن القيام بذلك على سبيل المثال من خلال تقديم دعم معلوماتي للبراءات وخدمات استشارية حول الحصول على البراءات في الخارج. وتتضمن أولويات تطوير شبكة مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار تطوير البنية التحتية، والتدريب وإقامة شركات وإنشاء نظام متابعة مع وجود مؤشرات رئيسية للأداء. وقد عبر الاتحاد الروسي عن استعداده للتعاون مع الويبو في تطوير قدرات بحث وتطوير لدى الدول من خلال شبكات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار.

88. وقام وفد الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم تعليقات على التقرير. وتقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم الدعم بصورة مستمرة للمشروع منذ اعتماده في 2009. وعبر الوفد عن سروره لمعرفة أن هناك 39 مركز دعم تكنولوجيا وابتكار تم إنشاؤها في المرحلة الأولى والثانية من المشروع، وأن هناك 650 مستخدم مسجل في البرنامج الإلكتروني الخاص بإدارة معلومات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار. وأشار تقرير التقييم إلى عدد من التحديات التي واجهتها مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار مثل قلة عدد الموظفين المتفانين، وقلة الوعي بخدمات مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار وعدم وجود ثقافة ملكية

فكرية وابتكار ومشكلات متعلقة بالإنترنت والنفوذ للكمبيوتر، وعدم التزام الإدارة وعدم توافر الميزانية والنفوذ إلى قواعد البيانات. وستكون مكاتب الملكية الفكرية الوطنية والمؤسسات المضيفة في أفضل وضع يؤهلها للتعامل مع هذه التحديات إذا قامت الويبو بتقديم تدريب ودعم لبناء القدرات. واتفق الوفد في الرأي مع توصيات القائم على التقييم وشجع الدول الأعضاء التي تمتلك بالفعل مراكز دعم تكنولوجيا وابتكار أو كانت تخطط لإنشائها، على تقديم دعم كامل إلى المراكز والنظر في دمج مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار في مبادرات تكنولوجيا وابتكار أشمل.

89. وأكد وفد اليابان على إنجازات المشروع وأهمية إنشاء مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار. وأشار إلى الاستنتاج التالي في الفقرة 18 من التقرير "وكما رأينا في الأمثلة في المغرب والفلبين، فإن المشروع قد أظهر أنه يمكنه أن يقدم إسهامات ملموسة إلى دورة الابتكار والتي مثلت، في هذه الحالات، زيادة في عدد طلبات الابتكار." وأبلغ الوفد اللجنة بأن اليابان كانت تدعم أيضا مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار بناء على أنشطة الصناديق الاستثنائية الويبو- اليابان. ومن بين أنشطتها إقامة حلقة عمل لمدة ثلاثة أيام عقدت في يوليو وأغسطس 2013 في مملكة تنزانيا المتحدة. وقد حضر حلقة العمل 50 مشارك من بينهم مسؤولون حكوميون وباحثون ورجال أعمال. ومن الأمثلة الأخرى هناك اجتماع مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار بشأن تطوير مشروع مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار والبحث في قواعد بيانات اليوم العلمية والفنية التي عقدت في زامبيا في يوليو 2013. وقد حضر الاجتماع 35 مشاركا من مؤسسات حكومية وأكاديمية. ومن خلال أنشطة بناء القدرات هذه، تعمل اليابان عن كثب مع الويبو لبناء البنية التحتية الأساسية لتمكين العاملين من التدريب في مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار لمساعدة المبدعين في الدول النامية على استغلال المعلومات التكنولوجية الموجودة في قواعد المعلومات.

90. وألقى وفد إيطاليا، نيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، بيانا عاما حول تقارير التقييم (مستندات رقم CDIP/14/3 و CDIP/14/4 و CDIP/14/5 و CDIP/14/6). ورحبوا بالتقييم الخارجي للمشروعات ذات الصلة. وكانت تقارير التقييم بمثابة أدوات هامة لتحديد التحسينات التي يمكن إدخالها والعيوب التي يمكن تلافيها في المشروعات المستقبلية. وفي هذا الصدد، أكد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على أهمية الفعالية والكفاءة والشفافية والاستدامة في إدارة المشروعات.

91. وأبلغ وفد رواندا اللجنة بأن بلاده استضافت مشروع مراكز دعم تكنولوجيا وابتكار في العام الماضي. وكان مشروعا جيدا. وطالب الوفد من الويبو العمل عن كثب مع رواندا حتى يستطيع المشروع أن يسهم بالفعل في رؤية الحكومة لعام 2020 الخاصة بالتنمية.

92. وصرح وفد غواتيمالا بأن الابتكار مرادف للتنمية. وقد كان مشروع مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار مفيدا للغاية في تطوير الابتكار. وساعد على تلبية احتياجات ملموسة في هذا المجال وساعد البلاد على تطبيق استراتيجية الملكية الفكرية الوطنية. وكانت غواتيمالا أحد المستفيدين من المشروع. ويؤدي النفوذ إلى تكنولوجيا المعلومات إلى تشجيع توليد أفكار جديدة ويمكن مختلف أطراف مجال الملكية الفكرية من العمل معا. كما سيساعد أيضا على دعم التنمية والاستثمار وخلق أشكال جديدة من التوظيف. وعبر الوفد عن أمله في أي يرى استمرار المرحلة الثانية من تطبيق المشروع في بلاده.

93. وصرح وفد تنزانيا بأن دولته كانت أحد الجهات المستفيدة من المشروع. وأشار الوفد إلى مسألة الاستدامة وصرح بأن مشروعا من هذا النوع لا بد ألا ينظر إليه فقط من خلال مخرجاته لكن من خلال نتائجها أيضا. وكانت هناك حاجة لوجود علاقة طويلة المدى من أجل تحقيق الاستدامة للمزايا. ومن المحبط أن يتم إنشاء مشروع لمدة عامين أو ثلاثة فقط. ولا بد من وجود مبادرة طويلة المدى حتى نرى أن المشروع يعمل بصورة مرضية المتلقي. وفي تنزانيا، كان مكتب الملكية الفكرية الوطني ولجنة العلوم والتكنولوجيا تقوم على الإشراف على المشروع.

94. ودعم وفد مصر وأكد على القيمة المضافة لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار. وأشار الوفد إلى التوصية المتعلقة بتعميم المشروع في عمل الويبو وتساءل عما إذا كان سيخضع إلى مزيد من عمليات التقييم الخارجي في المستقبل أم أن الأمر قد اعتبر أنه قد تم بالفعل.

95. وصرحت الأمانة (السيد بالوش) بأن منهجية المشروع تتضمن عمليات تقييم ذاتي وتقييم خارجي يقوم به جهات تقييم مستقلة في نهاية المشروع. وكان ذلك وفقاً للمنهجية التي تعتمد على المشروع والخاصة بتطبيق توصيات جدول أعمال التنمية. وناقشت الجمعية تقارير التقييم وبناء على القرار الذي سيتم اتخاذه بشأن هذه التقارير وتقرير استكمال المشروع، فقد يتم البدء في مرحلة ثانية أو يتم تعميمه في أنشطة البرامج المعتادة للمنظمة. وفي هذه الحالة، يكون التقييم الخارجي قد تم واتمى الأمر. وبعد ذلك، وبناء على قرار اللجنة، وإذا أصبح جزءاً من أنشطة البرامج المعتادة في المنظمة، يتم إعداد تقرير عنه في تقرير أداء البرامج. ويصبح جزء من أنشطة البرنامج والميزانية وجزء من خطط العمل الخاصة بمختلف الشعب والقطاعات. وتقوم جميعها بتقديم تقارير في صورة تقرير أداء برنامج يقدم إلى لجنة البرنامج والميزانية. كافة الدول الأعضاء هي أعضاء في لجنة البرنامج والميزانية ويمكنها أن ترى ما تم كنوع من المتابعة لهذه الأنشطة في المنظمة.

النظر في وثيقة CDIP/14/6- تقرير تقييم حول مشروع تطوير أدوات للنفاد لمعلومات البراءات - المرحلة الثانية

96. قامت المستشارة (السيدة مونا جل) بتقديم تقرير تقييم المشروع الخاص بتطوير أدوات للنفاد لمعلومات البراءات - المرحلة الثانية. وقد تمت صياغة المشروع وفقاً لتوصيات جدول أعمال التنمية رقم 19 و30 و31. وفي المرحلة الأولى، تم إعداد تسعة تقارير واقع براءات في مجالات الصحة العامة والغذاء والزراعة والطاقة والبيئة. وتضمن المشروع أيضاً تطوير برنامج تعليم إلكتروني ومشاركة في 5 مؤتمرات إقليمية للنهوض بمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار. أما تقييم المرحلة الثانية فقد قامت به شعبة التدقيق الداخلي والرقابة في الويبو (وثيقة CDIP/10/6). وقام بتنفيذ المشروع قسم معلومات البراءات في شعبة النفاذ إلى المعلومات والمعرفة في قطاع البنية التحتية العالمية في الويبو. وركزت المرحلة الثانية على تطوير المزيد من تقارير واقع البراءات وأدوات أخرى بالإضافة إلى أنشطة تطوير قدرات تهدف إلى دعم النفاذ إلى معلومات البراءات أي تطوير مبادئ توجيهية حول أفضل الممارسات في تقارير واقع البراءات وحلقة عمل إقليمية وبين الأقاليم. ويتطلب إعداد تقارير واقع البراءات خبرة متخصصة في مجال البحث والإحصاءات المتعلقة بالبراءات مدعوماً بالنفاذ إلى قواعد بيانات البراءات ذات الصلة بالإضافة إلى توافر أدوات البحث والتحليل. وغالباً ما تواجه الدول النامية وأقل البلدان نمواً تحديات في تطوير تقارير واقع براءات يتماشى مع أولوياتها الوطنية. وينتج ذلك عن عدد من العوامل والتي قد تتضمن انخفاض الوعي بفائدة تقارير واقع البراءات في مكاتب البراءات والإدارات الحكومية الأخرى، وقلة توافر بيانات البراءات الوطنية، ومحدودية النفاذ إلى قواعد بيانات البحث التجارية والأدوات الإحصائية. وقد قام مستشارون بإعداد تقارير واقع البراءات في المرحلة الأولى والمرحلة الثانية وذلك بالتعاون مع شركاء خارجيين (منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية). وقد ركزت تقارير واقع البراءات بصفة أساسية على مجالات هامة تتعلق بالسياسات العامة على مستوى العالم بما يتضمن الصحة والبيئة كما وردت في قسم النتائج الرئيسية في التقرير. وكان الغرض من إعداد تقارير واقع البراءات هو زيادة الوعي بين الدول النامية، وأقل البلدان نمواً والمجتمع الدولي بأهمية وفائدة تقارير واقع البراءات والتقارير التحليلية للبراءات بصورة عامة. وتماشياً مع القرار المتعلقة بتعميم جدول أعمال التنمية في عمل الويبو، اقترح البرنامج والميزانية للعامين 2014/2015 أن يتم تعميم العديد من المشروعات التي تم تطبيقها في العامين الماضيين في البرامج ذات الصلة، بناء على تقييم المشروعات. وتم إدراج المشروع. وفي الفترة التي أعقبت المرحلة الثانية، استمر التعاون الخارجي وإعداد تقارير واقع البراءات مع إعداد المزيد من تقارير واقع البراءات بالتعاون مع المؤسسات العامة في الدول النامية في المجالات التكنولوجية ذات الأولوية الوطنية والإقليمية. علاوة على ذلك، استمر العمل في مساعدة الدول النامية وأقل البلدان نمواً على النفاذ إلى قواعد البيانات مفتوحة المصدر والأدوات التي تمكنها من القيام بعمليات تحليل البراءات، إلى جانب أنشطة بناء قدرات أخرى. وتضمنت عملية التقييم العديد من المجالات بما في ذلك تصميم المشروع وإدارته وأهميته وفاعليته واستدامته وتطبيق توصيات جدول أعمال التنمية. وانتقل المستشار إلى استنتاجات التقييم. أولاً بالنسبة لتصميم وإدارة المشروع، لوحظ أن المشروع كان طموحاً بصورة أكبر من اللازم بالنسبة للفترة المسموح

بها. وبالرغم من ذلك، كان التسليم بجودة عالية، بل وتجاوز التوقعات في بعض الأحيان. وقد عانى المشروع بسبب الميزانية غير الكافية لترجمة ونشر مخرجات المشروع، بما في ذلك من خلال مشاركة العاملين في أنشطة خارجية. وقد تم دعم العديد من هذه الأنشطة من قبل الشعب والمنظمات الأخرى. وكانت مشاركة العاملين في أنشطة خارجية من الأمور الهامة أيضا بالنسبة لتحديد الموضوعات الخاصة بتقارير واقع البراءات الهامة للدول الأعضاء. ثانيا، لوحظ أنه في كلا مرحلتى المشروع، فإن الأفكار المتعلقة بتقارير واقع البراءات أتت بصورة كبيرة من خلال فريق المشروع، من خلال نقاشات مع الشركاء الداخليين والخارجيين. وكانت تقارير واقع البراءات الأولية تخص مجالات السياسات العامة الهامة على الصعيد العالمي وأفادت المناقشات العالمية في مجال الصحة والبيئة، من بين قضايا أخرى. وقد أشارت اللقاءات والخبرات إلى أنه مع إعداد واستخدام المزيد من التقارير فإن الدول الأعضاء والشركاء الخارجيين المحتملين سيصبحون أكثر وعيا بقيمتها وفائدتها، وبناء عليه، يصبحون أكثر فاعلية في تحديد واقتراح موضوعات لتقارير واقع البراءات. وقد اتضح هذا الاتجاه في المرحلة الثانية، مع ظهور بعض الأفكار الخاصة بتقارير واقع البراءات من خلال شركاء خارجيين الذين اطلعوا على تقرير واقع براءات في مجال مختلف من مجالات التكنولوجيا. ثم أصبحوا قادرين على إدراك قيمة إعداد تقرير واقع براءات في مجالهم. علاوة على ذلك، تلقت الأمانة العديد من الطلبات لتحديث التقارير الحالية، مع اقتراح أهميتها بالنسبة للمستخدمين. كما تلقت الأمانة أيضا طلبات لمشاركة أفضل الممارسات للبلدان التي قامت باستخدام تحليلات البراءات بصورة فعالة، كما تقوم بالإضافة لذلك بتوفير تدريب على النفاذ واستخدام أدوات البحث والتحليل مفتوحة المصدر وقواعد البيانات. وفي الفترة التي أعقبت المرحلة الثانية، بدأت الأمانة العمل على تقارير واقع البراءات الأخرى مع دول معينة. وكان يتم إعداد تقرير واقع براءات حول زيت النخيل بالتعاون مع حكومة ماليزيا. ولأن قيمة تحليلات البراءات لم تكن مفهومة على نطاق واسع من قبل غير العاملين بمجال الملكية الفكرية، كان من الطبيعي أن يستغرق المشروع بعض الوقت حتى يحتل الموقع المناسب. ولا ينبغي النظر إلى تطوير تقارير واقع البراءات وحلقات العمل وبرنامج التعليم الإلكتروني بالإضافة إلى وضع مبادئ توجيهية للمنهجية على أنها عوامل هامة في ذاتها لكنها تعتبر عوامل مساعدة لتحقيق فهم أوسع بأهمية وقيمة تقارير واقع البراءات الخاصة بالسياسة العامة والتطوير الاستراتيجي ونقل التكنولوجيا. إن الجمهور المستهدف الطبيعي والمناسب لهذا المشروع كان أكبر مكاتب الملكية الفكرية الوطنية. وعندما تم إعداد واستخدام المزيد من التقارير كان من المحتمل أن تصبح الدول الأعضاء والشركاء الخارجيين أن يصبحوا أكثر إدراكا بقيمتها وفائدتها، وبناء عليه، يصبحوا أكثر فاعلية في تحديد واقتراح موضوعات لتقارير واقع البراءات. ولا بد ألا تقلل من أهمية الترجمة في ضمان فائدة التقارير للمستخدمين، ودعم فائدة المشروع، والكفاءة والفاعلية. وبالنسبة للفاعلية لوحظ أن المستوى العام لما يتم تقديمه كان مرتفعا بصفة عامة. وبالنسبة لمؤشرات عديدة، فقد تم تجاوز الكثير من التوقعات كما هو الحال بالنسبة لإحصاءات التنزيل الخاصة بتقارير واقع البراءات والإسهام في منتديات التفاوض الدولية وكيفية حلقات العمل وانخراط فريق المشروع في أنشطة الدعم الخارجي. وقد حصلت تقارير واقع البراءات وحلقات العمل على تقييمات عالية على نحو مستمر من ناحية وجاهتها وجودتها. وبصفة عامة، أعتبر أن أنشطة المرحلة الثانية تسهم في زيادة الاستيعاب لقيمة تقارير واقع البراءات وكانت بمثابة بداية الأسس التي تقوم على أساسها الدول الأعضاء وآخرين بتحديد مجالات التكنولوجيا التي يمكن لتقارير واقع البراءات أن تفيد من خلالها عملية صناعة القرارات على المستوى الوطني. أما بالنسبة للاستدامة، لوحظ أن المشروع قد تضمن العديد من المزايا التي دعمت ذلك. ولا بد من الاستمرار في تعزيز هذه المزايا في المرحلة التي تعقب المرحلة الثانية. كذلك يجب أن تركز الأنشطة المستقبلية بصورة أكبر على بناء القدرات وتعزيز التعليم عن بعد والنفاذ إلى الأدوات. وسوف يؤدي ذلك إلى وصول المشروع إلى عدد أكبر من الدول الأعضاء، وعدد أكبر من الإدارات الحكومية، وعدد أكبر من العاملين في الإدارات المعنية وعدد أكبر من أصحاب المصلحة بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات البحثية في الدول النامية وأقل البلدان نموا. وأخيرا، بالنسبة لتطبيق توصيات جدول أعمال التنمية رقم 19 و30 و31، هناك اعتقاد شائع بأن المشروع قد أسهم بصورة إيجابية في تحقيق الأهداف الموضوعية في هذه التوصيات. ويجب فهم المشروع على أنه مشروع له طبيعة بطيئة في المراحل الأولى. وبالرغم من ذلك، فإنه سيتطور بصورة متسارعة وتزيد قدرته على زيادة التأثير عندما يتم دمج مكاسب المراحل المبكرة. ثم انتقل المستشار إلى التوصيات المتضمنة في التقرير. أولا، تمت تقديم توصية للأمانة بوجود القيام بعمليات تقييم المشروع بطريقة تضمن أن الشعب التي تقوم بالتطبيق يمكنها النفاذ إلى توصيات التقييم ذات الصلة بتصميم مراحل المشروع التالية في

مرحلة صياغة مقترحات المشروع، وقبل مطالبتها بتقديم مقترحات المشروع إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لاعتمادها. ثانياً، تمت توصية الدول الأعضاء والأمانة بأنه بالرغم من أنه ليست هناك ضرورة لترجمة كافة المواد والأنشطة إلى كافة اللغات الرسمية، فإن درجة دعم الترجمة لأهداف المشروع وكفاءة المشروع وفاعليته يجب أن تدرس على أساس كل مخرجات على حدا. ويجب إدماج بنود كافية في الميزانية للترجمة في مقترحات المشروع. ثالثاً، تمت توصية الدول الأعضاء والأمانة بأهمية نشر مخرجات المشروع بالنسبة لفائدة وفعالية المشروع ويجب وضع بنود لذلك في الموازنة. رابعاً، تمت توصية الأمانة بوجوب القيام بالمزيد من النظر والتقييم لكافة الخيارات الخاصة بتتبع خبرة المستخدم. ويجب النظر في تعزيز تعريف إنجازات المشروع إلى المشاركين بصورة مباشرة في المشروع. وقد يتضمن ذلك على سبيل المثال تطوير نشرة إلكترونية للمشروع و/أو القيام بالتحديث بصورة أكثر تواتراً للموقع على الانترنت وعلى شبكات التواصل الاجتماعي. خامساً، تمت التوصية للأمانة أنه من خلال تعميم المشروع، لابد من النظر إليه على أنه مشروع لتقديم خدمة يتطلب مهارات وخبرة متخصصة. ويجب تنظيمه وتزويده بالعاملين وفقاً لذلك. وأخيراً، وبدون المساس بالمداورات التي قامت بها الدول الأعضاء، تمت التوصية بأن تقوم الويبو ودولها الأعضاء بالنظر في القيام بأنشطة مستقبلية في هذا المجال والتي تقوم على الأسس التي أقيمت في المرحلة الأولى والمرحلة الثانية، بما في ذلك من خلال الاستمرار في دعم المداورات الخاصة بالسياسات الدولية من خلال تطوير تقارير واقع البراءات بالإضافة إلى العمل مع الدول الأعضاء على تحديد مجالات تكنولوجية معينة لتطوير تقارير واقع البراءات، والتأكيد على بناء القدرات بما في ذلك من خلال تطوير المزيد من الأدوات الإلكترونية. ويمكن أن يتضمن ذلك تطوير وحدات تدريب متطورة يمكن تقديمها من خلال أكاديمية الويبو ويتم تضمينها في وحدات تدريب منتظمة في مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، وتسهيل عمل طاقم التعليم لتطوير المهارات في مجال الحث والتحليل المتعلق بالبراءات مع ملاحظة أن ذلك قد يتطلب استثمارات متواضعة من الويبو من خلال المشاركة في الأدوات التجارية قواعد البيانات المتخصصة، وتسهيل النفاذ إلى والتدريب على استخدام أدوات البحث والتحليل مفتوحة المصدر والمتعلقة بالبراءات، وضمان استهداف الأنشطة بحيث تصل إلى جمهور أكبر من أصحاب المصلحة يتضمن إدارات حكومية رئيسية، والقطاع الخاص في الدول النامية وأقل البلدان نمواً والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات البحثية، ودعم تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين الدول.

97. وقد وجد وفد اليابان أن التوصيات الموجودة في تقرير التقييم مفيدة. وتعتبر عملية نشر نواتج المشروع من الأمور الضرورية لأن تقارير واقع البراءات والمبادئ التوجيهية الخاصة بأفضل الممارسات هامة فيما يتعلق بوضع أسس للمناقشات الخاصة بالسياسات واستراتيجيات البحث والتطوير في القطاع الخاص. وفهم الوفد أهمية الإحصاءات بالنسبة للملكية الفكرية. ومن هذا المنظر، كان مكتب اليابان لبراءات الاختراع يقوم بمساعدة الدول النامية. ومن أمثلة ذلك، حلقة العمل التي عقدت في ديسمبر 2013 في الفلبين. وتم تنظيمها بالتعاون مع الويبو ومكتب الملكية الفكرية في الفلبين. وقام بحضور حلقة العمل 22 مشارك من 12 دولة. ووفقاً للدراسة الاستقصائية التي تم إعدادها في أعقاب إقامة حلقة العمل كان 86% من المشاركين راضين تماماً عن الندوة. وعبر الوفد عن أمله في أن يتم تحقيق المزيد من نشر الوعي بأهمية البيانات الإحصائية في مجال الملكية الفكرية.

98. وقام وفد الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم ملاحظات قليلة على التقرير. وقد كان الوفد يدعم بصورة مستمرة المشروع منذ عام 2009. وقد أكد على أهمية قيمة تقارير واقع البراءات ودعم دور الويبو في إعداد هذه التقارير. وعبر الوفد عن سروره إزاء معرفته أنه خلال المرحلة الثانية تم استكمال ستة تقارير أخرى بالتعاون مع شركات تعاون جديدة، كما تمت إضافة 20 تقرير واقع براءات إضافي خاص بالويبو وجهات خارجية إلى الموقع على الانترنت خلال المرحلة الثانية، وتم عقد مؤتمرين إقليميين، وتمت صياغة المبادئ التوجيهية المنهجية الخاصة بإعداد تقارير واقع البراءات. واتفق الوفد مع توصيات القائم على التقييم وشجع اللجنة على النظر في الأنشطة المستقبلية التي يوصى بتطبيقها، والتي صممت خصيصاً لتضمن استدامة المشروع.

99. ودعا الرئيس المستشار لأخذ الكلمة للرد على التعليقات.

100. وأشارت المستشارة (السيدة مونا جل) إلى تعليقات وفد اليابان وصرحت بأن هناك رغبة في الاستمرار في تبادل الخبرات بين الدول التي تمتلك خبرة والدول التي تود اكتساب المزيد من الخبرة. وفيما يتعلق بتعليقات وفد الولايات المتحدة، صرحت المستشارة بأن استدامة هذه المشروعات تعد أمراً ضرورياً يضمن الاستخدام الأمثل لموارد الدول الأعضاء. وعبرت عن سرورها بسبب العدد الكبير للعناصر التي تدعم الاستدامة والمتضمنة في المشروع.

101. وأشار وفد الجزائر إلى أن المشروع من المقترح أن ينفذ التوصية رقم 19 لجدول أعمال التنمية. وصرح الوفد بأن التوصية تحدثت عن نقل التكنولوجيا والنفذ إليها. وعبر عن فهمه بأن المشروع على وشك القيام بإعداد تقارير واقع براءات. لكن لم يكن من الواضح ما إذا كانت هذه التقارير تساعد بالفعل في تسهيل النفاذ إلى التكنولوجيا أم لا. وطالب الوفد من المستشارة تقديم مزيد من المعلومات في هذا الصدد.

102. وذكرت المستشارة (السيدة مونا جل) بمحتوى التوصية رقم 19 وهي "الشروع في مناقشات حول كيفية العمل، ضمن اختصاص الويبو، على المضي في تسهيل نفاذ الدول النامية وأقل البلدان نمواً للمعرفة والتكنولوجيا، للنهوض بالإبداع والابتكار وتعزيز تلك الأنشطة المنجزة في إطار الويبو. وصرحت بأن العلاقة بين التوصية رقم 19 وتقارير واقع البراءات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بموضوع تقرير واقع براءات معين. وتم توضيح أنها استمرت في تعزيز القدرات المتعلقة بتحليلات البراءات بصورة قد تعزز قدرات الدولة على تطوير استخدام تقارير واقع البراءات في مجالات يمكن أن تدعم الإبداع والابتكار وتسهل النفاذ إلى المعرفة والتكنولوجيا. وسوف يظهر ذلك بمزيد من الوضوح على مستوى الدول في الفترة التي تعقب المرحلة الثانية. وفي السابق، ركزت العديد من تقارير واقع البراءات على مجال السياسات الدولية. ومن أمثلة ذلك تقرير واقع البراءات الخاص بزيوت النخيل الذي أوضح العلاقة بين التوصية رقم 19 وتقارير واقع البراءات. إن القدرة على تحليل الاتجاهات في مجال البراءات ضرورية لمساعدة المؤسسات العامة في أبحاثها كما أنها هامة بالنسبة للقطاع الخاص لاتخاذ القرارات المتعلقة بتنمية التكنولوجيا. لقد كانت تمثل جزءاً من الإطار العام للأنشطة التي تدعم النفاذ إلى المعرفة والتكنولوجيا وتعزز الإبداع بالإضافة إلى الابتكار.

النظر في الوثيقة CDIP/14/4 - تقرير حول مشروع تجريبي خاص بإنشاء أكاديميات ملكية فكرية وطنية "ناشئة" - المرحلة الثانية والوثيقة CDIP/14/3 - تقرير تقييم بشأن مشروع تطوير الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية

103. ودعا الرئيس المستشارة لتقديم تقرير التقييم المتعلق بالمشروع التجريبي الخاص بإنشاء أكاديميات ملكية فكرية وطنية "ناشئة" - المرحلة الثانية.

104. وقدمت المستشارة (السيدة أوستين) استعراضاً للتقرير. كانت منهجية التقييم موحدة إلى حد ما. وتم عمل لقاءات مع فريق المشروع، وكبار المدراء في الويبو، وممثلي الدول الأعضاء وممثلي الأكاديميات. وتم بذل محاولات من أجل الوصول إلى ممثلين على مستوى الدول في الدول المشاركة وتم عمل لقاءات مع أصحاب المصلحة من كولومبيا ومصر وبيرو والجمهورية الدومينيكية، نظراً لتوافرهم. تم استعراض الوثائق الرئيسية وفحصها لتحديد البيانات المتعلقة بالأداء وتصميم المشروع وإدارة المشروع والنتائج والتنفيذ. وتم تحليل البيانات التي تم جمعها وتم تقديم مسودة تقرير تقييم إلى الأمانة في نهاية شهر يوليو. وتم تضمين التوضيحات الوقائية التي قدمتها الأمانة في تقرير التقييم النهائي. وكان الهدف من التقييم هو فهم الأمور التي نجحت في المشروع والأمور التي لم تنجح من خلال تقييم إطار تصميم المشروع، وإدارة المشروع وقياس النتائج التي تم تحقيقها حتى الآن وتقييم إمكانية استدامة النتائج المحققة. وتناول المشروع توصية رقم 10 لجدول أعمال التنمية. وكانت تهدف إلى تعزيز القدرات المؤسسية الوطنية والإقليمية وقدرات الموارد البشرية من خلال زيادة تطوير البنية التحتية والمرافق الأخرى في ستة دول وقع عليها الاختيار وهي غامبيا والجمهورية الدومينيكية ومصر وأثيوبيا وبيرو وتونس. وقامت اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بالموافقة على المشروع في مايو 2012. وبدأ التنفيذ في مايو 2012 وتم استكمالها بصورة مبدئية في ديسمبر 2013 مع تمديد لبعض الأنشطة بدون ميزانية إضافية في ثلاثة دول مضيئة حتى عام 2014. وكان المشروع يهدف

إلى مساعدة الدول الست التي وقع عليها الاختيار على إنشاء مراكز تدريب في مجال الملكية الفكرية قادرة على تقديم برنامجي تدريب منتظمة على الأقل في القضايا الناشئة في مجال الملكية الفكرية. وتضمنت العناصر المختلفة للمشروع بناء موارد بشرية أساسية قادرة على تطوير وتقديم برامج تدريب في مجال الملكية الفكرية مع أخذ تحديات التنمية الوطنية والأولويات والاحتياجات المحلية والتوازن العادل بين حقوق الملكية الفكرية والصالح العام في الاعتبار. وتضمنت الأنشطة تدريب المدربين على تقديم البرامج وتدريب الإداريين على إدارة مراكز التدريب التي تم إنشاؤها. ومن عناصر المشروع الأخرى إعداد مواد مناسبة لمراكز التدريب بما في ذلك إنشاء وتطوير مكتبة للملكية الفكرية. وهدف المشروع أيضا إلى تطوير مجموعة من الأدوات والإرشادات التي يمكن استخدامها كمراجع للدول الأعضاء الأخرى المعنية بإنشاء مؤسسات تدريبية خاصة بها. وأخيرا، كان المشروع يهدف إلى الإسهام في عقد منتدى للنقاش حول استخدام الملكية الفكرية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المستوى الوطني والإقليمي. وسار المشروع من المرحلة الأولى المتعلقة بالدعم إلى إنشاء أكاديميات ملكية فكرية وطنية "ناشئة" وتم اعتماده في عام 2009 من قبل اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وطالبت 20 دولة بانضمامها للمشروع وتم اختيار ست دول منها للمشاركة. وتم تنفيذ المشروع تحت إشراف مدير المشروع (مدير أكاديمية الويبو) بدعم من موظف مشاريع متفرغ. وقد ركز التقييم على ثلاثة مجالات وهي: تصميم وإدارة المشروع، والفاعلية، والاستدامة. وتم التوصل إلى أربعة نتائج في مجال تصميم وإدارة المشروع. أولا، وثائق المشروع ونهجه كانت ذات طبيعة مفصلة وتضمنت بعض، وليس كل، التوصيات الناشئة عن تقييم المرحلة الأولى. فقد تم علاج مسألة استخدام مصطلحات غير محددة في المرحلة الأولى على سبيل المثال؛ وتم البدء في العمل على وضع مجموعة من الأدوات والمنهجيات لاستخدامها من قبل الدول الأعضاء في المرحلة الثانية؛ وتضمن هذا النشاط برنامج دائم في أكاديمية الملكية الفكرية. ثانيا، تم التنبؤ بعدد من المخاطر الداخلية والخارجية المحتملة من خلال مستندات المشروع والتي يمكن أن تعيق تنفيذ وإنجاز المشروع. وتضمنت هذه المخاطر عدم وجود تمويل محلي للمؤسسات تدريب الملكية الفكرية بعد فترة تعاون الويبو وهو ما قد يهدد الاستدامة طويلة المدى. وفي هذا الصدد، شجعت الويبو الدول الأعضاء على إيجاد جهات مانحة. وتم تقديم تدريب أيضا في مجال مهارات جمع التبرعات. وتضمنت المخاطر أيضا عدم توافر عدد كافي من المدربين. وفي هذا الصدد تمت مطالبة الدول المستفيدة بتطبيق تدابير فعالة لضمان حضور 80% على الأقل من المدربين الذين تم تحديدهم لحضور برنامج تدريب المدربين. ومن المخاطر المحتملة الأخرى أن تؤدي عملية إعادة الهيكلة للمؤسسات الوطنية وعدم الاستقرار السياسي إلى إعاقة تنفيذ المشروع. وفي هذا الصدد حاولت الويبو تعديل الجداول الزمنية في الحالات التي أصبحت فيها هذه المخاطر واقعا. ثالثا، كان دور بعض مكاتب الويبو الإقليمية في المرحلة الثانية محدودا على الرغم من دورها الهام بوصفها الجهات الراعية لاستراتيجيات الملكية الفكرية الوطنية. قامت أكاديمية الويبو بعمل محاولات للتعاون مع المكاتب لكن المشاركة كانت مختلفة باختلاف المناطق. وأخيرا، عانت ثلاثة دول في فترة تنفيذ المشروع والتي استمرت 20 شهرا من تأخير في التنفيذ وكان السبب الرئيسي وراء ذلك هو أسباب خارجة عن سيطرة المشروع. وفي دولتين تم استكمال بعض الأنشطة بعد الإطار الزمني للمشروع وبالنسبة للدولة الثالثة تم تنفيذ أنشطة محدودة فقط. وقد تم تطبيق تدابير ملطفة للتعامل مع حالات التأخير. ولم يتم طلب أي ميزانية إضافية. وكانت هناك خمسة نتائج رئيسية في مجال الفاعلية. وقد اعتبر أن ذلك معيارا لمدى تحقيق المشروع لأهدافه المشار إليها آنفا. أولا، تبين أن هناك مؤشرات محدودة في وثائق المشروع لما يمثل مركز تدريب الناتي الاستدامة. وقد ركزت المؤشرات المتضمنة في الوثائق على النتائج وليس على النتائج. وأشارت الويبو إلى أن ثلاثة دول من بين الدول الستة قد أقامت مراكز تدريب ناشئة مستدامة في المرحلة الثانية، بينما كانت هناك ثلاثة دول في سبيلها لتحقيق ذلك. وقد تم توفير برامج تدريب منتظمة متعلقة بالملكية الفكرية في اثنين من المراكز. ثانيا، تم اعتماد 86 مدربا كمدربين مؤهلين لتوفير تدريب للآخرين نتيجة للمشروع بالرغم من وجود تحديات تواجه ضمان استغلال مهاراتهم. وقامت الأكاديميات بتقييم المدربين لتقييم مهاراتهم التدريبية. ثالثا، قام أربعة منسقين أكاديميين وطنيين باستكمال التدريب على إدارة مراكز التدريب. وكان ذلك يمثل 67% من العدد المتوقع في المشروع. رابعا، تم إنشاء صفحة الويكي لاستضافة مواد التدريب التي تم تطويرها خلال المرحلة الثانية. وبالرغم من ذلك، لم يكن هناك مشرف للصفحة. ولم يتم إطلاق صفحة الويكي بصورة رسمية لكنها متوفرة من خلال موقع الويبو. وقد وقف ذلك عقبة في سبيل نشر المواد التي تم إعدادها لإفادة الدول الأخرى التي تسعى إلى إنشاء مراكز تدريب في مجال الملكية الفكرية. وفيما يتعلق بمساهمة المشروع في منتديات النقاش، تمت دعوة ممثلي كافة الأكاديميات

الناشئة للمشاركة في شبكة أكاديميات الملكية الفكرية العالمية من أجل تعزيز استمرار المناقشات. وأخيراً، لم يتم وضع أي إرشادات خاصة بالخطوات والعمليات اللازمة من أجل إنشاء مؤسسة تدريب في مجال الملكية الفكرية خلال الإطار الزمني للمشروع. وبالرغم من ذلك، يجب ملاحظة أن العمل يسير وقد طلب مدير المشروع إعطاء فرصة حتى نهاية العام الحالي لإعداد الإرشادات. وقدم تقرير التقييم نظرة عامة على تنفيذ الأنشطة في وقت إعداده. وقد تم اعتماد 8484 شخصاً من خلال تدريب قام بتقديمه 71 مدرباً معتمداً من بين 86 مدرباً وقام بتنسيق التدريب مدراء الأكاديميات الخمسة الذين تم تدريبهم من خلال المشروع. وتقوم كولومبيا والجمهورية الدومينيكية بتقديم برامج تدريبية منتظمة في مجال الملكية الفكرية. وتم تجميع وحدات التدريب المتعلقة بالتطورات الأخيرة في جدول أعمال تنمية الويبو وبمناهجيات التدريب على موقع على الإنترنت وتم جعلها متاحة للجمهور. وتم تطوير ستة برامج تدريب في مجال الملكية الفكرية. وكانت هناك نتيجة تتعلق بالاستدامة. وقد ركزت أحد الأهداف الرئيسة للمشروع على استدامة أكاديميات الملكية الفكرية عند توقف دعم الويبو. وتبين أن هناك مؤشرات محدودة في مستندات المشروع تقيس الاستدامة. ونتيجة لوضع تنفيذ مختلف مراكز التدريب فإنه من المبكر للغاية أن تصدر حكماً بشأن استدامة كل من تلك المراكز. وبالرغم من ذلك، يتم تقديم التدريب في الأكاديميات التي تم إنشاؤها بعد سحب دعم الويبو بعدة شهور وبعد تطبيق عملية تقديم دورات مقابل رسوم في محاولة لضمان الاستدامة. وانتقلت المستشارة إلى استنتاجات التقييم. وقد تم تطبيق المشروع بصورة ناجحة في بمقارنته بعدد من النواتج المخطط لها. وتمت مواجهة بعض التحديات في بعض الدول نتيجة لعوامل خارجة عن سيطرة الويبو نتجت عن تأخر في التنفيذ. وقامت الويبو باتخاذ إجراءات ملطفة للتعامل مع حالات التأخير. وجعل الإدراج المحدود للمؤشرات متابعة النتائج وعمليات مراقبة محددة لقياس النتائج من الصعب تقييم مدى فاعلية تحقيق البرنامج لأهدافه. وفيما يتعلق بالنتائج، تم تدريب 86 مدرباً على تقديم تدريب متعلق بالملكية الفكرية في خمسة من الدول الست المشاركة في المشروع. وتم تدريب منسق أكاديمي في كل دولة. وتم تزويد كافة المراكز التدريبية بمواد مرجعية لإنشاء مكاتب خاصة بها. وقامت المستشارة بالانتقال إلى التوصيات المتضمنة في تقرير التقييم. وكانت هناك ستة توصيات متعلقة بالعمل المستقبلي. أولاً، بعد القيام بتقييمات المشروع، لابد للويبو أن تفكر في وضع خطط عمل أو خطط إدارة للتعامل مع هذه التوصيات. ويجب أن تقود هذه العملية اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية والأمانة. ويجب أن تسمح هذه الخطط بوجود منهج موثق يتعلق بسبب قبول الويبو لبعض التوصيات وعدم قبول بعضها الآخر، مع تحديد شخص معين أو فريق ليتابع تنفيذ كل توصية، وتشجيع تحديد جدول زمني لتنفيذ التوصية. ثانياً، في المشروعات المستقبلية المماثلة، سواء تم تمويلها بوصفها مشاريع خاصة أو من خلال ميزانية الويبو المعتادة، لابد من تعزيز دور المكاتب الإقليمية خلال الفترة الزمنية لتنفيذ المشروع. ويمكن تقديم الآراء في مختلف المراحل التنويرية للمشروع من أجل ضمان الالتزام الذي من شأنه أيضاً أن يساعد على ضمان الاستدامة. وكانت المكاتب في مكانة توهلها لتقديم النصح حول أفضل أماكن لإنشاء الأكاديميات الناشئة (سواء في مكاتب الملكية الفكرية الوطنية أو في الوزارة حكومية المعنية)، بالإضافة إلى النصح بشأن هياكل الحوكمة على المستوى الوطني. وكانت المكاتب أيضاً في مكانة توهلها لدعم إدماج مراكز التدريب. ثالثاً، بالتنسيق مع أكاديمية الويبو والمكاتب الإقليمية، يجب تطوير مؤشرات لقياس ما إذا كان مركز تدريب تم إنشاؤه في حاجة إلى تطويره وخاصة في ضوء إدراج النشاط كجزء معتاد من ميزانية الويبو. ويجب أن تكون المؤشرات محددة وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق وذات صلة ومحددة المدة ويجب أن تركز على النواتج والنتائج. رابعاً، من أجل دعم مراكز التدريب التي تم إنشاؤها حديثاً، يجب على أكاديمية الويبو، بالتنسيق مع المكاتب الإقليمية المعنية، تطوير شكل تقييمي لمشاركته مع المراكز من أجل تكييفه واستخدامه في التقييم سواء كان المديرين الذين تم تدريبهم يمتلكون المهارات والقدرات الكافية للقيام بالتدريب فيما بعد. وسوف يضمن التزام الويبو بعد استكمال التدريب. ويمكن توظيف المستشارين المستقلين الذين تمت الاستعانة بهم في تطوير المشروعات للقيام بعمليات تقييم مستقل لمن تم تدريبهم وذلك لمعرفة ما إذا كانت وحدات ونماذج التدريب التي تم تبنيها قد حققت الأهداف المتعلقة ببناء موارد بشرية قادرة على تطوير وتقديم برامج تدريبية في مجال الملكية الفكرية. خامساً، يجب أن تقوم الويبو بإطلاق صفحة الويكي الخاصة بالمشروع بصورة رسمية والترويج لها بين الدول الأعضاء. ويجب تحديد مشرف لصفحة الويكي من أجل تطوير ومتابعة المناقشات والمدخلات المتعلقة بإنشاء مؤسسات تدريب في مجال الملكية الفكرية والتدريب الذي يتم فيها. وأخيراً، يجب قيام فريق المشروع، بالتنسيق الوثيق مع المكاتب الإقليمية، بالانتهاء بسرعة من

وضع المبادئ التوجيهية التي تم تطويرها حول العمليات المطلوبة من أجل إنشاء مركز تدريب مستدام ذاتيا في مجال الملكية الفكرية. ويجب تطوير المبادئ التوجيهية بالتزامن مع خطة نشر لها والترويج لها بين الدول الأعضاء.

105. وقامت المستشارة (السيدة كيلار) بتقديم تقرير التقييم حول المشروع الخاص بالملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتم تبني المشروع أثناء الجلسة الخامسة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في أبريل 2010. وبدأ التنفيذ في 1 يوليو 2012 وانتهى في ديسمبر 2013 بعد ستة أشهر تمديد تمت الموافقة عليها من قبل اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في دورتها العاشرة. وتضمنت أهم العناصر التي يقدمها المشروع دراسات وحلقات عمل وندوة. وتماشيا مع ممارسات التقييم الموحدة، تم القيام بالتقييم بناء على أربعة معايير رئيسية وهي الجاهة والكفاءة والفاعلية والاستدامة. وتم استخدام أدوات تقييم مختلفة لضمان إجراء تقييم نوعي وكيفي مقرون بالأدلة. وتضمن المزيج المنهجي وجود دراسات مكتبية ولقاءات فردية (عبر الهاتف وخلال لقاءات شخصية) والملاحظات المباشرة. وقد تم استكمال غالبية النواتج مؤخرا بصورة نسبية. لذا كان من المبكر للغاية أن تقوم بتقييم النتائج فيما يتعلق باستخدام النواتج وآثار القيام بذلك. وانتقلت المستشارة إلى استنتاجات التقييم. أولاً، فإن المشروع كان مخطط له ومدار بشكل جيد من الناحية العملية. وتضمنت وثيقة المشروع نهج واضح ومتعمق ومدرّس جيدا ويشرح الخطوات المختلفة اللازمة لتحقيق النواتج المطلوبة. وكانت بعض حالات التأخر في التنفيذ ناجمة أساساً عن عوامل خارجية مثل التحديات المتعلقة بالتنسيق والتي تخرج عن سيطرة الويبو. وبالرغم من تحديد أهداف واضحة فإن استخدام أدوات التخطيط للمشاريع المعتادة في الويبو (وخاصة الإطار المنطقي) في مرحلة التصميم وكأساس لإعداد التقارير ترك الفرصة لإدخال تحسينات. كان المشروع ذو وجهة شديدة بالنسبة للدول الأعضاء فيما يتعلق بمساعدتها على جمع معلومات عن استخدام الملكية الفكرية على المستوى الجزئي كمدخلات لعملية صناعة القرار وللربط بين استخدام الملكية الفكرية بالأداء الاقتصادي والاجتماعي. إن توافر بيانات إحصائية دقيقة في الدول النامية كان مهماً أيضاً بالنسبة للاحتياجات المعلوماتية الخاصة بأصحاب المصلحة من الملكية الفكرية في الدول المتقدمة. ومن خلال احتمال مساعدة الدول الأعضاء على القيام بواجباتها المتعلقة بإعداد التقارير، يمكن أن يكون المشروع ذو صلة باحتياجات الأمانة لتقديم بيانات عالية الجودة للدول الأعضاء. ثالثاً، وانخرطت البلاد المستفيدة بشكل كبير في المشروع. وقد وجد التقييم إسهامات عينية هامة قدمتها المكاتب المستفيدة فيما يتعلق بتوفير موارد بشرية هامة وإنشاء مهام مكرسة لجمع وتحليل البيانات الاقتصادية. وقد عبرت المؤسسات المستفيدة بوضوح عن احتياجاتها وتقديم النوع الصحيح من الدعم عالي الجودة بالطريقة الصحيحة. وكانت الدراسات التي تم إعدادها خلال المشروع ذات جودة مرتفعة. وكان من المناسب استخدام نهج لهيكل ورفقنة المعلومات المتعلقة بطلب سندات الملكية الفكرية ومنحها مع إمكانية استخدام رمز موحد، مما يمكن من ربط بيانات الملكية الفكرية تلك ببيانات جزئية أخرى من مكاتب الإحصاءات. وكان هذا النهج شديد الابتكار بالنسبة للدول متوسطة الدخل وعكس أفضل الممارسات المستخدمة في الدول النامية. وقد نجح المشروع في دعم الطاقات داخل مكاتب الملكية الفكرية الوطنية وبين الخبراء المحليين في الدول المستفيدة الخاصة بتحقيق فهم أكبر للعوامل المحددة لاستخدام الملكية الفكرية. كما ساعدت أيضاً على خلق وعي بين صناع القرار في الدول المستفيدة حول كيفية استخدام البيانات الاقتصادية في صناعة القرار. وقد أكد المستفيدون أن الدراسات وفرت مدخلات مفيدة لعملية صناعة القرار والدليل على ذلك أنه في إحدى الحالات تم ادماج نتائج الدراسة في مسودة لتعديل تشريعات الملكية الفكرية. وقد ساعد المشروع على خلق شبكة بين الدول المستفيدة وربطها بالويبو. خامساً، المنهج الذي تم تجريبه بصورة ناجحة في عدد محدود من البلدان من الممكن تطبيقه في دول أخرى. وبالرغم من ذلك، فإن دمج وتوسيع النتائج الأولية الواعدة سوف يتطلب تكرار المساعدة من خلال مشروع متابعة ملدها إلى الدول الأخرى. وقد كان فهم أهمية استخدام البيانات الاقتصادية في صناعة القرار محدوداً في بعض الدول. وكانت أنشطة زيادة التوعية التي تستهدف صناع القرار سوف تؤدي إلى زيادة إمكانات استخدام الدراسات في عملية صناعة قرار تستند للأدلة. ويمكن زيادة كفاءة مرحلة المتابعة المحتملة بصورة كبيرة من خلال استغلال الخبرة التي تم بناؤها في الدول المستفيدة من المشروع لمساعدة الدول الأخرى. وأخيراً، فإن إدماج أنشطة بناء القدرات في المشروع من المحتمل أن تؤدي إلى زيادة استدامة النتائج. ومن المحتمل أن يؤدي التدريب المقدم وإضفاء الصبغة المؤسسية على التحليل الاقتصادي في مكاتب الملكية الفكرية إلى الإسهام في استدامة النتائج الأولية. علاوة على ذلك، فإن منهجية جمع وتنظيف ودمج وتحليل وتركيب واستخدام

البيانات المتعلقة بالملكية الفكرية والتي يتم ربطها بالبيانات الجزئية الأخرى من أجل تحليل بعض الاتجاهات والمميزات الخاصة بالملكية الفكرية قد تم تدوينها بالتفصيل ويمكن تكرارها بشكل كبير. وانتقلت المستشارية إلى التوصيات الموجودة في تقرير التقييم. أولاً، تمت توصية الأمانة بإعداد مشروع متابعة من أجل توسيع ودمج النتائج الحالية. ويجب القيام بذلك من خلال الخطوط التالية: الاستمرار في مساعدة مكاتب الملكية الفكرية في الدول الأخرى بما في ذلك أقل البلدان نمواً لخلق قواعد بيانات لاستخدامات الملكية الفكرية وربطها بقواعد البيانات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، إجراء دراسات إضافية في دول أخرى بما في ذلك أقل البلدان نمواً، باستخدام قواعد البيانات التي تم إعدادها مع التركيز بصفة خاصة على الموضوعات التي لم يتم دراستها بعد، والاستمرار في استخدام الأسلوب المهجي المطبق في المشروع، مع التركيز بصفة خاصة على زيادة التنوع بين صناع القرار قبل الاتفاق بشأن الاختصاصات بالنسبة لكل دراسة، ونشر ملخص لكافة الدراسات التي تمت تحت مظلة المشروع وفي مرحلة المتابعة، والاستفادة من الخبرات المحلية التي تكونت خلال المشروع لتقديم المساعدة الفنية للدول الأخرى، واستكشاف خيار إدراج التدريب الإحصائي في أكاديميات الملكية الفكرية والمدعومة في المشروع DA_10_02 متى أمكن، والاستمرار في تدريب الدول المستفيدة الحالية من المشروع على أساس الطلب، وإعداد خارطة طريق لتنظرها الدول الأعضاء وذلك لتعزيز عملية بناء واستخدام مجموعات بيانات في أنشطة الويبو المعتادة. ثانياً، تمت التوصية بأن توافق اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية على مشروع متابعة لتمكين الدول الأعضاء من وضع واستخدام بيانات الملكية الفكرية الإحصائية بغض توفير آراء لمتخذي القرار وفقاً للخطوط المحددة بفعالية. ثالثاً، لا بد على الأمانة أن تقوم بتعزيز استخدام أدوات التخطيط والمتابعة. ولا بد من تعزيز عملية التحكم في جودة المشروع في مرحلة التصميم لضمان التطبيق الملائم لأدوات تخطيط المشروع الحالية. ولا بد على الأمانة أن تفكر في إدخال الإطار المنطقي كأساس لدورة إدارة المشروع. رابعاً، تمت التوصية بأن تقوم مكاتب الملكية الفكرية في الدول المستفيدة بالاستمرار في تدريب متخصصين جدد للحفاظ على ونقل المعلومات التي تم اكتسابها خلال المشروع مع تخفيف مخاطر دوران الموظفين. علاوة على ذلك، فإن عمليات إنشاء قواعد البيانات يجب أن تدون بوضوح لضمان التحديث المستمر.

106. وأشار وفد الولايات المتحدة إلى المشروع التجريبي الخاص بإنشاء أكاديميات ملكية فكرية وطنية "ناشئة" وصرح بأنه أيد المشروع في مرحلتيه الأولى والثانية. وعبر الوفد عن سروره للإسهام في المدخلات من خلال تطور المشروع. وعبر عن اعتقاده بأن هذا النوع من التدريب وتطوير المناهج يمكن أن يكون مفيداً للغاية بالنسبة لمستخدمي الملكية الفكرية وأصحاب المصلحة وواضعي السياسات على المستوى الوطني لمساعدتهم في أن يتفهموا بصورة أفضل أنظمتهم الخاصة باستخدام وحماية الملكية الفكرية. ولم تكن هناك فرصة في هذا الاجتماع لسماح رأي أي من الدول المستفيدة نفسها حول تطوير أكاديميات الملكية الفكرية الوطنية في بلدانهم. وكان الوفد مهتماً بسماح أي تعليقات من أي من هذه الوفود. وصرح الوفد بأنه بالرغم من أنه لوحظ أن هناك بالقطع عدد من النجاحات للمشروع، بما في ذلك الرقم المبرم وهو 8400 شخص تم تدريبهم وأن أكثر من 60% من المدربين الذين تم تدريبهم كانوا من النساء، فقد أشار تقرير التقييم أيضاً إلى العديد من الأشياء التي أبطأت أو حذت من التنفيذ الكامل للأكاديميات. وأشار التقرير إلى أن هناك حاجة لوجود مؤشرات يمكنها قياس استدامة أكاديميات الملكية الفكرية الوطنية بالإضافة إلى الحاجة إلى وضع معايير لتقييم ما إذا كان المدربين المتدربين لديهم مهارات وقدرات كافية للقيام بالتدريب في المستقبل. وكان هناك تأكيد كبير أيضاً في التقرير على الالتزام القوي اللازم من الدول الأعضاء المستفيدة من أجل جعل الأكاديميات فعالة ومستدامة. وأشار تقرير التقييم أيضاً إلى الخطوات والعمليات ذات الصلة المطلوبة لإنشاء مؤسسة تدريب في مجال الملكية الفكرية. وهذه أمور يمكن لمدير المشروع والدول الست المستفيدة التعاون من أجل تحقيقه حتى يتم التوسع في نطاق هذا المشروع ليوفر النصح لدول أخرى حول كيفية القيام بإنشاء أكاديميات ملكية فكرية وطنية بها. وعبر الوفد عن تقديره للآثار الأولية الإيجابية لمشروع اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وتمنت استمرار النجاح بينما تستمر أكاديميات الملكية الفكرية الوطنية في السير قدماً في عملية تطبيقها. وصرح الوفد بأنه قد يكون لديه بعض التعليقات على المشروع الثاني لكنه يهتم بسماح التعليقات والإجابات على هذه الأسئلة حول المشروع الأول.

107. وأشار وفد بيرو إلى المشروع التجريبي الخاص بإنشاء أكاديميات ملكية فكرية وطنية "ناشئة". وبدأ التنفيذ في بيرو في عام 2009 تحت إشراف المعهد الوطني للدفاع عن التنافس وحماية الملكية الفكرية. ومنذ ذلك الحين، أصبحت الأكاديمية أكثر مشاركة في المجتمع المدني. وقدمت التدريب في مجال الملكية الفكرية إلى 997 مواطن من بيرو. كما تم التدريب على جدول أعمال التنمية، وفقا للتوصية رقم 10. وأشار الوفد إلى أن ذلك لم يرد في تقرير التقييم. وفيما يتعلق بتدريب المدربين، قامت بيرو بتنظيم دورة حول البراءات. وحضرها 15 مشارك من المنطقة. وسوف يتم تنظيم دورة أيضا حول حقوق المؤلف. وكانت هذه هي جهود الأكاديمية الوطنية. وبالرغم من أن تقرير التقييم كان يتضمن معلومات جيدة، كان من المهم أن نستمع إلى آراء الدول المستفيدة من المشروع. وهذه هي النتائج الملموسة. وأشار الوفد إلى التوصيات المتضمنة في تقرير التقييم. وعبر عن اعتقاده بأن التوصيتين 3 و4 تطلبتا بعض العناصر الإضافية التي كانت غائبة. وأشارت التوصية 3 إلى المؤشرات بينما كانت التوصية 4 حول نموذج التقييم. ودعت التوصيات إلى تطوير هذه العناصر من خلال أكاديمية الويبو بالتنسيق مع المكاتب الإقليمية. ويجب أن تأخذ الجهود في الاعتبار الوضع في كل دولة. ولذلك، إقترح الوفد مشاركة حكومات وأكاديميات الملكية الفكرية الوطنية في الدول المستفيدة في تطوير المؤشرات والنموذج. وسوف يؤدي ذلك إلى استكمال التوصيات بصورة مناسبة.

108. وأشار وفد الهند إلى المشروع الخاص بالملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأشار الوفد بارتياح إلى الاستنتاجات والتوصيات المتضمنة في تقرير التقييم. وبالرغم من ذلك، فقد ركز الوفد أيضا على التقييدات الموجودة في التقييم لأنها متعلقة بالمشروعات المستقبلية، وخاصة الفقرة رقم 27 والتي نصت على ما يلي "لم يتم القيام بأي زيارات ميدانية. ركزت أنشطة نقصي الحقائق على الأطراف الرئيسية المشاركة بصورة مباشرة في المشروع (الأمانة ومكاتب الملكية الفكرية في الدول المستفيدة وخبراء الويبو) فقط. ولم يتضمن جمع المعلومات عدد كبير من أصحاب المصلحة مثل مستخدمي الملكية الفكرية في الدول النامية لأنهم غير مستهدفين بصورة مباشرة". ركز الوفد على أن هذه الجوانب التي تم إلقاء الضوء عليها في التقرير يجب الاهتمام بها من أجل توفير تقييم أكثر دقة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالملكية الفكرية في الدول التي سيتم اختيارها في المرحلة الثانية.

109. وأشار وفد الجمهورية الدومينيكية إلى المشروع التجريبي الخاص بإنشاء أكاديميات ملكية فكرية وطنية "ناشئة" وأيد تعليقات وفد بيرو حول تطوير المؤشرات. وكان المشروع هاما بالنسبة لدولته. وكان هناك التزام وطني بدعم المبادرات من خلال أكاديمية الملكية الفكرية الوطنية هناك. وكانت قادرة على تقديم نطاق واسع من فرص التدريب من أجل الوصول إلى عدد أكبر من الناس ودعم خلق ثقافة ملكية فكرية في البلاد. ومنذ إنشاء أكاديمية الملكية الفكرية قامت بتدريب حوالي 1500 شخصا. وتم تطوير أكثر من 35 وحدة أكاديمية. وتم توجيهها لتخدم المهن في مختلف المجالات والقطاعات مثل مراكز البحث والجامعات. وتم تنظيم ندوات وحلقات عمل ومؤتمرات ومحاضرات. وأكد الوفد على أن المشروع مهم بالنسبة لدولته. وقد تم إحراز نتائج هامة. ووصل إلى مختلف قطاعات الشعب وأفاد عملية تنمية القطر.

110. وصرح وفد تركيا بأن دولته حققت نموا مستمرا في طلبات تسجيل العلامات التجارية والتصميمات في العقد الماضي. ويقوم مكتب الملكية الفكرية بالتعامل مع عدد هائل من الطلبات. ويقوم المكتب بزيادة قدراته بصورة مستمرة ليتواءم مع عدد الطلبات. وتنتشر المعرفة المتعلقة بالملكية الفكرية في الدوائر المعنية في تركيا. وبالرغم من ذلك، فإن هذا المستوى لا يتناسب مع احتياجات القطر. ويقوم مكتب الملكية الفكرية، بالتعاون مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية الوطنية والدولية المعنية، ببذل قصارى جهده لعلاج القصور بكافة الطرق الممكنة. وفي هذا السياق، أراد المكتب البدء في اثنين من أنشطة التعاون مع الويبو في 2010. أحدهما كان يتعلق بإنشاء أكاديمية ملكية فكرية من خلال المشروع التجريبي الخاص بإنشاء أكاديميات ملكية فكرية وطنية "ناشئة". وبالرغم من ذلك، فإنه لم يستفد من مرحلتي المشروع. بيد أن الوفد استمر في تقديم دعمه القوي لاستمرار المشروع حتى قبل المرحلة الثانية. وكانت تقييدات المشروع معروفة في هذا الوقت. وأشار الوفد إلى تقرير التقييم. وكانت بعض نتائج المشروع جيدة بالاهتمام. وكما ورد في تقرير التقييم، تم اعتماد أكثر من 8000 شخص مع تقديم تدريب من قبل 71 مدربا من بين 86 مدرب معتمد وتنسيق التدريب المقدم خلال المشروع من قبل مدراء

الأكاديميات الخمسة. وانتهى المشروع وتم تعميمه في برنامج وميزانية اليوبو لعام 2014-2015. وفي أعقاب موافقة اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في دورتها التاسعة، تم إعطاء الأولوية لاحتياجات الدول الأقل نمواً والدول التي شاركت بالفعل في المرحلة الأولى من المشروع بقدر الإمكان. وعبر الوفد عن اعتقاده بضرورة أخذ نتائج وتوصيات المستشارين بقدر الإمكان من هذا المنظور. كانت النتائج الرئيسية رقم 5 و8 و9 هامة. وأشار الوفد إلى أن النتيجة الرئيسية رقم 5 تؤكد على الحاجة إلى تحديد المؤشرات لما يعتبر مركز تدريب مستدام. أما النتيجة الرئيسية رقم 8 فقد كانت عن صفحة الويكي التي تستضيف المواد التدريبية التي تم إعدادها في المرحلة الثانية. ولم يكن للصفحة منسق ولم يتم إطلاقها بصورة رسمية. وقد أدى ذلك إلى منع نشر المواد التي أعدت لتفيد الدول الأخرى. أما النتيجة الرئيسية رقم 9 فقد أكدت على الحاجة إلى تطوير مبادئ توجيهية حول الخطوات والعمليات ذات الصلة والخاصة بإنشاء مؤسسة تدريب في مجال الملكية الفكرية. ولم يتم تطوير هذه العناصر في خلال الجدول الزمني للمشروع. وأكد الوفد على استعداد بلاده للمشاركة في أي أعمال ومبادرات أكاديمية مستقبلية. وقدم دعماً قوياً لإنشاء أكاديميات ملكية فكرية جديدة واستمرار العمل الذي بدأ في الدول المهمة.

111. وعبر وفد الصين عن اعتقاده بأن هذه المشروعات قد جلبت الكثير من المنافع للدول المستفيدة. وصرح الوفد بأن الصين شاركت في مشروع الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقامت اليوبو بتنظيم العديد من الأنشطة بما في ذلك ندوة وحلقة عمل مثلت فرصة لممثلين من دول مختلفة لتبادل الآراء. وأشار الوفد إلى أن تقرير التقييم تضمن توصيات. وعبر عن أمله في أن تقوم اليوبو بتحليل التوصيات من أجل الاستفادة بها في العمل المستقبلي. كما عبر عن أمله في أن تقوم اليوبو بالاهتمام بالخبرة المكتسبة في المرحلة الأولى وتهتم باستدامة هذا العمل. كما عبر الوفد عن أمله أيضاً في أن تجد اليوبو طريقة فعالة لنشر نتائج الدراسات حتى يمكن الاستفادة بها في الدول الأخرى.

112. وأشار وفد البرازيل إلى مشروع الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وعبر عن ارتياحه للنتائج. وصرح الوفد بأن البرازيل قد قامت بالمشاركة بفاعلية في المشروع. وتم إعداد ثلاثة ورقات من قبل شعبة الاقتصاد والإحصاءات في اليوبو بالتنسيق مع المؤسسات البرازيلية. وتضمنت: الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية- دراسة قطرية للبرازيل (وثيقة CDIP/11/INF/3)، دراسة حول استخدام الملكية الفكرية وأداء التصدير للشركات البرازيلية (وثيقة CDIP/14/INF/5)، وتقرير حول استخدام الملكية الفكرية في البرازيل (2000-2011) (وثيقة CDIP/14/INF/6). وتضمنت المؤسسات المشاركة في عمل الدراسات مكتب الملكية الفكرية بالبرازيل ومعهد الأبحاث الاقتصادية التطبيقية. ومثلت الورقات الثلاثة أساساً جيداً للقيام بمزيد من التحليل لتأثير استخدام الملكية الصناعية في البرازيل. كما قدمت التقارير فيها جيداً لما كان يحدث على أرض الواقع وأعطى منظوراً أفضل لاستخدام منظومة الملكية الفكرية في البرازيل. كما دعم الوفد أيضاً النتائج الأخرى الهامة. وكان أهمها إنشاء قاعدة بيانات للملكية الفكرية للأغراض الإحصائية. وتم تطوير هذه الأداة من خلال مكتب البرازيل بالتعاون مع اليوبو. وقد أدى ذلك لتسهيل النفاذ إلى البيانات المتعلقة بأصول الملكية الفكرية في البرازيل منذ عام 2000. ويمكن لقاعدة البيانات أن تقدم معلومات استراتيجية حول المؤسسات البرازيلية لاستخدامها في عمليات صناعة القرار الخاصة بها. وقد عبرت المؤسسات البرازيلية المشاركة في المشروع عن تقديرها للتعاون مع شعبة الاقتصاد والإحصاءات في اليوبو. وعبر الوفد عن أمله في أن يكون هذا العمل الجيد بداية لعلاقة قوية ومثمرة تتعلق بإعداد بيانات اقتصادية وإحصائية خاصة بحقوق الملكية الفكرية. كذلك كانت البرازيل تهتم اهتماماً كبيراً بإعداد مناهج متماسكة لقياس تأثير عملية حماية الملكية الفكرية على مختلف مجالات الشؤون الاجتماعية والاقتصادية. وعبر الوفد عن هذه المشاعر شاركت فيها كافة الدول الأعضاء.

113. وأشار وفد السلفادور إلى التوصيات الواردة في تقرير التقييم فيما يتعلق بمشروع الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. كان الوفد مهتماً بالتوصيات وخاصة التوصية الموجهة للأمانة بالاستمرار في مساعدة مكاتب الملكية الفكرية في إعداد قواعد البيانات حول استخدام الملكية الفكرية وربطها بقواعد البيانات الاقتصادية والاجتماعية والتوصية إلى مكاتب الملكية الفكرية بالاستمرار في أنشطة التدريب. وقد اعتبر الوفد أن هذه أحد المهام التي يقوم بتفويضها مكاتب الملكية الفكرية إلى جانب مهمتها الرئيسة. وانتقل الوفد إلى تقرير التقييم الخاص بالمشروع التجريبي لإنشاء أكاديميات ملكية فكرية

وطنية "ناشئة". وأشار إلى التوصيات المتضمنة في التقرير وألقى الضوء على التوصيات الخاصة بإعداد خطط عمل للتعاون مع كل توصية في تقرير التقييم، وإعداد مؤشرات لقياس ما إذا تم إنشاء مراكز تدريب مستدامة أم لا، والتوصية الخاصة بصفة الويكي الخاصة بالمشروع وإطلاقها رسمياً من قبل الـويبو من أجل نشر المواد للدول الأخرى التي تهدف إلى إنشاء مراكز تدريب في مجال الملكية الفكرية. وأيد الوفد تعليقات وفدي بيرو والجمهورية الدومينيكية، وخاصة المتعلقة بتطوير مؤشرات حول ما يعتبر مركز تدريب ذاتي الاستدامة.

114. وأيد وفد شيلي الآراء التي تم التعبير عنها في تقرير التقييم بالنسبة لمشروع الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأكد الوفد على أن تطوير قواعد بيانات جديدة في البلدان التي شاركت في المشروع كانت من بين النتائج الهامة للمشروع. وكانت المعرفة المتعلقة بإعداد قواعد البيانات من بين النتائج الملموسة للمشروع. ويمكن تكرار النتائج في دول أخرى باستخدام المنهجية التي تم تطبيقها. وقد ساعد المشروع على خلق وعي بين صناعات القرار حول كيفية استخدام البيانات الاقتصادية في عملية صناعة القرار. وسوف تكون المعلومات التي تم جمعها أثناء المشروع هامة لتطوير استراتيجية وطنية للملكية الصناعية. وأكد الوفد على الجهود المتضافرة التي قام بها المعهد الوطني للملكية الفكرية بشيلي والويبو لتنفيذ المشروع في شيلي.

115. وأشار وفد كولومبيا إلى المشروع التجريبي الخاص بإنشاء أكاديميات ملكية فكرية وطنية "ناشئة" وأيدت بيانات وفدي بيرو والجمهورية الدومينيكية. وكانت كولومبيا دولة مستفيدة من المشروع. وكانت هذه المبادرات هامة بالنسبة لكولومبيا ودول أخرى كانت في حاجة لتعزيز قدراتها في مجال الملكية الفكرية. وكان التدريب يمثل أحد الأدوات الهامة في هذا الصدد. وكان التدريب يتضمن التدريب الفعلي والتدريب الافتراضي. واستفادت كولومبيا من دورات وبرامج الـويبو وقامت بتكييفها لتلائم وضعها واحتياجاتها. وقامت كولومبيا بتدريب حوالي 5950 شخص من خلال 189 مركز تدريب في عام 2013. وقد ترتفع هذه الأرقام هذا العام. وفي كولومبيا كان مكتب حقوق المؤلف منفصلاً عن مكتب الملكية الصناعية. وقد ساعد المشروع على وضع استراتيجيات وتنظيم اجتماعات إيجابية من خلال التعاون في مجال الملكية الفكرية. ودعمت الـويبو أكاديمية الملكية الفكرية من خلال خبراء تيسير ومن خلال توفير مواد تعليمية وكتب ونفاذ إلى قواعد البيانات. ونتيجة لذلك استطاعت الأكاديمية أن تحقق درجة من درجات الاستدامة الذاتية. وستستمر الأكاديمية في الاحتياج إلى دعم الـويبو لهذه المبادرات. وكان من المهم تطوير مؤشرات قادرة على قياس فاعلية وكفاءة هذه المشروعات.

116. وقام وفد الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم تعليقات حول مشروع الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأيد الوفد المشروع عند أول اقتراح له في عام 2010 وكان يلح على مراجعة مختلف الدراسات التي نتجت عن المشروع والتعليق عليها. وقد سمع من بعض الدول التي تم إعداد الدراسات بها لكنه كان مهتماً بالسماع أكثر من الدول المستفيدة الأخرى عن نتائج الدراسات التي تمت في هذه الدول وخاصة في ظل تعليقات القائم بالتقييم المتعلقة بأن الإعداد المتأخر للدراسات في فترة المشروع قد جعل من الصعب تحليل النتائج واستغلال هذه الدراسات. كان الوفد مهتماً بمعرفة المزيد عن كيفية تلقي الدراسات من قبل أصحاب المصلحة وواضعي السياسات وكيف سيتم الاستمرار في استخدام النتائج في المستقبل. ومن بين أكثر الجوانب الساحرة في المشروع أن الدراسات قد تضمنت تطوير قواعد بيانات ومعلومات إحصائية أخرى حول الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتي يمكن زيادتها وتطويرها بمرور الزمن. وكان الوفد مهتماً بأن يسمع المزيد عن استدامة واستمرارية هذه الجهود. وأشار تقرير التقييم إلى بعض المجالات التي يمكن تعزيزها وهو ما سيزيد انتشار وفعالية واستدامة نتائج المشروع. وقد أشار التقرير بصفة خاصة إلى قيمة التعاون بين دول الجنوب في التوصية المتعلقة بالاستفادة من الخبرة المحلية التي تم بناؤها من خلال المشروع لتقديم الدعم الفني للدول الأخرى. كما أشار التقرير إلى الحاجة إلى زيادة التدريب الإحصائي في مقررات أكاديميات الملكية الفكرية الوطنية وتعميمها في الخدمات العادية للويبو والدعم الفني المستخدم في بناء قواعد البيانات واستخدامها بصورة مناسبة. وتم تشجيع مكاتب الملكية الفكرية المستفيدة على تدريب مختصين جدد على الحفاظ على ونقل المعرفة التي تم اكتسابها من خلال المشروع. وهذا النوع من الدراسات سوف يكون له أقصى قدر من التأثير عندما يكون هناك تعاون ومعلومات ودعم كامل من مختلف أصحاب المصلحة وواضعي

السياسات في الدول المستفيدة. وقد عبر الوفد عن تقديره لأن هذا الأمر قد أصبح أحد نقاط التركيز الرئيسية طوال المشروع.

117. ودعا الرئيس المقيمين على الرد على الملاحظات والأسئلة.

118. وأشارت المستشارة (السيدة أوستين) إلى دعم وتأييد الوفود إلى التوصيات الواردة في تقرير التقييم حول المشروع التجريبي الخاص بإنشاء أكاديميات ملكية فكرية وطنية "ناشئة". وأشارت في هذا الصدد إلى أن التوصية رقم 1 المتعلقة بتطوير خطط عمل قد أيدها وفد السلفادور. أما التوصية رقم 3 والمتعلقة بوضع مؤشرات لقياس ما إذا تم إنشاء مراكز تدريب ذاتية الاستدامة أم لا فقد ذكرها عدد من الوفود منها وفود بيرو والسلفادور والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا والجمهورية الدومينيكية وكولومبيا. وذكر وفدي بيرو والسلفادور التوصية رقم 4. وأشار إلى التوصية رقم 5 وفدي تركيا والسلفادور. وذكر التوصية رقم 6 وفدا تركيا والولايات المتحدة الأمريكية. وأشارت إلى أن وفدي بيرو والجمهورية الدومينيكية قد أشارا على سبيل المثال إلى عدد الأشخاص الذين تم تدريبهم في مختلف مراكز التدريب. وقدم التقرير رقما شاملا ولم يقدم تفصيلا لأعداد المتدربين من كل دولة. والسبب في ذلك هو أن اختصاصات التقييم قد أشارت بوضوح إلى أنه يجب تقييم المشروع ككل وليس تقييم كل نشاط على حدة في المشروع. ثم أشارت إلى التوصيتين رقم 3 و4 المتعلقة بإعداد مؤشرات وتطوير شكل تقييمي وطلب الدول الأعضاء الخاص بالمشاركة في هذه الأنشطة. وصرحت بأن التوصية قد اقترحت مشاركة أكاديمية الويبو والمكاتب الإقليمية كبداية. وسوف تؤدي مشاركة الدول الأعضاء في هذه العملية بالطبع إلى تعزيز عملية إعداد المؤشرات والشكل التقييمي.

119. وأشار المستشار (السيد موهنين) إلى تعليقات وفد الهند حول تقرير التقييم المتعلقة بمشروع الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وصرح بأنه لم يتم عمل لقاءات مع مستخدمي الملكية الفكرية لأن المشروع استهدف تقليص الفجوة التي يواجها واضعو السياسات في هذه الدول في تصميم وتنفيذ أنظمة الملكية الفكرية التي تعزز النمو. ولذلك، فإن المستفيد الأول من المشروع كان مكاتب الملكية الفكرية وواضعي السياسات. وأوصى التقرير بإعداد مشروع متابعة بما في ذلك الاستمرار في مساعدة مكاتب الملكية الفكرية في الدول الأخرى على إعداد قواعد بيانات حول استخدام الملكية الفكرية وربطها مع قواعد البيانات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. ويمكن استخدام قواعد البيانات من قبل الأكاديميين وواضعي السياسات من أجل تحديد ما إذا كان هناك ارتباط بين استخدام الملكية الفكرية وتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية. وكانت هناك دروسا كثيرة تم تعلمها ويجب الاستمرار في هذه الجهود. لذلك تمت التوصية بأن تقوم مكاتب الملكية الفكرية بتوجيه عناية خاصة للاستمرار في تدريب أخصائيين جدد للحفاظ على ونقل المعرفة التي تم اكتسابها من خلال المشروع وتقليل مخاطر دوران العاملين.

120. واختتم الرئيس النقاش بأنه ليس هناك مزيد من الملاحظات من الحضور.

البند 7 من جدول الأعمال: النظر في برنامج العمل الخاص بتنفيذ التوصيات التي تم تبنيها.

النظر في وثيقة CDIP/14/7 مشروع خاص بالملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية – المرحلة الثانية

121. قامت الأمانة (السيد فينك) بعرض اقتراح المشروع. وكان المشروع عبارة عن متابعة للمشروع حول الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والذي تم استكمالها في نهاية عام 2013. وسوف يستمر المشروع في كونه مظلة للدراسات الوطنية والإقليمية التي تسعى إلى تقليل الفجوة المعرفية التي يواجها واضعو السياسات في تصميم وتنفيذ نظام ملكية فكرية يعزز التنمية. وقد تم وضع إطار لأهداف المشروع من خلال التوصيتين رقم 35 و37. وكان الهدف هو اكتساب فهم أفضل للآثار الاجتماعية والاقتصادية لحماية الملكية الفكرية في الدول النامية. وكان هناك هدف جانبي يتمثل في وضع والحفاظ على قدرات تحليلية في الدول التي لم يتم فيها حتى الآن إجراء دراسات اقتصادية كثيرة حول الملكية الفكرية. ومن خلال البناء

على النتائج التي تم تحقيقها في المرحلة الأولى قامت المرحلة الثانية من المشروع على دعامتين. فسيقوم بتعزيز استدامة عمليات البحث التي جرت في المرحلة الأولى من خلال دعم أعمال المتابعة التي تستفيد من مجموعات البيانات الصغيرة التي تم إعدادها في المرحلة الأولى. وستقوم بمد العمل إلى دول ومناطق جديدة تتضمن على الأقل دولة من أقل البلدان نمواً بالإضافة إلى تغطية موضوعات لم تتم تغطيتها في المرحلة الأولى. وستسعى الدراسات إلى إلقاء مزيد من الضوء التجريبي على دور منظومة الملكية الفكرية. ويتطلب هذا الأمر وجود استثمارات أولاً لوضع مجموعات بيانات جديدة. ويمكن تكييف النتائج وفقاً لاحتياجات واضعي السياسات المحليين. وسوف تسترشد بتوافر البيانات للإجابة على الأسئلة ذات الأهمية بالنسبة للبحث. وسوف تتم مراجعة كل دراسة من قبل نظراء يمثلون خبراء دوليين معترف بهم على ألا يكونوا جزءاً من فرق البحث. وسوف يتم تبني بعض الاستراتيجيات الأخرى في المرحلة الثانية. أما أنشطة المتابعة التي سيتم تطبيقها في الدول التي استفادت من المرحلة الأولى فسيتم توجيهها بصورة أساسية إلى ضمان استدامة العمل الذي تم بدؤه في المرحلة الأولى وخاصة الحفاظ على واستخدام مجموعات البيانات الصغيرة. وسوف تكون الأمانة أقل مشاركة في المرحلة الثانية بالمقارنة بالمرحلة الأولى وفي دراسات الخاصة بالمستفيدين الجدد في المرحلة الثانية. وفي خلال المرحلة الثانية، سيتم إطلاق مشروعات في أربعة أو خمسة دول جديدة. وتمت دعوة الدول المعنية إلى الاتصال بـ الأمانة وتحديد اهتماماتهم الإحصائية والبنية التحتية الحالية للبيانات وكيف يمكنها أن تفيد عملية تنفيذ المشروع والتنسيق بشأن ذلك. وقد عبرت بعض الدول الأعضاء بالفعل عن اهتمامها بهذا الشأن. وإذا تجاوز عدد الدول الأعضاء العدد المستهدف ستستعين الأمانة بمساعدة المنسقين الإقليميين في اختيار الدول المستفيدة. وقد أحاطت الأمانة علماً بالتوصيات الواردة في تقرير التقييم وخاصة تلك التي تتعلق بإدارة المشروع ومتابعة وتطبيق إطار منطقي. وسوف يتم تطبيق هذه التوصيات.

122. وأشار وفد الهند إلى أن المشروع استهدف التعامل مع التوصية رقم 35 من خلال تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لاستخدام الملكية الفكرية في الدول المستفيدة. وسعى إلى تقليل الفجوة المعرفية التي يواجهها واضعو السياسات في تصميم وتنفيذ أنظمة ملكية فكرية تعزز التنمية. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى تعليقاته على تقرير تقييم المرحلة الأولى والذي ركز على أوجه القصور التي قام المقيمون بتحديدوها. وعبر الوفد عن اعتقاده بأنها تنطبق أيضاً على المرحلة الثانية. وسوف يصبح واضعو السياسات في الدول المستفيدة أكثر استعداداً لتقييم تأثير استخدام الملكية الفكرية في إنشاء نظام ملكية فكرية يعزز التنمية إذا تلقوا أيضاً تعقيبات من مستخدمي الملكية الفكرية وأصحاب المصلحة الآخرين.

123. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعليقاته على تقرير التقييم الخاص بالمرحلة الأولى وأكد على أنه مهتم بسماع المزيد من الدول المستفيدة عن الدراسات. وكان يتطلع بصفة خاصة إلى كيفية استقبال الدراسات من قبل أصحاب المصلحة وصانعي القرار وكيفية استخدام النتائج في المستقبل. واقترح تقرير التقييم التركيز بصفة أكبر على زيادة الوعي بين صانعي السياسات في الدول المستفيدة قبل الموافقة على كل اختصاصات في كل سياسة ونشر ملخص لكل دراسة من الدراسات التي جرت في ظل المشروع. وهذه الاقتراحات جديرة بالاهتمام. وأشار الوفد إلى أن وثيقة المشروع الخاصة بالمرحلة الثانية أشارت إلى أن هناك آلية سيتم تطبيقها وتسمح للمستفيدين من المشروع بتقديم تعقيبات نوعية حول تصميم وتنفيذ وتأثير أنشطة الدراسات. واقترح الوفد بالآلية فقط بتقديم هذا النوع من التعقيبات ولكن التشجيع على تقديمها أيضاً بقوة لأن ذلك أمر هام في عملية تحسين الدراسات نفسها بالإضافة إلى المشروعات والدراسات المماثلة في المستقبل. وأشار الوفد إلى توصية في تقرير التقييم تتعلق بالحاجة إلى زيادة التدريب الإحصائي والتدريب على إنشاء واستخدام قواعد البيانات. وأكد الوفد على أنه وجد أهمية في تضمين هذا التدريب في برنامج المساعدات الفنية المعتادة للويبو بالإضافة إلى اقتراح تشجيع مكاتب الملكية الفكرية المستفيدة على تدريب أخصائيين جدد للحفاظ على ونقل المعرفة التي تم تحصيلها خلال هذه المشروعات. وشجع الوفد الأمانة على أن تضع هذه الأمور في الحسبان بينما تسير نحو تنفيذ المرحلة الثانية. وأشار الوفد إلى فكرة تضمين المزيد من الدراسات المتعلقة بقطاع حق المؤلف. بالرغم من أن هناك البعض، غير أن الوفد عبر عن اعتقاده بأن هذا ليس مجال التركيز القوي وربما تكون هناك فائدة من وراء النظر بصورة أعمق في الآثار الاجتماعية والاقتصادية لمجال حق المؤلف. وأشار الوفد أيضاً إلى طلب تمويل عقد ندوة أبحاث أخيرة في جنيف في نهاية المرحلة الثانية. وأراد الأمانة أن

تبحث عن سبل لتوسيع نطاق تغطية هذه الندوة والاستعانة بالموارد بصورة أكثر فاعلية. ولا بد من الاهتمام بعقد الندوة على هامش اجتماع اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية أو أي اجتماع آخر للويو يسمح بعدد أكبر من ممثلي الدول الأعضاء بالحضور. وينبغي على الأمانة أن تفكر في الاستفادة بصورة كاملة من الأدوات الافتراضية مثل البث الحي على الإنترنت وتقديم الأسئلة من خلال الإنترنت وعقد المؤتمرات باستخدام الفيديو الرقمي على الإنترنت أو أي وسائل أخرى تسمح بالوصول إلى أكبر قدر من الجمهور مع التقليل في نفس الوقت تكلفة سفر طرف ثالث. وقام الوفد بطرح عدة أسئلة حول منهجية مكتب كبير الخبراء الاقتصاديين في تنفيذ الدراسات الاقتصادية. وأشار إلى أن العمل الذي قامت إدارة مكتب كبير الخبراء الاقتصاديين به والإشراف عليه قد تم على أكمل وجه وبدقة إحصائية بما أعطاه توازن ومصداقية. ولذلك، عبر الوفد عن اعتقاده بأنه مفيد بصورة أكبر. وذلك على النقيض من بعض الدراسات الخارجية والتي تم استكمالها مؤخرا في أماكن أخرى من الويو والتي افتقدت إلى الدقة الأكاديمية ولم يبدو أنها متسقة مع أفضل الممارسات المتبعة في الأوراق البحثية. ووفقا لهذا السياق، طالب الوفد من كبير الخبراء الاقتصاديين مشاركة خبرته بخصوص المنهجية والممارسات المتبعة في مكتبه في إدارة وإعداد الدراسات الخارجية. وتساءل الوفد عما إذا كان سيقوم بالتعليق على نوع أفضل الممارسات المتعلقة بمراجعة النظراء الموجودة في مجال الدراسات الاقتصادية. وكان يريد أن يعرف ما إذا كانت هذه الممارسات متبعة في الويو أم لا. وكان يريد أن يعرف أيضا كيف يمكن للممارسات الحالية لدراسات الويو، التي يتم إعدادها داخليا أو خارجيا، أن تتحسن لضمان توفير قيمة بالنسبة لجمهور الدراسة المتنوع. وأراد الوفد أن يعرف كيف تم أخذ آراء وملاحظات وتعليقات مراجعة النظراء في الحسبان من قبل مؤلفي الدراسات التي تمت تحت إدارة مكتبه.

124. ودعم وفد البرازيل وأيد المرحلة الثانية. وعبر عن تقديره لنتائج المرحلة الأولى ورأي أن هناك قيمة كبيرة في التوسع في المبادرة لتمكين عددا أكبر من الدول الأعضاء من الاستفادة من إعداد الدراسات القطرية التي تتعلق بأثر حماية الملكية الفكرية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية. الدراسات التي تم إعدادها خلال فترة المشروع كانت مفيدة من حيث أنها مدت السلطات المحلية بمعلومات أفضل لاتخاذ قرارا أفضل تتعلق بالسياسات. كما أنها قدمت صورة أفضل لتبعات القواعد المتعددة الأطراف في مجال الملكية الفكرية. وكانت هذه المبادرة تتمتع بالقدرة على إنتاج إحصاءات ومنهج أفضل وأكثر صلابة لقياس تأثير حماية الملكية الفكرية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد عبر الوفد عن أمله في أن يتم تبني المرحلة الثانية أثناء الدورة.

125. أما وفد إيطاليا، متحدثا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، فقد رحب بالمرحلة الثانية وعبر عن أمله في تطبيق الدروس المستفادة من تقرير تقييم المرحلة الأولى وفقا للحاجة.

126. وأشار وفد أوروغواي إلى الدراسة القطرية التي تم تقديم عرض توضيحي لها في 9 أكتوبر 2014. وقد حضر العرض التوضيحي للدراسة وزير الصناعة. كما حضر أيضا ممثلون من الحكومة والأكاديميين والقطاع الخاص والأمانة. وكان على السلطات الوطنية تقديم تعليقاتها لأن الدراسة قد تم عرضها منذ شهر فقط. وبالرغم من ذلك، فإن التقييم الأولي كان إيجابيا للغاية. وأكد الوفد على أن الدراسات التي تم إعدادها تحت مظلة المشروع قد ساعدت واضعي السياسات في بلدان مثل أوروغواي على وضع دراسات خاصة بها. وكانت الدراسات بالإضافة إلى البيانات التي تم تجميعها مفيدة، وخاصة عند افتقار الدولة لمتخصصين في هذا المجال. وقام الوفد بإبلاغ اللجنة بأن الدراسة سوف يتم عرضها ومناقشتها بصورة أكثر تفصيلا في الندوة التي تقام على هامش المؤتمر يوم الخميس.

127. وأكد وفد اليابان، متحدثا بالنيابة عن المجموعة باء، بأنه كان من الضروري بالنسبة للأمانة أن تقوم بعمل مراجعة نظراء دقيقة بالنسبة لأي تقرير خارجي أو دراسة قامت المنظمة بإعطاء أوامر بإجرائها أو تمويلها حتى تستمر في كونها مرجعية دولية بالنسبة للمعلومات والتحليلات الخاصة بالملكية الفكرية كما هو مشار إليه في الهدف الاستراتيجي رقم 5. وكانت المجموعة مهتمة للغاية بسماع وجهة نظر كبير الاقتصاديين حول النقاط التي أثارها وفد الولايات المتحدة الأمريكية حول منهجية العمل الخاصة بإعداد الدراسات بما في ذلك عملية مراجعة النظراء.

128. وصرح وفد الجمهورية التشيكية، متحدثا بالنيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، بأن المعلومات المتخصصة المتناسقة المتعلقة بالآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لاستخدام أنظمة الملكية الفكرية على التنمية يجب أن تكون نقطة البداية لتبني أي قرار يتعلق بالسياسات في مجال حماية الملكية الفكرية والسياسات المتعلقة بذلك على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. ورحبت المجموعة بأنشطة فرق البحث المعنية بما في ذلك كبير الاقتصاديين في هذا الصدد. ولذلك، دعمت المجموعة المرحلة الثانية للمشروع. وفي نفس الوقت عبرت المجموعة أيضا عن دعمها الطويل لضمان خروج نواتج تتميز بالدقة والجودة العالية. ودعمت المجموعة الخطوات التي تم اتخاذها في هذا الاتجاه.

129. ودعم وفد شيلي المرحلة الثانية من المشروع. وأكد الوفد على أن تكرار العمل في الدول الأعضاء الأخرى سيكون ذو أهمية كبيرة كما كان الأمر بالنسبة لشيلي. وكانت الدولة محتمة بالمرحلة الثانية بسبب نتائج المرحلة الأولى. وكانت صناعة التعدين هي أكثر الصناعات نشاطا بالنسبة للبراءات. ويمكن لمكتب الملكية الصناعية أن يجدد مجالات جديدة للتنمية نتيجة للعمل الذي تم مع الويبو والذي يمكن تكراره في المرحلة الثانية.

130. وأكد وفد الكاميرون أنه يقدر جودة العمل الذي تم انجازه تحت مظلة المشروع. وكان راضيا بصورة كاملة عن المنهج الذي حاول النظر في خصائص وخصوصية احتياجات كل دولة. ويمكن أن تستفيد الدول الأخرى أيضا من هذا النوع من العمل. ودعم الوفد المرحلة الثانية من المشروع بالإضافة إلى دمج التوصيات الواردة في تقرير التقييم الخاص بالمرحلة الأولى. وأكد الوفد على اهتمامه بالمشاركة في المرحلة الثانية.

131. وشجع وفد دولة كوريا على الموافقة على المرحلة الثانية. وأشار الوفد إلى أن المرحلة الثانية ركزت على التوسع في المشروع وتطبيقه في دول جديدة لتعظيم نتائج المشروع. وبالرغم من ذلك، يجب تفصيل نطاق ومنهجية البحث قبل البدء في العمل على المشروع.

132. ودعم وفد إيطاليا، متحدثا نيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، التساؤل المطروح من وفد الولايات المتحدة الأمريكية المتعلقة بمنهج العمل وأفضل الممارسات في إعطاء أمر بتنفيذ دراسات خارجية. وكان الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء مهتما بالدقة في الأمر بتنفيذ دراسات خارجية وفي جودة النواتج النهائية لضمان أن الدراسات توفر خلفية موثوقة وموضوعية للمناقشات التي تجري في اللجنة.

133. ودعا الرئيس الأمانة للرد على الأسئلة والتعليقات المطروحة من الحضور.

134. ووافقت الأمانة (السيد مينك) على غالبية الملاحظات المتعلقة التوجه الموضوعي للمشروع. وأشارت الأمانة إلى تعليق وفد الهند وصرح بأنه يجب الأخذ في الحسبان آراء الحكومات ومستخدمي منظومة الملكية الفكرية وعدد كبير من أصحاب المصلحة بما في ذلك المجتمع بصفة عامة. ويتضمن الأفراد الذين لن يستخدموا منظومة الملكية الفكرية لكنهم سيتأثرون به. وكان من المهم أن يتم إجراء الكثير من المشاورات قبل البدء في المشروع. وكان هذا الأمر أحد الدروس المستفادة من المرحلة الأولى. وكانت أفضل طريقة للقيام بذلك هي تنظيم حلقات عمل لتجميع كافة أصحاب المصلحة معا وصياغة البحث الذي سيتم إجراؤه. وكان من المهم الاستماع إلى آراء كافة أصحاب المصلحة في هذا الشأن. وقدم تقرير التقييم بعض التعقيبات الأولية المتعلقة بتأثير الدراسات وكان تقريراً قيماً. وفي المرحلة الثانية، سيتضمن النظر إمكانية تلقي معلومات أولية حول تأثير الدراسات. ومن بين التحديات الرئيسية التي واجهت المشروع: قياس الآثار. فقد يستغرق وقتاً طويلاً لتحقيقه كما أن تحليل الآثار قد يتطلب في ظل بعض الظروف قدر من الموارد يساوي ما تتطلبه دراسة كاملة. ولذلك، كان يجب الموازنة بين هذه الاعتبارات. وأشارت الأمانة إلى تعليق وفد الولايات المتحدة الأمريكية حول حق المؤلف واعترفت بأن هذا المجال قد تم تجاهله نوعاً ما في المرحلة الأولى. وقد نتج ذلك عن استخدام نهج تجريبي في المشروع. وقد توافرت الكثير من المعلومات من خلال أشكال الملكية الفكرية الأخرى بسبب عملية التسجيل. وبالرغم من ذلك، ولأن عملية تسجيل حق المؤلف كانت من العمليات الاختيارية في غالبية البلدان فإن البيانات المسجلة في سجلات حق المؤلف لم تكن شاملة. وبالرغم من ذلك، كانت

هناك مصادر أخرى للمعلومات مثل الدراسات الميدانية التي جرت في بعض الدول. وأشارت الأمانة إلى الحاجة إلى البحث عن بعض الأدلة المتعلقة بآثار منظومة الملكية الفكرية في المرحلة الثانية. وأشارت الأمانة إلى الأسئلة التي طرحها وفد الولايات المتحدة الأمريكية حول منهجية الدراسات وآليات مراجعة النظراء. وبالنسبة للمنهجية فقد صرحت الأمانة بأن الدراسات كان لها قيمة مضافة من خلال توفير بيانات تجريبية حول الأمور التي تمد واضعو السياسات الخاصة بالملكية الفكرية بالمعلومات. ولهذا السبب كان من المهم إعداد بيانات بطريقة تمكن من استخدامها في التحليل الاقتصادي. وفي حالة البيانات التشغيلية الخاصة بالملكية الفكرية فإن ذلك قد يتطلب الكثير من الاستثمارات وتنسيق الأسماء وبناء جسور مع مصادر المعلومات الأخرى. وبالنسبة للتساؤلات الإحصائية فإن المنهجية سيتم توجيهها إلى أحدث ما تم التوصل إليه في المؤلفات الموضوعية في مجال الاقتصاد. وحاولت الأمانة إشراك بعض أفضل الخبراء في العالم عندما كان من المطلوب استخدام خبراء عالميين في عملية تنفيذ الدراسات. وكان من الممكن الاستفادة من الكثير من المدخلات الإحصائية من أكاديميين مؤهلين من كافة أنحاء العالم. ويجب أن تسترشد صياغة الدراسات بالأدلة التجريبية. وكان من المهم أن نخلق الكثير من الأدلة الوصفية. وقد تم ذلك في الدراسات التي تمت حول استخدام الملكية الفكرية في مختلف البلدان. وكانت الأدلة الوصفية عاملاً قيمياً فيما يتعلق بفهم الصورة العامة. وقد كانت المناقشات التي تمت خلال الدراسات مدفوعة بالبيانات لكن أحياناً كانت الاستنتاجات غير مريحة. وبالرغم من ذلك، فإن المؤلفين لا بد ألا يقفروا إلى استنتاجات ليس لها ما يبررها. وقد أكدت الأمانة دائماً على وجوب الحذر في التأثير السببي. ولا تعني العلاقة الإحصائية المتبادلة بالضرورة وجود سببية بين متغيرين. وعندما لا يتم إثبات السببية لا يجب أن تذكر الدراسات خلاف ذلك، وينبغي تضمين المحاذير المناسبة أينما كان ذلك ضرورياً. وصرحت الأمانة بأن هذه هي بعض الخطوط العريضة التي تم أخذها في الحسبان، داخلياً وخارجياً، عند صياغة الدراسات. وقد تم عمل مراجعة النظراء لكافة الدراسات التي تم تقديمها إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في المرحلة الأولى. وكان القائمين على مراجعة النظراء خبراء دوليين. وقد استعانت الأمانة بأكاديميين عالميين فقط لهم شهرة من خلال مطبوعاتهم. وتم إرسال مسودة الدراسات والدراسات النهائية إلى الحكومات المعنية لإبداء تعليقاتها. وفي العديد من الحالات، تم تقديم مسودات متوسطة في حلقات عمل محلية وهو ما خلق تعليقات قيمة. وفي حالة أو حالتين، وبموافقة الحكومات، تم عرض المسودات في مؤتمرات أكاديمية. وقد أدى ذلك أيضاً إلى خلق تعقيبات مفيدة. وقد فكرت الأمانة في بداية الأمر في عملية مراجعة ماثلة لتقديم مسودات الأوراق البحثية إلى المجالات الأكاديمية. وفي غالبية الحالات، يقوم بمراجعة هذه الأوراق مجموعة من الأكاديميين الآخرين الذين لا يفصح عن أسماهم. ويقوم المحرر باتخاذ قرار بشأن قبول المقال من عدمه، أو يطلب تنقيحها أو رفضها بناء على مراجعة النظراء. وبالرغم من ذلك فإن مراجعة النظراء دون الإعلان عن هوية صاحبها لن تفلح مع هذه الدراسات لأنها ستثير كثير من التساؤلات. وفي غالبية الأحيان يتم ذكر أسماء المراجعين في الحواشي ويشار إليهم على أنهم المراجعين. ويكون على المؤلف أن يقوم بتنفيذ التعليقات بدقة. وفي غالبية الحالات، فإن هذا الأمر يكون مباشراً. وإذا قام المراجع بالإشارة إلى عدم دقة في الحقائق أو لعناصر يجب التفكير فيها، فإن المؤلفين عادة ما يقومون بذلك. أما إذا اختلفت آراء القائم بمراجعة النظراء مع آراء المؤلف، تلعب الأمانة دوراً هاماً وهو دور الوسيط في مناقشة التعليقات مع المؤلفين وتقوم بتشجيعهم على أخذ التعليقات في الحسبان. وإذا كانت التعليقات مبنية على فهم خاطئ للبيانات، توصي الأمانة المؤلف بعدم ضرورة أخذها في الحسبان. وقد يتطلب ذلك مزيد من التواصل مع القائم بعملية مراجعة النظراء. وبالرغم من ذلك، كل هذه افتراضات نظرية لأن هناك حالة أثار فيها تعليق قام به القائم بمراجعة النظراء حالة من الجدل. فإذا اختلفت آراء المؤلف والمراجع حول تفسير بيانات تجريبية، فإن الاختلافات قد تنعكس أيضاً في الملخص بدون أخذ موقف بالضرورة حيال الأمر. ومن المهم أن تكون هناك شفافية في الملخص. ويجب تدوين كافة المراجع البيانات بصورة تميز بالشفافية. ويجب أن تأخذ المناقشة القارئ خلال كافة الحجج التي تم تقديمها. وكان ذلك أمراً هاماً. وفي هذا الصدد، صرحت الأمانة بأنه تمت مواجهة تحدي يتعلق باللغة ويجب أن يتم أخذه في الحسبان في المرحلة الثانية. ولم يكن الخبراء المحليين بالضرورة يتحدثون الإنجليزية بطلاقة. وبالرغم من أنه ليس من الضروري كتابة الدراسات باللغة الإنجليزية فإن الكثير من المؤلفات السابقة قد كتبت باللغة الإنجليزية. وغالباً ما يكون الخبراء المحليون حريصون على الكتابة باللغة الإنجليزية حتى يترضون دراستهم على جمهور أكبر. وبالرغم من ذلك، فإن اللغة الإنجليزية المستخدمة في الكتابة لا تكون بنفس مستوى

إنجليزية أهل اللغة. ولذلك، تريد الأمانة تجنّب بعض الأرصدة للحصول على خدمات محرر لضمان أن كافة الدراسات قد كتبت بطريقة جيدة ويسهل فهمها.

135. ودعا الرئيس اللجنة للموافقة على الوثيقة. وتمت الموافقة عليها لأنه لم تكن هناك أي اعتراضات من الحضور.

النظر في الوثيقة CDIP/13/8 – الملكية الفكرية والسياحة: دعم أهداف التنمية وحماية التراث الثقافي في مصر وفي الدول النامية الأخرى

136. ذكر الرئيس بأن المشروع قد خلق الكثير من الاهتمام في الدورة السابقة. وطالبت بعض الدول الأعضاء أيضا ببعض الإيضاحات، كما هو مذكور في الفقرة رقم 9 من الموجز المقدم من الرئيس في هذه الدورة. وفي رسالة موجهة إلى الأمانة، عبر وفد مصر عن رغبته في استئناف المناقشات حول المقترح القائم على المسودة الحالية. ودعا الرئيس الأمانة لتقديم المستند.

137. وذكرت الأمانة (السيدة توسو) بأن المستند تم تقديمه ومناقشته في الدورة السابقة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وكان يقوم على اقتراح تقدمت به مصر. وقد أخذ المستند في الحسبان العديد من الاعتبارات المتعلقة بدور الملكية الفكرية في مجال السياحة. السياحة تعتبر مصدر دخل أساسي في العديد من الدول النامية. وفي عالم يتميز بالعملة عالية التنافسية، أصبحت السياحة تتميز بالطلب المصمم حسب الرغبة على منتجات وخدمات متباينة. ويمكن لأصحاب المصلحة في مجال السياحة لعب دورا رئيسيا في تقديم منتجات وخدمات عالية الجودة للسائحين من خلال الاستجابة إلى اهتماماتهم واحتياجاتهم الخاصة. ومن خلال القيام بذلك، يمكنهم ان يستفيدوا بقوة من الاستخدام الاستراتيجي لمنظومة الملكية الفكرية. لقد كان الهدف العام من المشروع هو تحليل ودعم وتعزيز الوعي بدور منظومة الملكية الفكرية وأدواتها في الترويج للسياحة وحماية التراث الثقافي في سياق النمو الوطني وأهداف التنمية. ويوجد له هدفين محددتين. أولا، خلق قدرات لدى أصحاب المصلحة الرئيسيين في مجال السياحة ولدى السلطات الوطنية بما في ذلك مكاتب الملكية الفكرية حول كيفية استخدام أدوات واستراتيجيات الملكية الفكرية لإضافة قيمة وتنوع الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالسياحة بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بحماية التراث الثقافي. ثانيا، زيادة الوعي بين أفراد المجتمع الأكاديمي بشأن التداخل بين الملكية الفكرية والسياحة في إطار النمو المحلي وسياسات التنمية، بغرض تطوير مواد تعليمية وتعزيز إدماج مناهج متخصصة في مدارس إدارة السياحة وفي أكاديميات الملكية الفكرية الوطنية. وسوف يتم تنفيذ المشروع على ثلاثة مراحل رئيسية. وتضمنت المرحلة الأولى أنشطة البحث والتوثيق لتحديد أدوات الملكية الفكرية القائمة والمحتملة لدعم السياحة وحماية التراث الثقافي. وسوف تقوم الأمانة بوضع مبادئ توجيهية حول الاستفادة من منظومات الملكية الفكرية وأدواتها في السياحة وفي حماية التراث الثقافي بناء على الخبرة في مجال العلامات التجارية والتصميمات وحقوق المؤلف ومعايير الملكية الفكرية والمبادئ المتعلقة بالمعارف التقليدية ومجالات الملكية الفكرية الأخرى. وسوف تتضمن المبادئ التوجيهية دراسات حالة توضح أفضل الممارسات من خلال الاستخدام الناجح لمنظومة الملكية الفكرية الوطنية من أجل تحقيق الميزة التنافسية لقطاع السياحة وحماية التراث الثقافي. وسوف يتبع ذلك مرحلتين أخريين يتم تطبيقهما على المستوى الوطني. وسوف يتم اختيار مصر وثلاثة دول أخرى للمشاركة في هذه المراحل. أما المرحلة الثانية فتتعلق بأنشطة بناء القدرات بالنسبة لأصحاب المصلحة الرئيسيين في مجال السياحة وللسلطات المحلية. وتتضمن المرحلة الثالثة أنشطة زيادة التوعية بدور الملكية الفكرية في الترويج للسياحة وحماية التراث الثقافي. ويعتمد اختيار الثلاثة دول التجريبية الأخرى على معايير تتضمن وجود سياسات تنمية وطنية/إقليمية تعتبر السياحة أحد أدوات التنمية العمرانية، والقضاء على الفقر، وخلق فرص عمل، وتمكين المرأة والشباب، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بصفة عامة، ووجود بيئة عمل في موقع يتميز بظروف ثقافية وبيئية وتقليدية أو تاريخية فريدة تجتذب السياحة لكنها لازالت غير مستغلة، أو معرضة لخطر الاختلاس أو الإهمال، وأظهرت اهتمام على مستوى المشروعات والمستوى السياسي (الوطني/الإقليمي/المحلي) لزيادة التنافسية وقدرات الابتكار في الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالسياحة من أجل تحقيق التنمية الوطنية. وتمت دعوة الدول المهتمة لتقديم مقترحات إلى الأمانة بهذه العناصر أو أي عناصر أخرى، مع الإشارة إلى الهيئة/المؤسسة الرئيسية المسؤولة عن تنسيق الأنشطة على مستوى القطر، ووصف موجز للاهتمامات

السياحية في القطر وبيئة المشروعات السائدة المتعلقة بالسياحة، وقدرات المؤسسة الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين المتعلقة بالاستمرار في تنفيذ الاستراتيجيات المقترحة عند انتهاء المشروع. وتقوم الويبو بإقامة علاقات استراتيجية وتشغيلية مع الهيئات الأخرى خلال تنفيذ المشروع وخاصة منظمة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة والمنظمة العالمية للسياحة من خلال إطار صلاحياتها المتعلقة بحماية التراث الثقافي غير المادي والحفاظ على التراث الثقافي، ودور السياحة في تعزيز التنمية الوطنية، على التوالي. وكان المشروع مرتبطاً بصفة خاصة بسياق جدول أعمال التنمية. وسعى إلى إظهار كيفية استفادة الدول النامية من أدوات الملكية الفكرية للترويج للسياحة وحماية التراث الثقافي. وسوف تستعرض كيف يؤثر الاستخدام الاستراتيجي لأدوات الملكية الفكرية على المشروعات وتنوع الأسواق ويساعد في حماية التراث الثقافي والمحتوى الثقافي ويخلق سلاسل قيمة ويجفز التنمية الوطنية.

138. وتطلع وفد مصر إلى عقد لقاء بناء بخصوص الوثيقة. وسوف يستمع بإنصات إلى التعليقات وكان يأمل أن تبني المشروع خلال الدورة. وتعتبر السياحة مجالاً هاماً من مجالات التنمية في مصر وفي العديد من الدول الأخرى بما في ذلك الدول النامية. وتعتبر السياحة مجال تنمية محتمل بالنسبة لكل منها.

139. وأكد وفد كينيا، نيابة عن المجموعة الأفريقية، أن السياحة تعتبر أحد المجالات الهامة بالنسبة لعملية التنمية ليس في الدول النامية فحسب ولكن أيضاً بالنسبة للبلدان المتقدمة. وكان المشروع مفيداً للغاية ويجب إعطاؤه ما يستحقه من التفكير. وكانت المجموعة تتطلع إلى تبني المشروع خلال الدورة.

140. وفهم وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه لن تكون هناك تنقيحات للوثيقة CDIP/13/8 وأن التعليقات والمخاوف التي عبرت عنها الدول الأعضاء في الدورة الأخيرة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لم يتم التعامل معها. ولذلك، أكد الوفد على موقفه الذي يتعلق بوثيقة المشروع. وأكد على أهمية السياحة بالنسبة للاقتصادات الوطنية بما في ذلك اقتصاد بلاده ورأي أن استخدام أدوات الملكية الفكرية في الترويج للسياحة هو أمر واعد. وبالرغم من ذلك، كان لديه عدد من المخاوف المتعلقة بمقترح المشروع. أولاً، لا يمكن أن يدعم أي عمل في مجال المعرفة التقليدية ووسائل التعبير الثقافي التقليدية لأنها موضع مفاوضات لجنة المعارف التقليدية الجارية. كما أنه لن يدعم وضع مبادئ توجيهية و/أو معايير ومبادئ تتعلق بالملكية الفكرية لأن كل دولة من الدول الأعضاء هي دولة ذات سيادة وعليها أن تتخذ القرارات المتعلقة بسياساتها. وبصفة عامة، قبل قيام اللجنة بالتعهد بأي مشروع يتعلق بالملكية الفكرية والسياحة كان من الضروري القيام بدراسة استكشافية حول فائدة الملكية الفكرية لمجال السياحة. ولم يكن من الواضح ما هي أدوات الملكية الفكرية، فيما عدا العلامة التجارية، التي يمكن استخدامها في الترويج للسياحة. وطلب الوفد توضيحاً حول ما إذا كانت هناك تكلفة شخصية من وراء تطبيق المشروع أم لا. واعتقد الوفد أن المقترح له إمكانات وأراد تنقيح وثيقة المشروع مع أخذ تعليقاته ومخاوفه في الحسبان. وعبر الوفد عن سروره في أن يقدم تعليقات إلى الأمانة ووفد مصر حتى تقوم اللجنة بالتفكير في كيفية السير قدماً بالنسبة للاقتراح في الدورة التالية.

141. ودعم وفد الإكوادور عملية الموافقة على الوثيقة. وكانت السياحة غاية في الأهمية بالنسبة لبلاده. وكانت السياحة أحد مصادر الدخل الرئيسية. وتود الإكوادور أن يتم اختيارها للمشاركة في المشروع بمجرد الموافقة على الوثيقة. وكانت هناك حملة كبيرة لدعم الإكوادور. وكان التأثير كبيراً. فقد كانت الإكوادور لها خبرات في مجال تسميات المنشأ ووسائل التعبير الثقافي التقليدية. وتمتلك الإكوادور موارد طبيعية بالإضافة إلى قطاع السياحة. ويمكن أن يساعد المشروع الإكوادور على الاستفادة من الملكية الفكرية كأداة من أدوات التنمية في هذه المجالات.

142. وصرح وفد المكسيك بأن السياحة تعد أحد القطاعات الاستراتيجية بالنسبة لتنمية الاقتصاد في بلاد مثل بلاده. وكان القطاع هاماً بالنسبة لاقتصاده. فقد لعب دوراً هاماً في خلق فرص عمل وتطوير البنية التحتية والحفاظ على الموارد الطبيعية والتراث الثقافي. وقد أعطت المكسيك أهمية كبيرة لتطوير السياحة وأكدت على أن استراتيجيات الملكية الفكرية

وفرت إمكانات متنوعة لزيادة القيمة، والتنافسية والقدرة على الابتكار في القطاع. وفي المكسيك، تم استخدام العلامات التجارية لتحديد والتفرقة بين المنتجات والخدمات المتعلقة ببعض المجالات السياحية المتميزة في القطر. وقد قام المعهد الأمريكي للملكية الصناعية مؤخرا بمنح علامات تجارية لثمانية بلديات في ولاية تشيباس جنوب المكسيك. وتميزت بأنها مقاصد سياحية بسبب تقاليدھا وطبيعتها وثقافتھا وأكلاتھا وتاريخھا. وكانت العلامات التجارية أدوات تساعد المجتمعات على أن تصبح أكثر أهمية على المستوى الوطني والدولي، والترويج لنفسها على أنها مواقع سياحية هامة، وتعزيز التنمية الاقتصادية للسكن المحليين. وكانت المكسيك تستغل الملكية الفكرية في تعزيز نمو اقتصادها الوطني والترويج للسياحة.

143. وصرح وفد إندونيسيا بأن قطاع السياحة لعب دورا هاما في تنمية الاقتصاد الوطني. وفي بعض الدول بما فيها إندونيسيا تتزايد مساهمة قطاع السياحة في التنمية الاقتصادية. ولذلك، رحب الوفد بمقترح المشروع. وعبر الوفد عن أمله في أن يوجه المشروع النقاشات التي تتعلق بالسياسات ويزيد من الوعي بأهمية الملكية الفكرية في الترويج للسياحة وحماية التراث الثقافي. كما عبر عن أمله في ألا يفيد المشروع مصر والدول الأخرى المختارة فقط ولكن دول أخرى أيضا.

144. وعبر وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) عن رأيه بأن المشروع المقترح كان ضمن نطاق عمل اللجنة. ويمكن أن يفيد المشروع الدول الأعضاء لأنه سيقوم بتحليل ودعم وتعزيز التوعية بدور منظومة الملكية الفكرية وأدواتها في الترويج للسياحة وحماية التراث الثقافي. وقد استحق الاقتراح الترحيب من كافة الدول لأن بها جميعا صناعة سياحة بغض النظر عما إذا كانت دور نامية أم متقدمة. لقد كانت السياحة مصدرا هاما من مصادر الدخل في إيران (جمهورية - الإسلامية). وأسهمت في إجمالي الناتج القومي لإيران (جمهورية - الإسلامية). ويمكن للمشروع أن يعزز ويزيد من نطاق استغلال الملكية الفكرية في مجال جديد لم يتم اكتشافه. لقد كان نهجا جديدا ومشوقا لدراسة استخدام الملكية الفكرية في التنمية. لقد كانت السياحة أحد قطاعات التنمية الهامة للغاية في العالم وليس في الدول النامية فحسب.

145. وعبر وفد اليابان، نيابة عن المجموعة باء، عن أنه يرى أن المشروع هاما وذا قيمة. ويمكن للملكية الفكرية أن تلعب دورا إيجابيا في مجال السياحة. وبالرغم من ذلك، قامت المجموعة في الدورة الأخيرة بطرح قلقها بشأن إدماج المعرفة التقليدية ووسائل التعبير الثقافي التقليدية في نطاق المشروع. وفي هذا الوقت، أوضح وفد مصر أن الغرض لم يكن ربط المشروع بمفاوضات لجنة المعارف التقليدية الجارية. وقد أحاطت المجموعة علما بالتفسير. وبالرغم من ذلك، لم يكن هناك مفهوم شائع أو فهم عام لحماية المعارف التقليدية ووسائل التعبير الثقافي التقليدية في سياق الويبو لأن المناقشات كانت لا تزال جارية. وبدون وجود مفهوم شائع وتفاهم مشترك حول حماية المعارف التقليدية ووسائل التعبير الثقافي التقليدية كان من الصعب رؤية عناصر هذا المشروع وهي يتم متابعتها بطريقة مناسبة. لذلك كان قلقها لا يزال قائما. وأشارت المجموعة إلى الملخص الذي قدمه الرئيس بشأن الدورة السابقة وقد صرح بوضوح بأن اللجنة قررت مناقشة المشروع المنقح في جلستها التالية. ومن هذا المنظر، تطلعت المجموعة إلى إجراء مزيد من المناقشات للمشروع بناء على وثيقة منقحة تتناول أوجه القلق التي طرحت في الدورة السابقة.

146. ودعم وفد رواندا المشروع بقوة. فرواندا دولة تعتمد على السياحة. ولديها سياسة خاصة بالسياحة. وهناك مشروع قانون بشأن التراث الوطني في انتظار إقرار البرلمان. وتود رواندا اختيارها للمشاركة في المشروع.

147. وعبر وفد إيطاليا، نيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، عن أسفه لعدم تغيير الوثيقة لأن المقترح كان شيقا ويمكن أن يضيف قيمة للتنافسية والتنمية في الدول المشاركة في المشروع. وفي هذا الصدد، رحبوا بافتتاح وفد مصر وكانوا راغبين في تقديم ملاحظات إلى الأمانة ولوفد مصر. وأكد الوفد، متحدثا بصفته الوطنية، على أهمية ذكر كافة حقوق الملكية الفكرية المعترف بها دوليا في مقترح المشروع. ويمكن بدلا من ذلك استخدام قائمة غير حصرية أو لغة أكثر حيادية.

148. وقام وفد الهند بدعم مقترح المشروع. وأشار إلى أن العديد من المداخلات قد أشارت إلى فائدة استخدام أدوات الملكية الفكرية في دعم قطاع السياحة وخاصة في الدول النامية. كما أن هذا الأمر هاما بالنسبة لكافة دول العالم. كما أشار

الوفد أيضا إلى أوجه القلق التي عبرت عنها بعض الوفود بشأن استخدام معايير الملكية الفكرية ومبادئها فيما يتعلق بالمعارف التقليدية ووسائل التعبير الثقافي التقليدية لأنها تمت مناقشتها في لجنة أخرى من لجان الويبو. وفي هذا الصدد، اقترح الوفد استبدال الصياغة بالإشارة إلى احترام التقاليد الوطنية والإقليمية والمحلية. وهي تمثل جزءا من التراث والتقاليد الثقافية. وأكد الوفد على أن الهند أيضا تمتلك قطاع سياحة نشيط ويمكن أن تفكر في طرح اقتراح بمجرد موافقة اللجنة على المشروع المقترح.

149. واستمر وفد تنزانيا في تأييده للمشروع. وقد واثم الوفد تعليقاته مع تعليقات وفد كينيا بصفته الوطنية وبالنيابة عن المجموعة الأفريقية. لقد كان المشروع يتمتع بإمكانات نجاح. وفي هذه المرحلة، لا يجب على الوفود إصدار أحكام مسبقة على مدى تطبيق أدوات الملكية الفكرية في أثناء تنفيذ المشروع. إن الملكية الفكرية طبيعتها شاملة. ولذلك، فإن تطبيق أدوات الملكية الفكرية لا يمكن أن يقتصر على المعارف التقليدية ووسائل التعبير الثقافي التقليدية. فهي قد تثير بعض القضايا أثناء المضي قدما. ولم يكن من الممكن التنبؤ ببعض القضايا التي قد تظهر أثناء تنفيذ المشروع. وأشار الوفد إلى أنه يمكن اختيار ثلاثة دول من أجل المشروع التجريبي. وعبر عن اعتقاده بأن هناك العديد من المقترحات التي يمكن أن تطرح. ولذلك، يمكن التفكير في مد المرحلة التجريبية لتشمل المزيد من الدول.

150. وصرح وفد السلفادور بأن السياحة مصدر رئيسي من مصادر الدخل بالنسبة للعديد من الدول. وهي تدعم اقتصادياتها وخاصة في حالة الدول النامية. وعبر الوفد عن اعتقاده بأنه يمكن أن يصبح قطاعا هاما بالنسبة للدول الأخرى في المستقبل القريب. ويمكن أن يسهم استخدام الأدوات المتعلقة بالملكية الفكرية في تنمية قطاع السياحة في مختلف الدول. ولذلك، دعم الوفد الموافقة على الوثيقة. ويمكن أن تسهم العلاقة بين الملكية الفكرية والسياحة في تطوير العديد من الاقتصاديات.

151. وأعلن وفد كينيا عن موافقته الكاملة على البيان الذي قام بإلقائه نيابة عن المجموعة الأفريقية. تعتبر السياحة أحد القطاعات الرئيسية التي تسهم في اقتصاد كينيا. وكان من المهم أن نفهم العلاقة بين الملكية الفكرية والسياحة باستخدام أدوات الملكية الفكرية. وأكد على المغزى من وراء استخدام الملكية الفكرية كأداة من أدوات التنمية الاقتصادية. ودعم الوفد الاقتراح وكان يتطلع إلى تنفيذه.

152. وأيد وفد السنغال البيان الذي ألقاه وفد كينيا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية ورحب بالمبادرة التي قام بها وفد مصر باقتراح مشروع في قطاع هام بالنسبة لكافة الدول. فقد لعبت السياحة دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السنغال. وتعتبر السياحة المصدر الثاني للعملة الأجنبية ووفرت العديد من فرص العمل. وأشار الوفد إلى أن المشروع كان يعتمد على التوصيات رقم 1 و10 و12 و40 من توصيات جدول أعمال التنمية. وفي السنغال، تراجع قطاع السياحة في السنوات العشر الماضية. ولهذا السبب قامت الحكومة بوضع خطة استراتيجية وطنية للأعوام 2012-2022. وأكد الوفد على دعمه للمشروع. ولأن أهداف المشروع تتماشى مع خطته الوطنية لإعادة تفعيل قطاع السياحة تريد السنغال الاستفادة من المرحلة التجريبية. ودعا الوفد إلى تبني المشروع في هذه الدورة.

153. ورأي وفد غواتيمالا أن المشروع مبتكر لأنه سيسهم في التنمية الاقتصادية للدول وخاصة تلك الدول التي تتمتع بتراث ثقافي كبير وإمكانات سياحية. وسوف يؤدي تبني المشروع إلى مساعدة العديد من الاقتصاديات الوطنية على دعم صناعة السياحة بها.

154. ودعم وفد الكاميرون البيان الذي ألقاه وفد كينيا نيابة عن المجموعة الأفريقية. ويعرف عن الكاميرون وجود تنوع كبير بها حتى أنها تعتبر صورة مصغرة لأفريقيا. وهي غنية بالفلكلور والتقاليد. وقد عملت الحكومة على وضع استراتيجية أكثر كفاءة من أجل تطوير قطاع السياحة. وقد أشارت البيانات المتعلقة بالسياحة إلى أن الفلكلور يعتبر أحد الأسباب التي تجعل السائحين يفضلون مقاصد سياحية جديدة. وكان المشروع يتماشى مع أهداف الويبو الخاصة بتشجيع الدول على الاستخدام

الاستراتيجي للملكية الفكرية في عملية التنمية. ولكن مازال الوقت مبكرا لاستبعاد أو التقليل من شأن مساهمة المشروع في تنمية قطاع السياحة. وقد عبر الوفد عن تأييده للمشروع. ويمكن ان تساعد الخبرة المكتسبة من خلال المشروع الدول الأخرى على تطوير جوانب ملكية فكرية يرون أنها مناسبة.

155. وأعطى وفد تونس أهمية كبيرة للمشروع. فتونس هي أحد المقاصد السياحية. وهي دولة تعتمد اعتمادا كبيرا على السياحة. فتونس دولة تطل على البحر المتوسط ويوجد بها مناطق تاريخية عديدة. وعبرت تونس عن رغبتها في أن تصبح أحد الدول المستفيدة من المشروع المقترح.

156. وصرح وفد أستراليا بأنه يثمن التراث الثقافي والسياحة لأنه يعتبر قطاعا هاما في أستراليا. وبالرغم من ذلك، فإنه، مثل وفدي الولايات المتحدة واليابان، يجد من الصعب عليه أن يؤيد الورقة المعروضة لأنها لم تتناول القضايا التي تمت إثارها في الدورة السابقة.

157. وقام وفد سري لانكا بتأييد البيانات التي ألقته الوفود ومن بينها بيانات وفود اندونيسيا وايران (جمهورية - الإسلامية) والمكسيك ورواندا. كما أيد اقتراح وفد الهند المتعلق باستبدال مصطلح "التراث الثقافي". وسري لانكا دولة غنية بالتراث الثقافي القديم والشواطئ والحياة البرية والتي تجتذب العديد من السائحين من كافة دول العالم طوال العام. وتعتبر السياحة مصدرا رئيسيا من مصادر الدخل في سري لانكا. ولذلك، دعم الوفد المشروع بصورة كاملة. وكانت سري لانكا مهتمة بالمشاركة في المشروع.

158. ووجد وفد سويسرا أن فكرة استخدام الملكية الفكرية في تشجيع السياحة من الأمور الشيقة. وتوقع الوفد تنقيح المشروع للتعامل مع أوجه القلق التي قد لا تزال قائمة. ورحب برغبة الوفود في العمل معا للتوصل إلى لغة مقبولة للجميع.

159. وعبر وفد كندا عن جدارة المشروع. وبالرغم من ذلك، فإنه كما عبرت وفود الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء به واليابان وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية، فإن بعض الموضوعات التي تمت تغطيتها يتم تحليلها في لجنة المعارف التقليدية. وقد تم التصريح بذلك في الدورة الأخيرة. وعبر الوفد عن أمله في أي يرى مشروعا منقحا في الدورة التالية. وكان يرغب في تقديم تعليقات بناءة إلى اللجنة بحيث يكون لديها مشروعا تقبل به كافة الدول الأعضاء.

160. ودرس وفد شيلي المشروع وفكرة التوصل إلى جوانب الملكية الفكرية التي ترتبط بالسياحة وتكون هامة بالنسبة للدول. ولذلك، يجب أخذ التعليقات التي تم تقديمها في هذه الدورة بعين الاعتبار حتى يصبح المشروع مقبولا لكافة الدول الأعضاء.

161. وأشار وفد مصر إلى الدعم الكبير للمشروع. وأشارت بعض الوفود إلى المشروع المنقح. وأراد الوفد عقد مشاورات مع الوفود التي لديها تعليقات أو مخاوف معينة. وبالرغم من ذلك، لم يتم ذلك وفقا لقيود معينة. وعبر عن أمله في أن يقوم بذلك أثناء الدورة. وطالب الوفد بفرصة بالتواصل مع هذه الوفود بمساعدة الأمانة بحيث يمكنها العمل معا على التعامل مع هذه المخاوف قبل اختتام بند جدول الأعمال. ورد الوفد عندئذ على بعض التعليقات التي تم طرحها. وفيما يتعلق بالمخاوف التي تم التعبير عنها بخصوص المشروع وعمل لجنة المعارف التقليدية، أكد الوفد على أن المشروع سوف يتجاوز عمل لجنة المعارف التقليدية. ولم تتضمن أهداف المشروع عملية وضع معايير. ويجب دراسة الاقتراح من خلال سياق السياحة. وأشار الوفد إلى أن كافة الوفود تقريبا أن مجال السياحة هو أحد المجالات الهامة بالنسبة للتنمية. وهناك نقطة التقاء بين الملكية الفكرية والسياحة يمكن استغلالها في تحقيق بعض الأهداف التنموية. ولا يستهدف المشروع القيام بأنشطة وضع معايير. والهدف من المشروع هو استغلال الأمور الهامة التي يمكن استنباطها من الحياة الحقيقية والخبرات العملية من أجل الترويج للسياحة. وقدم الوفد بعض الأمثلة من منظور السائحين. وقام بزيارة عدة أماكن في أوروبا بسبب شهرتها ببعض الأمور مثل شهرة مورانو بالزجاج ونورماندي بمصنع الكريستوفل وبرشلونة بالفلامنكو وجروير بالخبز. وقد ساعدت هذه الأمور على الترويج

للسياحة وكانت ذات صلة بالابتكار. وكانت تتعلق بالأفكار الجديدة وكيفية توليد دخل ومزايا اقتصادية من خلال هذه الأفكار. كما قام أيضا بزيارة فلورنسا بعد قراءة آخر رواية للكاتب دان براون بعنوان "Inferno" أو الجحيم حيث قام بوصف المدينة بالتفصيل. وقد تمت حماية الرواية من خلال حقوق المؤلف. وقد تخطت هذه الأمثلة نطاق العلامات التجارية. وأشار الوفد إلى المعارف التقليدية وقدم مثلا على السكان الأصليين في الصحراء الغربية في مصر والذين كانوا يستخدمون الرمال وماء البحيرات في العلاج. وكان الهدف هو مساعدة هؤلاء الناس على توليد دخل من واقع حياتهم وليس من خلال وضع المعايير. فإذا تمكن هؤلاء الناس من توليد دخل من هذه المعارف والتقاليد فسيحمونها ويحافظون عليها. وقد لا يقومون بذلك إذا لم يحصلوا على دخل من وراء ذلك. ولذلك، فإن الفكرة هي دعم الاستفادة من الأصول للترويج للسياحة وجذب السائحين. ولم يتم المشروع بالتعرض لعملية وضع المعايير. وعبر الوفد عن أمله في أن تقتصر المناقشات على النطاق المحدد عالية. وكان من المتاح تنقيح المستند للتعامل مع أوجه القلق. وعبر الوفد عن أمله في أن تقوم الأمانة بالمساعدة على تنظيم اجتماع لمناقشة كيفية تنقيح المستند. وسوف يقوم الوفد أيضا بالتواصل مع الوفود بصورة ثنائية لمناقشة المخاوف. وعبر عن أمله في استكمال المشروع وتبنيه خلال هذه الدورة. وسيظل الوفد يتقبل أي أفكار.

162. وأعرب وفد نيجيريا عن تأييده لأهداف التنمية وحماية التراث الثقافي في مصر، وكذلك عن رغبة نيجيريا في المشاركة في المشروع.

163. وأيد وفد جنوب أفريقيا المشروع والبيان الذي أدلى به وفد كينيا. وكان الوفد قد ساند المشروع في الدورة الماضية. ونال المشروع دعما واسعا من العديد من الوفود بشأن الموافقة عليه. ومع ذلك، كان لدى عدد قليل من الوفود مشاكل مع الصياغة وكذلك مع القضايا المتعلقة بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وفي هذا الصدد، جاءت التعليقات التي أدلى بها وفد مصر عملية جدا. ولم تكن هناك حاجة إلى الانتظار حتى الدورة المقبلة لأن المشروع نوقش تماما في الدورة السابقة. وأيد الوفد الاقتراح الذي قدمه وفد مصر بشأن التشاور مع الوفود التي لديها مشكلات مع المشروع ومعرفة ما إذا كان يمكن حل تلك المشكلات بنهاية الأسبوع من أجل الموافقة على المشروع.

164. ودعا الرئيس وفود الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأستراليا وكندا للرد على العرض الذي تقدم به وفد مصر لإجراء مشاورات والخروج بأسلوب يكون مقبولا لجميع الوفود.

165. وكرر وفد الولايات المتحدة الأمريكية القول بأنه سوف يسعده أن يقدم تعليقات. وطالب الوفد بأن تنعكس شواغله في الوثيقة المنقحة. وتوقفت مسألة ما إذا كان الوفد سيدعم الوثيقة أم لا على محتويات المشروع المنقح. وأعرب الوفد عن استعداداته للعمل مع الأمانة ووفد مصر. وكان لدى الوفد قائمة من التعليقات وأبدى سعادته للقيام بذلك بشكل غير رسمي.

166. وقال الرئيس إنه سيتم الإعلان في وقت لاحق عن شكل المشاورات وتوقيتها ومكان انعقادها. ودعا الأمانة للرد على التعليقات المقدمة من الوفود.

167. وقد أحاطت الأمانة (السيدة توسو) علما بالتعليق الذي أدلى به وفد إيطاليا بأن يتم مراعاة كافة أدوات الملكية الفكرية في عملية تنفيذ المشروع. وفيما يتعلق بعدد البلدان التي ستشارك في المرحلة التجريبية، ذكرت الأمانة أنه كان عليها التوصل إلى أكبر عدد ممكن من البلدان. ومع ذلك، سيكون لدى الدول الأخرى فرصة للمشاركة في وقت لاحق. ويمكن تقاسم الدروس المستفادة مع البلدان التي لم تكن ضمن الاختيار الأولي. وسيتم مراعاة المعايير المبينة في الوثيقة في عملية اختيار البلدان. وأشارت الأمانة إلى أنه سيتم النظر خلال المرحلة التجريبية في الاهتمام الذي أبدته بعض الوفود. ودعت جميع الدول الأعضاء إلى تقديم مقترحاتها. وأشارت الأمانة أيضا إلى أن أغلبية كبيرة من الوفود دعمت المشروع.

اختصاصات المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية

168. ودعا الرئيس اللجنة للنظر في اختصاصات المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وأشار إلى أن توجيه نائب الرئيس السابق شمل الكثير من الأمور. وكان قد تم توزيع النص النهائي على الوفود. وكانت المجموعات قد فحصت النص. وكما هو متفق عليه، سيتم الشروع في تبادل وجهات النظر في الجلسة العامة قبل البدء في المشاورات غير الرسمية بشأن المواصفات. وكان الاتفاق على الاختصاصات قد طال انتظاره. وكان يمكن أن يؤثر بقاء نقاط الغموض الاستراتيجية في النص تأثيرا سلبيا على التقدم.

169. وتحدث وفد الجمهورية التشيكية نيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وأعرب عن اعتقاده بأن نتائج التفاوض شكلت أساسا جيدا لمواصلة واختتام المناقشة بشأن النص النهائي للاختصاصات. وكررت المجموعة ذكر توقعاتها فيما يتعلق بالمراجعة المستقلة. وينبغي تحديد شكل ونطاق النتائج بوضوح لضمان أن توفر المراجعة قيمة مضافة، ولتجنب الازدواجية مع تقارير التقييم السابقة فضلا عن المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية. وينبغي أن يكون اختيار مستشارين مستقلين لفريق المراجعة وفقا لإجراءات الويبو المعمول بها. وفي هذا الشأن، سترحب المجموعة بتقديم الأمانة العامة شرحا أكثر تفصيلا بشأن ميزانية المستشارين. ورأت أن الفعالية من حيث التكلفة وكذلك النتائج المبنية على الحقائق والأدلة للمراجعة المستقلة ستكون ذات فائدة للمنظمة وأصحاب المصلحة الآخرين. وكان قد تم بذل جهود كبيرة. واستعدت المجموعة لإنهاء العملية بالتعاون مع المجموعات الإقليمية الأخرى والدول الأعضاء.

170. وتحدث وفد اليابان نيابة عن المجموعة بآء، وذكر أنه على الرغم من إمضاء ساعات طويلة من الجلسات غير الرسمية لصياغة الاختصاصات، إلا أن المناقشة توزعت على قضية واحدة. وتعلقت بما إذا كان ضروريا أن يكون لدى أحد أعضاء فريق المراجعة الخبرة العملية اللازمة في المساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية لأغراض التنمية. وكان من المؤسف عدم تمثيل كل المجموعات في المشاورات غير الرسمية في 27 أكتوبر عام 2014، استنادا إلى الاتفاق الذي تم التوصل إليه في الدورة الماضية. ولذلك، لم يكن هناك سبيل لتضييق الفجوات من خلال المشاورات غير الرسمية. وظلت المجموعة ملتزمة بالانخراط في العملية لوضع لمسة نهائية على مسودة الاختصاصات في هذه الدورة بروح بناءة وتعاونية. وكان لعمل الويبو صلات قوية بالعالم الحقيقي لأنظمة الملكية الفكرية، بما في ذلك واضعو السياسات والممارسون والصناعات ذات الصلة، وكان لزاما عليه أن يكون لديه مثل تلك الصلات. وكان ضروريا أن تساهم المراجعة في تحقيق هدف المنظمة. ولم يكن بالإمكان تحقيق ذلك إذا لم يكن لدى فريق المراجعة خبرة عملية. وشكلت المساعدة التقنية جزءا أساسيا من أنشطة الويبو التنموية. وأقرت المجموعة بأهمية الاستماع إلى آراء أولئك الذين كانوا المستفيدين الفعليين من المساعدة التقنية في العواصم. ومن ثم، أيدت الزيارات الميدانية المحتملة. ومع ذلك، لم يكن من الممكن إجراء تقييم لفعالية المشاريع التي تقيّمها الويبو في البلدان بشكل صحيح إذا لم يكن لدى فريق المراجعة أي خبرة عملية في تنفيذ المشاريع في هذا المجال. ولم يمكنها أن تفكر في أي أسباب من شأنها أن تجعل هذه الخبرة العملية تقوض عمل فريق المراجعة في هذا الصدد. ولم يسبق لها أن سمعت مطلقا إلى حجة مقنعة تفيد بأن مثل هذا الشرط المطلوب توفره في فريق المراجعة من شأنه أن يؤثر سلبا على عملهم في ضوء هدف هذه المنظمة. وواصلت المجموعة اعتقادها بأن الخبرة العملية شكلت عنصرا أساسيا كان لزاما أن يتوفر لدى فريق المراجعة كفريق واحد.

171. وتحدث وفد إيطاليا نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأعرب عن استعدهم للانخراط في وضع اللمسات الأخيرة على اختصاصات المراجعة المستقلة. وظلوا على ثقة من إمكانية التوصل إلى اتفاق حول القضايا العالقة. وليس هناك ضرورة لأن تكون المراجعة المستقلة مرهقة، بل يجب أن تكون قصيرة وموجزة. وينبغي أن تتيح الاختصاصات دراسة فعالة وعملية. وينبغي أن تركز المراجعة المستقلة على تقييم الأنشطة الملموسة التي تبذلها الويبو، ولا سيما مشاريع المساعدة التقنية. ويجب أن تأخذ بعين الاعتبار آراء المستفيدين الفعليين من هذه الأنشطة. وبناء عليه، يتعين أن يكون لدى فريق المراجعة خبرة واسعة في إدارة البرامج والمشاريع، بما في ذلك الخبرة في تنفيذ المشاريع التي يتم إقامتها في هذا المجال.

واستنادا إلى الاختصاصات، استطاعت الأمانة المضي قدما في تحديد فريق المراجعة الأنسب والمؤهل من خلال عملية توظيف مفتوحة وشفافة.

172. وتحدث وفد باكستان نيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، وعلق أهمية كبرى على وضع اللمسات الأخيرة على اختصاصات المراجعة المستقلة. ومن شأن القيام بمراجعة شاملة أن يوفر فرصة لتقييم وتقدير التقدم المحرز وتحديد أوجه القصور. وأعربت المجموعة عن أملها في أن تبني على التقدم الذي تحقق في الدورات السابقة وأن تناقش القضايا المتبقية التي تثار حولها اختلاف في الرأي. وحثت جميع الوفود على المساهمة مع إبداء أقصى قدر من المرونة لتحقيق النتائج المرجوة.

173. وتحدث وفد كينيا نيابة عن المجموعة الأفريقية، وأعرب عن اعتقاده بأن الخلافات يمكن التغلب عليها في أثناء الدورة. وكان من الملائم أكثر إجراء مراجعة شاملة نظرا لأن العمل الجاري تنفيذه بموجب توصيات جدول أعمال التنمية تجاوز المشاريع. واستلزمت بعض الأعمال القيام بأنشطة تخص وضع المعايير. وكانت التوصية التي تتعامل مع عمل اللجنة الحكومية الدولية مثلا على ذلك، ولم يتم التعامل من خلال أي مشروع مع المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدية والموارد الوراثية. وكان يجري النظر في هذه القضايا في اللجنة الحكومية الدولية. وينبغي أن تكون هذه القضايا وغيرها الكثير جزءا من عملية المراجعة. وفي هذا الصدد، يمكن أن يشكل التركيز على العمليات في حد ذاتها خطرا يتمثل في استبعاد العناصر الهامة. ولم يتم تنفيذ أي مشروع كغاية في حد ذاته، ولكن كوسيلة لتعزيز الملكية الفكرية لأغراض التنمية. وتود المجموعة إجراء مراجعة شاملة من أجل أن معرفة كيف يمكن تحسين العمل ولتعميم ما تم إجراؤه في مشاريع مختلفة داخل عمل الويبو. ولم يكن هناك أي تناقض من حيث ما كان مقصودا. وينبغي أن يتم القيام بعمل جيد وشامل من أجل أن تساعد المراجعة الدول الأعضاء والمنظمة. وستبذل المجموعة حمدا بناءً في المناقشات. ورأت أنه يمكن الانتهاء من الموصفات خلال تلك الدورة.

174. وأعرب وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد باكستان نيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ. وكجزء من آلية التنسيق، قررت الجمعية العامة في عام 2010 أن تجري لجنة التنمية مراجعة مستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية في نهاية الثنائية 2012-2013. وتحقيقا لهذه الغاية، حظيت عمليتا وضع اللمسات النهائية على الاختصاصات واختيار خبراء مستقلين متخصصين في الملكية الفكرية والتنمية من قبل اللجنة بأهمية كبيرة. وشدد الوفد على أن المراجعة ينبغي ألا تتناول المساعدة التقنية فحسب، ولكن أيضا جوانب عمل الويبو فيما يخص تنفيذ جدول أعمال التنمية، بما في ذلك عمل لجنة التنمية وعمل الأمانة بشأن أنشطة جدول أعمال التنمية التي تم إجراؤها أو التخطيط لها وكذلك جوانب جدول أعمال التنمية التي لم تعالج حتى الآن وغيرها. وقررت اللجنة في دورتها الثانية عشرة والثالثة عشرة مواصلة المناقشات بشأن الاختصاصات في دوراتها المقبلة. وكانت هناك ضرورة ملحة لتخصيص وقت كاف لوضع اللمسات الأخيرة على الاختصاصات خلال الدورة بهدف تنفيذ قرار الجمعية العامة في ضوء حقيقة أنه كان من المفترض أن يتم إنجاز ذلك بحلول نهاية الثنائية 2012-2013. وفي هذا السياق، شجع الوفد جميع الوفود على المشاركة الفعالة والبناءة في المداولات المنوط بها حل بعض القضايا العالقة ووضع اللمسات الأخيرة على نص الاختصاصات في هذه الدورة تمهيدا لإنجاز التفويض الممنوح من الجمعية العامة.

175. ورأى وفد البرازيل أن المراجعة المستقلة ستساعد على تحسين تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. كما أنها ستساعد أيضا على تعميم التوصيات داخل عمل الويبو. وبناء عليه، حث الوفد جميع الوفود على المشاركة بطريقة بناءة في المناقشة من أجل التغلب على قليل من المآزق المتبقية والتوصل إلى نص يصلح لمراجعة شاملة.

176. وشدد وفد الصين على ضرورة النظر إلى الماضي واستخلاص الدروس المستفادة منه من أجل المضي قدما في كل عمل مهم من أعمال اللجنة. وكانت المراجعة المستقلة مهمة لتحسين عملية تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية وتعميمها في الأنشطة العادية للويبو. وأعرب الوفد عن أمله في أن يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الاختصاصات من أجل إتمام المراجعة المستقلة.

النظر في الوثيقتين CDIP/14/11 و CDIP/12/5 - قرار الجمعية العامة لليوبو بشأن المسائل المتعلقة بلجنة التنمية

177. وفتح الرئيس باب المناقشات حول قرار الجمعية العامة لليوبو بشأن المسائل المتعلقة بلجنة التنمية.

178. وتحدث وفد كينيا نيابة عن المجموعة الأفريقية وأشار إلى أن اللجنة قد تعاملت مع هذه القضية لفترة من الوقت. وقد انتقلت ذهابا وإيابا من الجمعية العامة إلى اللجنة. وكان من الضروري للغاية أن يتم حل القضية مرة واحدة وإلى الأبد. وكان لعدم قدرة اللجنة على حلها تأثير دائم على عمل اللجان الأخرى. وكررت المجموعة القول بأن جميع اللجان كان عليها مسؤولية تمثلت في إبلاغ الجمعية العامة بالطريقة التي كانوا يتبعونها في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. واستند هذا على حقيقة أن بعض المشاريع التي تم الانتهاء منها تم تعميمها في العمل العادي للمنظمة. ولم يقتصر التعميم على بعض اللجان نظرا لأنه استند إلى المكان الذي يصلح لقضية معينة. ولم يتسن إعفاء بعض اللجان من هذه المسؤولية عندما كان الهدف النهائي يتمثل في تعميم بعض المشاريع التي تم الانتهاء منها. وكانت هناك أيضا مبادئ كان يمكن أن تنطبق على اللجان المختلفة بغض النظر عن جوهر عملهم. وكانت هذه قضية بسيطة جدا ولم تحتاج اللجنة إلى التعامل معها. ولم تُلحق عملية الإبلاغ ضررا بعمل أي لجنة. وتم تسجيل البيانات التي قدمتها الوفود التابعة للجان مثل لجنة حق المؤلف واللجنة الحكومية الدولية ولجنة البراءات وإرسالها إلى الجمعية العامة حيث تمت مناقشتها. ولم يكن هناك أي آثار ضارة على عمل تلك اللجان. ولذلك، لا ينبغي أن يكون هناك أي مخاوف حول احتمال أن تؤدي الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء بشأن الكيفية التي رأوا بها مساهمة لجنة معينة إلى تقويض عمل تلك اللجنة. ولم يكن لهذه المخاوف أي أساس وينبغي إزالتها من أجل المضي قدما في هذه المسألة.

179. وتحدث وفد اليابان نيابة عن المجموعة باء، وظل مقتنعا بأن الدور العام للجنة تمثل في مناقشة قضايا محددة في مجال الملكية الفكرية والتنمية. وحتى الآن، تم إنجاز ذلك من دون جدول الأعمال الجديد المقترح. ولا يمكن لأحد أن ينكر هذه الحقيقة. ولقد أعربت المجموعة عن تقديرها لجهود مجموعة جدول أعمال التنمية في مراجعة اقتراحها (الوثيقة CDIP/12/11) لكنها لم تتطرق إلى القلق المذكور ولم تعالجه. وسوف تواصل اللجنة التنفيذ الكامل للولاية الممنوحة بقرار الجمعية العامة الصادر في عام 2007 من خلال إبراز قضايا فردية محددة ومواصلة مناقشتها فيما يتعلق بالملكية الفكرية والتنمية. وفيما يتصل باليات التنسيق، والرصد والتقييم والإبلاغ، ظلت المجموعة تعتقد بأن هيئات الليوبو المعنية لم تكن جميعها هيئات تابعة لليوبو. واتضح ذلك جليا من الأسلوب. وقد حددت كل هيئة الصلة من تلقاء نفسها. وفي قرار الجمعية العامة بشأن آلية التنسيق، وجهت الجمعية هيئات الليوبو المعنية بأن تدرج في تقريرها السنوي المقدم للجمعيات وصفا لمساهماتهم في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية الخاصة بهم. ومن ثم، كان من الواضح أن هيئات الليوبو المعنية ذات الصلة يمكن أن تبلغ عن مساهمتها بطريقتها الخاصة ولم يكن هناك مجال لأن تعالج الأمانة ذلك. وأشارت المجموعة إلى بيانها الافتتاحي وأكدت أن اللجنة لا ينبغي أن تضي الكثير من الوقت في التكرار في نفس المناقشة. وينبغي تأجيل القضية إذا لم يكن هناك إمكانية لرؤية الصفات المميزة للأفكار الجديدة في الجولة الأولى من تبادل وجهات النظر.

180. وتحدث وفد إيطاليا نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأحاط علما بقرار الجمعية العامة لليوبو بشأن المسائل المتعلقة بلجنة التنمية في دورتها السادسة والأربعين التي وافقت فيها الجمعية العامة على الطلب المقدم من اللجنة لمواصلة المناقشات. وأشار الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى أن الليوبو قد حققت تقدما كبيرا في تنفيذ جدول أعمال التنمية، وفقا لما أبرزه المدير العام عدة مرات. وطبقا للتعريف، تمثل الهدف الأساسي للجنة التنمية في مناقشة الملكية الفكرية والتنمية. وقد نجحت في القيام بذلك وأوفت تماما بولايتها في هذا الصدد. وقد أنفقت اللجنة وغيرها من الهيئات الكثير من الوقت في مناقشة تنفيذ آلية التنسيق. وأشاروا إلى وجود تفسيرات مختلفة حول معنى مصطلح "هيئات الليوبو المعنية". وكرر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه موقفهم المتمثل في أن هيئات الليوبو لم تكن كلها معنية وينبغي أن يحددوا بأنفسهم ما إذا كانوا معنيين بالية التنسيق. ولا ينبغي أن تعطل المناقشات بشأن صلة هيئات الليوبو عمل هذه الهيئات. وسوف

تستغرق المناقشات المطولة حول هذا الموضوع في اللجنة وقتنا طويلا إلى جانب مزيد من المناقشات الملموسة الهادفة بشأن مشاريع جدول أعمال التنمية.

181. وتحدث وفد الجمهورية التشيكية نيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، ودعا إلى خاتمة ناجحة للنقاش حول المسائل المتعلقة بلجنة التنمية وتنفيذ آلية التنسيق. ومن شأن ذلك أن يكون مفيدا لجميع الوفود وضروريا لتمكين اللجنة من التركيز أكثر على أعمالها الفعلية. وكان جدول أعمال لجنة التنمية مثقلا بالمستندات باستمرار. وينبغي أن يكون الوقت المخصص للقضايا القانونية أو الإجرائية متوازنا. وينبغي تخصيص المزيد من الوقت لمشاركة الخبراء الوطنيين في مناقشات اللجنة. وواصلت المجموعة إيلاء اهتمام لمسألة الأمور ذات الصلة بلجنة التنمية. وأيدت استمرار عمل اللجنة بشأن هذه الأمور ذات الصلة على أساس مخصص. وكان هذا النهج الأكثر مناسبة لمناقشة المسائل الجديدة المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية. ولم يعق هذا النهج ولاية اللجنة. وعلى العكس من ذلك، مكن اللجنة من الوفاء بالركيزة الثالثة من ولايتها بطريقة أكثر مرونة وفعالية. ومكن هذا النهج من رفع كفاءة جهود اللجنة. وسمح بتحديد أولويات معقولة للمسائل المعنية ذات الصلة وساعد على تجنب الازدواجية في العمل، وقدمت الويبو، كمنظمة توجهها الدول الأعضاء، الفرصة لمناقشة أي مسألة تتعلق بالملكية الفكرية والتنمية. ولم يكن هناك أي مؤشر على حذف أو استبعاد أي مادة متعلقة بالملكية الفكرية والتنمية من جدول أعمال اللجنة. وكانت المجموعة على قناعة بأن ولاية اللجنة كانت يجري الوفاء بها بهذه الطريقة في الواقع. ولم تكن في حاجة إلى بند جديد من بنود جدول الأعمال لمعالجة المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية. وأكدت المجموعة على استعدادها لمناقشة أية قضية متعلقة بالملكية الفكرية والتنمية تدخل ضمن ولاية اللجنة بهذه الطريقة. وأعربت المجموعة عن تفضيلها لاختتام النقاش حول هذه المسألة خلال الدورة. وفيما يتعلق بآلية التنسيق، اعتبرت المجموعة أن اللجنة هي أنسب محفل للدول الأعضاء لتبادل الخبرات في مجال الملكية الفكرية والتنمية. ولذلك، ينبغي أن يتم تكثيف العمل المتعلق بتوصيات جدول أعمال التنمية في اللجنة. وأعربت عن قناعتها بأن اللجنة كانت مسؤولة عن المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية داخل المنظمة. وينبغي ألا يتم تقاسم هذه المسؤولية مع اللجان الأخرى. ولم تر المجموعة أية قيمة إضافية في إطلاق اللجنة لمزيد من المبادرات لتحريك عملية تنفيذ جدول أعمال التنمية. وينبغي أن تبقى هذه الاستراتيجية بمثابة الاستراتيجية الأكثر كفاءة للدول الأعضاء والمنظمة وأصحاب المصلحة الآخرين.

182. وتحدث وفد باكستان نيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، ورأى بأن عدم قدرة اللجنة على الوفاء بقرار الجمعية العامة لم يظهر بوضوح، وكان يميل إلى عرقلة الأمور في مكان آخر. وينبغي إعطاء الأولوية إلى حل المسألة بدلا من تأجيلها باستمرار من أجل ضمان تحقيق تقدم بشأن المسائل الفعلية.

183. وأحاط ممثل شبكة العالم الثالث علما بأنه بعد انعقاد أكثر من 13 جلسة للجنة التنمية، لم يكن هناك أي تقدم فيما يتعلق بإنشاء آلية للتنسيق والرصد والإبلاغ. وكانت تلك ولاية منحها الجمعية العامة. وعلى سبيل المثال، فإن لجنة الميزانية لم تبلغ الجمعية العامة في إطار آلية التنسيق. واتخذت قرارات حاسمة بشأن تخصيص الموارد فيما يتعلق بنفقات التنمية. وكان من المهم للغاية بالنسبة للجنة الميزانية أن تتلقي التوجيه من خلال آلية التنسيق في المداورات التي كان لها تأثير على جدول أعمال التنمية. وكانت هناك مسألة هامة أخرى تمثلت في تنفيذ الركيزة الثالثة من قرار الجمعية العامة. وتعلق ذلك ببند قائم من بنود جدول الأعمال حول الملكية الفكرية والتنمية. ولم يتم تنفيذ هذا الجانب من قرار الجمعية العامة منذ اعتماد توصيات جدول أعمال التنمية قبل أكثر من سبع سنوات. وأدى الإخفاق في القيام بذلك إلى خلق "نقص في الثقة" في المنظمة.

184. وكان وفد المكسيك على دراية بالحاجة لاستكمال المناقشات حول آلية التنسيق من أجل الوفاء بالولاية الممنوحة من الجمعية العامة. وفي هذا السياق، ردد الوفد التعليقات التي أدلت بها مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي والوفود الأخرى خلال الدورة حيث أن مناقشة المتعلقة بتنفيذ آلية التنسيق ينبغي أن تتم داخل لجنة التنمية. وأعرب الوفد عن اهتمامه الشديد بتطور الأحداث في الاجتماع الأخير للجنة المعايير. ولم تتم الموافقة على جدول أعمال هذا الاجتماع بسبب عدم الاتفاق على آلية التنسيق. وأشار الوفد إلى أن القرار الجمعية العامة حول آلية التنسيق شمل ما يلي: "ينبغي أن يكون

تنسيق لجنة التنمية مع هيئات الويبو الأخرى المعنية مرنا وكافيا وفعالا وشفافا وعمليا. وينبغي أن ييسر عمل لجنة التنمية وهيئات الويبو المعنية". وكان للنقاش حول آلية التنسيق في لجنة المعايير نتيجة عكسية لأنه حال دون تطوير الدورة وعكس عدم مرونة شامل في تحقيق أي تقدم بشأن هذه النقطة. ولم يكن إبقاء جدول الأعمال محصورا في حدود عمل لجنة واحدة وسيلة لتحقيق تقدم بشأن آلية التنسيق. وفيما يتعلق باقتراح بعض الوفود حول ضرورة تطبيق آلية التنسيق أيضا على لجنة الميزانية، كان الوفد قد نظر في إمكانية ذلك ويمكنه أن يتماشى مع الفكرة طالما أن النقاش حول هذا الموضوع سيجري في إطار المناقشات بشأن مخرجات البرنامج. ومن شأن ذلك أن يتفق مع القرار الذي اتخذته الجمعية العامة حول آلية التنسيق. ولم يكن من الضروري إدراج بند مستقل على جدول أعمال لجنة الميزانية لهذا الغرض. وكرر الوفد أن لجنة التنمية كانت هي الهيئة المختصة بإجراء مناقشات مفصلة بشأن آلية التنسيق. وفي هذا السياق، اقترح الوفد حلا وسطا لتنفيذ آلية التنسيق. وفي ختام العمل الفعلي لجلسة كل لجنة، سيتم تخصيص وقت للدول الأعضاء لمناقشة أنشطة اللجنة التي أسهمت في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. ويمكن أن يطلق على بند جدول الأعمال مسمى "مساهمة اللجنة في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية". وتم استخدام نفس الصيغة في مجموعات العمل الأخرى. وسيقوم رئيس كل لجنة بتجميع البيانات المقدمة من الدول الأعضاء ولن تكون خاضعة لأي مفاوضات من جانب الدول الأعضاء. ولن تخضع آلية التنسيق على هذا النحو للمناقشة والبحث إلا داخل اللجنة. ولم يتسن مناقشة تنفيذ آلية التنسيق في لجان الويبو الأخرى لأن لجنة التنمية كانت المنتدى المختص والمناسب للقيام بذلك. وأعرب الوفد عن استعداده للمشاركة في أي نقاش أو مناقشة تتعلق بالآلية التنسيق ولن يعيق تنفيذ العمل الفعلي لهيئات الويبو الأخرى.

185. وأشار وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) إلى قرار الجمعية العامة بشأن اعتماد التوصيات الـ 45 لجدول أعمال التنمية وإنشاء لجنة التنمية. ووفقا للقرار، شملت ولاية اللجنة ثلاث ركائز. وذكر الوفد أن اثنين من تلك العناصر انعكسا في جدول أعمال اللجنة، وهما لوضع برنامج عمل لتنفيذ التوصيات الـ 45 المعتمدة ورصد تنفيذ جميع التوصيات المعتمدة وتقييمها ومناقشتها وتقديم تقرير حولها. وتمثلت الركيزة الثالثة في مناقشة القضايا ذات الصلة بالملكية الفكرية والتنمية، كيفما اتفقت عليه اللجنة. وكان هذا جزءا هاما من ولاية اللجنة. وكان الوفاء به من خلال إجراء نقاش واضح بشأن الملكية الفكرية والتنمية مها للغاية. ووفقا لولاية اللجنة، ينبغي عليها أن تقدم توصيات إلى الجمعية العامة. ودون مناقشات حول الملكية الفكرية والتنمية، لن تتمكن اللجنة من تقديم توصيات عملية للجمعية العامة في مجال وضع المعايير الموجهة نحو التنمية. وكان الوقت قد حان لمشاركة اللجنة في مناقشات حول الهدف الأولي من إنشائها ومستقبلها. وينبغي على لجنة التنمية تقييم الفوائد الملموسة لإنشائها التي تعود على البلدان النامية واستكشاف ما إذا كانت اللجنة وعملاها قد لبيا توقعاتهم. وأيد الوفد أيضا بقوة الاقتراح المقدم من مجموعة جدول أعمال التنمية (الوثيقة CDIP/6/12Rev) لإدراج بند دائم في جدول الأعمال بشأن القضايا ذات الصلة بالملكية الفكرية والتنمية. وكان هذا ضروريا لتنفيذ الركيزة الثالثة من ولاية اللجنة التي قررت الجمعية العامة في عام 2007.

186. وأعرب وفد البرازيل عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد كينيا نيابة عن المجموعة الأفريقية. وأقر أنه تم إحراز تقدم في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، حسبا ذكر وفد الجمهورية التشيكية في حديثه نيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق. ومع ذلك، من أجل العمل للحفاظ على المضي قدما، كان من الضروري أن يتم بالكامل تنفيذ الركيزة الثالثة من ولاية لجنة التنمية وآلية التنسيق. وفيما يتعلق بالأخيرة، كره الوفد القول بأن العديد من المجالات التي تغطيها لجنة الميزانية ولجنة المعايير كانت مرتبطة بجدول أعمال التنمية. ولذلك، ينبغي أن ترفع هذه اللجان تقاريرها إلى الجمعية العامة بشأن تنفيذهم لتوصيات جدول أعمال التنمية.

187. وأعرب وفد جنوب أفريقيا أيضا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد كينيا نيابة عن المجموعة الأفريقية. وكرر الوفد أنه كان من المهم للجنة التنمية أن تتوصل إلى اتفاق حول آلية التنسيق ككل دون المساس بعمل اللجان المختلفة حيث لم يكن هناك اتفاق حول مناقشة إسهامات كل منها في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وكرر القول أيضا بأن لجنة الميزانية ولجنة المعايير كانا على علاقة مباشرة بتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وتم تقديم الحجج في تلك اللجان. وأعطيت أمثلة فيما يتعلق بالتوصيات التي يمكنها المساهمة فيها، وخصوصا لجنة المعايير. وستستمر هذه المشاكل طالما لم يتم تنفيذ آلية التنسيق

في مجملها، وفقا لقرار الجمعية العامة. كما حث الوفد اللجنة بشدة على تنفيذ الركيزة الثالثة من ولايتها، والتي تمثلت في مناقشة الصلة بين الملكية الفكرية والتنمية. وظل الوفد منفتحاً لمزيد من المناقشة حول هذا الجانب بالذات من ولاية اللجنة. وأيد الوفد التعليقات التي أدلى بها وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) حول هذه النقطة بالذات. وأشار الوفد إلى المقترحات التي قدمها وفد المكسيك وطلب أن يتم تشاركتها كتابة.

188. واستفسر الرئيس عما إذا كان وفد المكسيك سيكون قادراً على القيام بذلك.

189. ووافق وفد المكسيك على مشاركة بيانه كتابة.

190. وأعرب وفد الهند عن دعمه لجميع المداخلات التي قامت بها الوفود التي ترغب في التوصل إلى حل ودي لهذه القضية المتعلقة. وأعرب الوفد عن استعداد للمشاركة في أية مشاورات لحل هذه المشكلة حتى لو لم يتم إجراؤها خلال هذه الدورة، ولكن قبل انعقاد الجمعية العامة. وأعرب الوفد عن قلقه أيضاً إزاء عدم إدراج لجنة المعايير ولجنة الميزانية في آلية التنسيق. وكانت لجنة الميزانية معنية وذلك بسبب قيام الأمانة بحساب حصة التنمية بالميزانية الكلية للويو كل سنتين. وكانت لجنة المعايير معنية أيضاً حيث أكدت الأمانة أنه تم أخذ توصيات جدول أعمال التنمية ذات الصلة في الاعتبار خلال عمل اللجان. ولذلك، كانت هناك حاجة إلى التوصل إلى حل ودي في أقرب وقت ممكن. وأعرب الوفد عن استعداده للمشاركة في مشاورات غير رسمية حتى بعد انتهاء الدورة.

191. وأيد وفد السلفادور البيان الذي أدلى به وفد المكسيك.

192. وتحدث وفد اليابان نيابة عن المجموعة بآء، وأشار إلى الاقتراح المقدم من وفد المكسيك. وكان دائماً على استعداد لمناقشة مقترحات بشأن أي بند من بنود جدول الأعمال. ومع ذلك، تم تقديم الاقتراح للمرة الأولى في الجلسة العامة وسيتم تقديمه كتابة في مرحلة لاحقة. ومن ثم، قد يكون من المفيد إجراء نقاش في اليوم التالي أو في مرحلة لاحقة بعد إعطاء كل المجموعات فرصة لإجراء مزيد من التنسيق.

193. وأعرب وفد غواتيمالا عن تأييده للاقتراح الذي تقدم به وفد المكسيك. وقال إنه سيكون خياراً جيداً للمضي قدماً في هذه المسألة.

194. واستفسر الرئيس حول ما إذا كان يمكن للجنة أن توافق على استئناف المناقشات بشأن هذا البند في اليوم التالي بعد دراسة الاقتراح المقدم من وفد المكسيك الذي سيتم مشاركته مع جميع الوفود بعد ظهر ذلك اليوم. وتم الاتفاق على ذلك، في ضوء عدم وجود اعتراضات من الوفود.

المؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية

195. وفتح الرئيس باب المناقشات بشأن المؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية. وأشار إلى أن اللجنة لم تتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن قائمة المتحدثين في المؤتمر وقررت مواصلة النقاش في هذه الدورة.

196. وتحدث وفد اليابان نيابة عن المجموعة بآء، وذكر أن عملية اختيار المتحدثين كانت واضحة جداً. ويمكن للمجموعة أن توافق على القائمة الحالية للمتحدثين. وقد تم إعدادها وفقاً للعملية التي مكنت الأمانة من إعداد قائمة متوازنة. وقبلت المجموعة القائمة على الرغم من أنها لم تكن تغطي تماماً برضا جميع المتحدثين المدرجين بالقائمة. وتم الاتفاق على الهيكل العام للمؤتمر. ولم يسمح بإضافة متحدثين جدد على النحو المقترح من قبل الآخرين. وبالإضافة إلى ذلك، لم تكن المجموعة قد استمعت إلى حجة ملموسة وموضوعية ومقنعة لتبرير إضافة المتحدثين الذين تفضلهم مجموعة معينة. كما أن الانخراط المفرط للدول الأعضاء في عمل الأمانة سوف يقوضه ويعطل عمل المنظمة. وكانت هذه قضية مبدأ وليس قضية وحيدة للمؤتمر. وعقدت الويو العديد

من المؤتمرات والندوات وورش العمل حول موضوعات مختلفة. وتمثل السبب في حدوث المأزق حول المؤتمر في محاولة التدخل في إدارة المنظمة. وتسبب ذلك في حدوث مخاوف بأماكن أخرى. وينبغي الإبقاء على النهج الأصلي وأن تترك القضية لحكام الأمانة العامة. وقد مرت فترة طويلة منذ أعدت الأمانة قائمة المتحدثين في المؤتمر. وكان من المنطقي أن تفترض أن بعضهم لن يتمكن من حضور المؤتمر. ولذلك، كان أفضل السبل للمضي إلى الأمام وأكثرها اتساقاً أن تتم مطالبة الأمانة بالتحقق من جاهزية المتحدثين المدرجين في القائمة للحضور وسد الثغرات المتوقعة بنفس الطريقة كما فعلت عندما أعدت القائمة الأصلية وترك الفرصة لأن ينعقد المؤتمر بالقائمة المنقحة.

197. وتحدث وفد الجمهورية التشيكية نيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وواصل تأييده لعقد المؤتمر في جنيف وفقاً للاختصاصات السابقة المتداولة. وأيدت المجموعة هذا المؤتمر على الرغم من أنه بدأ حتى تاريخه أن النتائج الواعدة للنقاش الطويل الذي دار حول تنظيم المؤتمر، الذي اقترحته في الأصل مجموعة جدول أعمال التنمية ودعمه العديد من الأنصار الآخرين من البلدان النامية، قد فقدت. ويمكن أن يتم من خلال مثل هذه المؤتمرات الأكاديمية إلقاء نظرة أكثر عمقا على القضايا ذات الصلة بالملكية الفكرية والتنمية، مع التركيز على الكيفية التي ساهمت بها الملكية الفكرية بشكل إيجابي في التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. ويمكن أن يكون ذلك وسيلة مناسبة لتنفيذ ولاية اللجنة. وقد تم استثمار الجهود المشتركة في المناقشة طويلة الأمد حول اقتراح أعدته الأمانة يتضمن موائد نقاش مواضيعية وقائمة المتحدثين. ومن أجل تنظيم المؤتمر بطريقة فعالة، ينبغي أن تقوم اللجنة بإرشاد الأمانة وحدها حول نطاق الموضوعات وكذلك النطاق المتعلق بتحديد الميزانية. وفي الوقت نفسه، كانت المجموعة مقتنعة بأن المسألة الاستراتيجية الخاصة بكيفية المضي قدما في جدول أعمال التنمية داخل المنظمة لا ينبغي أن توكل إلى أي هيئة أخرى من هيئات الويبو.

198. وتحدث وفد إيطاليا نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وكان على ثقة من أن المؤتمر من شأنه أن يوفر منصة جديدة بالاهتمام لتبادل الآراء بشأن هذه المسألة الهامة. وكانوا على يقين من أن المؤتمر سيوفر فرصة مهمة للجميع للتفكير في الكيفية التي يمكن بها تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية والإبداع من خلال حماية الملكية الفكرية. وأدركوا أن لجنة التنمية ظلت هي الهيئة الرئيسية المنوط بها اتخاذ قرارات عمل الويبو بشأن الملكية الفكرية والتنمية. وفي حين أقر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه قائمة المتحدثين التي أعدتها الأمانة العامة، إلا أنهم اعترفوا أيضا بأنها كانت قديمة جدا وربما تحتاج إلى تحديث. وينبغي أن تمضي الويبو قدما في تنظيم المؤتمر في أقرب وقت ممكن. وأعربوا عن أملهم في إمكانية الانتهاء من قائمة المتحدثين في أقرب وقت ممكن.

199. وتحدث وفد كينيا نيابة عن المجموعة الأفريقية وقال إن أهم جانب من جوانب هذه القضية تمثل في معالجة الشواغل التي أثارها المجموعات المختلفة من أجل التوصل إلى قائمة نهائية كانت مقبولة لدى جميع الدول الأعضاء. ولم تكن مثل هذه المؤتمرات أو الأحداث غايات في حد ذاتها. وكانت هناك حاجة إلى النظر بعناية في ما أرادت الدول الأعضاء تحقيقه من خلال المؤتمر لأنهم أرادوا إحراز تقدم في عمل المنظمة. وكان من المهم وجود وجهة نظر متوازنة من حيث التحديات والفرص. وقد يكون لقائمة المتحدثين تأثير على نتائج أحد الموضوعات. وإذا لم تكن قائمة المتحدثين متوازنة، فإن الآراء المعروضة لن تكون متوازنة ولن يتم تحقيق أي شيء. ويجب عرض كل وجهات النظر من أجل التوصل إلى أرضية مشتركة. وكان هذا مهما لأن الدول الأعضاء كان لديها وجهات نظر مختلفة حول القضايا. ونظرت المجموعة في هذه المسألة بطريقة عملية، لأنها لم ترد أن ينتهي الأمر باللجنة إلى نقاش لا نهاية له حول نتائج المؤتمر. وأرادت المجموعة أن تكون بناءة ومنفتحة بشأن مناقشة القضية بطريقة مقبولة لدى جميع الدول الأعضاء.

200. وقال ممثل شبكة العالم الثالث إنه كان من المهم إيجاد توازن يعكس آراء البلدان النامية. وينبغي ألا يعكس المؤتمر الجوانب الإيجابية للملكية الفكرية لأغراض التنمية فحسب، ولكن أيضا العوائق التي تواجه التنمية التي حققها نظام الملكية الفكرية وكيفية التغلب عليها. ولذلك، كان من المهم وجود توازن بين جدول الأعمال والمتحدثين. وكان من المهم أيضا أن يكون للمتحدثين خبرة في قضايا الملكية الفكرية والتنمية وفهم لتحديات التنمية التي تواجهها البلدان النامية. ومن ثم، كان من الأهمية

يمكن أن يكون للدول الأعضاء رأي واضح في اختيار المتحدثين. وينبغي أن تعكس القائمة نوايا وتطلعات البلدان النامية التي شكلت غالبية أعضاء المنظمة.

201. وذكر وفد الصين أن المؤتمر كان مهما جدا. ومن شأنه أن يساعد أعضاء اللجنة على تحسين فهمهم لقضايا الملكية الفكرية والتنمية. وقد اعترف الجميع بذلك. وقد بذلت الدول الأعضاء والأمانة العامة جهودا هائلة فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للمؤتمر. ولم تكن هناك مشاكل إلا في قائمة المتحدثين. وأعرب الوفد عن أمله في أن تبذل جميع الأطراف جهودا للتغلب على الخلافات الموجودة بينهم بشأن هذه المسألة من أجل أن يتسنى عقد المؤتمر. وكانت الأمانة قد أشارت بالفعل إلى أن بعض الخبراء قد لا يكونوا قادرين على حضور المؤتمر. وقد يساعد في هذا الصدد وجود جزء إضافي للقائمة. وستشارك الصين بفاعلية في المؤتمر وتتعاون مع باقي الدول الأعضاء بشأن قضايا الملكية الفكرية والتنمية. وكان هذا موضوعا مهما جدا.

202. وأيد وفد البرازيل البيان الذي أدلى به وفد كينيا نيابة عن المجموعة الأفريقية. وأعرب عن أسفه من أن اللجنة لم تجد وسيلة للخروج من المأزق نظرا لأهمية المؤتمر ونتائج المحملة. وكان واضحا أن وجهات النظر اختلفت حول قائمة المتحدثين. ومع ذلك، ينبغي أن يعترف الجميع بأن نطاق الموضوع الذي سيتم مناقشته في المؤتمر كان نطاقا واسعا. ولذلك، يجب أن تعكس القائمة كل جوانب المسألة من أجل الوفاء بأهداف المناقشات. وحث الوفد جميع الدول الأعضاء على العمل بشكل بناء من أجل إيجاد أرضية مشتركة. وكان قد تم تقديم مبادرة واعدة في الدورة الماضية. وربما تتمكن اللجنة من محاولة العمل على شيء من هذا القبيل. وكانت هناك حاجة إلى أن تكون منفتحة بشأن صياغة القائمة.

203. واستفسر الرئيس حول ما إذا كان لدى الأمانة أية معلومات مفيدة يمكن أن تقدمها بشأن القائمة الأصلية.

204. وأشارت الأمانة (السيد بالوش) إلى قصة القائمة. فبعد المناقشات التي دارت في الدورتين الحادية عشرة والثانية عشرة للجنة التنمية، طُلب من الأمانة أن تعد قائمة بالمتحدثين وتشاركها مع منسقي المجموعات والوفود. واستند الاتفاق الذي تم التوصل إليه في الدورة العاشرة للجنة التنمية إلى أربع جلسات غير رسمية عُقدت بين الدورتين الحادية عشرة والثانية عشرة للجنة. وفي وقت لاحق، أعدت الأمانة قائمة. ولم تتصل بأي من المتحدثين. واتضح هذا عندما تم إعداد القائمة. وكان من الممكن أن لا يكون البعض مستعدا للحضور أو مهتما بإلقاء كلمة في المؤتمر. ومع ذلك، لم تتمكن الأمانة من تأكيد هذا. ولو طلب ذلك من الأمانة لأمكنها أن تراجع الأمر مع أولئك الموجودين على القائمة لتعرف ما إذا كان سيمكنهم حضور المؤتمر أم لا. وإذا لم يكن بعض المتحدثين سيحضرون، كان للدول الأعضاء الحق في اقتراح كيفية سد هذه الثغرات. وينبغي أن تبقى الخبرة المطلوبة للموضوعات التي قررتها الدول الأعضاء موضع اعتبار. فعلى سبيل المثال، إذا لم يكن أحد المتحدثين جاهزا للتحدث في إطار الموضوع 6، كان لا بد من إيجاد متحدث بديل يكون قادرا على التحدث حول هذا الموضوع. وكانت هناك حاجة لتحديد الأشخاص الذين يمكنهم أن يحلوا محل الأفراد المرشحين لهذه المواضيع.

205. وأشار وفد جنوب أفريقيا إلى أن اللجنة ظلت تناقش هذه المسألة على مدار عدد من الجلسات. وقد وافقت اللجنة على عدد من المواضيع. وكانت القضية الوحيدة المعلقة تتمثل في قائمة المتحدثين. وقد وافقت اللجنة على أن تقوم الأمانة بوضع قائمة. وعندئذ تعطى الفرصة لمنسقي المجموعات الإقليمية لدراسة القائمة والموافقة أو التصديق عليها. وفي الدورة الماضية، كان وفد أوروغواي قد قدم اقتراحا لمحاولة كسر الجمود بشأن هذه المسألة. وكانت القائمة مسهبة تقريبا لأنها وضعت منذ وقت طويل. ولذلك، احتاجت الأمانة لإعداد القائمة من جديد. ومن أجل التعامل مع هذا المأزق، تم السماح للدول الأعضاء أو المجموعات بتقديم أسماء للأمانة للنظر فيها. وسوف يتعين التصديق على القائمة النهائية من جانب منسقي المجموعات الإقليمية. وأعرب الوفد عن اعتقاده أنه لو تم اتباع هذا السبيل، لأمكن في نهاية المطاف عقد المؤتمر. وكان واضحا تماما أن القائمة قد انتهت صلاحيتها تقريبا. ورأى الوفد وبعض الوفود الأخرى أنه كانت هناك حاجة على الأقل لإعطاء الدول الأعضاء فرصة لأن يوصوا بأسماء لإدراجها في القائمة. وأعرب الوفد عن اعتقاده أنه لو أمكن للجنة أن توافق على إعطاء الدول الأعضاء هذه الفرصة وأن تقترح الأمانة موعدا لعقد المؤتمر، كان يمكن بعد ذلك أن يوافق منسقو المجموعات الإقليمية على القائمة.

206. ورأى وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) أن المتحدثين ينبغي أن يكون لديهم خبرة في التعامل مع قضايا الملكية الفكرية والتنمية. وينبغي أن يكون لديهم أيضا فهم لتحديات التنمية التي تواجهها البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وكان لجميع الدول الأعضاء الحق في اختيار المتحدثين في المؤتمر. وينبغي أن يعقد المؤتمر ليس فقط من أجل الوفاء بقرار الجمعية العامة أو بأحد بنود جدول الأعمال، ولكن أيضا على أساس أن اللجنة كانت تحاول التوصل إلى توافق في الآراء بشأن كيفية المضي قدما. وتمثلت القضية الرئيسية في الكيفية التي يمكن للجنة أن تستفيد بها من المؤتمر. ولا ينبغي أن يمثل اختيار المتحدثين مشكلة كبيرة إذا قررت لجنة التنمية أن المؤتمر ينبغي أن يكون بناءً ومفيدا لعمل اللجنة. وأيد الوفد الاقتراح المقدم من وفد الهند بأن يعقد الرئيس مشاورات غير رسمية لتسوية القضايا القائمة منذ فترة طويلة. ويمكن أن تعقد المشاورات فيما بين الدورتين. ويمكن بعد ذلك ذكر النتائج في الدورة القادمة وتقديمها إلى الجمعية العامة للموافقة عليها.

207. وأشار وفد أوروغواي إلى أن عدة وفود أظهرت مرونة بشأن هذه المسألة. وكان هذا أمرا هاما من أجل أن تجد اللجنة سبيلا للمضي قدما. وكانت جميع الدول الأعضاء مهتمة بعقد المؤتمر. وينبغي التوصل لاتفاق قريبا. وأشار الوفد إلى أنه سيكون من الصعب على الأمانة أن تتصل بالمتحدثين دون معرفة موعد انعقاد المؤتمر. ولذلك ينبغي تحديد موعد قبل الاتصال بالمتحدثين لمعرفة ما إذا كانوا على استعداد للحضور. وبمجرد معرفة جاهزية أولئك الموجودين على القائمة للحضور، يمكن للجنة أن تنتقل إلى قضايا أخرى. وأوضح الوفد أن الاقتراح الذي حظي بدعم وفد جنوب أفريقيا كان مقبولا من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وليس وفد أوروغواي. وتم سحب الاقتراح في الدورة الماضية. ورأت المجموعة أنه كانت هناك روح بناء أكثر في الغرفة بعد ظهر ذلك اليوم. ولذلك، اقترح الوفد أن يتمكن الرئيس من العمل على الاقتراح. ورأى الوفد أن اللجنة كانت قريبة جدا من التوصل إلى اتفاق.

208. وقال وفد ألمانيا إن اللجنة قد وافقت على إجراء لإعداد القائمة. وقامت بتحديد الطرق التي شاركت من خلالها الدول الأعضاء في إعداد القائمة. ولم يستطع الوفد أن يفهم لماذا لا ينبغي الحفاظ على هذا الإجراء. ولم يكن قد سمع أي حجج دامغة ضد اتباع الإجراء المتفق عليه والذي يطالب الأمانة بإعداد قائمة وإرسالها للمصادقة عليها. ولم يتم تقديم حجج ضد بعض المتحدثين الموجودين بالقائمة. ومن ثم اقترح الوفد إمكانية مطالبة الأمانة بالاتصال بأولئك الموجودين على القائمة للتحقق من جاهزيتهم للحضور. ويمكن للجنة أن تقرر فيما بعد كيفية المضي قدما اعتمادا على عدد الوظائف الشاغرة. وينبغي أن يتمثل الهدف الأساسي في متابعة الإجراءات التي تم الاتفاق عليها منذ وقت طويل.

209. وتحدث وفد كينيا نيابة عن المجموعة الأفريقية، وطلب إعادة توزيع القائمة على الوفود لفحصها. وأدركت المجموعة أنه لم يتم الاتصال بأي من المتحدثين الموجودين بالقائمة. وهذا ما أكدته الأمانة. وكان الإجراء لا يزال في مرحلة كان من المفترض أن تقوم فيها الدول الأعضاء بالتصديق على القائمة قبل أن يتم الاتصال بالمتحدثين. وفي هذا الصدد، أشارت المجموعة إلى الاقتراح المقدم من وفد جنوب أفريقيا الذي كان يستند إلى الاقتراح المقدم من وفد أوروغواي نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي في الدورة الأخيرة لمعرفة ما إذا كان يمكن إيجاد وسيلة لأن تضيف الدول الأعضاء متحدثين إلى القائمة. وقد يمكن مواصلة النقاش حول هذه القضية في إطار غير رسمي، على النحو الذي اقترحه وفد إيران (جمهورية - الإسلامية). وكانت أسهل طريقة للتعامل مع القضية تتمثل في النظر في القائمة الحالية والمقترحات الواردة من الدول الأعضاء حول إعداد قائمة جديدة. ويمكن القيام بذلك بشكل جماعي في إطار غير رسمي. وكان يمكن للأمانة الاتصال بالمتحدثين عندما تم الاتفاق على القائمة. ورأت المجموعة أن العملية كانت بسيطة ويمكن الانتهاء منها خلال الدورة دون الخوض في السبب الذي يحتم عمل ذلك لأن ذلك الأمر لم يكن يجد. وكانت هذه هي الطريقة العملية الوحيدة لحل القضية بطريقة منفتحة.

210. وكرر وفد شيلي التعليق الذي أدلى به وفد أوروغواي بأن الخطوة الأولى يمكن أن تتمثل في تحديد موعد للمؤتمر. وفيما يتعلق بقائمة المتحدثين، ذكر الوفد أنه لم يكن هناك اتفاق حول القائمة في الدورة الماضية. وقد انعكس ذلك في تقرير تلك الدورة. وكان الشيء الوحيد الذي تقرر هو مواصلة النقاش في هذه الدورة. وبناء عليه، لا تزال القضية مفتوحة. وأشار الوفد إلى الاقتراح المقدم من وفد كينيا نيابة عن المجموعة الأفريقية بأن يتم إعادة توزيع القائمة الحالية على الوفود لدراستها. ومن شأن

ذلك أن يكون خطوة إيجابية. ويمكن بعد ذلك إجراء عملية لتحديد القائمة والموافقة عليها. وأعرب الوفد عن أمله في أن يتم ذلك خلال الدورة.

211. وتحدث وفد اليابان نيابة عن المجموعة بآء، ورأى أن العديد من الأفكار كانت تتردد وكان هناك جو مواتٍ لإيجاد حل. ومن أجل الإسراع في مناقشة هذه المسألة، طلبت المجموعة عشر دقائق للسماح لجميع المجموعات بإجراء مشاورات بشأن هذه المسألة.

212. وسأل الرئيس الأمانة عن مقدار الوقت الذي سيستغرقه توزيع القائمة الأصلية على الوفود.

213. وقالت الأمانة (السيد بالوش) إن الأمر لا ينبغي أن يستغرق أكثر من عشر دقائق للقيام بذلك.

214. ودعا الرئيس الوفود إلى إجراء مشاورات في أثناء انتظار توزيع القائمة.

215. واستأنف الرئيس المناقشة. ودعا وفد اليابان لمشاركة نتائج المشاورات التي جرت.

216. وتحدث وفد اليابان نيابة عن المجموعة بآء، وذكر أن المجموعة كانت تعمل على شيء ما وكان لديها أمل بأن يستوعب ذلك الشئ الشواغل التي أبدتها جميع الدول الأعضاء بشأن هذا الموضوع. ومع ذلك، كانت هناك حاجة لإجراء المزيد من المشاورات مع أعضاء آخرين. ومن هذا المنظور، اقترحت المجموعة أن يتم تأجيل هذا البند. على أن تعود اللجنة إليه في اليوم التالي في الجلسة العامة.

217. واستفسر الرئيس حول ما إذا كان يمكن للجنة أن توافق على الاقتراح المقدم من وفد اليابان نيابة عن المجموعة بآء. وتم الاتفاق على الاقتراح نظراً لعدم وجود اعتراضات من الوفود. وتحول الرئيس إلى المراجعة الخارجية بشأن المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية.

النظر في الوثائق التالية:

CDIP/8/INF/1 - المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية

CDIP/9/14 - استجابة الإدارة للمراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية (الوثيقة CDIP/8/INF/1)

CDIP/9/15 - تقرير الفريق العامل المخصص المعني بالمراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية

CDIP/9/16 - اقتراح مشترك من مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية بشأن المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية

CDIP/11/4 - الوضع الخاص بتنفيذ بعض التوصيات المستخلصة من تقرير المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية

218. وأشار الرئيس إلى أن المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية قد جرت في سياق تعزيز إطار الويبو للإدارة القائمة على النتائج. وطلبت اللجنة، في دورتها العاشرة، من الأمانة إعداد وثيقة للدورة المقبلة تحدد التوصيات التي كانت في مرحلة التنفيذ وتقديم تقرير عن التقدم المحرز في هذا الشأن. وتم إعداد الوثيقة

CDIP/11/4 على أساس المدخلات الواردة من مختلف قطاعات الويبو. وطلبت اللجنة، في جلستها الحادية عشرة، من الأمانة أن تقدم تقريراً حول القضايا المذكورة في الفقرة 7 من ملخص الرئيس. وأحاطت اللجنة علماً، في دورتها الثانية عشرة، بالكتيب الخاص بتقديم المساعدة التقنية المقدمة من الويبو (الوثيقة CDIP/12/7) والعروض التوضيحية بشأن إعادة هيكلة موقع الويبو وكذلك قاعدة بيانات المساعدة التقنية. وفي دورتها الثالثة عشر، ناقشت اللجنة هذه المسألة. ولم تتمكن من التوصل إلى اتفاق وقررت النظر في المسألة في هذه الدورة.

219. وتحدث وفد اليابان نيابة عن المجموعة باء، وذكر أن هذا كان أحد بنود جدول الأعمال طويلة الأمد، وقد ذكرت المجموعة في بيانها الافتتاحي الكيفية التي ينبغي على اللجنة أن تتعامل بها مع هذه العناصر من أجل أن تدير الدورة بطريقة فعالة. وكانت الأمانة تقوم بعمل ممتاز في مجال المساعدة التقنية. وكانت هناك تطورات هامة في اتجاه جيد، كما هو مبين في الوثيقة CDIP/11/4. وفي الدورة الحادية عشرة، أمضت اللجنة عدة أيام في مناقشة اقتراح مشترك مقدم من مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية وكذلك الوثائق الأخرى للمساعدة التقنية. وأقرت بالعمل الهام الذي قامت به الأمانة في تفهم وقبول العديد من التوصيات الواردة في تقرير دير-روكا. ومع ذلك، ونتيجة للعمل الشاق، تمكنت اللجنة من التوصل إلى حل وسط بشأن ثلاثة إجراءات إضافية يتعين على الأمانة اتخاذها. وفيما يتعلق بالبنود الأخرى للاقتراح المشترك التي استندت إلى وانبثقت من توصيات تقرير دير-روكا التي حددتها المجموعة الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية في الدورات الماضية، ذكرت المجموعة أن بعضها كان بالفعل في سبيله للتنفيذ من جانب الأمانة. وذكرت المجموعة أن البنود الأخرى لم تكن ذات جدوى، سواء من منظور عملي أو من حيث المبدأ، مع أخذ هدف المنظمة بعين الاعتبار، على النحو المنصوص عليه في اتفاقية الويبو. ولذلك، لم تكن في وضع يسمح لها بقبول اتخاذ اللجنة لمزيد من الإجراءات بشأن تلك البنود. ورأت المجموعة أن العمل الفعلي والمفيد الذي يتعين متابعته على أساس التوصيات الواردة في تقرير دير-روكا اقتصر على مجموعة من أفضل الممارسات الخاصة بالويبو والمساعدة التقنية المقدمة من جهات أخرى غير الويبو. والتنسيق على الصعيد الداخلي والدولي، وتدابير الكفاءة من حيث التكلفة، كيفما ورد في الاقتراح الذي قام بتوزيعه الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه في الجلسة الماضية. وكان اقتراح المجموعة المقدم في الدورة العاشرة بشأن تبادل أفضل الممارسات شديد الارتباط بالعنصر الأول من اقتراح الاتحاد الأوروبي ويمكن مواصلة النظر فيه ضمن هذا السياق.

220. وتحدث وفد كينيا نيابة عن المجموعة الأفريقية، وأشار إلى الاقتراح المشترك المقدم من مجموعة جدول أعمال التنمية. وفي الدورة العاشرة، تمكنت اللجنة من الاتفاق حول بعض عناصر هذا الاقتراح، بما في ذلك العنصر رقم (أ-2) بشأن إعداد كتيب شامل عن تقديم المساعدة التقنية، والعنصر رقم (و-1) بشأن ترقية موقع الويبو من أجل أن يعمل كوسيلة أكثر فعالية لنشر أنشطة التعاون الإنمائي التي تقوم بها الويبو وكورد، والعنصر رقم (ز-1) بشأن خطوات إعادة تصميم قاعدة بيانات المساعدة التقنية. واقترح أيضاً أن تتولى الأمانة تنفيذ العناصر الأخرى، بما في ذلك العنصر رقم (أ-3) بشأن وضع سياسة تمهيدية، بالتشاور مع الدول الأعضاء، حول الكيفية التي ينبغي أن تتبعها الويبو في تخطيط وتنظيم الأنشطة التدريبية والفعاليات مثل المؤتمرات والاجتماعات وورش العمل والحلقات الدراسية، والعنصر رقم (ج-1) بشأن عرض مسودة الشراكات واستراتيجية تعبئة الموارد على لجنة الميزانية لمراجعتها والمصادقة عليها، والعنصر رقم (ج-2) بشأن إعداد سياسة تمهيدية حول الموارد التي من خارج الميزانية بما في ذلك الصناديق الاستثنائية لتنظر فيها لجنة الميزانية، والعنصر رقم (د-2) بشأن الانتهاء السريعة من "تحليل الثغرات" لمهارات الموظفين وكفاءاتهم لمعرفة ما يفتقرون إليه من مهارات وكفاءات وخبرات ذات صلة بتحسين توجه أنشطة التعاون الإنمائي وتأثيرها وإدارتها، والعنصر رقم (هـ-2) بشأن إعداد مبادئ توجيهية لضمان اتباع إجراءات شفافة لاختيار الخبراء الخارجيين، والعنصر رقم (هـ-3) بشأن التحديث المنتظم لقائمة الخبراء الاستشاريين على الإنترنت وتحسين القائمة أو إعادة تصميمها. وذكرت المجموعة أن البنود المتفق عليها مبدئياً كانت أساسية. ويمكن أن يقال الشيء نفسه بالنسبة لغيرها من البنود التي تم اقتراح النظر فيها. ورأت المجموعة أنه سيكون من الممكن التعامل مع بعض القضايا والتحديات المتعلقة بقائمة المتحدثين إذا تم تنفيذ البنود مثل البند (هـ-2) والبند (هـ-3). ويمكن أن تفيد هذه العناصر العملية جميع الدول الأعضاء في سعيهم للتصدي للتحديات التي واجهتهم في سياق مناقشاتهم. ورأت المجموعة أن الدول

الأعضاء يمكنهم أن يتفقوا على هذه العناصر. وأبدت مرونة فيما يتعلق بالمناقشات ورأت أن هناك مجالاً للتقارب بشأن بعض جوانب الاقتراح. وكررت المجموعة القول بأن المساعدة التقنية كانت وسيلة لتحقيق غاية ما. واعتبرتها المجموعة بمثابة آلية تساعد على تحقيق النتائج والأهداف التي كانت تصب في مصلحة البلدان. وكان من الضروري التفكير بعناية فيما إذا كان الوقت مناسباً للحديث عن أفضل الممارسات نظراً لأن النية كانت تتجه لتمكين البلدان النامية من الارتقاء والابتعاد عن التبعية. وإذا تم تقديم المساعدة التقنية بشكل صحيح، فإن هذه الدول سوف تقوم، عند مرحلة واحدة، بتنمية قدراتها وتصبح في وضع يمكنها من إدارة شؤونها الخاصة. ولن تكون هناك حاجة إلى أفضل الممارسات إذا تم تقديم المساعدة التقنية بشكل صحيح. ورأت المجموعة أنه كان من السابق لأوانه مناقشة أفضل الممارسات حينما لم تكن اللجنة قد تصدت لعدد من التحديات والقيود المتعلقة بإيصال المساعدة التقنية. وقد ورد ذكر مسألة المساعدة التقنية أيضاً في مجالات أخرى مثل اختصاصات المراجعة المستقلة. وكان من المهم دراسة بعض المقترحات من أجل معالجة التحديات الحرجة في مجالات أخرى من عمل اللجنة.

221. وتحدث وفد إيطاليا نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وواصل الاعتقاد بأن توصيات المجموعة باء الواردة في استجابة الإدارة (الوثيقة CDIP/11/4) لتقرير دير-روكا استلزم مواصلة النظر ويجب أن تكون محور اهتمام اللجنة. وفيما يتعلق بتناول المساعدة التقنية، تمثل قلق الوفد البالغ في الحفاظ على نقاش عالي المستوى. ولذلك، استمروا في الاعتقاد بأن لجنة التنمية سوف تستفيد من إجراء مراجعة ومن مناقشة أفضل الممارسات ضمن نطاق أوسع للمساعدة الفنية الخاصة بالملكية الفكرية، كما هو مقترح في تقرير دير-روكا. وأكد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أن النقاش ينبغي أن يركز على تحديد أفضل الممارسات والدروس المستفادة من الويبو والمساعدة التقنية المقدمة من جهات غير الويبو، وكذلك على طرق تحسين التعاون على الصعيدين الداخلي والدولي، وعلى تدابير الكفاءة من حيث التكلفة. وينبغي أيضاً توفير فرصة لتقديم عروض توضيحية مشتركة حول مشاريع المساعدة التقنية من قبل البلدان النامية والمتقدمة بغض النظر عما إذا كانت قد نفذت بطريقة ثنائية أو متعددة الأطراف. وتطلع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى إجراء مثل هذه المناقشة التي من شأنها ضمان قدر أكبر من الشفافية والمساءلة في جميع مجالات تخطيط المساعدة التقنية وتقديمها.

222. وقال ممثل شبكة العالم الثالث إن المساعدة التقنية كانت مهمة لتعميم توصيات جدول أعمال التنمية. وكانت المراجعة الخارجية قد أشارت إلى وجود أوجه قصور كبيرة في برنامج الويبو للمساعدة التقنية. فقد افتقر إلى الشفافية والمساءلة. ولم تكن جهود الأمانة كافية لمعالجة الثغرات التي أبرزتها المراجعة الخارجية. وكان تنفيذ الأمانة للتوصيات الواردة في التقرير الذي يتناول المراجعة الخارجية يتم إلى حد كبير من خلال الإجراءات الإدارية. ولم تكن تلك الإجراءات كافية لتغيير تنفيذ المساعدة التقنية بطريقة موضوعية. وكانت هناك حاجة ملحة لمناقشة الاقتراح المشترك المقدم من مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية لوضع بعض المبادئ التوجيهية والمعايير بشأن المساعدة التقنية بناء على توصيات المراجعة الخارجية. ولم تكن هناك مقترحات رسمية أخرى مطروحة على الطاولة. ولذلك، كان من المهم أن تركز المناقشات على الاقتراح المشترك. وكان التأخير المفرط في مناقشة هذا الموضوع الهام يؤخر إصلاح المساعدة التقنية. وكان الوضع الراهن بشأن المساعدة التقنية يؤخر تعميم توصيات جدول أعمال التنمية. وكانت هناك حاجة ملحة لأن تناقش اللجنة بقية المقترحات الواردة في الاقتراح المشترك وتتخذ القرارات بشأنها.

223. وكرر وفد البرازيل القول بأن تنفيذ جدول أعمال التنمية كان عملية. وعلى هذا النحو، كان من المهم مواصلة المضي قدماً. وينبغي أيضاً أن ينظر إلى المراجعة الخارجية في ضوء ذلك. وكان هناك تقدم في تنفيذ الأمانة للتوصيات الواردة في التقرير الخاص بالمراجعة الخارجية. ومع ذلك، ينبغي أن يوضع في الاعتبار أن التوصية الأولى من توصيات جدول أعمال التنمية ذكرت أن المساعدة التقنية يجب أن تكون موجهة نحو التنمية. وبناء عليه، حث الوفد أعضاء اللجنة على المضي قدماً في تنفيذ الخطوات الواردة في الاقتراح المشترك المقدم من مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية بشأن هذه المسألة. وأقر بأن اعتماد أبسط البنود الواردة في الاقتراح كان خطوة في الاتجاه الصحيح. ومع ذلك، كان من المهم عدم التوقف عند هذا الحد.

224. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد كينيا نيابة عن المجموعة الأفريقية. وكانت المراجعة التي تم إجراؤها مهمة واستلزمت اهتمام اللجنة. وأيد الوفد الاقتراح المشترك المقدم من مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية. كما أعرب عن تأييده أيضا لقيام وفد كينيا بتنفيذ هذه البنود المذكورة، وهي (أ-3) و(ج-1) و(ج-2) و(د-2) و(هـ-2) و(هـ-3). وينبغي أن تركز اللجنة تماما على مناقشة الاقتراح المشترك حيث كان الاقتراح الوحيد المطروح على الطاولة من جانب الدول الأعضاء.

225. وذكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه في أثناء الإعداد للدورة، قد استعرض التقرير المقدم حول الدورة العاشرة وأشار إلى أن اللجنة أمضت عدة أيام في مراجعة الاقتراح المشترك والتطلع لمعرفة ما إذا كانت هناك مناطق يمكن التفاهم بشأنها. ولم تكن المشروعات الثلاثة المتفق عليها، وهي قاعدة بيانات المساعدة التقنية وموقع الويب وكتيب المساعدة التقنية، تضم عناصر من أجزاء مختلفة من الاقتراح المشترك، وليس مجرد البنود المحددة المدرجة من جانب بعض الوفود التي كانت قد تحدثت سابقا. وربما كانت هذه أبعد منطقة يمكنها أن تتفاهم بشأنها حول اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن الاقتراح المشترك. وأيد الوفد أيضا الفكرة التي ذكرها وفد اليابان نيابة عن المجموعة باء، حول تبادل أفضل الممارسات. وقد تم تقديم هذه الفكرة كإقتراح من أعضاء الجلسة في أحد الدورات السابقة. وكان الاتحاد الأوروبي قد قدم أيضا اقتراحا. وبذلك، كان هناك عدد من الأفكار التي تم تداولها. وسيكون من المفيد أن تؤخذ جميعها في الحسبان وليس مجرد الاقتراح المشترك الذي نوقش لعدة أيام في الدورة العاشرة.

226. واستفسر الرئيس عما إذا كان وفد الولايات المتحدة الأمريكية كان يمكنه أن يقترح وسيلة لإجراء مزيد من الدراسة للأفكار التي قال إنها كان يتم تداولها.

227. وذكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن اللجنة قد تحدثت كثيرا حول توصيات المجموعة باء بمثابة أنها المنطقة التي رأت الأمانة أنها مجدية وتستلزم مزيدا من الاهتمام، وقد نوقشت في الجلسة في ذلك اليوم. ولم ير الوفد أنه كان هناك الكثير من التأييد للمجموعة باء والقضايا المتبقية التي يجري المطالبة بها من خلال الاقتراح المشترك. ومع ذلك، إذا كان على اللجنة أن تركز على توصيات المجموعة باء، فإن ذلك قد يوفر سبيلا للمضي قدما.

228. واقترح الرئيس ضرورة أن تواصل الوفود المناقشات فيما بينهم على أساس الأفكار التي تم تبادلها وأن يعودوا إلى هذه المسألة في مرحلة لاحقة في الدورة. وتم الاتفاق على ذلك، نظرا لعدم وجود اعتراضات من الحضور.

النظر في الوثيقة CDIP/14/12 REV - التقرير المنقح حول قياس الأهداف الإنمائية للألفية في وكالات الأمم المتحدة الأخرى والوكالات المتخصصة، وحول مساهمة الويبو في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية

229. وقدمت الأمانة (السيدة باختر) التقرير المنقح حول قياس الأهداف الإنمائية للألفية في وكالات الأمم المتحدة الأخرى والوكالات المتخصصة، وحول مساهمة الويبو في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وأحاطت لجنة التنمية علما، في دورتها الثانية عشرة، بوثيقة قياس الأهداف الإنمائية للألفية في وكالات الأمم المتحدة الأخرى ومساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية (الوثيقة CDIP/12/8). وعقب المناقشات، تم مطالبة الأمانة بتنقيح الوثيقة وتوسيع الدراسة المسحية الواردة في المرفق الأول من الوثيقة لتشمل الاتصالات التي تتم من شخص إلى شخص مع الموظفين في الوكالات التي شملتها الدراسة، حسب ما تقتضيه الحاجة، من أجل معرفة المزيد عن الكيفية التي من خلالها قاسوا مساهماتهم في الأهداف الإنمائية للألفية، وإضافة بعض منظمات وبرامج الأمم المتحدة، وكذلك إدراج ملخص تنفيذي بالمعلومات الواردة في المرفق الثاني (القسم 1) من الوثيقة. وقد تم إدراج كل هذه الأشياء في التقرير المنقح.

230. وتحدث وفد اليابان نيابة عن المجموعة باء، وذكر أن الأعمال الأخرى التي تقوم بها الأمانة أكدت أن المحصلة الختامية للمراجعة المبدئية (الوثيقة CDIP/12/8) التي راجعتها غالبية الوكالات لم تقم بصياغة نتائج أو مؤشرات أو معايير قياس

أخرى فيما يخص الأهداف الإنمائية للألفية في ممارساتهم لقياس إسهاماتهم التنظيمية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبالنظر إلى نتائج الدراسة المسحية المنقحة التي تم تقديمها في هذه الدورة وربطها بنتائج الدراسات السابقة التي أخفقت في إقامة علاقة مباشرة بين أنشطة الويبو والأهداف الإنمائية للألفية، وإنكار ضرورة استحداث مجموعة إضافية من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية في إطار الإدارة القائمة على النتائج الحالي الذي يتميز بحسن الأداء، كانت المحصلة الختامية واضحة، أي لم تكن هناك حاجة لأن تنظر الويبو في استحداث نتائج أو مؤشرات أو معايير قياس أخرى جديدة تخص الأهداف الإنمائية للألفية. ولم يكن هناك ضرورة للقيام بمزيد من العمل في هذا الجانب. وينبغي أن تواصل الويبو تركيز جهودها على تحقيق الأهداف والغايات الاستراتيجية للمنظمة وفقاً للإطار الحالي للإدارة القائمة على النتائج، فإنه من شأنه أن يساهم في الأهداف الإنمائية للألفية من خلال السعي لتحقيق تلك الأهداف والغايات.

231. وتحدث وفد إيطاليا نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وذكر أن الوثيقة قارنت بشكل واضح بين الكيفية التي ساهمت من خلالها وكالات الأمم المتحدة في الأهداف الإنمائية للألفية والكيفية التي ساهمت من خلالها الويبو بشكل فعال حتى الآن. وينبغي أن تواصل الويبو التركيز على تحقيق أهدافها الاستراتيجية التي تساهم في الأهداف الإنمائية للألفية وفقاً لإطار النتائج الحالي. وكانت الأهداف الإنمائية للألفية قد ساهمت بشكل كبير في زيادة مستوى الوعي العام والإرادة السياسية وتعبئة الموارد من أجل تحقيق الهدف العام للنمو الاقتصادي والتنمية. وظل الاتحاد الأوروبي ملتزماً إلى حد ما بدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على مستوى العالم بحلول عام 2015.

232. وأفاد وفد ألمانيا أن الوثيقة تستعرض بوضوح كيف أسهمت الويبو في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية باتباع أهدافها الاستراتيجية. لذا، كما سبق أن تقدمت به وفود أخرى، فإن مؤشرات محددة لقياس مساهمة الويبو في تنفيذ أهداف الإنمائية للألفية لم تكن لازمة، بل على الويبو أن تركز على أهدافها الخاصة بها. ومن خلال تحقيق هذه الأهداف، ستواصل الويبو إسهامها في تنفيذ تلك الأهداف.

233. وأعرب وفد الولايات المتحدة عن تقديره لحجم العمل الذي أنجزته الويبو لتقييم ما قامت به وكالات الأمم المتحدة الأخرى، التي يبلغ عددها اثنين وعشرين، من قياس إسهامها في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وتقديم تقارير عنها. لقد كان هذا العمل مفيداً، إذ كان بإمكانه الإحاطة بالطريقة التي أسهمت بها وكالات الأمم المتحدة والتي ستسهم بها في المستقبل، لأن الأمم المتحدة قد تجاوزت الأهداف الإنمائية للألفية وانتقلت إلى المرحلة التالية لمراجعة تطوير الأهداف في 2015. وفيما يتعلق بتحليل الويبو بشأن كيفية قياس وكالات الأمم المتحدة الأخرى لإسهاماتها في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، لاحظ الوفد أنه تمت مراجعة اثنين وعشرين وكالة. فعده وكالات ركزت على تلك الأهداف في صفحاتها الشبكية وأشارت إلى إسهاماتها في تنفيذها في تقاريرها السنوية، على غرار ما قامت به الويبو. وأشارت وكالات عديدة إلى الأهداف الإنمائية للألفية إشارة عامة في خططها الاستراتيجية ووثائق برنامجها، كما قامت به الويبو، ما عدا وكالة واحدة، وهي وكالة رائدة غير محددة، فقد دمجت الأهداف الإنمائية للألفية محددة الولاية في إطار نتائجها. وكان هذا فقط في المستوى الأعلى لإطار عملها. أما الوكالات الأخرى فقد اختلفت من عدم تقديم تقارير البتة إلى تحديد روابط عامة، حيث تناولت القليل من تلك الأهداف أو بعضها أو جميعها استناداً إلى اختصاص المنظمة المعنية وولايتها. ورأى الوفد أنه من المثير للاهتمام أن المقابلات وجمها لوجه قد تجلّت عنها معلومات إضافية بشأن التحديات في قياس إسهام منظمة ما في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وأفاد الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات أنه كان من الصعب ربط الإنجازات بعمل منظماتهم الخاص بسبب وجود العديد من أصحاب المصلحة الذين يسهمون في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وقياس هذه الإنجازات على المستوى المحلي في البلدان، في حين أن التقارير الصادرة عن المنظمات كانت على مستوى عالمي. وأعرب الوفد أيضاً عن تقديره للجهود المبذولة لقياس إسهام المنظمة وتلخيصها للأهداف الستة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية 1 و6 و8، إلى جانب هذا السرد الإضافي كما طلبته الأمانة وقدمته. لقد كان الأمر مدهشاً وينبغي ثناء الأمانة على الجهود التي بذلتها في هذا الصدد. ويجب توجيه الشكر إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية التي جعلت الويبو تعتنق الطريقة الفعالة هذه لقياس إسهامات المنظمة الملحوظة في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

234. وأفاد وفد كينيا، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، أن الويبو، باعتبارها وكالة من وكالات الأمم المتحدة، قد كان لها دور في تنفيذ تلك الأهداف. وبالرغم من أن المرحلة الأولى ستنتهي في عام 2015، كان على الويبو التحضير والمشاركة فعلياً في الأهداف اللازم اتباعها فيما بعد 2015 إذ بإمكانها الإسهام في البعض منها. وتناولت المنظمة قطاعي الصحة والتعليم أيضاً. وشملت غيرها من المسائل ذات الصلة كيفية تعزيز الابتكار وتعزيز الربط بين البراءات والصحة. ولذلك، إن النظر بطريقة انتظامية إلى إسهامات الويبو في تنفيذ الأهداف المتفق عليها على الصعيد الدولي كان حاسماً فيما يتعلق بالإسهام في تعزيز النمو ومواجهة تحديات التنمية في البلدان النامية. وكان من المهم أن الويبو قد فكرت خلال المرحلة التالية للعملية ورأت ما يناسبها فيما يتعلق بالأهداف اللازم اتباعها فيما بعد 2015. فيجب تطوير المؤشرات في مرحلة مبكرة بغية توفير طريقة واضحة للمنظمة كي تساهم في ذلك، نظراً لقدرتها الهائلة على تناول بعض المسائل. وعلى الويبو أن يستبق الأمور في هذا الصدد.

235. وأشار وفد الهند إلى التقرير المنقح وأفاد أنه تم تحسينه. ولاحظ أن وسائل وأساليب متنوعة قد اعتمدها وكالات مختلفة لقياس مساهماتها في الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي للويبو أن تواصل تقديم التقارير بشأن طريقة العمل الذي أحرزته المنظمة من خلال مختلف لجانها وبرامجها ومشاريعها وكيف ساهم هذا العمل في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن الممكن أن يصاغ جدول لهذا الغرض. وعلى الرغم من أن الأهداف الإنمائية للألفية ستنتهي في عام 2015، سيوافق على جدول أعمال فيما بعد 2015. ولذا، يؤيد الوفد التعلق الذي أدلى به وفد كينيا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية مفاده أنه ينبغي للويبو أن تحيط الدول الأعضاء إحاطة فعالة بهذه التقارير في المستقبل. ومن شأن ذلك أن يهّم الدول الأعضاء وكذلك المنظمة. وقد يؤثر الأمر أيضاً على منظمات الأمم المتحدة الأخرى لتقديم تقارير انتظامية بشأن هذا الجانب البالغ الأهمية من جوانب التنمية.

236. وأشار وفد الجزائر أيضاً إلى أن التقرير المنقح قد استند بأغلبه إلى الوثيقة CDIP/12/8. وتضمن جميعاً للمعلومات التي تلقتها الأمانة من المنظمات الأخرى. وخلص الاستعراض إلى أن العديد من وكالات الأمم المتحدة لم تورد الأهداف الإنمائية للألفية محددة النتائج، أو المؤشرات أو غيرها من معايير القياس في ممارساتها، مع أنه كانت هناك جهود لمواءمة عملها مع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ورأى الوفد أن هذا الأمر يمثل استنتاجاً من الاستنتاجات الرئيسية التي خلص إليها الاستعراض. وبذلت المنظمات جهوداً لمواءمة أنفسها وعملها مع تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وأشار الوفد إلى قياس مساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية، سلط الضوء على مثال ورد في التقرير. فيتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، الهدف 6.B، الذي يرمي إلى إتاحة العلاج لفيروس نقص المناعة المكتسبة الإيدز إتاحة عالمية. وربطت الأمانة هذا الهدف بالنتائج المتوقعة المتعلقة ببناء احترام الملكية الفكرية وكذلك الملكية الفكرية والتحديات العالمية على نطاق واسع. وبالرغم من ذلك، لم يبين كيف ساهمت هذه البرامج وأنشطتها في تنفيذ هذا الهدف من الأهداف الإنمائية للألفية. ولا نزال نفتقر إلى معلومات ملموسة في هذا الصدد. وأكد الوفد أن الكثير من وكالات الأمم المتحدة كانت على مواءمة أنفسها وعملها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبالتالي، طلب الوفد من الأمانة تقديم المزيد من المعلومات الملموسة، ولا روابط واسعة، بشأن ما أنجزته من عمل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة الأهداف الإنمائية للألفية 1 و 6 و 8.

237. وأشار وفد شيلي إلى مساهمة الويبو في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولم تكن الملكية الفكرية غاية في حد ذاتها. بل ينبغي أن تسهم في التنمية الوطنية. وكان من المهم للأمانة أن تواصل تقديم هذه التقارير. ومن شأن هذه التقييمات أن تكون مفيدة لعمل اللجنة. وشدد الوفد على التعاون الثلاثي بين الويبو ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية في مجال الصحة. ومن الأنشطة المضطلع بها دراسة فنية مشتركة وندوة بشأن إتاحة الأدوية. وينبغي الحفاظ على هذه المبادرات وإصدار تقرير بشأنها، بما أن الويبو تعتبر وكالة من وكالات الأمم المتحدة المساهمة. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى المزيد من هذه التقارير في المستقبل.

238. وكرر وفد إندونيسيا أن الويبو، باعتبارها وكالة من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، اضطرت لتنفيذ مفهوم التنمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والاتفاق بين الويبو والأمم المتحدة. ولذلك، ينبغي أن تتدرج الأهداف الإنمائية للألفية في عمل الويبو. وذكر

الوفد أن هناك تحسناً كبيراً في التقرير. بيد أن الوفد يرغب في تسلط الضوء على بعض النقاط التي يمكن مناقشتها فيما بعد. وتواءم الوفد مع التصريحات التي أدلت بها وفود الجزائر وشيلي والهند وكينيا، نيابة عن المجموعة الأفريقية. وينبغي أن تدرج جميع الأهداف الإنمائية للألفية في عمل الويبو. ولذلك، اقترح الوفد أن توفر الأمانة مصفوفة أو قائمة عن الأنشطة التي تضطلع بها الويبو لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن تشمل، على سبيل المثال، وصفاً للمسائل التي يجري التفاوض بشأنها وكذلك المرونة المتعلقة بالبراءات وما إذا كانت قد أخذت في الاعتبار الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن بعد ذلك إجراء المزيد من المناقشات بشأن الطريقة التي يمكن للويبو أن تساهم بها في الأهداف الإنمائية للألفية في تلك المناطق. واحتفظ الوفد في حقه في تقديم المزيد من التعليقات على هذه المسألة.

239. واستكمل ممثل شبكة العالم الثالث البيان الذي أدلى به وفد الجزائر. لم يعبر التقرير تعبيراً تاماً عن طريقة مساهمة الويبو في النهوض في الأهداف الإنمائية للألفية. فعلى سبيل المثال، وعلى الرغم من وضع الروابط بين عمل الويبو والحد من الفقر، لم يبين التقرير كيف ساهمت الويبو مساهمة مباشرة في تلك الأهداف. وكان العام 2014 يقترب إلى نهايته. وينبغي وضع جدول أعمال ما بعد 2015 بحلول العام القادم. وأشار الممثل إلى توصيات الفريق العامل المفتوح العضوية، وأفاد أن التكنولوجيا أدت دوراً هاماً. وذكرت التكنولوجيا في أكثر من عشرة أهداف. وكانت هناك أيضاً روابط غير مباشرة بالتكنولوجيا في الوثيقة الختامية للتوصيات الصادرة عن المجموعة. ولذلك، كان من المهم للويبو وضع منهجية حيث يمكنه أن يقدم تقريراً دقيقاً إلى الدول الأعضاء بشأن مساهمة المنظمة في تقدم جدول أعمالها. وعدم وجود منهجية في المنظمات الأخرى لا يشكل عذراً لتفادي تقديم هذه التقارير.

240. وواءم وفد جنوب أفريقيا نفسه مع التصريحات التي أدلت بها وفود الجزائر والهند وكينيا نيابة عن المجموعة الأفريقية، فضلاً عن ممثل شبكة العالم الثالث. إذ كان هناك مجال للتحسين. كما شجع الوفد الأمانة على إحاطة اللجنة باستمرار بمعلومات محدثة عن طريقة مساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية في الدورات المقبلة. وذكر التقرير أن المنظمات كانت مشغولة بمناقشة جدول أعمال مرحلة ما بعد 2015. ويود الوفد إحاطته بطريقة مساهمة الأمانة في تلك المناقشات. ويرغب أيضاً في إحاطته بطريقة مساهمة الأمانة في فرقة العمل المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية. ووافق الوفد مع ممثل شبكة العالم الثالث على أن عدم وجود منهجية في المنظمات الأخرى لا يشكل عذراً للويبو لعدم وضع استراتيجية بشأن إحاطة الدول الأعضاء بمساهماتها في الأهداف الإنمائية للألفية. وكان هناك مجال للتحسين. ويمكن للأمانة أن تواصل إحاطة الدول الأعضاء بالمستجدات على نحو انتظامي.

241. وقد صرح وفد الولايات المتحدة الأمريكية بأن اللجنة كان عليها أن تحول انتباهها إلى المرحلة التالية من عملية أهداف التنمية المستدامة وأن تتعد عن المطالبة بأي تكرار لرفع تقارير عن الأهداف الإنمائية للألفية بعد الآن، حيث أن عام 2015 كان على الأبواب. وقد كانت الويبو بالفعل تتطلع إلى ذلك، بعد أن شاركت في فريق الدعم المعني بالقصور في أهداف التنمية المستدامة وفي العمليات الكبيرة للأمم المتحدة الخاصة بتطوير أهداف التنمية المستدامة. وشجع الوفد الويبو على الاستمرار في المشاركة في تلك العملية. إلا أن الوفد لم ير أي ضرورة لأن تستمر الويبو في رفع تقارير عن الأهداف الإنمائية للألفية. ربما في الجلسة التالية قد تتمكن الويبو من تقديم تقرير عن مشاركتها في فريق الدعم المعني بالقصور. وقد يكون التقرير في صيغة سرد يشرح ما الذي تم عمله وكيف سارت الأمور. وقد يوفر هذا بعض المعلومات المفيدة للجنة التنمية والملكية الفكرية. وفيما يتعلق بفكرة المؤشرات المنفصلة، فقد ذكر الوفد أن المنهجية التي استخدمت، والتي حددت الأهداف الفرعية الستة المدرجة تحت الأهداف الإنمائية للألفية 1 و6 و8 بوصفها الأهداف الأكثر ارتباطاً وقابلية للقياس في إطار الويبو لإدارة القائمة على النتائج، قد استندت بوضوح إلى تقييم العلاقات بين نشاطات الويبو والأهداف الإنمائية للألفية باستخدام ثلاث وثائق رئيسية وهي: إعلان الألفية وتقرير ساكس و تقرير فريق الدعم التقني المعني بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية فقد أصدرت لجنة التنمية والملكية الفكرية دراستين منفصلتين حول تلك المسألة. وقد عرف كل من السيد/ أونيل والسيد/ ماسانجو - في تقريرهما بشأن المسألة - استخدام هذه الثلاثة أهداف الإنمائية للألفية والأهداف الفرعية التي تدرج تحتها. حيث ورد في تقرير السيد/ أونيل "لن ننصح بإدخال المؤشرات المنفصلة للأهداف الإنمائية للألفية وذلك لعدة

أسباب". وقد وضح السيد/ أونيل والسيد ماسانجو بأنه لم تكن هناك علاقة سببية مباشرة بين نشاطات الويبو والأهداف الإنمائية للألفية. بل على العكس، فقد استخدمت وثائق أساسية/ كما هو موضح أعلاه، للدلالة على أن دور الويبو كان مرتبطاً بوضوح بالأهداف 1 و6 و8 من الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن الربط بين هذه الأهداف الإنمائية الثلاثة والأهداف الفرعية المدرجة تحتها والعديد من أهداف الويبو ونتائجها. وفي العام 2012-2013، تم قياس ستة أهداف و14 نتيجة فرعية الويبو لإظهار التقدم الذي تم في الأهداف الفرعية للأهداف الإنمائية للألفية. كان هذا التحليل الذي أنجزته الأمانة، وكان بمثابة تقييم ملموس لمساهمة الويبو في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولم ير الوفد أنه من المفيد أو الفعال للأمانة أن تحاول أن تنجز هذا التحليل المستند إلى الإدارة القائمة على النتائج للأهداف الإنمائية للألفية الأخرى، والتي لم تتناسب الكثير منها بسهولة ووضوح مع بيانات الأداء الخاصة بالويبو. ولذلك وعند هذه النقطة، لم ير الوفد ضرورة المزيد من التقارير عن الأهداف الإنمائية للألفية كما لم ير أن تلك التقارير ستساعد بأي شكل في دعم فكرة خلق مؤشرات منفصلة مرتبطة بهذه الأهداف الإنمائية للألفية. إلا أنها تساند مشاركة الويبو المستمرة في عملية تطوير الأهداف الإنمائية للألفية، حيث تتطلع ويبو إلى مناقشة تلك العملية بصورة أكبر في الاجتماعات القادمة للجنة التنمية والملكية الفكرية.

242. ودعا الرئيس الأمانة إلى الرد على الأسئلة والتعليقات.

243. وقد أشارت الأمانة العامة (السيد/ باتشتر) إلى الأسئلة المتعلقة بمشاركة الويبو مع باقي أجهزة الأمم المتحدة حول الأهداف الإنمائية للألفية وجدول أعمال التنمية للعام 2015 القادم. فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية فقد ساهمت الويبو في عمل فريق الدعم المعني بالقصور في الأهداف الإنمائية للألفية وتقاريره الذي جاء استجابةً لطلب من لجنة التنمية والملكية الفكرية. وكانت الويبو تعمل على هذه العملية باستمرار، بالإضافة إلى أنها أدت دور المراقب في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية التي تعمل على الإسراع في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد عملت الويبو في هذه العمليات بالفعل مسبقاً. فيما يختص بإطار العمل التنموي للعام القادم 2015، فقد دعمت الويبو عمل فريق عمل الأمم المتحدة، حيث ساهمت الويبو في المهمة الفكرية التي أطلق عليها "العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية المستدامة في الشراكة العالمية من أجل التنمية فيما بعد 2015". كما اشترك في الدعم منظمات أخرى مثل الاتحاد الدولي للاتصالات والأونكتاد واليونسكو. كما ساهمت الويبو أيضاً في المهمة الفكرية بعنوان "العلم والتكنولوجيا والابتكار وحقوق الملكية الفكرية: الرؤية نحو التنمية" وشارك في المساهمة معها منظمات أخرى مثل وكالة الطاقة الذرية والاتحاد الدولي للاتصالات واليونسكو ومكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي. وفي خلال عامي 2012 و2013، شاركت الويبو أيضاً في سلسلة من الأحداث الموضوعية عالية المستوى حول جدول أعمال التنمية للعام 2015 التي نظمها رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة. حيث شاركت كمرقب في اجتماعات مجموعة العمل المفتوحة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، مع التركيز بصفة خاصة على الجلسات المعنية بالهدف رقم 17 من الأهداف الإنمائية للألفية بشأن التكنولوجيا وغيرها من الأهداف التي ارتبطت بانتداب الويبو. بالإضافة إلى أن الويبو كانت عضواً في فريق الأمم المتحدة للدعم الفني المشترك بين المنظمات، مع الإسهام بصفة خاصة في موضوع التكنولوجيا والابتكار.

244. وذكر وفد الهند أنه إذا لم توافق اللجنة على استمرار تقديم التقارير من الأمانة العامة، حتى في شكل جدول أو تقرير غير شامل، فإنه لن يعرف عن جميع الأنشطة التي تضطلع بها الويبو في هذا الصدد. لم تكن الدول الأعضاء في حاجة إلى دعم مشاركة الويبو في هذه الأنشطة كما كانت المنظمة مُلزَمة بالقيام بذلك بصفة إحدى وكالات الأمم المتحدة. كانت الدول الأعضاء في حاجة إلى التركيز على ما ينبغي أن تستمر الويبو في تقديم تقارير عنه لهم. لم يرى الوفد أي ضرر في الاستمرار في تقديم التقارير.

245. وذكر وفد تنزانيا أن هناك الكثير من العمل الذي قامت به الويبو يمكن أن يتم ربطه بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. يجب أن يكون هناك أسلوب منهجي للنظر في الأنشطة التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ربما يمكن وضع مصفوفة لهذا الغرض. ومن فرط العمومية مجرد القول بأن الأنشطة كانت ذات روابط مع الأهداف الإنمائية للألفية. يجب أن تقوم الويبو بتقديم تقارير عن كيف ساهم عملها بالفعل في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

246. واستفسر الرئيس عما إذا كان وفد الولايات المتحدة الأمريكية يود الرد على المعلومات الإضافية المقدمة من الأمانة العامة والمساهمات من جمهور الحاضرين.

247. ووجد وفد الولايات المتحدة الأمريكية المعلومات الإضافية التي قدمها وفد الهند مفيدة جداً. وشجع وفد الهند استمرار مشاركة الويبو واستمرار المعلومات من الويبو في الجولة المقبلة من الأهداف. وفيما يتعلق بالمصفوفة التي اقترحها وفد ترازيا، ذكر الوفد أن ذلك لم يكن واضحاً. وفيما يبدو أن المصفوفة التي تم تطويرها استناداً إلى إطار نتائج عامي 2012 - 2013، التي بدت على وجه التحديد في الأهداف الإنمائية للألفية 1 و6 و8، في شكل مصفوفة مطولة ومفصلة. وقد ورد في الوثيقة التي قيد النظر. وكانت الأمانة قادرة على إضافة بعض السرد بشأن الأهداف الأخرى، حيث قد قامت اللجنة مرتين بإجراء الدراسات الخاصة بشأن هذه المسألة. وكلاهما عاد باستنتاج مفاده أنه بالنظر إلى عمل الويبو، كانت هذه المناطق أفضل ما يمكن رؤيته من الربط بالأهداف الإنمائية للألفية. وكانت هذه الأماكن التي فيها يمكن للويبو رؤية إطار النتائج وتقديم مصفوفة من المعلومات عما تم إنجازه وكيفية مساهماتها. وبالتالي، على الأقل في إطار نتائج عامي 2012 - 2013، كان قد تم تقديم التقارير بقدر كبير من التفصيل. وكانت الأمانة قد قدمت أيضاً تقارير إضافية على أساس هذا الإطار. وكان تقديم التقارير كاملاً للغاية. وعليه، فإن الوفد لم يعرف بالضرورة ماهية نوع المصفوفة الإضافية التي سيتم إنتاجها.

248. وأشار وفد إندونيسيا إلى البيان الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة الأمريكية، وشارك في فهم أن هناك روح لمواصلة العمل على العلاقة بين الأهداف الإنمائية للألفية والويبو، وكذلك عمل المنظمة في تحقيق أغراض الأهداف الإنمائية للألفية. تزامن الوفد مع البيان الذي أدلى به وفد الهند. ويمكن أن يشمل الجدول أو المصفوفة المقترحة المفاوضات الجارية بشأن القضايا العالقة في كل لجنة. على سبيل المثال، يمكن للأمانة تحديد كيف تم ربط القضايا العالقة في اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات أو اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة أو لجنة الويبو الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأشار تحديث تقرير الأمانة إلى الاستعداد لمواصلة النقاش بشأن هذه المسألة. النظر في الوثيقة CDIP/14/12 REV - التقرير المنقح عن قياس الأهداف الإنمائية للألفية في الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، وعن مساهمة الويبو في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية (يتبع)

استعراض الوثيقة CDIP/14/12 REV - التقرير المراجع بشأن قياس تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في وكالات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة الأخرى وإسهام الويبو في تحقيق تلك الأهداف (تمة)

249. ودعا الرئيس المدير العام لمخاطبة اللجنة قبل استئناف النقاش حول الوثيقة.

250. واعتذر المدير العام لعدم الحضور في افتتاح الدورة يوم الاثنين، حيث كان بعيداً في مهمة. وأكد المدير العام على أهمية اللجنة والعمل الاستثنائي الذي أنجز في إطار توجيهات الرئيس. واعتقد أن المنظمة قد أنجزت قدراً كبيراً فيما يتعلق بتنفيذ توصيات DA. ولذلك، فإنه من الضروري أن نجد طريقة لمواصلة هذه العملية والمضي قدماً نتيجة اللقاء الذي يعقد هذا الأسبوع. كان هناك عدد لا بأس به من القضايا المعلقة في المنظمة لم تكن الدول الأعضاء قادرة على الاتفاق بشأنها. وسيكون من الجيد جداً إذا كان الاجتماع لإرسال إشارة إيجابية للتقدم التدريجي، والتي لم تخلق مجال آخر للخلاف، وإنما مجال قد وجد فيه بعض الحلول. واعتقد أن هناك قضيتان على وشك الاختفاء. وكان الخلاف يمنع أي إجراء بشأن هاتين القضيتين. وتتعلق القضية الأولى بـ TOR للاستعراض المستقل لتنفيذ توصيات DA. ويود الجميع مواصلة الاستعراض المستقل، ولكن لم يمكن تنفيذه بسبب عقبة إجرائية. ولذلك، حث اللجنة للقضاء على العقبة من خلال العثور على وسيلة الاتفاق على TOR. وهذا من شأنه أن يكون خطوة إلى الأمام، وسوف يحرر بعض العمل الذي يتعين القيام به. وكانت القضية الأخرى بشأن طرائق اختيار المتكلمين في المؤتمر الدولي بشأن الملكية الفكرية والتنمية. والعقبة الإجرائية المطلوب حلها قبل العمل كان يمكن القيام بها لتنظيم المؤتمر. وحث اللجنة على العثور على وسيلة للقضاء على العقبة من أجل مواصلة المضمون الحقيقي لهذه المسألة، وهي لعقد المؤتمر الذي يمكن أن ينير جميع الأطراف فيما يتعلق بالعلاقة الهامة بين الملكية

الفكرية ومساهمتها في التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والثقافية. وعلى الرغم من نظر اللجنة في العديد من القضايا الأخرى، بدت هاتين القضيتين من فئة خاصة لأن جوهر العمل لا يمكن أن يتواصل حتى يتم التوصل إلى اتفاق بشأن تلك المسائل الإجرائية. وأعرب عن أمله بإمكانية وجود بعض المرونة في هذه المناطق. على الرغم من أن النتيجة كانت غير مرجح أن تكون بالضبط مثلما أرادت أي جماعة معينة، فإنها ستكون لمصالح كافة المجموعات. ومن المؤكد أنها تساعد إذا خرجت الوفود من اللقاء برسالة إيجابية من الاتفاق بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بهذه المسائل الهامة جداً.

251. واستأنف الرئيس المناقشات بشأن التقرير المنقح. وذكر أنه لم يتم إعطاء أي توجيهات واضحة إلى الأمانة بشأن كيفية المضي قدماً وتباينت الآراء عن الكيفية التي ينبغي أن تعالج هذا المجال. وأبلغ اللجنة أن ممثل الأمانة كان في الغرفة وقد يقدم أي توضيحات أو معلومات إضافية قد تكون مطلوبة. وأغلق المناقشة بالنظر إلى أنه ليس هناك تعليقات أخرى من جمهور الحاضرين.

النظر في الوثيقة - CDIP/14/8 REV بمثابة ورقة المفاهيم بشأن المشروع المتعلق بالملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا:
التحديات المشتركة - بناء الحلول (التوصيات 19 و 25 و 26 و 28)

252. وقدمت الأمانة (السيد الجزائري) الوثيقة. ويستند المشروع إلى توصيات جدول أعمال التنمية 19 و 25 و 26 و 28. وأفادت أن المشروع يتضمن عدداً من الأنشطة قصد التعرف على المبادرات الممكنة والسياسات العامة المتعلقة بالملكية الفكرية، من أجل تعزيز نقل التكنولوجيا ونشرها وتسهيل النفاذ إليها بهدف التنمية، وخاصة لفائدة البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وكما هو مبين في الوثيقة الأصلية للمشروع (CDIP/6/4 REV) التي وافقت عليها اللجنة في عام 2010، فقد كان الهدف من المشروع هو "استكشاف طرق جديدة لإقامة تعاون دولي بشأن الملكية الفكرية، وتعزيز التفاهم وتوافق الآراء حول مبادرات الملكية الفكرية الممكنة أو السياسات الهادفة إلى تعزيز نقل التكنولوجيا". وكان من المقرر أن يتم تنفيذ المشروع خلال خمس مراحل متتالية، بحيث يشمل ذلك تنظيم خمسة اجتماعات إقليمية تشاورية؛ وإعداد ست دراسات تحليلية لاستعراض الأقران؛ وتنظيم منتدى خبراء رفيع المستوى؛ وإنشاء منتدى على شبكة الإنترنت؛ وإدراج كافة النتائج الناجمة عن الأنشطة المذكورة أعلاه في برامج الويبو بعد أن تنظر فيها لجنة التنمية والملكية الفكرية وكافة التوصيات المحتملة التي قد تصدر عن اللجنة إلى الجمعية العامة. حيث دخل المشروع إلى مرحلته النهائية. وإذا ما تمت الموافقة على ورقة المفاهيم، فسيتم عقد منتدى خبراء دولي رفيع المستوى بهدف توفير إطار لحوار مفتوح بين خبراء البلدان النامية والبلدان المتقدمة المطلعين على مجال نقل التكنولوجيا في القطاعين العام والخاص. إن الهدف هو تحديد التحديات المشتركة وتطوير حلول متفق بشأنها، مع الأخذ بعين الاعتبار عنوان المشروع، "التحديات المشتركة - حلول البناء". وعقب المناقشات التي ستجري في منتدى الخبراء، ستعرض مخرجات المشروع على اللجنة للمناقشة، بما في ذلك نتائج الاجتماعات الإقليمية التشاورية الخمس، والدراسات التحليلية الستة ونتائج منتدى الخبراء. من الناحية النظرية، تستطيع اللجنة بعد ذلك الاتفاق على التدابير الواجب اتخاذها لإقامة تعاون دولي بشأن الملكية الفكرية، وتعزيز التفاهم وتوافق الآراء حول مبادرات الملكية الفكرية الممكنة أو السياسات الهادفة إلى تعزيز نقل التكنولوجيا. وعقب مناقشة وموافقة اللجنة على هذه التدابير، ينبغي أن تشرع الأمانة في تحقيق الأهداف النهائية للمشروع، ألا وهي توفير المواد والنماذج وأدوات التدريس وغيرها من الآليات لتنفيذ هذه التدابير بما يتماشى مع المرحلة الخامسة من المشروع التي تهدف إلى دمج كافة النتائج الناجمة عن الأنشطة في برامج الويبو بعد أن تنظر فيها اللجنة وكافة التوصيات المحتملة التي قد تصدر عن اللجنة إلى الجمعية العامة. وقد طلب من اللجنة الموافقة على ورقة المفاهيم (وثيقة CDIP/14/8 REV). والتي تتضمن ملخصاً بأهم إنجازات المشروع، بما في ذلك نتائج الاجتماعات الإقليمية التشاورية الخمس والدراسات التحليلية الستة. لا تعبر الآراء الواردة في هذه الدراسات إلا عن آراء كتابها فقط ولا تعكس بالضرورة آراء الأمانة أو أي من الدول الأعضاء في المنظمة. ولقد تمت دعوة الكتاب إلى تقديم دراساتهم في منتدى الخبراء، حتى يتاح لهم تقديم جميع التوضيحات التي قد تكون مطلوبة. وسوف يتم نقل التعليقات المقدمة من قبل الوفود خلال دورة اللجنة إلى الكتاب. وستخضع جميع الدراسات لاستعراض النظراء، طبقاً لما قبلت به اللجنة عندما وافقت على الوثيقة الأصلية للمشروع. يعرف كل مراجع من النظراء من هو مؤلف الدراسة والعكس بالعكس. ومن المقرر أن ينعقد

منتدى الخبراء مبدئياً في يناير 2015. وتماشياً مع الوثيقة CDIP/9/INF/4، التي وافقت عليها اللجنة في دورتها التاسعة، وعقب مشاورات غير رسمية مع جميع المنسقين الإقليميين في 24 أكتوبر 2014، تم التماس موافقة الدول الأعضاء بشأن المعايير المقترحة لاختيار الخبراء الذين ستم دعوتهم للمنتدى. وفي هذا الصدد، تمت الإشارة إلى الفقرة 24 من الوثيقة. تم تعيين الشروط المرجعية المقترحة بالنسبة للخبراء في الفقرة 25 من الوثيقة. لقد استفادت ورقة المفاهيم من عدة جولات من المشاورات الرسمية وغير الرسمية، بما في ذلك مشاورات مع خبراء دوليين في مارس 2014؛ ودورات إعلامية غير رسمية للبعثات الدائمة في جنيف في 1 سبتمبر و21 أكتوبر 2014، ومشاورات غير رسمية مع المنسقين الإقليميين في 24 أكتوبر 2014؛ ولقاء مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والجمعيات المهنية وخبراء مختارين في 28 أكتوبر 2014.

253. وأبدى وفد أوروغواي، متحدثاً باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية، بعض الملاحظات. إذ كانت المجموعة مهتمة بالمشروع. وأعربت عن ارتياحها لدخول المشروع المراحل النهائية. فقد تساعد التوصيات الملموسة على تشجيع الابتكار ونشر التكنولوجيا على المستويات الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف. وأشارت المجموعة إلى المعايير المقترحة لاختيار الخبراء الذين ستم دعوتهم إلى المنتدى الدولي الرفيع المستوى. وترى أنه سيكون من المناسب اختيار متحدثين ذوي بيانات تعريفية مختلفة من جميع مناطق العالم. وأعربت عن اقتناعها بأن الخبراء الذين سيتم اختيارهم من منطقتهم سيساهمون بشكل ملموس في المؤتمر، من خلال تسليطهم الضوء على دراسات الحالات وكذلك الدروس المستفادة. ومن شأن هذا بدوره، أن يساهم في عمليات التقييم والتحليل والمبادرات على المستوى المتعدد الأطراف. وأشارت المجموعة إلى الاستنتاجات التي توصلت إليها الاجتماعات الإقليمية. وفي اجتماع مونتيري، كان موضوع استخدام المرونة في اتفاق تريبس من أجل زيادة فرص الحصول على التكنولوجيا من بين النقاط المذكورة فيما يخص الإطار التنظيمي، وذلك على النحو المبين في الصفحة 23 من النسخة الإنكليزية من ورقة المفاهيم. ومع ذلك، لم يُدرج هذا الاستنتاج في "الجدول 1: ملخص من "الأفكار" المقترحة في الاجتماعات الإقليمية التشاورية الخمس". وكات تود المجموعة أن ينعكس ما سبق في هذا الجدول الذي يرد في ورقة المفاهيم.

254. واعترف وفد الجمهورية التشيكية، متحدثاً باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق، بالنتائج السابقة للمشروع، وخاصة الاجتماعات الإقليمية التشاورية الخمس بشأن الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا والدراسات الست التي تم إعدادها. وترى المجموعة أن موضوع دعم الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا يعد موضوعاً هاماً بالنسبة لأعضائها الذين تمر اقتصاداتهم بمرحلة انتقالية. حيث عملوا على تقوية أنظمة حماية الملكية الفكرية؛ بما في ذلك الأطر القانونية والهيئات العامة، ووضعوا تدابير إنفاذ وبنيات تحتية للمعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية. ومع ذلك، وفي كثير من الأحيان كان مستوى الوعي بالملكية الفكرية أقل نسبياً في داخل منظمات البحث والتطوير العامة التابعة لهم. ولم يكن هناك أيضاً تعاون كاف بين مؤسسات البحث والتنمية (R & D)، والجامعات، وسلطات الدولة مثل مكاتب الملكية الفكرية وأجهزة الدولة الأخرى، والقطاع الخاص، بما في ذلك قطاع الأعمال، والشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات المحلية والمستثمرين مثل البنوك وأصحاب رؤوس الأموال والشركات والتجارين. ولذلك، كان مستوى نقل التكنولوجيا في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية يمثل تحدياً كبيراً. ومن هذا المنطلق، أكدت المجموعة أنه سيكون من دواعي امتنانها عرض موضوع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية أمام منتدى الخبراء الرفيع المستوى المخطط له أن ينعقد في العام المقبل في جنيف، وذلك على سبيل المثال، من خلال دعوة الخبراء ذوي الصلة وتخصيص لجنة مكرسة لهذا الموضوع تحديداً. وترحب المجموعة بتبادل الخبرات مع الدول الأعضاء الأخرى بشأن السياسات والأدوات التي تهدف إلى دعم الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا في المؤتمر. كما تتطلع إلى وقائع ونتائج المنتدى الذي ينبغي أن يركز على العناصر الموضوعية. تدعم المجموعة جميع التوصيات الواردة في الصفحة 19 من ورقة المفاهيم، والتي تم تقديمها في الاجتماع الإقليمي التشاوري الثالث للويبو حول الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا المنعقد في اسطنبول في أكتوبر 2013، وطلب من الأمانة تنفيذها. فقد تم إعدادها بهدف إشراكها في عملية تنفيذ التوصيات المعنية داخل الويبو، مع التركيز على الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. تولت المجموعة أيضاً مهمة العمل على إدراج بعض التوصيات المذكورة في أعمال الويبو العادية بعد مزيد من النظر من قبل الدول الأعضاء.

255. وأعرب وفد اليابان، متحدثاً باسم المجموعة باء، عن تقديره لحقيقة أن النسخة المنقحة من ورقة الاستشارة قد تمت صياغتها من خلال التفاعل مع الدول الأعضاء. ومع ذلك، لازال هناك بعض النقاط التي تحتاج لمزيد من التحسين فيما يخص هذه الورقة. أولاً، فيما يتعلق بتعريف "نقل التكنولوجيا" المشار إليه في الفقرتين الثالثة والرابعة والخامسة من الوثيقة، حيث فهمت المجموعة بأن التعريف قد تم وضعه فقط لأغراض هذا المشروع. إذ لا يعد تعريفاً عالمياً لمصطلح "نقل التكنولوجيا". لا يمكن للويو وحدها، بدون التعاون مع المنظمات الأخرى ذات الصلة بشأن نقل التكنولوجيا، أن تضع تعريفاً مشتركاً لـ "نقل التكنولوجيا"، ولم يكن هذا الأمر ضرورياً للمشروع. وفي هذا الصدد، ينبغي الاستعاضة عن الفقرتين الثالثة والرابعة من ورقة المفاهيم بالفقرتين التاسعة والعاشر من الوثيقة (CDIP/9/INF/4)، كما ينبغي حذف عبارة "تعريف مشترك" الواردة في الفقرة الخامسة من ورقة المفاهيم. ثانياً، يجب حذف الإشارة إلى التوصية كنتيجة لمنتدى الخبراء الدولي رفيع المستوى والتي لا تزال واردة في الفقرة 30. كما يجب استبدال كلمة "توصيات" بكلمة "أفكار". إذ لا يمكن أن توافق المجموعة على ورقة المفاهيم قبل رؤية نسخة منقحة منها تعكس هذه التغييرات. وفيما يخص معايير اختيار الخبراء لدعوتهم للمنتدى، أيدت المجموعة المعايير الواردة في الفقرة 24 من ورقة المفاهيم. كما ينبغي ترك إجراءات الاختيار بشكل كامل إلى الأمانة من أجل تجنب وضع المنتدى في طريق مسدود. وفيما يتعلق بالشروط المرجعية الخاصة بالخبراء التي اقترحتها الأمانة، فقد انتابت المجموعة بعض الشكوك حول ضرورتها لأن الدول الأعضاء لا تقوم عادة بتحديد الشروط المرجعية لأعضاء الهيئة أو المتحدثين في الندوات والمؤتمرات والمنتديات وورش العمل. فحتى لو حاولت الدول الأعضاء وضع الشروط المرجعية لخبير ما، فينبغي أن تتفادى تحديد قائمة من الاقتراحات باعتبارها نتيجة للمنتدى. ومن شأن تقرير واقعي أن يكون كافياً ومناسباً باعتباره من النتائج التي يمكن أن تستخدمها الدول الأعضاء كمورد للأفكار في اللجنة. إذ تعتبر الويو من المنظمات التي يجرها الأعضاء. وينبغي على الدول الأعضاء بنفسها إيجاد مقترحات من خلال دراسة أفكار الخبراء. و بالإضافة إلى ذلك، اقترحت المجموعة الاستفادة من وجهات نظر المراجعين من النظراء للدراسات في منتدى الخبراء رفيع المستوى. إذ يمكنهم المساهمة في المنتدى، على سبيل المثال، كما هو الحال بالنسبة للمشرفين على المناقشات. وأخيراً وليس آخراً، انتقلت المجموعة إلى مسألة نوعية الدراسات. وأشارت إلى الشرح الذي قدمه رئيس الخبراء الاقتصاديين في إطار هذا البند من جدول الأعمال بشأن المرحلة الثانية من المشروع المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والذي أوضح بأن نظام مراجعة النظراء المناسب قد تم بدأ العمل به على الدراسات بتكليف من مكتبه. وأعربت المجموعة عن تقديرها نظراً لأنه سيتم إجراء نظام استعراض النظراء على الدراسات التي تم إعدادها في هذا السياق. إذ تعتقد بشدة بأن هذه الممارسة يجب أن تطبق على كافة التقارير أو الدراسات الخارجية بتكليف وتمويل من الويو على نطاق المنظمة ككل. ويعد استعراض النظراء أمراً مهماً وحاسماً من أجل الحفاظ على جودة الدراسة وذلك من خلال ضمان كون الحجج التجريبية مدعومة بالحقائق.

256. وأكد وفد إيطاليا، متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، أن الاجتماعات الإقليمية التشاورية الخمس أنتجت مجموعة واسعة من التعليقات الجوهرية، والأفكار والطلبات. مما شكل قاعدة ملائمة لمنتدى الخبراء رفيع المستوى بهدف النظر فيها. حيث يجب أن تصب المعلومات الواردة في الجدول رقم 1 والملاحق في المناقشات. ومع ذلك، كان لدى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بعض المخاوف فيما يخص عناصر أخرى من الورقة. وأشاروا إلى أن عدداً من الأهداف الرئيسية القابلة للتحقيق في ورقة المشروع الأصلي لم يتم اتخاذها أو تم الانتهاء جزئياً. على سبيل المثال، كان ينبغي تطوير الدراسات التحليلية للمشروع بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى ذات الصلة. وكان هذا العنصر قد اختفى من آخر أهداف المشروع القابلة للتحقيق ولم يظهر حتى يتم اتخاذه في الطريق الذي وضعتة اللجنة. بالإضافة إلى ذلك، تفاوتت نوعية الدراسات بشكل كبير حيث بدت العديد من الدراسات كما لو كانت تقوم على أيديولوجية معينة بدلا من الأدلة، وبالتالي، توصلت إلى استنتاجات غير موثقة بما فيه الكفاية. ولقد كان هناك تباين واضح في تعريف "نقل التكنولوجيا" بين ما هو موضح في ورقة المفاهيم وما سبق عرضه على اللجنة. ويرد التعريف الوحيد الذي كانت الدول الأعضاء قد شهدته حتى الآن في ورقة المشروع (الوثيقة CDIP/9/INF/4). ولقد تميز هذا التعريف بالوضوح بغض النظر عن كونه مناسباً فقط لغرض القيام بهذا المشروع. حيث لم يتم الاتفاق أبداً حول التعريف المشترك الأوسع نطاقاً المذكور في الفقرات الثالثة والرابعة والخامسة من ورقة المفاهيم. وأعربوا عن اعتقادهم بأن الفقرات الثالثة والرابعة والخامسة كانت غير

دقيقة ومضلة. وهو الأمر الذي سيحتاج إلى المراجعة قبل أن يتمكنوا من دعم الورقة. وفي هذا الصدد، اقترحوا بعض التغييرات الواقعية. ينبغي حذف الفقرتين الثالثة والرابعة واستبدالها بالتعريف الكامل الذي ورد ذكره في الفقرتين التاسعة والعاشر من ورقة المشروع (الوثيقة CDIP/9/INF/4). وطلبوا أيضاً بحذف عبارة "المتفق عليه المشترك" من الفقرة الخامسة. كما لا يود الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تأخير المرحلة المقبلة من هذا المشروع. ومع ذلك، فإنهم يعتقدون أن هناك حاجة ماسة إلى مزيد من العمل لإعادة مواءمة ورقة المفاهيم مع ورقة المشروع الأصلية.

257. وصرح وفد البرازيل بأن نقل التكنولوجيا يعتبر موضوعاً هاماً بالنسبة إلى البرازيل، وتعد اللجنة بمثابة المنتدى المناسب لمناقشة علاقة هذا الموضوع بالملكية الفكرية. ينبغي أن يقدم المشروع نهجاً شاملاً لهذه المسألة، مما يمهّد الطريق لاستنتاجات وتوصيات متوازنة ومنتجة. كما قدم الوفد بعض التعليقات المحددة على ورقة المفاهيم. وفيما يتعلق بنتائج الاجتماعات الإقليمية التشاورية، يرى الوفد بأنه ينبغي توسيع مجال نطاق الأفكار التي تم تلخيصها في الجدول رقم 1 في الصفحة الرابعة من النسخة الإنكليزية من الوثيقة. وكما ذكر وفد الباراغواي متحدثاً باسم مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي، فإن الجدول لا يشمل استخدام المرونة في نظام الملكية الفكرية ضمن الأفكار التي انبثقت عن اجتماع منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والذي انعقد في مونتيري في ديسمبر الماضي. ويعتبر الوفد هذه المرونة واحدة من أهم الأدوات اللازمة لتعزيز نقل التكنولوجيا ويطالب بإضافة هذه النقطة إلى الجدول رقم 1. وفيما يتعلق بتعريف نقل التكنولوجيا، أكد الوفد أن الورقة تضمنت توضيحاً يقضي بأن التعريف يتألف من مفهوم مشترك لأغراض مشروع جدول أعمال التنمية الخاص بالويو. فكان من المهم التأكيد على هذه النقطة. ولقد حاول أعضاء منظمة التجارة العالمية منذ فترة طويلة وضع تعريف لنقل التكنولوجيا في هيئات مختلفة من هذه المنظمة لكن لم تكمل مساعيهم بالنجاح. ولم يكن هناك نقاش كافي لتبرير استخدام هذا التعريف خارج نطاق المشروع. ويمكن أن يسهم المنتدى الرفيع المستوى إسهاماً كبيراً في نتائج المشروع، استناداً إلى كل مرحلته السابقة. بيد أنه يجب مراعاة عاملين اثنين. ويتعلق الأول بمعايير اختيار الخبراء. فمن الضروري إعداد قائمة متوازنة ومتنوعة من المدعومين، تنطوي على جميع وجهات النظر المختلفة المتعلقة بهذه المسألة، مع إيلاء اهتمام خاص لاختيار الخبراء المطلعين على التحديات التي تواجهها البلدان النامية. أما العامل الثاني، فيتعلق بمشاركة الدول الأعضاء في هذا الحدث. وحث الوفد المنظمين على تشجيع المساهمات التي تنطلق من أرض الواقع حتى يتسنى للجمهور التفاعل مع الخبراء من أجل استخلاص الاستنتاجات المتوازنة التي تهم جميع المجالات.

258. وذكر ممثل شبكة العالم الثالث أنه من المهم مناقشة التنفيذ الناجح للمشروع والمضي قدماً فيه. وأبرز الممثل بعض القضايا ذات الصلة بورقة المفاهيم. إذ ركزت الفقرة السادسة فقط على الابتكار البيئي. وكذلك الأمر بالنسبة للفقرة الثامنة التي أشارت فقط إلى القنوات الرسمية وفشلت في تقدير أهمية القنوات غير الرسمية لنقل التكنولوجيا مثل الهندسة العكسية وهو ما يعد أمراً مهم في مرحلة الشروع في تطوير التكنولوجيا. وتضمنت الفقرة التاسعة بيان عام حول الكيفية التي تستطيع من خلالها الملكية الفكرية التقاط القيمة الاقتصادية للتنمية وتيسير الحد من الفجوة المعرفية. وهو ما فشل في تقدير أهمية المرونة والحوافز التي أنشأتها الملكية الفكرية لنقل التكنولوجيا. ففي مرحلة التنمية، غالباً ما يساهم غياب حماية الملكية الفكرية بشكل كبير في تسهيل اللحاق بالركب التكنولوجي. إذ يعتبر هذا الأمر حقيقة مؤكدة في تنمية البلدان الحديثة العهد بالتصنيع وبعض الاقتصادات الآسيوية. وتشير الفقرة عشرة إلى عالم الشركات وأهمية ملكية الأصول من أجل الحفاظ على القدرة التنافسية. وهذا أمر لا يعني إطلاقاً معظم البلدان النامية التي عادة ما تكون مستوردة للملكية الفكرية الصافية بدلا من أن تكون مصدرة لها. وتنص الفقرة 17 على أن الملحق يوفر قائمة شاملة من الأفكار والتوصيات التي تم الاتفاق عليها في الاجتماعات الإقليمية التشاورية. غير أنه لا ينبغي النظر إلى القائمة في الملحق الثاني باعتبارها قائمة شاملة من التوصيات، ولكنها مجرد قضايا أو أفكار انبثقت عن الاجتماعات. ودعمت اللغة المستخدمة في الملحق الثاني هذا الأمر من أجل تسليط الضوء على بعض التوصيات القابلة للتنفيذ. ويتضمن الملحق الثالث لمحة موجزة عن الدراسات. ومع ذلك، لم يشمل ملخصات للدراسات. وسيكون من المفيد إدراج هذه الملخصات في الملحق. وتنص الفقرة 24 على ما يلي: "يجب أن يبدأ الخبراء بأقل القواسم المشتركة بين جميع وجهات النظر وأن يستندوا في مثل هذه الأفكار إلى عناصر واقعية ومفيدة ومقبولة للجميع كنقطة

انطلاق لبناء حلول مشتركة". وهذا يضع عوائق أمام آراء الخبراء. لقد كانت الفكرة العامة للمنتدى الرفيع المستوى هي دعوة الخبراء والسماح لهم بالتعبير عن آرائهم دون تثبيط لمساعدة الدول الأعضاء والأطراف الأخرى على إجراء مناقشة واعية وللوصول إلى نقاط مستنيرة وقابلة للتنفيذ. لذلك، كان من المهم أن تعمل الأمانة على توضيح معنى هذه الجملة بالذات. ومن المهم أيضاً أن تتضمن شروطاً مرجعية خاصة بالخبراء الذين سيدعون إلى المؤتمر. فبدون وجود شروط مرجعية، قد تصبح العروض التقديمية خارجة عن السياق المعني. إذ ينبغي اتخاذ الشروط المرجعية على نحو علني.

259. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره لورقة المفاهيم التي أعدتها الأمانة. وأيد الوفد البيان الذي أدلى به وفد اليابان باسم المجموعة ب. لقد كان هذا المشروع مهماً جداً بالنسبة إلى جميع الدول الأعضاء. ولقد أيد الوفد المشروع منذ مناقشته لأول مرة في الدورة الرابعة للجنة. وقد ساعد تطبيق السياسات السلمية المتعلقة بالملكية الفكرية في تعزيز نقل التكنولوجيا وفق شروط طوعية متفق عليها بصورة متبادلة، وتوفير نشر التكنولوجيات الجديدة لصالح المجتمع. وتمثل هدف المشروع في المساعدة في تحديد مثل هذه السياسات الخاصة بالملكية الفكرية وممارستها والتي قد تستخدم لتشجيع النقل الطوعي ونشر التكنولوجيا في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وبما أن المشروع مهم جداً ويؤثر على جميع الدول الأعضاء، فقد شعر الوفد بالقلق اتجاه التأخير وجودة المخرجات. وأعرب عن أمله في أن تنظر إدارة الويبو في المشروع بعناية أكبر من أجل وضعه مرة أخرى على المسار الصحيح وتحسين نوعية المخرجات. وكما هو الحال دائماً، فإن الوفد جاهز لتقديم المساعدة إذا لزم الأمر. وبوجه أكثر تحديداً، كان هناك سؤال وبعض الملاحظات بشأن التخطيط الشامل للمشروع وإدارته وكذلك بعض المخرجات المعينة للمشروع. ووفقاً لوثيقة المشروع، يجب إنشاء منتدى على شبكة الإنترنت منذ نحو ستة أشهر قبل المنتدى الرفيع المستوى ولم يتضح من ورقة المفاهيم ما إذا كان العمل قد بدأ أم لا. كما لم يتضح ما الذي سيشتمل عليه المنتدى على شبكة الإنترنت. وطالب الوفد الأمانة بتوضيح هاتين النقطتين. ومن شأن الوفد تقديم تعليقات محددة بشأن الدراسات التي تم التكليف بإنجازها في إطار المشروع عندما تتم مناقشتها إما في وقت لاحق من نفس اليوم أو في اليوم التالي. ومع ذلك، أظهر المشروع بوضوح الحاجة الماسة إلى تحسين نوعية ومصدقية الدراسات المنجزة بتكليف من الويبو. وتنفق المنظمة مئات الآلاف من الفرنكات السويسرية كل عام عند تكليف مؤلفين خارجيين بإنجاز الأوراق البحثية حول مواضيع تتعلق بالملكية الفكرية. يرى الوفد أن العديد من منتجات هذه الأعمال لم تخضع لأية مراقبة رسمية من حيث الجودة، بل تمت مراجعتها فقط من قبل شخص واحد في الأمانة العامة. ولقد كانت العديد من أوراق السياسات التي تم التكليف بإنجازها خارجياً من النوعية الرديئة وغير متوازنة سواء من حيث التحليل أو الأدلة المقدمة. ومع ذلك، تم نشرها على الإنترنت باعتبارها وثائق رسمية للويبو، وبالتالي، قد ينظر إليها كما لو كانت اعتمدها الويبو. وليست لهذه الأوراق فقط انعكاسات سيئة على المنظمة، بل هي ذات قيمة مشكوك بالنسبة إلى صناع السياسة المحليين والباحثين وغيرهم في مجتمع الملكية الفكرية. ومن الناحية الإيجابية، كانت اللجنة قد استمعت من رئيس الخبراء الاقتصاديين في اليوم السابق بشأن الممارسات الجيدة التي استخدمها مكتبه للحصول على أوراق خارجية. يشجع الوفد الويبو على وضع سياسة واضحة بشأن إجراء استعراض النظراء ووضع الصيغة النهائية للأوراق التي تم استعراضها. ويبدو أن نهج استعراض النظراء بالنسبة إلى جميع الأوراق المنجزة بتكليف من الويبو من قبل اثنين على الأقل من الأفراد من ذوي الخبرة والمعرفة في هذا المجال سيعمل على تحسين جودة ومصدقية أوراق الويبو بوجه عام. وينبغي أن يتم النظر في تعليقات المراجعين ومعالجتها من قبل المؤلفين قبل الانتهاء من المسودات ونشرها على موقع الويبو. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون هناك حدود لصفحات الأوراق من أجل تحسين ملاءمتها وتركيزها، ومصدقيتها وفائدتها. ومن شأن هذا أيضاً أن يسهل فعالية ترجمة الأوراق من حيث التكلفة. ويجب أن تكون الأوراق مركزة وغير زائدة عن الحاجة. كما ينبغي أن تكون متوازنة، ومنظمة تنظيمياً جيداً، ذات مصادر معتبرة، ومكتوبة جيداً وتم تدقيقها فعلياً. وهذا من شأنه أن يساعد على جعل أوراق الويبو أكثر فائدة لصانعي السياسات والباحثين وغيرهم من المعنيين بقضايا الملكية الفكرية.

260. وأعرب وفد الأرجنتين عن قلقه إزاء تعريف نقل التكنولوجيا المقترح في ورقة المفاهيم. إذ ينبغي أن يأخذ التعريف في الاعتبار تعريفات أخرى مثل ذلك الذي وضعته الأونكتاد. إذ تعتبر العلاقة بين نقل التكنولوجيا والجمهور بمثابة مسألة

مركزية. فالوصول إلى التكنولوجيات المتنوعة بطريقة غير مقيدة كان واحداً من أكثر الطرق فعالية لنقل التكنولوجيا. ولذلك، ينبغي أن تكون هناك خيارات قابلة للتطبيق وفعالة لتعزيز نقل المعرفة التي تحميها حقوق الملكية الفكرية، في الوقت الذي يتم فيه تحقيق التوازن بين حماية الملكية الفكرية وتعزيز الابتكار المستمر من خلال مجال عام يمكن الوصول إليه. وأعرب الوفد عن تأييده الشامل للبيان الذي أدلى به وفد إكوادور باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي.

261. وأعرب وفد المكسيك عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد باراغواي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأشار الوفد إلى الاجتماعات الإقليمية التشاورية الخمس. وقد عقد أحدها في مونتيري في ديسمبر 2013. وفي هذا المنتدى، كان لدى خبراء الملكية الفكرية القادمين من 25 دولة فرصة لمعالجة مشاكل بعينها من منظور إقليمي، وخاصة تلك التي تتصل بالتكنولوجيا ونقل المعرفة، والابتكار، والعلوم والملكية الفكرية على المستوى العالمي. وأعرب الوفد عن أمله في أن يتم الأخذ بالأفكار التي أعرب عنها في الاجتماع الذي عقد في مونتيري لإثراء المناقشات في منتدى الخبراء الرفيع المستوى في عام 2015. ومن المأمول أيضاً أن تستخدم نتائج هذا المشروع كأساس لتوضيح وتعزيز المناقشات بشأن نقل التكنولوجيا في الويبو وفي وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

262. وأشار وفد الجزائر إلى أن ورقة المفاهيم قد أعدت من أجل تنظيم منتدى خبراء رفيع المستوى. ومع ذلك، لم تدرج التفاصيل المهمة المتعلقة بمنتدى الخبراء. فكان ينبغي وضع مسائل مثل الشروط المرجعية للمنتدى وللخبراء الذين ستم دعوتهم في ورقة المفاهيم. وكان الغرض من هذه الوثيقة هو الحصول على موافقة من اللجنة لتنظيم منتدى الخبراء. وأشارت الوثيقة إلى أن الأمانة تعترم "الاقتراب من منسقي المجموعات الإقليمية بهدف السعي إلى إرشادهم بشأن إنشاء آلية ممكنة للحصول على موافقة من الدول الأعضاء حول مجموعة من معايير الاختيار والتشاور مع الدول الأعضاء بشأن اختصاصات الخبراء الذين ستم دعوتهم لمنتدى الخبراء الدولي الرفيع المستوى". وفيما يتعلق باختيار المواضيع والخبراء، تنص وثيقة المشروع (الوثيقة CDIP/9/INF/4) على ما يلي: "ينبغي أن يستفيد منتدى الخبراء الرفيع المستوى أيضاً من المشاورات مع الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بأعضاء المنتدى المذكور، لا بد للويبو من أن تنتقي أبرز الخبراء في العالم من المختصين بمختلف جوانب الموضوع وفقاً لمعايير منصفة توافق عليها الدول الأعضاء بما يضمن تقدّم المشروع وبالنسبة إلى اجتماع الخبراء، فستتم دعوة الخبراء من كلا القطاعين العام والخاص. وسوف تتقرر الشروط المرجعية للخبراء بالتشاور مع الدول الأعضاء". ولذلك، كان من المهم بالنسبة إلى الدول الأعضاء تحديد الشروط المرجعية لمنتدى الخبراء وتحديد أي من الخبراء ينبغي أن يشارك في الاجتماع. فكان من المهم حصولهم على حقهم هذا. وأشار الوفد إلى الفقرتين الثالثة والرابعة من ورقة المفاهيم حول تعريف "نقل التكنولوجيا" وكذلك التعليقات التي أدلت بها بعض الوفود الأخرى في هذا الصدد. حيث كان متردداً في استخدام مصطلح "التوافق": "أو الإشارة إلى التعريف بأنه مقبول عموماً من قبل الدول الأعضاء. يرى الوفد أن التعريف لم يكن سوى لأغراض المشروع. ولذلك، ينبغي أن تحذف من الوثيقة أية إشارة تفيد التوصل إلى إجماع بشأن التعريف المقترح. وأشار الوفد إلى الفقرة 21 من ورقة المفاهيم التي تنص على ما يلي: "استناداً إلى نتائج الاجتماعات الإقليمية التشاورية الخمس فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا، ودراسات استعراض النظراء الستة وخبرة الخبراء العالميين في مجال نقل حقوق الملكية الفكرية في الأوساط الأكاديمية والصناعة، سيقدم المنتدى إطاراً لحوار مفتوح". ويبدو أن ورقة المفاهيم ستحد من المناقشات في المنتدى بحسب نتائج الاجتماعات الإقليمية، والدراسات وخبرة الخبراء في الأوساط الأكاديمية والصناعة. ولكن، وكما تم الاتفاق عليه في وثيقة المشروع الأصلي (CDIP/9/INF/4)، "سيكون منتدى الخبراء الرفيع المستوى على شكل مؤتمر دولي للمشروع في المناقشات بشأن كيفية مواصلة تيسير الوصول إلى المعرفة والتكنولوجيا، في إطار اختصاصات الويبو، بالنسبة للبلدان النامية والأقل نمواً، بما في ذلك في المناطق الناشئة، وكذلك المناطق الأخرى ذات الأهمية الخاصة بالنسبة إلى البلدان النامية، مع مراعاة التوصيات 19 و 25 و 26 و 28 (الأغذية والزراعة، وتغير المناخ). وسيكون المنتدى إطاراً يدر فيه حوار مفتوح بين خبراء مستقلين من البلدان النامية والبلدان المتقدمة ملمين بنقل التكنولوجيا في القطاع العام والخاص". وينبغي أن يكون هذا هو الغرض من المنتدى. ولذلك، يود الوفد مراجعة الفقرة 21 لترد فيها الصيغة الدقيقة في وثيقة المشروع الأصلي التي اتفق عليها.

263. وكرر وفد شيلي التعليقات التي أدلى بها وفد باراغواي باسم بلدان أمريكا اللاتينية والكاربي. وأيد أيضاً التعليق الذي أدلى به وفد البرازيل والوفود الأخرى القاضي بأن تعريف "نقل التكنولوجيا" في ورقة المفاهيم قد وضع فقط لأغراض هذا المشروع. وأيد الوفد التعليقات التي أدلى بها وفد الأرجنتين بشأن العلاقة بين نقل التكنولوجيا والملكية العامة وكان مكتب الملكية الصناعية في شيلي أنشأت أداة بحث للوصول إلى المعلومات في نطاق الملكية العامة، بما في ذلك ما يتعلق بالابتكار والتكنولوجيا. ويمكن استخدام الأداة في سياق نقل التكنولوجيا، ويمكنها أيضاً أن تستخدم في بلدان أخرى.

264. وتحدث وفد كينيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية وأشار إلى أهمية نقل التكنولوجيا بالنسبة إلى المجموعة. ويتعين أن تكون توصيات المؤتمر عملية من أجل المضي قدماً في عمل الويبو في هذا المجال. كما ينبغي أن تستفيد البلدان النامية من النتائج. وينبغي أن يعقد المؤتمر لمدة ثلاثة أيام بدلاً من يومين، كما هو متفق عليه في بادئ الأمر. كما ينبغي أن يكون اختيار المتحدثين متوازناً من حيث التمثيل الجغرافي ووجهات النظر. وتحتاج بعض التعليقات التي أدلت بها الدول الأعضاء إلى مزيد من التفكير. لقد كانت المجموعة مستعدة للعمل مع أعضاء آخرين حتى تصبح ورقة المفاهيم مقبولة. وينبغي تقديم شروط مرجعية واضحة بالنسبة للخبراء. وينبغي أن يكون المؤتمر مثمراً. إذ ينبغي أن يساعد الدول الأعضاء، وخاصة فيما يتعلق بالنهوض بهذا الموضوع الذي يحمل فائدة هائلة للبلدان النامية.

265. وأخذ وفد إندونيسيا علماً بالتعليقات التي أبدتها الوفود. لقد اعتبر الورقة مفيدة وجاءت في وقت مناسب جداً. كما أن اختيار المتحدثين كان أمراً حاسماً وساعد في تحقيق الغرض من المنتدى. وفي هذا الصدد، يجب أن تراعي الأمانة بعض المبادئ المعينة عند إعداد قائمة المتحدثين. ويحق لجميع الدول الأعضاء اقتراح متحدث. وينبغي أن يتمتع هؤلاء المتحدثون المقترحون بخلفية مناسبة مع قدر من الكفاءة في مجال الملكية الفكرية والتنمية. ويجب أن تكون قائمة المتحدثين متوازنة من حيث التمثيل الجغرافي ومستوى التنمية في بلدانهم الأصلية.

266. وذكر وفد تركيا أن الاجتماع الإقليمي التشاوري الثالث حول الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا انعقد في اسطنبول يومي 24 و 25 أكتوبر 2013. حيث كان هناك حوار مفتوح وصرح بين ممثلين عن 26 دولة بالإضافة إلى مشاركين محليين. ونوقشت تحديات وحلول نقل التكنولوجيا في المنطقة، ولا سيما خلال حلقات النقاش. ويرى الوفد أن منتدى الخبراء رفيع المستوى الذي سينعقد في يناير 2015 وسيوفر نتائج ناجحة للاجتماعات الإقليمية الخمس. وينبغي أيضاً أن تراعي اللجنة في مناقشاتها العمل الذي تقوم به المحافل الدولية الأخرى، وخاصة بالأمم المتحدة. وفي هذا السياق، أبلغ الوفد اللجنة بأن تركيا عرضت استضافة بنك التكنولوجيا والعلوم وهو آلية دعم التكنولوجيا والابتكار في البلدان الأقل نمواً في ظل رعاية الأمم المتحدة.

267. وقدم ممثل الاتحاد الدولي لمجمعات ومنتجات الأدوية (إي.إف.بي.إم.إيه) مثالاً لنقل التكنولوجيا يشمل إحدى الشركات الأعضاء في الاتحاد، وهي إيلي ليللي وشركاه. لقد انخرطت إيلي ليللي منذ أكثر من عقد من الزمن، في برنامج نقل التكنولوجيا الرامي إلى تمكين البلدان النامية من إنتاج أدوية علاج السل المقاوم للعقاقير المتعددة. وخلال العقد الماضي، أسفر هذا البرنامج عن نقل ناهج للتكنولوجيا لتمكين الشركات النوعية المحلية في هذه المناطق من إنتاج الأدوية الأنسب لمعالجة هذه الأزمة وفق معايير الجودة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، دعمت شركة السل المقاوم للعقاقير المتعددة (MDRTB) تدريب أكثر من 100 000 من العاملين في مجال الرعاية الصحية في المناطق الأكثر تضرراً وسمحت بإدارة هذا المرض المعقد، فضلاً عن إدارة المراحل المبكرة من البحوث حول الأدوية الجديدة. وقد لاحظ الممثل أن مثل هذه البرامج لا يمكن أن تنجح إلا عندما تكون طوعية تماماً. لقد كانت إيلي ليللي قادرة على اختيار الدول التي تدعم من خلال شركائها بهم بناء الثقة مع الشركاء المحليين الذين كانوا أيضاً حريصين على التعاون ليكون النجاح مشتركاً. وتعتبر عملية تدفق المعرفة والتكنولوجيا عملية ذات اتجاهين، ولا يمكن أن تكون إجبارية. ويقدم هذا الاستقلال مستوى من الثقة والثبات، بحيث لا يمكن أن ينجح مثل هذا البرنامج بدونها. حيث كانت صناعتهم ملتزمة بقوة في مجال نقل التكنولوجيا. ولديهم اعتقاد راسخ بأن هذه الشركات ستحمل الفوز لجميع المعنيين.

268. ودعا الرئيس الأمانة إلى الرد على أسئلة الوفود والتعليق التي أدلت بها.

269. وأشارت الأمانة (السيد ماتيس) إلى التعليقات التي أدلى بها وفد باراغواي ووفود أخرى حول إحدى التوصيات أو الأفكار الناتجة عن الاجتماع الذي عقد في مونتيري والتي لم تكن مدرجة في الجدول رقم 1. وسيكون من دواعي سرور الأمانة أن يدرج في الجدول. إذ حاولت أن تقدّم المساعدة من خلال إدراج الجدول في المتن الرئيسي لهذه الوثيقة على وجه يسمح بوضع ملخص للتوصيات التي انبثقت عن الاجتماعات الإقليمية الخمس. إذ لم يكن هناك نية على الإطلاق لمنح الأولوية لأي من التوصيات. وأكدت الأمانة من جديد على أن جميع التوصيات والدراسات والمدخلات التي قدمتها الدول الأعضاء تعتبر أمراً جديراً بالتفكير. وسيناقش هذا الأمر في منتدى الخبراء الرفيع المستوى وعندئذ سنناقش اللجنة النتائج. وطمّ يمكن للدول الأعضاء الاتفاق على إجراءات ملموسة إذا رغبت في ذلك. وفيما يتعلق بتعريف مصطلح "نقل التكنولوجيا" في الفقرات 3 و 4 و 5 من الوثيقة، قالت الأمانة بأن العديد من الوفود قد أشارت إلى أنه بالرغم من أن التعريف قد اتفقت عليه الدول الأعضاء في جلسة سابقة، إلا إنه لا يمكن تطبيقه إلا في إطار المشروع. وأوضحت الأمانة أن نيتها لم تكن تتجه للربط بين التعريف المتفق عليه وأي مسألة أخرى غير المشروع. وسيكون من دواعي سرورها توضيح هذا الأمر في الوثيقة. كما اقترحت المجموعة الثانية، يمكن الاستعاضة عن هذه الفقرات بالنص الوارد في الفقرتين 9 و 10 من الوثيقة (CDIP/9/INF/4) والذي أوضح أن هذا التعريف قد اتفقت عليه الدول الأعضاء فقط لأغراض هذا المشروع. وأشارت الأمانة إلى اقتراح المجموعة الثانية باستبدال كلمة "توصيات" بكلمة "أفكار" في الفقرة 30 من الوثيقة. وكانت تستخدم كلمة "توصيات" في ورقة المشروع الأصلية التي وافقت عليها اللجنة في دورتها 6 باعتبارها نتيجة ملموسة وحصيلة متوخاة من منتدى الخبراء. بيد أن الأمانة ستكون سعيدة إذا استبدلت كلمة "أفكار" التي وردت في أجزاء أخرى من الوثيقة. وبشأن التعليقات التي أدلى بها وفد الجزائر، ذكرت الأمانة أنّ ما تقدّم به كان مقتبساً عن النص الأصلي للوثيقة. كما ورد في الوثيقة المنقحة (الوثيقة CDIP/14/8 REV)، إن الشروط المرجعية للمتحدثين الذين سيدعون إلى المنتدى الرفيع المستوى ومعايير الاختيار قد نوقشت مع جميع المنسقين الإقليميين في جلسة غير رسمية. وخلال الجلسة، كان هناك اتفاق بين جميع المنسقين الإقليميين من أجل السعي إلى الحصول على موافقة الدول الأعضاء على معايير الاختيار والشروط المرجعية للمتحدثين. ولقد ورد في النسخة الأصلية أن الأمانة تهدف إلى التشاور مع الدول الأعضاء. ولقد تم ذلك، كما هو موضح في النسخة المنقحة من الوثيقة التي استندت إليها المناقشات الجارية. أما بشأن التعليق الذي أدلى به وفد الجزائر القاضي بأن الفقرة 21 من الوثيقة تشير إلى أن نطاق المناقشات في المنتدى الرفيع المستوى قد يقتصر على مخرجات المشاورات الإقليمية، تكرر الأمانة بأن هذا لم يكن في نيتها. بل سيكون هناك حوار مفتوح من شأنه أن يراعي الدراسات والمخرجات الناتجة عن المشاورات الإقليمية. ومع ذلك، فإن مساهمات المتحدثين الذين سيدعون لحضور المنتدى لن تقتصر على المسائل التي يودون الحديث فيها. فليست هناك أي نية للحد من هذا النطاق. وسيكون من دواعي سرور الأمانة النظر في صيغة الفقرة 21 لجعل ذلك أكثر وضوحاً. أما بشأن التعليق الذي أدلت به المجموعة الأفريقية فيما يتعلق بفترة منتدى الخبراء، ذكرت الأمانة أنه من المتوقع أصلاً أن يستمر الحدث لمدة ثلاثة أيام. ومع ذلك، فإنها تعتقد بأنه من الأنسب أن يستمر الحدث ليومين ورأت من خلال المناقشات مع المنسقين الإقليميين أن الجميع قد قبل بالاقترح. وستكون الأمانة سعيدة إذا استغرقت الجلسة ثلاثة أيام إذا رغبت الدول الأعضاء في ذلك لإتاحة المزيد من الوقت للمناقشات.

270. وأشارت الأمانة (السيد الجزائري) إلى النقطة التي أثارها وفد الولايات المتحدة الأمريكية حول المنتدى على شبكة الانترنت. وأدرج الجدول الزمني المعدل للمشروع في التقرير المحلي (الوثيقة CDIP/12/2). وأشار في الصفحة سبعة إلى أن المنتدى على شبكة الانترنت نشط بعد منتدى الخبراء الرفيع المستوى. وأنشئ المنتدى على شبكة الانترنت مع صياغة مفهوم الدراسة. وبدأت الأمانة العمل في المنتدى على شبكة الانترنت. وأنشئ موقع تجريبي. ويشتمل بالفعل على النتائج الأولية والإنجازات التي تحققت حتى الآن. ويجب الانتهاء من المنتدى على شبكة الانترنت خلال الفصل الذي يعقد فيه منتدى الخبراء الرفيع المستوى. وأشارت الأمانة إلى اختيار الخبراء وذكرت أنهم سيختارون بطريقة متوازنة، من جميع المناطق الرئيسية، بما في ذلك البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وتعتبر مخرجات جميع الاجتماعات الإقليمية، بما في ذلك اجتماع

اسطنبول، مواد قابلة للنظر. هذه هي مدخلات منتدى الخبراء رفيع المستوى التي سيراعونها الخبراء. وأشارت الأمانة إلى أن اقتراح انضمام المجموعة ب إلى المراجعين والمشرفين المحتملين لبعض الجلسات تعتبر فكرة جيدة وستؤخذ بعين الاعتبار. وفيما يتعلق بالمسائل المثارة فيما يتعلق بالدراسات وعملية مراجعة النظراء، ذكرت الأمانة أنها ستعمل مع الدول الأعضاء لتحسين هذه العملية.

271. وذكر ممثل برنامج الصحة والبيئة ان منتدى الخبراء يعتبر مهم جداً بالنسبة إلى البلدان الأفريقية والدول النامية الأخرى. لقد كانت بحاجة إليه. وتعد هذه خطوة إيجابية قد تمكن البلدان الأخرى، بما فيها البلدان المتقدمة من مساعدة البلدان في المنطقة الأفريقية للمضي قدماً. وأبرز الممثل التعليق الذي أدلى به وفد كينيا في المناقشات بشأن الحاجة إلى التوازن الإقليمي.

272. وقال وفد كينيا، متحدثاً باسم مجموعة البلدان الأفريقية، أنه يفضل مصطلح "توصيات" عوضاً عن "أفكار". ويجب الحفاظ على الفكرة الأصلية للتوصيات الناتجة عن المنتدى رفيع المستوى.

273. وسأل الرئيس الأمانة عن الوقت اللازم لوضع اللمسات الأخيرة على النص المعدل استناداً إلى الملاحظات التي أبدتها الدول الأعضاء.

274. وأشارت الأمانة إلى أنه يمكن تقديمها في وقت لاحق اليوم.

275. وذكر الرئيس أنه سيمنح الدول الأعضاء فرصة لدراسة الوثيقة المنقحة في وقت لاحق من اليوم نفسه.

وبالنظر إلى الوثيقة CDIP/14/INF/2 – المتعلقة بدراسة التفاوض الجماعي للحقوق والإدارة الجماعية للحقوق في القطاعين السمعي البصري

276. وذكرت الأمانة (السيدة كرويل) أنه قد اضطلع بالدراسة في إطار مشروع لتعزيز وتنمية القطاع السمعي البصري في بوركينافاسو وبعض البلدان الأفريقية (الوثيقة CDIP/9/13). وأعدت الدراسة السيدة تارحة كوسكينين – أولسون، مستشارة دولية بمكتب Olsson & Koskinen الاستشاري في هلسنكي، بفنلندا. ويرمي الهدف المشروع النهائي إلى تعزيز الإبداع في بلدان أفريقية مختارة من خلال تحسين إدارة الحقوق السمعية البصرية والحقوق الراجعة للنسخ والحقوق المتعلقة بأساس المعاملات. والبلدان المختارة هي بوركينافاسو والسنغال وكينيا. ودعت الأمانة المستشار إلى تقديم النقاط الرئيسية للدراسة.

277. وقامت المستشارة (السيدة كوسكينين أولسون) بعرض الدراسة. وتعد أفريقيا مليئة بالإبداع. إذ يعقد المهرجان السينمائي في واغادوغو كل سنتين، حيث يتواجد مؤلفون مشهورون للأفلام في جميع البلدان الأفريقية. وتمثلت الأهداف الرئيسية للدراسة في تقديم تقييم وقائي موضوعي للتحديات الراهنة التي تواجهها البلدان الثلاثة المختارة في إدارة حقوق المؤلفين والفنانين والمنتجين في القطاع السمعي البصري، مع مراعاة الممارسات الدولية والمعايير الخاصة بهذا القطاع؛ وتحديد المجالات ذات الأولوية واقتراح الحلول التي يمكن معالجتها في إطار المشروع لتحسين إدارة الحقوق السمعية البصرية والحقوق الراجعة وحقوق المؤلف والحقوق ذات الصلة بالمعاملات في تلك البلدان. وكانت المصنفات السمعية البصرية نتيجة لجهود تعاونية من قبل المتعاونين المبدعين وشركاء التمويل. وكلاهما لا غنى عنها في إنتاج الأفلام والمصنفات السمعية البصرية الأخرى. وحُدِّدت حقوق الملكية في المصنفات السمعية البصرية في القوانين الوطنية. وكان التركيز على شخصية المؤلفين في البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية مع أنظمة القانون المدني. ويشمل ذلك المدراء أو مؤلفي الشاشة أو الموسيقي. وفي البلدان التي يُطبَّق فيها القانون، على سبيل المثال كينيا، فقد كان التركيز على منتج الفيلم الذي اهتم بجميع الإجراءات المطلوبة لإنتاج الفيلم. وكان الممثلون أيضاً مجموعة هامة للغاية. وفيما يتعلق بحقوقهم، فإن معاهدة بكين التي اعتمدت مؤخراً بشأن الأداء السمعي

البصري تعتبر بالغة الأهمية لأنها تناولت بالتحديد حقوق ممثلي الأداء السمعي البصري. ومن المهم أيضاً ضمان أجور الممثلين والراقصين والفنانين الآخرين. وكان مفهوم الأجر العادل لفناني الأداء جزءاً لا يتجزأ من معاهدة بكين. وتُقدّم بالفعل في بلدان مثل كينيا وغانا. وللعقود في القطاع السمعي البصري دور ذو أهمية قصوى بغض النظر عن النظم القانونية. ويقضي ذلك وضوح فيما يتعلق بحقوق ملكية الاستغلال وأنواع المدفوعات. وعادة، ينص العقد في المجال السمعي البصري على أن يلتقي المتعاونون المبدعون راتباً لأدائهم النصي أو الإخراج. ومع ذلك، فإن المشكلة الحقيقية في التسهيل تكمن في الحصول على مدفوعات الاستغلال اللاحقة. وتستخدم الأفلام والمصنفات السمعية البصرية الأخرى في معظم البلدان من خلال السينما والتلفزيون والأقمار الصناعية والكابلات وأجهزة الفيديو المنزلية والمشاهدة والتحميل والعروض العامة الصغيرة. وفي العديد من البلدان الأفريقية، تعرض المصنفات السمعية البصرية على نطاق واسع في مرافق صغيرة كمراكز تصفيف الشعر والمتاجر والمطاعم والمؤسسات المالية والحافلات وغيرها. وتحتاج العروض العامة الصغيرة أيضاً إلى تحقيق دخل. وهناك أيضاً مخطط للمكافأة عن النسخ الخاصة في البلدان الرائدة الثلاثة. وفي البلدان الأفريقية المختارة، جرى التفاوض في العقود على أساس فردي بين المتعاون المبدع والمنتج. ففي البلدان التي تتمتع بجمعيات ونقابات قوية، تمثل الجهات الإبداعية المتعاونة وشركاء التمويل، تجرى المفاوضات عادة بين الهيئات التمثيلية وتسمى تلك الممارسة "التفاوض الجماعي بشأن الحقوق". وكان هناك أيضاً نظام يسمى "الإدارة الجماعية للحقوق" حيث يصرح أصحاب الحقوق لمنظمة الإدارة الجماعية (CMO) بترخيص كل أو بعض حقوق الاستغلال وجمع الأجر الناتج عنها. وهناك أطر قانونية للإدارة الجماعية في البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية. وفي هذه البلدان، كانت الإدارة الجماعية تسمى بالمنظمات المتعددة التي تدير الحقوق في جميع فئات الأعمال بما في ذلك المصنفات السمعية البصرية. وفي بوركينا فاسو والسنغال، لا يتمتع أصحاب الحقوق السمعية البصرية في معظم الحالات بحقوق الاستغلال الحصري. ولديهم فقط الحق في الحصول على مكافأة عادلة، من البث التلفزيوني على سبيل المثال. والمستوى الحالي للأجور في السنغال هو 4%، إذ يجب أن يتبادل أصحاب الحقوق السمعية والبصرية هذه المعلومات مع الموسيقى والنصوص وكل شيء آخر. وكان لديهم مجموعة من الحقوق الحصرية لبيئة الإنترنت. أما صورة أفريقيا الناطقة باللغة الإنكليزية فكانت مختلفة بعض الشيء. إذ هناك في بعض البلدان منظمات سيمس (CMOS) ذات إدارة جماعية متعددة الأغراض. وتعتبر بوتسوانا مثالا على ذلك. وتوجد منظمات سيمس جديدة جداً في كل من غانا ونيجيريا وأوغندا. وتعد نيجيريا بلداً مهماً للفيلم. ومؤخراً، وافقت لجنة حقوق التأليف والنشر النيجيري على منظمات الإدارة الجماعية الجديدة، كما هو مطلوب بموجب القانون. وتوجد أيضاً منظمات سمو (CMO) جديدة نوعاً ما في الأداء في كينيا. وكانت تقوم على إطار قانوني والحق في مكافأة عادلة. ثم قدمت المستشارية ملخصاً عن النتائج وتوصيات الدراسة الرئيسية. أولاً، فيما يتعلق بالعلاقة التعاقدية بين المتعاونين المبدعين والمنتجين، فقد كان من المطلوب تحقيق نتيجة متوازنة حيث أن للمنتجين جميع حقوق الاستغلال التي تمكنهم من بيع أفلامهم أينما أرادوا ويكافأ المتعاونون المبدعون إلى الحد الذي يتمكنون فيه من الاستمرار في الإبداع. وطلبت أدوات العمل المناسبة. وبما أن النقابات القوية غير موجودة في البلدان التجريبية، فمن المفيد وضع نماذج وقوائم للمراجعة. ووضعت الويبو لتسهيل المناقشات بين أصحاب المصلحة في هذه البلدان لإنتاج عقود لائقة. ومن شأن ذلك أن يمكن المنتجين من التمتع بحقوقهم. فمن دون هذه العقود، لا يوجد دليل على مسح جميع حقوق النشر. ولا يشتري التجار الدوليون فيلماً، إذا كان سيعرضهم لخطر المقاضاة بتهمة انتهاك حقوق النشر. ولذلك، فإن العقود توضح شرطاً مسبقاً لهذه التجارة. وثانياً، يجب أن تقوم منظمات الإدارة الجماعية بوضع خطط عمل واضحة. ويجب أن تعرف كيفية معالجة هذه الحقوق. ويعتبر المذيعون المستخدمون الرئيسيون للمصنفات السمعية البصرية، ولا غنى عن الحوار معهم. وتشمل المجالات الهامة الأخرى أجر النسخ الخاص والعروض العامة الصغيرة. ويقضي الأمر تدريجياً على المستويات الوطنية والإقليمية في هذا الصدد. ومرة أخرى، فإن الويبو في وضع جيد جداً في تنظيم الندوات الإقليمية والوطنية. ويجب أن تعمل منظمات الإدارة الجماعية على نحو كاف، وأن تكون مسؤولة أمام المستخدمين وأصحاب الحقوق من أجل تعزيز التجارة. وثالثاً، تداولت الأفلام بالفعل على الإنترنت. وتواجهت المنابر الوطنية الأفريقية والدولية. وطلبت المواد الأفريقية. ويحتاج أصحاب الحقوق إلى حقوق حصرية للتجارة بفعالية مع حقوقهم في الطبع والنشر في بيئة الإنترنت. ومن الواجب أيضاً توضيح ما إذا كان المنتج أو منظمات سمو لديها صلاحية بترخيص العمل. إذ لا يهتم حقاً من هو طالما كان هناك وضوح وحقوق كافية للطبع والنشر. وتمثلت إحدى التوصيات في أن تنظم الويبو ورش عمل بشأن ممارسات الترخيص على الإنترنت للمصنفات السمعية البصرية. ويحتاج

أصحاب الحقوق في البلدان الرائدة أيضاً إلى الاطلاع على أحدث المعلومات المتعلقة بمعدلات التبادل التجاري. ورابعاً، فيما يتعلق ببناء احترام الملكية الفكرية، لم يكن من الممكن الحد من الاستخدام غير المشروع على نحو فعال إلا إذا تم الترخيص للمنتجات في السوق. وكان الترخيص شرطاً أساسياً للحد من الاستخدام غير القانوني. وكانت ممارسات الترخيص لخدمات الانترنت وبناء احترام الملكية الفكرية مرتبطة في هذا الصدد. وينبغي للبلدان الأفريقية الاستفادة من قدراتهم الإبداعية في القطاع السمعي البصري. وينبغي تعزيز الإيرادات. وهناك حاجة لإيجاد مقاربات جديدة للتعاون مع المتعاونين المبدعين والمنتجين. ويقتضي ذلك إبرام عقود واضحة ووضع قاعدة صلبة للإدارة الجماعية في البلدان الرائدة من أجل تعزيز معدلات التبادل التجاري وتقديم حقوق منافع المؤلف والحقوق المتعلقة بها في الصناعات الإبداعية إلى البلدان المعنية.

278. وذكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه قد قرأ الورقة بالاقتران مع الدراسة الاستطلاعية السابقة التي أعدت للمشروع. وحضر الوفد أيضاً عدة أحداث جانبية مثيرة للاهتمام ومرتبطة بالمشروع أظهرت ثراء قطاع السينما الأفريقية. وخلصت الدراسة الاستطلاعية السابقة أن حق المؤلف غالباً ما يهمل في صناعة السينما في البلدان المشاركة. ونتيجة لذلك، فقد كان واضحاً احتمال ضئيل للتفاوض الجماعي أو الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف في بوركينا فاسو والسنغال والقطاعات السمعية البصرية في كينيا. وأوصت الدراسة الاستطلاعية التي تركزت عليها الويبو، على تنمية مهارات الترخيص العملية، بما في ذلك سلسلة من الوثائق والإدارة المالية والمحاسبة، والتعاون عبر الحدود وبناء الوعي في استخدام المعاملات القائمة على حق المؤلف لبيع وتصدير أعماله السمعية البصرية إلى الأسواق الأجنبية، وبناء الوعي بالدور الذي يمكن أن يؤديه المؤلف في تعزيز القطاع السمعي البصري. وسيدعم الوفد المزيد من الأعمال بعد أن يتتبع مؤلفو الدراسة الاستطلاعية مسار الموضوع. وطلبت اللجنة من الأمانة أن تنظر في وضع وثيقة مشروع مع طرائق محددة وتفصيل الميزانية. وإذا أقررنا بأن العديد من الدول الأخرى الأعضاء قد أعربت عن رغبتها في المشاركة في المشروع، فإن الوفد يأمل أيضاً بأن يكون للمشروع التجريبي في نهاية المطاف تأثير مستدام في بوركينا فاسو وكينيا والسنغال. وبمجرد تجلي ذلك، فإن الوفد سيكون سعيداً للنظر في توسيع نطاق المشروع ليشمل دول أعضاء إضافية. بيد أن الوفد قد حذر أيضاً في هذه المرحلة من أن تقوم اللجنة، في عملها في هذا المجال، بطلب الويبو لتحديد نماذج تجارية معينة أو مساهمين معينين في السوق. لأن لا يوجد يقين في السوق، فينبغي أن تحدد الجهات المحلية الطريقة التي ينبغي أن تعمل بها هذه الترتيبات.

279. وذكر وفد تونس أن الدراسة كانت مهمة جداً. وتضمنت التوصيات تحسين إدارة الحقوق السمعية والبصرية ورجحية المؤلف والحقوق المتعلقة بالمعاملات وتحولها في القطاع السمعي البصري في البلدان الرائدة. ويود الوفد أن يعرف ما إذا كان بالإمكان إدراج تونس في الدراسة.

280. وذكر وفد السنغال أن الدراسة ستكون مفيدة جداً. وهذا هو سبب طلبه ترجمة الدراسة إلى الفرنسية. ويعد القطاع السمعي البصري في أفريقيا ضعيفاً من حيث الممارسات التعاقدية ومنظمات الإدارة الجماعية. أما التفاوض الجماعي فإما لم يحدث أو أنه كان نادراً جداً. والقوانين كانت إما قديمة أو جديدة جداً. ولذلك، واجه القطاع السمعي البصري الكثير من الصعوبات فيما يتعلق بالملكية الفكرية. وسيضم التحول الرقمي في يونيو عام 2015، الذي سيعزز النمو في القطاع السمعي البصري. وي طرح ذلك مشاكل حاسمة جداً. فيعتبر المشروع أمراً هاماً وأن أوانه. مما يمكن أن يساعد في إيجاد حلول لمشاكل خطيرة تتعلق بالتحول الرقمي. وكان هذا المشروع مفيداً. لذلك، فإنه ينبغي تعزيز البلدان المستفيدة والامتداد إلى بلدان أفريقية أخرى. وأيد الوفد طلبات كل من كوت ديفوار وتونس ودول أخرى للمشاركة في المشروع. ولدى القطاع السمعي البصري الكثير ليطوره فيما يتعلق بحجم السوق. ولأسباب تاريخية، قسّمت أفريقيا إلى البلدان الصغيرة، إذ لا يمكن أن يتوسع القطاع السمعي البصري إلى حد كبير في الأسواق الوطنية الصغيرة.

281. وأعرب وفد كينيا عن تقديره على اختيار كينيا باعتبارها واحدة من البلدان الرائدة للمشروع. وكانت إدارة الحقوق مهمة جداً. وكانت دراسات في الوقت المناسب حيث أن هذه الصناعة السمعية البصرية كانت تنمو بصورة طردية في كينيا. وتساعد هذه الدراسة في إدارة الجماعية للحقوق داخل القطاع. وفي كينيا، بدأت منظمة حقوق فناني الأداء بالفعل في جمع

نيابة عن فناني الأداء السمعي البصري. وأشار الوفد إلى النقاط التي وردت عن المستشار بشأن مسألة العلاقات التعاقدية. وكانت هذه نقطة مهمة جداً لضمان أن إدارة الحقوق في هذا القطاع مستمرة. ولقد كان المطلوب من خطط العمل منح أصحاب الحقوق ومالكي CMOS فرصة للاستفادة إلى أقصى حد من CMOS. وكانت ممارسات الترخيص لخدمات الانترنت مجالاً هاماً. فضلاً عن النمو في خدمات النطاق العريض واستخدام الهاتف المحمول، فكان استخدام المصنفات السمعية البصرية في هذا المجال كبير. وتساعد الأطر القانونية والإدارية الواضحة على ضمان نمو القطاع السمعي البصري وتواصله.

282. وذكر ممثل شبكة العالم الثالث أنه تنتقد المجتمعات النامية إلى حد كبير بسبب عدم إعطاء المؤلفين أو الفنانين ما يكفي من المال. وعلى الرغم من أن الأموال التي تم جمعها من قبل المجتمعات، إلا أنها لم تنسرب إلى الميل الأخير. وتساءل الممثل عما إذا كان المستشار قد تعهد بإجراء مسح أو أي نوع من جمع البيانات أثناء إعداد الدراسة لإثبات مقدار المال الذي يتلقاه الفنان أو المؤلف في السياق الأفريقي. وورد انتقاد آخر وُجّه إلى المجتمعات النامية وهو اتجاهها للخارج في بعض الأحيان، على سبيل المثال، من خلال إجبار الناس على دفع ثمن أداء أو عزف الموسيقى في المناسبات الاجتماعية إذا سمح لهم بذلك. ويرغب الممثل في معرفة ما إذا وقعت مثل هذه الحوادث في أفريقيا أيضاً.

283. ويعتقد ممثل برنامج الصحة والبيئة أن منطقة وسط أفريقيا منسية إلى حد ما في هذا المجال. ويؤد كل من الكاميرون والغالون وتشاد ودول وسط أفريقيا الأخرى الاستفادة من المشروع. وهناك حاجة إلى المزيد من الوعي بالإدارة الجماعية في هذا القطاع. فداًماً ما يحضر صانعو الأفلام من المنطقة مهرجان فيلم FESPACO في بوركينافاسو. ومع ذلك، تخلفت بلدان وسط أفريقيا في هذه المسائل. ولذا، فإنهم يرغبون في تضمينها في المشروع.

284. وأكد وفد المغرب طلبه في تضمين المغرب في المشروع. وأعرب الوفد عن ثقته في أن المشروع سيكون مفيداً. ومن شأنه أن يساعد على إضافة قيمة للقطاع السمعي البصري في أفريقيا.

285. وصرح وفد كوت ديفوار أن بلده كان مهتماً جداً بهذه الدراسة. ويمكن أن تساعد البلدان الأفريقية لاستخلاص فوائد أكبر من القطاعات السمعية البصرية الخاصة بهم. وكانت دولة كوت ديفوار منصة تاريخية للتلفزيون والسينما والمصنفات السمعية البصرية. وكان يوجد إطار قانوني لهذا القطاع. ومع ذلك، فكان من المطلوب مساعدة الويبو لتعظيم الاستفادة من المواهب المحلية. وأعرب الوفد عن أمله في اختيار كوت ديفوار للمرحلة الثانية من هذا المشروع.

286. وذكر وفد الكاميرون أن الدراسة قد أبرزت الصعوبات التي تواجهها البلدان الأفريقية في إدارة الحقوق في القطاع السمعي البصري. وفيما يتعلق بالإدارة الجماعية، أشار الاستشاري إلى طلب هيكل قوية لإدارة الحقوق. ويود الوفد أن يعرف سبب ضعف تلك الهياكل وكيف يمكن أن تعالج تلك القضايا المشار إليها. وأبرزت الدراسة مشكلة أخرى بالغة الأهمية في أفريقيا. إذ تتعلق بعرض الأفلام في أماكن صغيرة، بما في ذلك في أماكن غير رسمية. وهو أمر يصعب السيطرة عليه. ويود الوفد أن يعرف طريقة معالجة هذه القضية للتأكد من أن أصحاب الحقوق يكافؤون إلى حد ما بعرض أفلام في تلك الأماكن. وأيد الوفد متابعة الأعمال لتعزيز القطاع السمعي البصري في البلدان الرائدة وتوسيع المشروع إلى البلدان الأخرى التي كانت محتمة للمشاركة فيه.

287. وصرح وفد غواتيمالا أن الدراسة قد أبرزت أهمية هيكل إدارة الحقوق الجماعية. وكانت نتائج الدراسة مثيرة جداً للاهتمام. ويود الوفد أن يعرف ما إذا كانت هناك خطط لإعداد دليل أو كتيب لمساعدة البلدان فيما يتعلق بالتدابير التي يمكن أن تعتمدها لتعزيز هيكل إدارة الحقوق الجماعية لديها.

288. وذكر وفد جمهورية تنزانيا المتحدة أن هناك مشاكل مرتبطة بإدارة الحقوق في المناطق التي أنشئت فيها منظمات الإدارة الجماعية. ويوجد منظمات سمو في تنزانيا. ومع ذلك، كان هناك الكثير من المشاكل المرتبطة بإدارة الحقوق. ولذلك، فإنه يرغب

في معرفة ما إذا كان المشروع سيكرر في الدول الأخرى الأعضاء. وأشارت الدراسة إلى أنه على الرغم من تباين الأنظمة، إلا أنه يجب أن يستفيد أصحاب حقوق التأليف والنشر من عملهم. ربما يمكن إعادة التفكير في كيفية تكرار هذا العمل من أجل تطوير نهج مشترك.

289. ودعا الرئيس الأمانة إلى الرد على أسئلة الوفود وتعليقاتها.

290. وأشار المستشار (السيد كوسكينين - أولسون) إلى الأسئلة التي طرحها ممثل شبكة العالم الثالث. يوجد حدود للتجمعات، وذلك لأن القوانين المنصوص عليها في جميع البلدان تمنع من استخدام الموسيقى والمصنفات السمعية البصرية في المناسبات دون إذن المؤلف. والنسخ الخاص للمواد من التلفزيون مثل على ذلك. والسؤال عن الشخص الذي تقدم له الأموال له علاقة بالمساءلة والشفافية والحكم الرشيد لمنظمات الإدارة الجماعية. وقامت الويبو بتنفيذ مبادرة في هذا المجال. وهناك مشروع يهدف إلى ضمان أن تكون منظمات الإدارة الجماعية شفافة وخاضعة للمساءلة والحكم الجيد. ومن شأن هذه العناصر التأكد من أن الأموال سوف تقدم لمن يستحقها. ويرى المستشار أنه سيتم قريباً إتاحة تلك المواد للدول الأعضاء والقطاع الخاص بشأن أفضل الممارسات التي تعتمد في مختلف البلدان. وأشار إلى سؤال طرحه وفد الكاميرون بشأن نقاط الضعف المذكورة على سبيل المثال. وجاء في قانون في السنغال بوضوح أنه ينبغي لجميع المذيعين تولي المعلومات وتوفيرها بشأن ما يؤدونه على شبكاتهم. ومع ذلك، لم تقم بذلك إلا فئة صغيرة جداً. ويجب وضع آليات التنفيذ في المكان المناسب لضمان أن أولئك الذين كانوا من المفترض أن يدفعوا، سيفوا بمتطلباتهم. أما عن سؤال وفد غواتيمالا المتعلق بالدليل، فذكر المستشار أن الأمانة تعدّ برنامج التعلم عن بعد. وفي العام المقبل، سيكون من الممكن لأصحاب المصلحة وصناع القرار دراسة الإدارة الجماعية على الإنترنت. وأشارت إلى التعليقات التي أدلى بها وفد جمهورية تنزانيا المتحدة. وتوجد مشكلة ذات الصلة بالشفافية والمساءلة وحكم منظمات الإدارة الجماعية وكانت هيئة المساءلة من المنظمات، بما في ذلك مجتمع حقوق الطبع والنشر من جمهورية تنزانيا المتحدة، إلى الجهات المعنية والمجتمع ككل عنصراً هاماً في ضمان عمل الإدارة الجماعية كما يجب. ولا تعدّ الإدارة الجماعية حلاً لكل مشكلة في القطاع السمعي البصري. وتعتبر العقود الواضحة واحدة من الأولويات الأولى التي يجب أن تتبعها الإدارة الجماعية.

291. واختتم الرئيس المناقشات حول الدراسة حيث لم تكن هناك أية تعليقات إضافية من الوفود.

292. وقدم وفد بوركينا فاسو مداخلة مكتوبة حول الدراسة، على النحو التالي:

"وتعتبر النتائج التي خلصت إليها السيدة أولسون في هذه الدراسة بالغة الأهمية وتمثل تحدياً قوياً بالنسبة إلينا. إننا نعدّ باستخدامها جيداً لتعزيز إدارة الحقوق الجماعية وتحسين التجارة في المصنفات السمعية البصرية في بلدنا.

وأضاف "إننا نحتاج إلى بعض التوضيحات:

"وتشير السيدة أولسون إلى أنها قدّمت ملاحظة في بوركينا فاسو والسنغال بشأن الإدارة الجماعية، والتي تفيد بأن أصحاب الحقوق السمعية البصرية نادراً ما يتمتعون بحقوق الاستغلال الحصري ويحصلون فقط على مكافأة عادلة.

"وفي بوركينا فاسو، فيما يتعلق بحقوق التأليف والنشر، إننا نعلم أن تنظيم إدارة الحقوق الجماعية تسمح لأصحاب الحقوق بنشر الأعمال عن طريق العقود العامة الموقعة مع المذيعين وشركات إسقاط الفيديو والموزعين بالإشارات المشفرة وعدد قليل من دور السينما التي لا تزال وظيفية، استناداً إلى الأسعار التي يصدر قرار وزاري بشأن تحديدها.

"وفي هذا السياق إن حقوق البث المجاورة تتكون من المكافأة عن النسخ الخاص والأجر العادل.

"وسؤالنا هو: في أية مرحلة تحديداً تقع هذه الإدارة بالاستناد إلى حقوق الطبع والنشر، بالنظر إلى أن هناك مسألة إذن مسبق؟"

النظر في الوثيقة CDIP/13/11 - اقتراح تنفيذ بشأن إضافة أنشطة جديدة ممكنة للويبو تتعلق بالانتفاع بحق المؤلف للتهوض بالنفاذ إلى المعلومات والمواد الإبداعية

293. وأشار الرئيس إلى أنه نظراً لضيق الوقت، لن ينظر في الوثيقة التي أعدتها اللجنة في دورتها الثالثة عشر. ودعا الأمانة إلى تقديم الوثيقة.

294. وذكرت الأمانة (السيدة لان تري) أنه يجري إعداد الدراسة عن طريق حقوق التأليف والنشر لتعزيز الوصول إلى المعلومات والمحتوى الإبداعي في إطار عنصر حقوق الطبع والنشر لمشروع الملكية الفكرية والمعلومات وتكنولوجيا الاتصالات (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) والهوية الرقمية والوصول إلى المعرفة. وعرضت الدراسة على اللجنة في دورتها التاسعة التي عقدت في شهر مايو 2012، إلا أن ضيق الوقت حال دون مناقشة الدراسة خلال تلك الدورة. وطلبت اللجنة تقييماً لجدوى للويبو بشأن الاضطلاع بأنشطة جديدة يمكن أن تساعد الدول الأعضاء على تحقيق أهدافها الإنمائية في المناطق المشمولة في الدراسة، وهي التعليم والبحث والبرمجيات والمعلومات في القطاع العام. وقدم التقييم خلال الدورة الـ 11 من اللجنة. وتحتوي الوثيقة (CDIP/11/6)، التي أعدها مستشار خارجي، على قائمة من ستة أنشطة يمكن للويبو القيام بها في هذه المجالات. وبناء على طلب الدول الأعضاء، أعد اقتراح أكثر تفصيلاً لتنفيذ (الوثيقة CDIP/12/9). ونوقش الموضوع أثناء انعقاد الدورة العاشرة للجنة في شهر نوفمبر 2013 وطلب من الأمانة أن تواصل تنقيح الوثيقة لتوضيح المقترح وعرضه في الدورة المقبلة للجنة. وينطوي المستند الحالي ومرفقاته على نسخة منقحة من خطة التنفيذ. وأخذت الملاحظات التي أبدتها الدول الأعضاء بعين الاعتبار. وقد اقترحت عناوين جديدة للأنشطة 1 و 2 و 3 و 5 بغرض بلورة محتوياتها بدقة أكبر.

295. وأشار وفد إيطاليا، متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، إلى أن الوثيقة تضمنت خطط التنفيذ لسته أنشطة متعلقة باستخدام حقوق الطبع والنشر لتعزيز الوصول إلى المعلومات والمحتوى الإبداعي. وفيما يتعلق بالأنشطة 1 و 2، فإنهم لاحظوا أنه لا يزال يطلب من الويبي إنشاء وجمع وعقد كميات كبيرة من المعلومات وإتاحتها للجمهور، من الناحيتين المهنية وغير مهنية، بطريقة أسهل. وفيما يتعلق بالنشاط 1، فقد رحبوا بالابتعاد عن إنشاء قاعدة بيانات مركزية لعدد من قواعد البيانات، وفيما يتعلق بالنشاط 2، قاموا بتوضيح نطاق أنشطة الويبي المحتملة. وليس واضحاً بالنسبة إلى الوفد كيف يمكن لهذه الأنشطة ولتطبيق التراخيص المفتوحة على المصنفات المشمولة بالحماية التأثير على حقوق أصحاب حق المؤلف. إذ يحتاجون لبعض الضمانات الأخرى في هذا الصدد قبل أن يتمكنوا من تأييد الأنشطة 1 و 2، ولبعض الإيضاحات أيضاً بشأن الآثار المترتبة عليها في الميزانية. وفيما يتعلق بالأنشطة 3 و 4، فقد رحبوا بإدخال التوازن في طائفة من الآراء والمعلومات المقدمة من الأمانة العامة بشأن الآثار المالية المترتبة على هذه الأنشطة. ونتيجة ذلك، قاموا بتأييد الأنشطة 3 و 4. وفيما يتعلق بالنشاط 5، رحبوا بالحد من النشاط في إعداد المعلومات ليستخدمها الويبي الداخلي، وفيما يتعلق بالنشاط 6، رحبوا بالتركيز على تلك البلدان الأقل نمواً التي كانت على استعداد أكثر لتنفيذ أي سياسة في هذا الموضوع. بيد أنهم بحاجة إلى المزيد من التوضيح بشأن النطاق الدقيق للأنشطة 5 و 6 وكذلك الآثار المترتبة في الميزانية قبل أن يكونوا في وضع يمكنهم من إقرارها.

296. وذكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن الدراسة توضح الأنشطة المقترحة. واقترح الوفد أن تقوم اللجنة بتقليل الأنشطة المقترحة لعدد أقل يؤدي على الأرجح إلى نتائج مفيدة وتوفير تأثير مستدام. وكما لوحظ في الدورات السابقة للجنة، فإن أثر النشاط 1 المقترح قد يكون محدوداً لأنه يركز على ثلاث دول أعضاء مع المؤسسات المحلية التي وفرت موارد تعليم وبحوث متعلقة بالملكية الفكرية. ويود أن يعرف ما إذا كانت الأمانة على علم بأي طلب لهذا النوع من المساعدة من الدول الأعضاء. وبالنسبة إلى النشاط المقترح 2، أعرب الوفد عن تقديره لدور القيادة الذي تؤديه الويبي للفرق الحكومي

الدولي العامل بشأن ترخيص حق المؤلف. ويبدو الأمر كما لو تم الانتهاء فعلياً من الترخيص. ويفترض أن توفر رخصة حقوق الإبداع التوفيقية مسارا للسير قدما للمزيد من المنظمات الحكومية الدولية الساعية إلى تنفيذ سياسات جديدة بخصوص حق المؤلف. وتكمن ميزة استخدام رخصة حقوق الإبداع التوفيقية في إمكانية التي تتيحها إلى الجميع، بمن فيهم الأشخاص الذين لا يمتلكون الخبرة في مجال حق المؤلف، في اختيار اتفاق الترخيص المطوع لتلبية احتياجاتهم وتنفيذه في حين لم يرغب الوفد في إفساد عمل الأمانة، إلا أنه كان من الواضح لماذا تحتاج الويبو إلى مثل هذه الميزانية الكبيرة لسفر الموظفين في إطار هذا النشاط. فالعديد من المنظمات الحكومية الدولية مقرها جنيف وربما لا يكون من الضروري انتقال الأشخاص بأنفسهم إلى المنظمات الأخرى التي يقع مقرها في بلدان أخرى في العصر الرقمي. وبناء على مناقشة أنشطة المنظمات الحكومية الدولية لسياسة النفاذ المفتوح في تقرير المدير العام، فإنه يبدو أن هذا العمل في متناول يد الويبو بشكل جيد. ويكون الوفد مهتماً بفهم هذا المشروع الجديد والدعوة إلى تمويل إضافي مما يتعلق بهذه الأنشطة الجارية. وبالنسبة إلى النشاطين 3 و4، بإمكان الوفد دعم التدابير التي تتخذها الويبو بغية إدكاء الوعي بالتراخيص مفتوحة المصدر بوصفها مصدراً مهماً من مصادر الابتكار بما في ذلك التدريب التقني من خلال الويبو. أما فيما يتعلق بالنموذج الجديد المبين في النشاط 3، فإنه يحتاج إلى المزيد من التوضيح. ويود الوفد أن يعرف ما إذا كان القصد من هذا النموذج أن تكون هناك دورة على شبكة الإنترنت أو مواد مطبوعة. وفيما يخص النشاط المقترح 5، دعم الوفد من حيث المبدأ الاقتراح بتقديم الويبو معلومات إضافية إلى الدول الأعضاء فيما يخص كيفية تطبيق سياسات النفاذ إلى المعلومات المتاحة لدى القطاع العام. ولكن أبرز الوفد التوصية 1 من جدول أعمال التنمية التي ذكرت ضرورة أن تقوم المساعدة التقنية على الطلب أو أن تقدم بناء على طلب من الدول الأعضاء. وسيدعم الوفد دعماً قوياً هذه المساعدة التقنية لأي من الدول الأعضاء المهتمة بها. ولكن الوفد طلب طمأنته بضمانات توافر الطلب على هذا النشاط. وعلى الرغم من أن الاقتراح استعرض إنشاء مجموعة من الأحكام أو السياسات النموذجية، اقترح الوفد إمكانية أن تعمل الويبو عوضاً عن ذلك على أساس تفاعلي مع الدول الأعضاء بغية دراسة الخيارات المتاحة أمامها وفقاً لكل حالة على حدة. وينبغي أن تعالج القضايا الموضوعية لحق المؤلف، بما في ذلك تطوير أحكام النموذج المعياري في اللجنة الدائمة. وعلاوة على ذلك، تعتبر المنهجيات الثلاثة للوصول إلى المعلومات في القطاع العام والواردة في الدراسة الأساسية مفصلة بما فيه الكفاية لتزود الويبو وأي من الدول الأعضاء المهتمة بالنماذج المناسبة للتنفيذ على المستوى الوطني. وقد يكون عقد مؤتمر وفقاً للاقتراح المقدم في النشاط 6 أمر سابق لأوانه. فيجب أن تكون البلدان الأقل نمواً في وضع يسمح لها بتطبيق الأحكام أو السياسات الجديدة على معلومات القطاع العام كي تتمكن من الاستفادة القصوى من هذه النوعية من المؤتمرات. وستتحقق الاستفادة للدول الأعضاء في الويبو بدرجة أفضل إن قدمت الأمانة مساعدة على أساس طلب كل دولة موجهة لها حسب احتياجاتها، على أن تكون المساعدة استشارية وتفاعلية.

297. واعتذر وفد البرازيل عن عدم إمكانية دراسة الوثيقة في دورة CDIP الماضية. وقد سّر الوفد أن تتناول الأمانة المخاوف التي أثارها الأعضاء. واقترح أن ينظر في كل نشاط باففراد. وكان هذا التغيير في الإجراءات مناسباً للغاية، إذ أتاح فحص كل نشاط على نحو مستقل وفقاً لحيثياته. مما جعل العملية أسهل وأكثر تنظيماً. وفي هذا السياق، ركز الوفد على النشاط 1، "المشروع الرائد في توفير الدعم القانوني والتقني لإنشاء قواعد بيانات لجعل موارد التعليم والبحث العلمي متاحة على أساس الوصول المفتوح". وقد عمل الوفد مع الأمانة العامة على ضبط بعض التفاصيل حول كيفية توفير هذا النشاط للموارد الأساسية اللازمة لمساعدة المعلمين في البلدان النامية. وأوضح الوفد سبب اهتمامه الخاص بهذا النشاط. وقد نجحت البرازيل في خلق العديد من البرامج في مجال السياسات الاجتماعية للموارد التعليمية المفتوحة. ويمكن للمشروع أن يساعد البلاد على تبادل الخبرات في هذا المجال. وأبرز الوفد بعض المبادرات القائمة في البرازيل لتقديم المواد التعليمية على أساس النفاذ المفتوح على صعيد الاتحاد والولايات والبلديات. وتم عرض بوابة المعلم. وكان هذا البرنامج على شبكة الإنترنت بحيث ساعد في تدريب المعلمين من خلال توفير المواد للفئات وتوفير مساحة لتبادل الخبرات. وتستقبل البوابة حالياً أكثر من 2 مليون زائر شهرياً من 193 بلداً. واستطاع المعلمون المستخدمون لهذا النظام الوصول إلى أكثر من 12 000 اقتراح للدروس أعدّها الزملاء في جميع الدول وشاركوا فيها. وأنشئ أيضاً برنامج بعنوان "البنك الدولي لأدوات التعلم". والبنك عبارة عن مستودع يحتوي على مواد تعليمية للوصول المفتوح بأشكال مختلفة في جميع مستويات التعليم. وحتى الآن، تم نشر أكثر

من 16 000 من الأدوات مع حوالي 2 000 أخرى يجري تقييمها أو ينتظر الإذن من مؤلفيها لنشرها. أما تلفزيون المدرسة، فهي قناة عامة تقع مسؤوليتها على عاتق وزارة التربية والتعليم. وتساعد المعلمين والطلاب من خلال استكمال الفصول. وكان المحتوى الذي تبثه قناة تلفزيون المدرسة متاحاً في المستودع العام للوصول المفتوح. وتضمنت البرامج الأخرى معايير البيانات الوصفية لتعلم أساسيات الكائنات والمستودعات الرقمية من الإنتاج الفكري والمكتبة الرقمية البرازيلية وتوسيع نظام الجامعة للنظام الوطني للصحة والمكتبة العلمية الالكترونية على الإنترنت ومركز التكنولوجيا ونشر المعرفة. هذه بعض العناصر التي تود البرازيل مشاركتها إذا وافقت اللجنة على الاستمرار في هذا النشاط. وشدد الوفد على أن النشاط سيبدأ مع المشروع التجريبي الذي تقدم له الويبو المساعدة القانونية، وذلك بغية وضع إطار قانوني لإنشاء قاعدة بيانات متاحة. وبعد أن يتم الانتهاء من المرحلة الأولى، فإن قاعدة البيانات تصبح أداة للأعضاء لتبادل جميع المواد التعليمية بلغات مختلفة. وقد يؤثر ذلك تأثيراً كبيراً على الفصول التي تدرس في البلدان النامية. وأيد الوفد بشدة هذا النشاط. وأعرب عن أمله في كون هذا البذرة الأولى للمشروع، من الممكن أن تولد ثماراً عديدة في المستقبل.

298. ولفت ممثل شركة نولج إيكولوجي إنترناشيونال انتباه اللجنة مرة أخرى إلى مبادرة العقد بالاشتراك مع منظمة اليونسكو والويبو في عام 1976، لاسيما قانوني تونس النموذجي بشأن حقوق التأليف والنشر للبلدان النامية. وفي ضوء الهدف الأساسي من هذا المشروع الذي يرمي إلى جمع المعلومات واستكشاف إمكانيات نظام حقوق المؤلف، بما في ذلك المرونة ونماذج مختلفة لتعزيز الوصول إلى المعرفة، اقترح الممثل أنه كجزء من تنفيذه المستقبلي للمشروع، فإنه يمكن للويبو إجراء دراسة استطلاعية للتأكد من جدوى الإنتاج استكمالاً لهذا القانون النموذجي وتكييفه مع البيئة الرقمية. وسعى القانون النموذجي لسنة 1976 الذي صاغه الخبراء بناء على طلب الدول الأعضاء من كل من الويبو واليونسكو إلى توفير قالب يتسق مع نموذج اتفاقية برن للبلدان النامية من شأنه استيعاب كل من النظام التقليدي للقانون العام والنظام التقليدي للقانون المدني. وتناول القانون النموذجي بعض أهم القضايا في مجال حق المؤلف، بما في ذلك حماية الفولكلور وكذلك القيود والاستثناءات من الحقوق مثل تلك الموجودة في القسم 7 من الاستخدام العادل والقسم 3 من الأعمال الغير محمية وأو القسم 10 من الحد من حقوق الترجمة. قدم القانون النموذجي أساساً لحماية حقوق المؤلف، بما في ذلك الأحكام الواسعة الخاصة بترخيص الأعمال وإنفاذ الحقوق والصيغة المقترحة بشأن معاملة باينت العامة في القسم 17. وبالرغم من أن نموذج قانون 1976 كان مفيداً، إلا أن الكثير من الأحداث قد طرأت في السنوات الـ 38 الماضية، ويبدو أنه من المناسب النظر في تحديث نص هذا القانون غير الملزم، وخاصة في ضوء التطورات الجديدة في القانون الدولي، بما في ذلك القواعد الواردة في اتفاق تريبس لمنظمة التجارة العالمية، لعام 1996 ومعاهدات الويبو للإنترنت فضلاً عن معاهدات بكنين ومراكش. ومن بين المواضيع الأخرى، تتوافر الفرصة لصياغة أحكام نموذجية لتناول التقييدات والاستثناءات الخاصة بحق المؤلف في مجال التعليم والبحث لتشمل المؤسسات مثل المكتبات والمحفوظات التي تدعم التعليم والبحث، وكذلك التعليم عن بعد العابر للحدود، والنفاذ إلى المصنفات اليتيمة المحمية بحق المؤلف، والمزيد من الاستثناءات الآتية للترجمة، ونظم لقواعد المسؤولية للتعامل مع مجموعة من الانشغالات التي تتعلق بالنفاذ إلى المصنفات الثقافية تتسق مع اعتبار المصالح المشروعة لموردي المعارف والمصنفات الثقافية. وفي هذا الصدد، تتيح المادة 2.44 من اتفاق تريبس والاستثناء الذي ينص عليه اتفاق تريبس للبلدان الأقل نمواً فرصاً أمام سبل جديدة لتنفيذ الاستثناءات الخاصة بحق المؤلف، بما في ذلك بعض النهج التي قدمتها مجموعة البلدان الأفريقية في اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة

299. وأيد وفد نيبال المقترح المنقح المتعلق بأنشطة الويبو الجديدة المحتملة. وشدد الوفد على خطة لتنفيذ النشاط 6، الذي اقترح خصيصاً للبلدان الأقل نمواً.

300. وذكر ممثل شبكة العالم الثالث أن المشروع التجريبي لتوفير الدعم القانوني والتقني من أجل إنشاء قواعد بيانات لجعل موارد التعليم والبحث العلمي متاحة على أساس الوصول المفتوح بالغ الأهمية. ويعتمد الوصول إلى موارد التعليم والبحث العلمي في المؤسسات بالبلدان النامية إلى حد كبير على الوصول إلى المصنفات المنشورة أو التي تنتجها المؤسسات في البلدان المتقدمة. ولذا، ينبغي توسيع نطاق المشروع لاستكشاف كيفية إمكان المؤسسات في البلدان المتقدمة أن تساهم في جعل

الموارد التعليمية والبحثية متاحة للبلدان النامية على أساس الوصول المفتوح.

301. ودعا الرئيس الأمانة للرد على أسئلة الوفود وتعليقاتها.

302. وأشارت الأمانة (السيدة وودز) إلى النشاط 1 في المشروع التجريبي لإنشاء قواعد البيانات. وعلى سبيل مثال العديد من المشاريع الرائدة الأخرى، فإن الفكرة قد تبدأ صغيرة عن طريق تجربتها في بلد واحد أو عدد قليل من البلدان. ويمكن للجنة أن تقرر مواصلة تطويرها مرة واحدة ثم الإبلاغ عن العمل الذي تقوم به إلى اللجنة. ومن الممكن دائماً العثور على الدروس المستفادة التي يمكن تطبيقها على نطاق أوسع في بلدان أخرى. ويمكن للدول الأخرى الأعضاء استعراض التقرير وتحديد السبل لتطبيق المبادئ المستمدة من المشروع التجريبي لأنشطته. ويمكن للدول الأعضاء أن تختار أيضاً توسيع المشروع إذا تبين أنه ذو قيمة للبلدان الأخرى. وكان النشاط 2 يتعلق بتطبيق نظام الترخيص المفتوح للمحتوى الذي تنتجه المنظمات الدولية. وأبلغت الأمانة اللجنة أن الويبو كانت قريبة جداً من إصدار سياسة الوصول المفتوح. وكما سبق ذكره، فقد تم العمل لبعض الوقت بالإبداعات الشائعة وستستخدم تراخيصها في سياسة الوصول المفتوح. وقد وضعت هذه التراخيص ليس فقط لتطبيق الويبو بل لمجموعة واسعة من المنظمات الدولية. ويعمل هذا المشروع على نحو وثيق مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى لتبادل الخبرات وحقوق التأليف ونشر خبرة الويبو. وينطبق على هذه التراخيص لتلك الوظيفة الفريدة من نوعها للويبو والدول الأعضاء التي تتطلب في كثير من الأحيان من المنظمة العمل أكثر مع المنظمات الدولية ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى. وأشارت الأمانة إلى الميزانية المقترحة للسفر. وكانت ميزانية 14 000 فرنك سويسري على مدى عامين. وكانت الفكرة لشخص يعمل على نشاط حضور عدد من التجمعات الدولية التي وقعت بالفعل، وخاصة بين المجموعات المنتشرة داخل كيانات الأمم المتحدة والمجموعات التي قد يكون المستخدمون بها أكثر تفاعلاً مع استخدام ترخيص المنظمات الحكومية الدولية من أجل تبادل الخبرات والتعلم من بعضهم البعض ومن الويبو لتبادل الخبرات بشأن حقوق ملكية المؤلف. وصحيح أن العديد من الأنشطة سيضطلع بها دون تكلفة، سيكون مقرها جنيف. ومع ذلك، كانت فكرة مشاركي الويبو لحضور فعاليات مثل معرض فرانكفورت للكتاب عند حصولها على جميع كيانات النشر، والإبداعات الشائعة، والمؤتمر السنوي للإبداع الذي اشتمل على لوحة تركز على المنظمات الحكومية الدولية. وأشارت الأمانة إلى نشاط 3 وأشارت إلى عدم وجود أسئلة أخرى بشأن هذا النشاط. وكان هناك تأكيد على أهمية التوازن والتأكد من أن جميع وجهات النظر سيعبر عنها. وسيكون هذا بالتأكيد بالطريقة التي كان يدار بها المشروع. وستديره شعبة قانون حق المؤلف حتى لو تم استخدام المستشارين. وبالمثل، فإنه لم يظهر الكثير من الاهتمام بالنشاط 4 إلا إذا كان هناك توازن في التنفيذ. ومن المؤكد أن الأمر قد لوحظ. وكان النشاط 5 حول إعداد المعلومات عن السياسات والممارسات والمشاريع القائمة في الدول الأعضاء عن استخدام المعلومات في القطاعين العام والمفتوح. ويعد الاهتمام الرئيسي هو ضمان أن هذا النشاط أو أي نشاط تضطلع به الويبو متعلق بتقديم المساعدة القانونية للدول الأعضاء سيكون مدفوعاً بالطلب. وأكدت الأمانة للجنة أن المساعدة القانونية قد قدمت على هذا الأساس. وفيما يتعلق بمسألة ما إذا كان هناك طلب لهذا النشاط، ذكرت الأمانة أنه كثيراً ما توصلت بطلبات واسعة إلى الحصول على المساعدة لتطوير قانون حقوق الطبع والنشر الجديد. وكان هذا موضوع من المواضيع التي قد يتم إدراجها. ويوجد أيضاً طلبات محددة للحصول على المساعدة بشأن الاحتياجات والمناقشات التي جرت في البلدان المتعلقة بالوصول المفتوح. ووجهت تلك الأسئلة إلى الأمانة حيث جرت بعض المناقشات دون النظر إلى الآثار المترتبة على حق النسخ. وتمثل أحد الأمور الذي ينبغي القيام به في إطار هذا المشروع في النظر في كيفية أخذ حقوق الطبع والنشر في الاعتبار لدى بعض الدول الأعضاء بموجب أنشطة الوصول المفتوحة. وتكمن الفكرة في استخدام هذه المادة لتقديم المساعدة إلى مزيد من الدول الأعضاء بناء على الطلب. وكان النشاط رقم 6 مؤتمراً حول البلدان الأقل نمواً. وفيما يتعلق بالسؤال بشأن ما إذا كان من السابق لأوانه عقد مثل هذا المؤتمر، فسرت الأمانة العامة ذلك أن النشاط كان مقترحاً لأنه قد يكون مفيداً للتركيز أولاً على الآثار المترتبة على حقوق الطبع والنشر نظراً لأن هذا الجانب لم يؤخذ أحياناً في الاعتبار عند تطوير سياسات النفاذ الحر للمعلومات. ومع ذلك، فقد لاحظت الأمانة العامة أن العديد من الأسئلة قد طرحت بشأن توقيت هذا النشاط. وكان هناك أيضاً إدراك بأن التركيز سيكون على ضرورة مشاركة البلدان الأقل نمواً التي كانت تعمل بالفعل في

هذا المجال وأبدت اهتماماً في تطوير القانون في هذا المجال. وبناء على اقتراح تطوير قانون تونس النموذجي، أعلنت الأمانة العامة أنها خارج نطاق المشروع المقترح إلى حد كبير. لكنها قد تعود مرة أخرى إلى النشاط رقم 5 المتعلق بتطوير أحكام القانون النموذجي. وقد يكون هذا الجانب من النشاط رقم 5 منفصلاً عن الدراسة الاستطلاعية للنشاط. وأوجزت الأمانة العامة أنها تعتقد أن هناك إجماع على المضي قدماً. أما فيما يتعلق بالنشاط 1، فاقترحت الأمانة أنه سيوضع اقتراح أكثر تفصيلاً مع الدول المهمة بتنفيذ مشروع تجريبي في بلدان معينة مع مراعاة التعليقات التي أبدتها الدول الأعضاء. وفي النشاط 2، تعتقد الأمانة العامة أنه قد يكون المضي قدماً لتنفيذ المشروع عقب تفسيره وقد تنتظر رد فعل الدول الأعضاء بشأن ذلك. أما بالنسبة إلى النشاطين رقم 3 و4، فتتترح الأمانة العامة المضي قدماً في المشروع كما وصف، لأنه لم يعترض عليه إلى جانب دعم البعض له. وفيما يخص النشاط رقم 3، بدأ القلق واضحاً بشأن تطوير وتقديم النماذج التشريعية. وبناء على ذلك، اقترحت الأمانة العامة تقسيم هذا المشروع إلى النصف، وتبدأ بالدراسة المتعلقة بدراسة استقصائية عن القوانين وممارسات الدول الأعضاء. وفيما أشير إليه، شمل تطوير المشروع بداية سبع دول. ومع ذلك، من المفيد المضي قدماً في دراسة النوع المعمول به في اللجنة الدائمة حيث طلب المستشارون إجراء الدراسة الاستقصائية في جميع المناطق والقوانين الموجودة حالياً. وبدلاً من أن تطلب منهم تطوير أحكام نموذجية، قد تعمل الأمانة العامة بناء على المعلومات التي حصلت عليها من الدراسة، التي قد تكون نافعة في تقديم المساعدة التشريعية إذا تم تطوير دراسة من هذا النوع، فإنها قد تكون مقبولة من أجل القيام بنشرها وتكون متاحة للدول الأعضاء وليس الاحتفاظ بها على أنها معلومات نافعة للأمانة العامة للمساعدة في التشريعات. وفي النشاط رقم 6، تجلّى على ما يبدو بعض المخاوف بشأن ما إذا كانت جاهزة للتنفيذ في هذا الوقت. وبناء على ذلك، تتترح الأمانة العامة تعليقها حتى يتم تنفيذ الأنشطة الأخرى. وقد يعاد النظر في هذا النشاط.

303. تساءل الرئيس ما إذا كان مسار العمل الذي حددته الأمانة العامة مقبول لدى جميع الدول الأعضاء.

304. وذكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن الطريقة التي تم اتباعها تبدو معقولة.

305. وذكر وفد البرازيل أن مسار العمل المقترح بدا معقولاً وهو يدعمه.

306. واختتم الرئيس المناقشات نظراً لعدم وجود تعليقات أخرى من الوفود. ودعا اللجنة إلى الاهتمام بالدراسات التي أجريت في إطار مشروع الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

النظر في الوثيقة CDIP/14/INF/3 - العلامات التجارية العشوائية: شواهد من شيلي؛ الوثيقة CDIP/14/INF/4 - دراسة بشأن تأثير نماذج المنفعة في تايلند؛ الوثيقة CDIP/14/INF/5 - دراسة بشأن استخدام الملكية الفكرية وتصدير أداء الشركات البرازيلية. الوثيقة CDIP/14/INF/6 - تقرير بشأن استخدام الملكية الفكرية في البرازيل (2000-2011)؛ الوثيقة CDIP/13/INF/5 - دراسة بشأن تأثير الملكية الفكرية على الصناعة الدوائية في الأوروغواي؛ الوثيقة CDIP/13/INF/8 - دراسة بشأن دور براءات الاختراع في استراتيجيات الأعمال التجارية: البحث بشأن دوافع الشركات الصينية من أجل تسجيل براءات الاختراع؛ وتنفيذ براءات الاختراع وبراءات التصنيع؛ والوثيقة CDIP/13/INF/9 - دراسة بشأن استراتيجيات تسجيل براءات الاختراع الدولية بالنسبة للمقيمين الصينيين.

307. ذكرت الأمانة (السيد فينك) أن الدراسات قد أعدت في إطار مشروع الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية (CDIP/5/7 Rev) الذي يستند إلى التوصيتين رقم 35 و37 من جدول أعمال التنمية. وكان مجتمع البحوث الاقتصادية محاط إحاطة جيدة بأن تأثير أنظمة الملكية الفكرية تختلف باختلاف مستوى التنمية الاقتصادية. ومع ذلك، يفتقر واضعو السياسات في البلدان النامية إلى القدرة على اتخاذ القرارات - المسندة بالبيانات. وهناك الكثير من الأبحاث الاقتصادية التي تمحورت حول أثر إصلاحات سياسة الملكية الفكرية. ولكن اضطلعت الجامعات ومكاتب الملكية الفكرية بهذه البحوث في الغالب في البلدان المتقدمة. ويتوافر العديد من مكاتب الملكية الفكرية على وحدات بحثية اقتصادية. ومع ذلك، لم يكن هناك قدرة كافية على دراسة دور نظام الملكية الفكرية تجريبياً في المزيد من البيئات ذات الموارد المحدودة.

وهناك الكثير من الأدلة الأكاديمية بشأن الروابط بين الملكية الفكرية والتنمية تتكون من أدلة الاقتصاد القياسي عبر البلاد والتي كان عليها عدد من القيود المنهجية وتعتمد على افتراضات قوية نسبياً وأدلة قولية. وتمثلت أهم مساهمة في المشروع في عرض الأدلة الصغيرة على طاولة المفاوضات. إذ اعتبر عنصرًا أساسياً في دراسات تطوير قواعد البيانات الصغرى الجديدة التي تعتمد بوجه أساسي على المعلومات الناتجة عن مكاتب الملكية الفكرية، وتبني الجسور أيضاً إلى مصادر أخرى من البيانات الإحصائية، ولا سيما الدراسات الاستقصائية الثابتة، والدراسات الاستقصائية المبتكرة وقواعد البيانات القطاعية. لقد كان المشروع مفتوحاً أمام أي دولة عضو مهممة برؤية الدراسات التي أقيمت. وفي البداية، عملت الأمانة العامة في إطار مشاورات مكثفة لإحاطة الاحتياجات التحليلية للحكومات التي عملت معها إحاطة أفضل، وكذلك البنية التحتية للبيانات الموجودة وتقييم جدوى ما يمكن إنجازه من خلال هذه الدراسات. ولقد عملت الأمانة بطريقة وثيقة مع جميع الوكالات الحكومية المعنية، ولا سيما مكاتب الملكية الفكرية والوزارات ذات الصلة. وشارك أيضاً الباحثون المحليون والمؤسسات البحثية والخبراء الدوليون الذين يستطيعون توظيف أحدث المناهج من حيث الأساليب المنهجية. وعادة ما كانت تعقد ورش العمل في مرحلتين المتوسطة والنهائية. وقد كانت هناك آليات مراجعة مختلفة، بما في ذلك آلية استعراض النظراء الصريحة وهي آلية قدمت ردود فعل بشأن المنهج التحليلي والدراسات. ولقد تم التركيز بصورة كبيرة على تطوير قواعد البيانات الصغرى الجديدة فيما يخص استخدامات الملكية الفكرية. كما قامت الأمانة بتعبئة مصادر بيانات أخرى لإجراء الدراسات. وفي بعض الحالات، تم اعتماد نهج دراسة الحالة. فعلى سبيل المثال، في حالة دراسة بشأن قطاع الغابات في أوروغواي، فإن البيانات المتاحة تكون محدودة. وكان السبيل الوحيد لجمع بعض الأدلة هو نهج دراسة الحالة التي تستند إلى حد كبير إلى مقابلات مع الجهات المعنية الرئيسية. وهذا ما يستكمل الأدلة التجريبية التي تنتج عن تحليل قواعد البيانات الصغرى.

308. وقدمت الأمانة (السيد رافو) لمحة عامة عن دراسة حول استخدام الملكية الفكرية وتصدير أداء الشركات البرازيلية (الوثيقة CDIP/14/INF/5) وتقرير حول استخدامات الملكية الفكرية في البرازيل (2000-2011) (الوثيقة CDIP/14/INF/6). وبدأت الأمانة بالوثيقة الأولى. وكانت هذه هي الدراسة الثانية التي أجريت في البرازيل. وكانت الحكومة مهممة بدراسة استخدامات الملكية الفكرية من خلال الشركات المصدرة، والتي تعتبر شريحة ذات أهمية متزايدة في قطاع الصناعة التحويلية. وقد أشرف على الدراسة المعهد البرازيلي للأبحاث الاقتصادية التطبيقية. حيث تم إعداده بالتعاون الوثيق مع الأمانة العامة والجامعة البابوية الكاثوليكية في ريو دي جانيرو. واعتمدت المنهجية إلى حد كبير على الدراسات الاستقصائية المبتكرة. وجرى استخدام ثلاث جولات من الدراسات الاستقصائية المبتكرة. وقد استكملت المعلومات من خلال بيانات تفصيلية عن المنتجات التي تصدرها الشركات. وكان لهذا بعض القيود. فلم يتم التحليل سوى على الشركات الكبيرة التي توظف 500 موظف أو أكثر. وسمح هذا بالتحليل الدقيق للمتغيرات الكثيرة التي حدثت عبر السنين. كما لوحظ وجود علاقة إيجابية بين أداء الخبراء واستخدامات الملكية الفكرية في بعض النتائج. وكان الارتباط أقوى وأكثر فعالية من حيث استخدام براءات الاختراع من قبل الشركات البرازيلية المصدرة. ومع ذلك، لم تكن العلاقة بالضرورة سببية. أما الوثيقة الثانية فتعتبر تقريراً وصفيًا بشأن استخدامات الملكية الفكرية في البرازيل. واعتمدت المنهجية في الغالب على وحدة تسجيل بيانات الملكية الفكرية. وللتغلب على القيود المفروضة على الدراستين السابقتين، تم إجراء قدر كبير من العمل من أجل تنظيف قواعد بيانات إنتاج الملكية الفكرية في مكتب الملكية الفكرية البرازيلي من أجل إنشاء قاعدة بيانات إحصائية تكون مناسبة للتحليل الاقتصادي والإحصائي. وتضمنت الوثيقة الملحق الذي وصف العمل الذي تم القيام به من أجل تنظيف ووضع قاعدة للبيانات معاً. وورد في التقرير استخدام مختلف أدوات الملكية الفكرية، بما في ذلك براءات الاختراع ونماذج المنفعة والنماذج الصناعية والعلامات التجارية والعلامات الجماعية والمؤشرات الجغرافية وغيرها. وتجاوزت التغطية الجغرافية للتقرير البرازيل ككل. واطلعت أيضاً على الوضع داخل الولايات البرازيلية.

309. وقدمت الأمانة (السيد فينك) دراسة عنونها واضعو اليد على العلامات التجارية: شواهد من شيلي" (الوثيقة CDIP/14/INF/3). وذكرت الأمانة بأن التقرير عن استخدامات الملكية الفكرية في شيلي قد قَدّم في الدورة الـ 11 للجنة. وهناك دراسة بشأن براءات اختراع الأدوية في شيلي لا زالت معلقة وستقدّم قريباً. وركزت دراسة

"واضعي اليد على العلامة التجارية" على سلوك معين يرتبط بشكل محدد من أشكال الملكية الفكرية. ولقد بدا في دراسة "وضع اليد على العلامة التجارية"، حالة جرت فيها محاولات لتسجيل العلامات التجارية المستخدمة من قبل شركات أخرى من أجل الحصول المجاني على سمعة العلامة التجارية. وفي حالة الشيلي، كانت هناك أدلة على حدوث وضع اليد على العلامة التجارية في كثير من الأحيان. وكانت الحكومة محتمة بالنظر في هذه الظاهرة لكون الشيلي ماضية قدماً في عملية إصلاح تشريعات العلامات التجارية. ولقد قدمت الدراسة مساهمة تجريبية مثيرة للاهتمام في هذه العملية. وتمثل الهدف من هذه الدراسة في تقييم إلى أي مدى كان وضع اليد على العلامة التجارية موجوداً بصورة منهجية وكيف يؤثر ذلك على أصحاب العلامات التجارية. وركزت الدراسة على وضع اليد باعتباره سلوكاً اقتصادياً، بغض النظر عن شرعيته. وقد ترفض مكاتب العلامات التجارية في كثير من الحالات طلبات وضع اليد على العلامات التجارية، أو أن أصحاب العلامات التجارية الأصلية تنجح في إبطال تسجيل العلامات التجارية التي تم وضع اليد عليها في المحكمة، في حين أنه لا يجوز أن تكون هذه الحالة دائماً. لقد سعت قوانين العلامات التجارية لتحقيق التوازن بين حماية الحقوق الحصرية لأصحاب العلامات التجارية وحتى لا يتم وضع تقييد غير ملائم لدخول العلامات التجارية الجديدة. أما في الممارسة العملية، فغالباً ما تكون الحدود غير مرسومة بوضوح بين محاولات سينة النية للحصول المجاني على العلامة التجارية والدخول بحسن النية إلى العلامات التجارية الجديدة. ومن المهم النظر في أن الدراسة ركزت على وضع اليد كظاهرة اقتصادية. إذ اعتمد النهج التجريبي. وتولدت البيانات المستخدمة في الدراسة خلال المرحلة الأولى انطلاقاً من هذا المشروع. وهي تعتمد على قاعدة بيانات إحصائية تستند إلى بيانات التشغيل لدى مكتب الملكية الفكرية الشيلي. وهي تعتمد أيضاً على أسماء يمكن من خلالها تتبع سلوك العلامة التجارية لمقدم الطلب مع مرور الوقت. لقد أشارت النتائج إلى أن وضع اليد على العلامة التجارية يعتبر ظاهرة متكررة. وتقدر بتحفظ في حدود 1% من جميع الإيداعات في المتوسط في أي سنة من السنوات التي تمت فيها محاولات وضع اليد، والتي بلغت 300 طلب سنوياً. ورغم أن هذا لا يبدو عدداً ضخماً، فقد كان له تأثير كبير جداً. لقد قامت الدراسة بالكشف عن بعض السلاسل السببية، على الأقل بقدر ما كان النهج التجريبي معنياً. لقد تبين أن مقدمي الطلبات متضررين من وضع اليد الذي يغير لاحقاً سلوك تقديم مطالباتهم. ولقد تم تحديد ذلك من خلال تحليل المعطيات المعارضة. وأشار التحليل إلى أن أصحاب العلامات التجارية متضررين من وضع اليد الذي يغير لاحقاً سلوك تقديم مطالباتهم. واقترحت الأدلة الإحصائية التي قدموها المزيد من التطبيقات وساهم هذا في استيفاء عدد أكبر من الطلبات. وهذا يشير إلى أن وضع اليد لم يكن مهماً فقط لأنه ظاهرة في حد ذاته، ولكنه يؤثر أيضاً على سلوك تقديم مطالبات أصحاب العلامات التجارية.

310. وقدمت الأمانة (السيد تشو) دراسة حول دور براءات الاختراع في استراتيجيات الأعمال التجارية: بحث بشأن دوافع الشركات الصينية لتسجيل براءات الاختراع وتنفيذ براءات الاختراع وتصنيع براءات الاختراع نيابة عن مكتب الدولة للملكية الفكرية (SIPO) في الصين. وأعد مركز بحوث وتمية الملكية الفكرية التابع لمكتب (SIPO) الدراسة. وفي السنوات الأخيرة، شهدت تقديم إيداعات البراءات في الصين نمواً سريعاً جنباً إلى جنب مع التنمية الاقتصادية. ومع ذلك ظلت التساؤلات حول كيف يمكن أن يجري وضع براءات الاختراع قيد الاستخدام وكيف استخدمت الشركات هذا النظام للتنافس مع الآخرين. وكان الغرض من هذه الدراسة هو محاولة فهم ما الذي دفع الشركات الصينية إلى إيداع طلبات براءات الاختراع، وكيف استخدمت براءات الاختراع الخاصة بها وما هي الفوائد المالية التي استمدتها من تلك البراءات. واستند المشروع بصورة رئيسية على المسح السنوي لبراءات الاختراع في الصين. ويعد المسح مشروعاً كبيراً قام به مكتب SIPO منذ عام 2008. إذ استند إلى عينة من براءات الاختراع التي منحت في العام السابق. ففي كل عام، أدرجت حوالي 40 000 إلى 50 000 براءة اختراع في العينة التي تغطي براءات الاختراع ونماذج المنفعة والتصاميم الصناعية. وشكلت براءات الاختراع جزءاً رئيسياً من التحقيق. فيما شكلت نماذج المنفعة والتصاميم الصناعية حصصاً أصغر. لقد كان الاستطلاع ناجحاً جداً. وتجاوز معدل الاستجابة 80%. وتراوح الأسئلة الواردة في المسح بين الدافع الأساسي لتقديم براءات الاختراع، والإنفاق على البحث والتطوير المرتبط بالأبحاث التي تؤدي إلى براءة الاختراع، وكيف يُستفاد من براءات الاختراع وما هي العائدات الناتجة عن هذه البراءات. لقد كان المسح وسيلة هامة للحصول على معلومات تتعلق بأنشطة تسجيل براءات الاختراع في الصين، وكيف تم تنفيذ هذه البراءات. وقد أجرى مركز بحوث وتمية الملكية الفكرية التابع لـ

SIPO التحليل، وأسفر عن بعض النتائج المثيرة للاهتمام. أولاً، بلغ دائماً معدل تنفيذ براءات الاختراع حوالي 70% في الصين. وقد حُدد التنفيذ على أنه الاستخدام - الذاتي لأغراض الإنتاج وكذلك الاستخدام لأغراض استراتيجية مثل الترخيص، والترخيص المشترك، ودمج براءات الاختراع في معايير واحتياجات تكنولوجيا البناء. وكان أعلى معدل تنفيذ يخص مقدمي الطلبات التابعين للشركات. لقد تجاوز 80% فيما نفذت الجامعات أقل من 30% فقط من براءات الاختراع الخاصة بها. ويعكس هذا عدم وجود أشكال تعاون ممكنة بين الجامعات والصناعات. ومن بين الأمور المثيرة للاهتمام أن نلاحظ أن معدلات التنفيذ الخاصة بنماذج المنفعة والتصاميم الصناعية كانت أعلى بقليل من براءات الاختراع. وهو أمر يعبر عن استخدام هذين النظامين استخداماً مكثفاً في الصين. وثانياً، أشار الاستطلاع إلى التحول من الاستخدام البسيط لبراءات الاختراع إلى الاستخدام الأكثر تطوراً لهذه البراءات. ويظل الاستخدام - الذاتي بقصد الإنتاج هو الدافع الأساسي لتقديم براءات الاختراع في الصين، حيث يستخدم أصحاب البراءات براءات الاختراع الخاصة بهم لتأمين حصتهم في السوق ومنع التقليد من قبل الآخرين. بيد أن الاستخدام الاستراتيجي لبراءات الاختراع في السنوات الأخيرة اكتسب شعبية كبيرة. إذ شمل هذا الاستخدام؛ التراخيص، والدمج في المعايير، وبناء مجموعات براءات الاختراع، وحجب التقدم التكنولوجي أمام المنافسين وما إلى ذلك. ولم تكن هذه الأمور من الاستخدامات المباشرة لبراءات الاختراع. بل إن الغرض من ذلك هو تعزيز مكانة الشركة في هذا المجال. وأشار المسح إلى أنه جرى اعتماد حوالي 3 000 براءة اختراع خلال عام 2012، تخص كلها المعايير المحلية أو الصناعية أو الوطنية أو الدولية. ولقد أدى أصحاب الشركات الكبيرة دوراً قيادياً في إدراج براءات الاختراع في المعايير، في حين أن عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة كان ضعيفاً نسبياً في هذا الصدد. وقدم المشروع وجهات نظر مفيدة حول دوافع الشركات الصينية لتقديم براءات الاختراع وكيف تستخدم. وقضى الاستنتاج بأن هذه البراءات قد استخدمت بالفعل، خلافاً لما قاله البعض. ويختلف الميل نحو استخدام براءات الاختراع ما بين الشركات والجامعات. ويجب أن ينظر صانعو السياسات في سبل تقوية العلاقات بين الجامعات والصناعات لتعزيز استخدام الجامعات لبراءات الاختراع. وشرعت الشركات الصينية في استخدام براءات الاختراع لأغراض استراتيجية إلى ما بعد الاستخدام المباشر. وبالرغم من ذلك، فهي لا تزال في حاجة إلى مزيد من الخبرة مقارنة مع المستخدمين في البلدان المتقدمة.

311. وقدمت الأمانة (السيد ونش فنسنت) دراسة بشأن استراتيجيات تسجيل براءات الاختراع الدولية بالنسبة إلى المقيمين الصينيين. وقد أجريت بالتوازي مع الدراسة التي قدمت للتو. إذ يشهد تسجيل براءات الاختراع في الصين نمواً سريعاً. وركزت دراسات اقتصادية كبيرة على الارتفاع في تسجيل براءات الاختراع المحلية في الصين. ولكن يكاد ألا يكون هناك أي دراسات حول إيداعات البراءات من قبل المقيمين الصينيين في الخارج. لقد كان الهدف من هذه الدراسة وصف براءات الاختراع الصينية في الخارج وتحليلها. إذ أعدت قاعدة بيانات كبيرة ومجموعات بيانات لإجراء الدراسة. وأنشئت قاعدة بيانات لأسر براءات الاختراع الأجنبية الموجهة من أجل تحليل براءات الاختراع الصينية في الخارج. ولقد قاد التحليل إلى عدة نتائج. ففي بداية التسعينات، كان العدد الإجمالي لأسر براءات الاختراع الصينية الأجنبية الموجهة على قدم المساواة مع تلك التي وجدت في غيرها من الاقتصادات المتوسطة الدخل التي تشهد نمواً سريعاً. ولكن، قبل مطلع القرن، انفصلت الصين عن الاقتصادات السريعة النمو الأخرى، وبدأت تظهر كطرف رئيسي في مجال براءات الاختراع الدولية. لقد ازداد نمو إيداعات البراءات الصينية في الخارج ازدياداً ملحوظاً بعد عام 2000. وفي البداية، ربط الكثير من أسر براءات الاختراع الأجنبية الموجهة بنماذج المنفعة. ومع حلول عام 2000، ارتبطت حوالي 80% من أسر براءات الاختراع الأجنبية الموجهة المقدمة من قبل المقيمين الصينيين بتطبيقات براءات الاختراع. وكانت حصة براءات الاختراع الصينية المودعة في الخارج لا تزال تمثل جزءاً صغيراً من إجمالي براءات الاختراع المودعة في الصين نفسها. وبلغت حصة أسر براءات الاختراع الأجنبية الموجهة من بين جميع أسر براءات الاختراع التي يقدمها المقيمون الصينيون ما بين 5% و6%. وشهدت البلدان ذات الدخل المرتفع مثل ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية حصصاً أعلى بكثير من براءات الاختراع الأجنبية الموجهة بالنسبة إلى مجموع أسر براءات الاختراع. وتراوح ما بين 60% و50% على التوالي. وبالرغم من ذلك، تجدر الإشارة إلى أن البيانات لم تُستكمل سوى في نهاية عام 2009. غير أنه لو جرى تحديث البيانات، فمن المرجح أن تكون حصة براءات الاختراع الصينية المودعة في الخارج أعلى من ذلك بكثير. وتبين أن حوالي 70% من أسر براءات الاختراع الأجنبية الموجهة التي يقدمها

المقيمون الصينيون قد أرسلت إلى مكتب ملكية فكرية أجنبي واحد فقط وليس عدة مكاتب كما في حالة بلدان مثل الولايات المتحدة أو أمريكا وألمانيا. ومع ذلك، تغير هذا التوجه بسرعة أيضاً. كما أن حصة أسر براءات الاختراع الصينية المقدمة إلى أكثر من مكتب خارجي قد ارتفعت من حوالي 5% في السبعينات إلى 36% في عام 2009. وشهد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكبر عدد من أسر براءات الاختراع الأجنبية الموجهة. ولم يشارك سوى عدد قليل من القطاعات الأخرى. لقد شهدت مجالات مثل تكنولوجيا النانو بعض النمو ولكن ذلك كان بصورة منخفضة جداً. كذلك قامت الدراسة بتحليل استخدامات معاهدة التعاون بشأن البراءات لأغراض الإيداع بالخارج. ويبدو أن حصة أسر براءات الاختراع الأجنبية الموجهة التي يقدمها المقيمون الصينيون قد ترتبط بتطبيق واحد على الأقل لمعاهدة التعاون بشأن البراءات. وأخيراً، وبمساعدة من SIPO ودليل استبيان المقابلات، أجريت مقابلات مع عدد من كبار المودعين لتجاوز البيانات المتاحة فقط حتى عام 2009. وعلى غرار الدراسة الأولى، أشارت هذه الدراسة إلى التحول من الرغبة في حماية التقنيات إلى اعتبارات أكثر استراتيجية مثل بناء مجموعات براءات الاختراع لتجنب التقاضي وإتاحة التعاون مع شركات أخرى. وكان هناك أيضاً اهتماماً وليداً بترخيص الملكية الفكرية. وإضافة إلى ذلك، كان هناك اهتمام باستخدام إيداعات البراءات لتنمية سمعة الشركة باعتبارها مجدية. ويمكن النظر إلى هذا باعتباره ممارسة للتسويق حيث تبرز الشركة قدرتها على الابتكار من خلال إيداعات البراءات.

312. ذكرت الأمانة (السيد فينك) أن الدراستين بشأن الصين والدراسة بشأن أوروغواي التي ستناقش في وقت لاحق قد قدمت في الدورة السابقة للجنة. ومع ذلك، لم يتم عرضها نظراً لضيق الوقت. وتم تقديم الدراسة في مصر خلال الجلسة السابقة. وقدمت الدراسة الأولى بشأن استخدام نماذج المنفعة في تايلند خلال الدورة الـ 12 للجنة. أما الثانية فكانت دراسة - متابعة. ونظر في الأثر الاقتصادي لنماذج المنفعة المستندة على البيانات التي أنشئت خلال المرحلة الأولى من المشروع.

313. وقدمت الأمانة (السيدة حمدان ليفرامينتو) دراسة حول تأثير نماذج المنفعة في تايلند (الوثيقة CDIP/14/INF/4). واستكملت الدراسة الوثيقة التي قدمت في الدورة الـ 12 أمام اللجنة (الوثيقة CDIP/12/INF/6). وعمل مكتب رئيس الخبراء الاقتصاديين بتعاون وثيق مع الإدارة التايلندية للملكية الفكرية ومعهد بحوث التنمية التايلندية لجمع وتنظيف وتنسيق وحدة سجل البيانات فيما يخص تسجيلات نموذج المنفعة التايلندية ابتداء من 1996 إلى 2012. وتقدم الوثيقة CDIP/12/INF/6 تحليلاً وصفيًا لتنفيذ واستخدامات نماذج المنفعة في تايلند. وجرت مناقشة، على وجه الخصوص، كيف كانت تستخدم أداة الملكية الفكرية هذه، ومن كان يستخدمها وفي أي من القطاعات. وأسفر هذا التحليل الوصفي عن ثلاث نتائج مثيرة للاهتمام. أولاً، إن معظم المستخدمين لنموذج المنفعة هم من السكان المحليين. وثانياً، تبين أن نسبة كبيرة من المتقدمين يستخدمون نظام الملكية الفكرية للمرة الأولى. وثالثاً، يعدّ الإقبال على أداة الملكية الفكرية سريع نسبياً. وبوصف هذه الدراسة بمثابة دراسة متابعة، فحاولت إظهار ما إذا كان استخدام أدوات الملكية الفكرية سيترجم إلى مكاسب اقتصادية وارتفاع في مبيعات الشركات المحلية. واستند الباحثون إلى وحدة بيانات السجل التي قدمتها الإدارة التايلندية للملكية الفكرية، ومقدمي الطلبات التابعين للشركات التي تم تحديدها ثم طابقوا هذه السجلات مع البيانات على مستوى الشركة. وقاموا بفحص ما إذا كانت هناك سمات معينة للشركة من الممكن أن تشير إلى ميلها نحو تقديم إيداع من أجل حماية نموذج المنفعة استناداً إلى عمر الشركة وحجمها والقطاعات الصناعية التابعة لها وموقعها الجغرافي. وقد تم ذلك بناء على مقابلات ومناقشات مع مسؤولين من الإدارة التايلندية للملكية الفكرية ومستخدمين مختلفين لحماية نموذج المنفعة. ووصفت هذه النتائج في الوثيقة. وبوجه عام، لوحظ وجود علاقة إيجابية بين الشركات التي تقدمت بطلب الحصول على حماية نموذج المنفعة وتم منحها وأدائها المالي. وبعبارة أخرى، يبدو أن أداء الشركات التي تستخدم حماية نموذج المنفعة يصبح أفضل بعد إيداع طلبات حماية نموذج المنفعة. ومع ذلك، فمن المهم أن نشير إلى أن العلاقة السببية غير مثبتة. وعلى وجه التحديد، كان الباحثون غير قادرين على أن يثبتوا بأن المكاسب التي حققتها هذه الشركات، بعد أن أودعت طلب حماية نموذج المنفعة ومنحها إياه، كانت بسبب تفردها في السوق أو بسبب حماية نموذج المنفعة.

314. وقدمت الأمانة (السيد رافو) دراسة بشأن تأثير الملكية الفكرية على الصناعة الدوائية بالأوروغواي (الوثيقة CDIP/13/INF/5). لقد اعتبرت حكومة الأوروغواي مجال الصناعة الصيدلانية قطاعاً استراتيجياً للبلاد. وبذلت جهوداً كبيرة لاتخاذ وحدة سجل بيانات الملكية الفكرية ككل من مكتب الملكية الفكرية بالأوروغواي بشأن براءات الاختراع والتصاميم الصناعية ونماذج المنفعة والعلامات التجارية، والجمع بين ذلك ومعلومات السوق حول الأدوية التي تم تسويقها في أوروغواي. غير أن هذه المهمة لم تمض قدماً مباشرة. وعملت الدراسة كذلك على استخدام بيانات الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم. وبالإضافة إلى ذلك، عملت الدراسة على استخدام البيانات التاريخية استناداً إلى منشور إدارة الأغذية والعقاقير بالولايات المتحدة الأمريكية والمعروف باسم الكتاب البرتقالي. وربطت المنتجات ومكوناتها الفعالة مع براءات الاختراع الممنوحة في الولايات المتحدة. وأنشئ رابط بين تلك المكونات والأدوية الفعالة، والأدوية التي تم تسويقها في أوروغواي. إذ استخدمت موارد وطنية لذلك. وتداول الحديث بالتفصيل عن مجموعات البيانات النهائية وشرحها في ملحق هذه الوثيقة. وينقسم التحليل إلى قسمين. ويتناول الجزء الأول من التحليل التحقيق في ما إذا كان قانون براءة الاختراع الجديد في أوروغواي، الذي ووفق عليه في عام 1999 وأصبح نافذاً منذ عام 2000، له تأثير على صناعة المستحضرات الصيدلانية. وقد تبين أن القانون كان له أثر كبير على الصناعة من حيث إيداعات البراءات. إذ لم يقدم سوى عدد قليل جداً من طلبات براءات الاختراع الصيدلانية قبل تطبيق القانون. وقدمت حوالي 80% من إيداعات البراءات في أوروغواي قبل شركات الأدوية الأجنبية. ولوحظ كذلك أن طلبات العلامات التجارية فيما يخص صناعة المستحضرات الصيدلانية شكلت جزءاً كبيراً من طلبات العلامات التجارية في أوروغواي. وقدمت شركات الأدوية الوطنية العديد من تلك الطلبات. ويشير هذا إلى الاستخدام المكثف من جانب منتجي الأدوية الوطنيين. ومع ذلك، لوحظ أيضاً، لا سيما في حالة براءات الاختراع، أن معدل التسويق لا يزال منخفضاً. وهناك عدد قليل جداً من براءات الاختراع التي يمنحها المكتب الأوروبي لبراءات الاختراع والتي يمكن ربطها بمنتج يُسوّق في سوق أوروغواي. ومع ذلك، فإن معدل التسويق المنخفض ليس فقط ظاهرة خاصة بأوروغواي. وفي الواقع، إن عدد براءات اختراع الأدوية الممنوحة في الولايات المتحدة التي يمكن أن تكون ذات صلة بمنتج وافقت عليها إدارة الأغذية والعقاقير يكاد لا يذكر بالمقارنة مع براءات الاختراع الممنوحة في مجال المستحضرات الصيدلانية. أما الجزء الثاني من التحليل التجريبي فقد تناول العلاقة بين استخدام الملكية الفكرية وأوضاع السوق. ولوحظ أن الأدوية المسجلة تميل إلى أن تكون تكلفتها أكبر، بغض النظر عن كونها محمية ببراءات الاختراع في أوروغواي أو عدمه. وسجلت نتائج مماثلة فيما يتعلق بالمنافسة. وعلى الرغم من كون الملكية الفكرية تعتبر عاملاً للنظر فيما يتعلق بطور السوق في هذه الصناعة، إلا أنها ليست عاملاً اقتصادياً رئيسياً. وكان لعوامل أخرى مثل أسعار الصرف تأثيراً أكثر أهمية.

315. وذكرت الأمانة (السيد فينك) أنه قد اختتمت المرحلة الأولى من المشروع الشامل بعد تقديم هذه الدراسات. وأوضحت الأمانة العامة ثلاثة استنتاجات شاملة. وقد أحرزت تقدماً. فقد نتج عن المشروع رؤى جديدة مثيرة للاهتمام، وخاصة فيما يتعلق باستخدام الأنماط الصغرى للملكية الفكرية وأدائها الاجتماعي والاقتصادي. وكما ذكر سابقاً، فالكثير من الأدلة التي كانت موجودة سابقاً تنبع من أدلة الاقتصاد القياسي عبر البلدان. وقدم المشروع خطوة هامة إلى الأمام في هذا الصدد. كما انبثقت مجموعة بيانات جديدة عن المشروع. وكانت هذه بمثابة المنتجات الهامة والمتاحة التي ستكون مفيدة حتى خارج إطار العمل الذي أنجز. كما أسهمت في خلق قدرات بحثية على الأقل في تلك البلدان التي دعمت الأمانة بها العمل البحثي المحلي. ولكن كان هناك حاجة للاعتراف ببعض القيود، خصوصاً بقدر ما كانت العلاقة السببية معنية. وتأمل الأمانة في مواصلة الانخراط في هذا العمل في المرحلة الثانية من المشروع الذي تمت الموافقة عليه في وقت سابق من هذا الأسبوع.

316. وذكر وفد شيلي أن المشروع استفاد من مشاركة الخبراء. وقدمت الدراسات بيانات مهمة لمساعدة سلطاتها في تحديد السياسات العامة ذات الصلة بشأن الملكية الفكرية. وكانت الدراسة المتعلقة بوضع اليد على العلامات التجارية في شيلي مثيرة للاهتمام ومبتكرة. ويمكن تكرارها في الدول الأعضاء الأخرى وفقاً للمنهجية المعتمدة. ولذلك، فإن الوفد يود أن تترجم الدراسة وتتاح لجميع الدول الأعضاء. وشملت الدراسة بيانات من 1991 حتى 2010. وخلال معظم ذلك الوقت، كان في شيلي مكتب ملكية صناعية آخر. وتأسس المعهد الوطني للملكية الصناعية في عام 2009. وتوسع نطاق عمل هذا الكيان

المستقل إلى ما تجاوز الإيداعات. وكان يضم أكثر من 180 موظفاً، ومعظمهم كانوا من الفاحصين لبراءات الاختراع والعلامات التجارية. ودربوا لضمان الجودة خلال فحص الطلبات. ويمكن للفاحصين متابعة الإيداعات أيضاً. وبحث الدراسة في الظروف والنتائج المترتبة على وضع اليد على العلامة التجارية في شيلي. كما أن المنهجية المستخدمة لتعريف سلوك وضع اليد كانت جيدة جداً. واقترحت الدراسة منهجية تسمح بتحديد واضعي اليد على العلامات التجارية في أي سجل للعلامات التجارية. وكان أهم استنتاج في الدراسة هو أن وضع اليد لم يساهم فقط في خلق اختلالات عن طريق تأخير دخول السوق، بل دفع أيضاً أصحاب العلامات التجارية لتقديم المزيد من هذه العلامات. وعلى الرغم من أن وضع اليد يمثل 1% من إيداعات العلامات التجارية في الفترة التي تشتملها الدراسة، إلا أن الإشارة تجدر إلى أن الدراسة وجدت أن هذا الاتجاه قد انخفض بعد عام 1997. لقد أصبح أقل من النصف في عام 2000. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الويبو و INAPI، فإنه لم يكن من الممكن التحقق من السبب. في شيلي، تم تقديم مشروع قانون لمعالجة وضع اليد على العلامات التجارية إلى المجلس الوطني. وسيكون من المهم في الدراسات المستقبلية، أن ننظر إلى تأثير وضع اليد على إدخال العلامات التجارية الجديدة. وركزت الدراسة على وضع اليد باعتباره سلوكاً اقتصادياً، بغض النظر عن شرعيته. وقدمت وجهات نظر جديدة حول سلوك يبدو أكثر شيوعاً مما كان يعتقد وهو ما يتطلب اهتماماً متزايداً. وينبغي أن تتم متابعة هذه الدراسات من أجل قياس التغيرات المستقبلية في الاتجاهات التي تم تحديدها في الدراسة. ويمكن للدراسات أيضاً أن تساعد الدول الأعضاء على تحديد تدابير لتحسين أنظمة الملكية الفكرية الخاصة بها. وأكد الوفد على رغبة الشيلي في مواصلة المشاركة في المشروع.

317. وذكر وفد الصين أن الدراسات التي أجريت في بلده خلصت إلى معلومات قيمة. ستسهم في مستقبل نظام الملكية الفكرية في الصين، وستساعد في اتخاذ القرارات السياسية. أعرب الوفد عن أمله في أن تواصل الويبو تشجيع الدراسات. ومن المأمول أيضاً أن تشارك منهجيات البحث مع الدول الأعضاء حتى تتمكن من الاستفادة منها.

318. وذكر وفد تايلند أن الدراسة المتعلقة بتأثير نماذج المنفعة في تايلند كانت نتيجة جهد مشترك بين المعهد التايلندي لبحوث التنمية ووزارة التجارة والويبو. ويشارك الوفد نتيجة الدراسة، ذلك أن نماذج المنفعة يمكن أن تكون مفيدة لتشجيع الانتفاع بالملكية الفكرية في تايلند. وأظهرت الدراسة كيف أثرت نماذج المنفعة على الشركات التايلندية والصناعات التي استخدمتها. وأشار الوفد إلى الجدول رقم 1 في الوثيقة CDIP/12/INF/6 وطلب تصحيحاً بسيطاً في هذا الشأن. ذلك أن المدى الأقصى لحماية نماذج المنفعة في تايلند هو عشر سنوات من تاريخ تقديم الطلب، وليس ثماني سنوات كما ورد في الدراسة. ولذلك، ينبغي تعديل السطر الأخير من الفقرة 2 ليصبح نصها كما يلي: "إن المدة القصوى لحماية اختراعات نماذج المنفعة هي عشر سنوات من تاريخ تقديم الطلب".

319. وأحاط وفد الولايات المتحدة الأمريكية علماً بالدراسة التي تحمل عنوان "واضعي اليد على العلامات التجارية: شواهد من الشيلي". وعلى النحو المذكور في الدراسة، يرد عدد كبير من الأحكام القانونية وخيارات التصميم المؤسسية التي تحدد احتمالات نجاح واضعي اليد، بما في ذلك المعايير المستخدمة لتقييم ما إذا كانت العلامات التجارية مؤهلة لتصبح - مشهورة أم لا، نوع ومدى الفحص الموضوعي الذي يلتزم به المكتب، وإلى أي درجة كان يتعين على مقدم الطلب أن يثبت استخدامه من قبل تسجيل العلامة التجارية للمكتب، وتفاصيل إجراءات الاعتراض والإلغاء. كانت شركاتها قلقة للغاية بشأن سوء نية إيداع العلامات التجارية في جميع أنحاء العالم. وتبادل مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية أفضل الممارسات مع مكاتب الملكية الفكرية الأخرى بشأن موضوع سوء النية، بما في ذلك المجالات التي تبدو أنها مفيدة في مكافحة الإيداعات سيئة النية مثل متطلبات الاستخدام قبل التسجيل أو بيان التحقق من حسن نية الاستخدام والمعايير المرنة لتحديد سوء النية بناء على أدلة ظرفية، والإجراءات التي تعمل على تبسيط إجراءات الاعتراض والإلغاء. وحث الوفد الدول الأعضاء الأخرى على النظر بجدية في مسألة مراجعة هذه الأدوات لمكافحة وضع اليد والمضي قدماً نحو تنفيذها ضمن أنظمتها. لذلك، يعتبر وضع اليد مشكلة تؤثر على كل أصحاب العلامات التجارية في جميع البلدان.

320. وذكر وفد أوروغواي أن الدراسات كانت أدوات هامة لتعزيز المعرفة حول تأثير الملكية الفكرية في البلدان، وخاصة

البلدان النامية، ذلك أنها قدمت إسهاماً هاماً لإعداد الاستراتيجيات الوطنية. وفي العقد الماضي، شهدت الأوروغواي إصلاحاً جوهرياً لأنظمة الملكية الفكرية والرعاية الصحية والتأمين العام. وفي هذا السياق، أصبحت صناعة الأدوية صناعة وثيقة الصلة بهذا الأمر للغاية. وعملت الحكومة دائماً على تشجيع العلوم والتكنولوجيا والابتكار. فمن المفهوم أنه لا يمكن أن تتم التنمية دون الابتكار. لذلك، عملت على تعزيز الاستخدام الاستراتيجي لأدوات الملكية الفكرية. ومن شأن هذا أيضاً أن يجعل شركاتها أكثر قدرة على المنافسة. وفيما يتعلق بالدراسة، ذكر الوفد أنه تم تقديم نتائج المشروع في أوروغواي في أكتوبر الماضي بحضور مسؤولين من وزارة الصناعة والطاقة والتعدين، فضلاً عن الوكالات الحكومية الأخرى والاكاديميين وممثلي القطاع الخاص وموظفي الويبو. لقد تسلمت الهيئات الوطنية الدراسة. وكانوا قادرين على تقديم تعليقات واقتراحات فيما يتعلق بالدراسة. ويتأشى هذا المشروع مع تنفيذ التوصيتين 35 و37 من جدول أعمال التنمية.

321. وأشار وفد البرازيل إلى الدراسة المتعلقة باستخدامات الملكية الفكرية وتصدير أداء الشركات البرازيلية والتقارير عن استخدامات الملكية الفكرية في البرازيل (2000-2011). إذ كانت الفرصة سانحة للتعليق على هذه الدراسات خلال الحدث الجانبي الذي عقد يوم الثلاثاء. وكانت الدراسات مفيدة جداً من حيث توفير المعلومات لصانعي القرار في البرازيل. وتعتبر الدراسة المتعلقة باستخدام الملكية الفكرية وتصدير أداء الشركات البرازيلية دراسة مبتكرة. ويرجع هذا في معظمه إلى المنهجية المستخدمة في تحليل العلاقة بين استخدام حقوق الملكية الفكرية وأداء الصادرات في البرازيل. وعلى الرغم من القيود المشار إليها في هذه الدراسة، يوفر استخدام الإحصاءات الناتجة عن المسح التكنولوجي الذي أعده المعهد البرازيلي للإحصاء أساساً جيداً لرصد التطور في استخدامات حقوق الملكية الفكرية من قبل القطاع الخاص في البرازيل. كذلك قدمت الدراسة بيانات عن الصلة بين الابتكار والصادرات. وخلصت إلى أن 14.6% من الشركات المبتكرة كانت من الشركات المصدرة. وكانت الشركات المصدرة تمثل نحو 8.2% من الشركات غير المبتكرة فقط. وأشار الوفد إلى التقرير بشأن استخدام الملكية الفكرية في البرازيل، وذكر أنه كان منشوراً شاملاً يتعلق باستخدامات حقوق الملكية الصناعية في البرازيل. وأعدّ هذا التقرير بالتعاون مع مكتب براءات الاختراع البرازيلي. ويعتبر المنتج الرئيسي لإنشاء قاعدة بيانات إحصائية للملكية الفكرية. وكانت السلطات البرازيلية قد اتخذت تدابير لضمان استدامة المشروع مع إنشاء الهيكل الداخلي لضمان استمرارها. وسيتم اتباع نفس المنهجية. وكان يجري تبادل المعلومات التي حصل عليها من قاعدة البيانات مع شبكة من المؤسسات البحثية، التي كانت تتكون معظمها من الجامعات ذات القدرة على نشر فوائد استخداماتها.

322. وأشار ممثل شبكة العالم الثالث إلى الدراسة المتعلقة باستخدامات الملكية الفكرية وتصدير أداء الشركات البرازيلية، وكان يرغب في أن يعرف ما إذا كان قد استخدمت حقوق الملكية الفكرية في البرازيل أو في أسواق التصدير. واستندت البيانات المستخدمة في الدراسة إلى ثلاثة إحصاءات سنوية، كان آخرها في عام 2008. وبالتالي، كانت البيانات قديمة قليلاً. كما أشار الممثل إلى الدراسة المتعلقة باستراتيجيات تسجيل براءات الاختراع الدولية للمقيمين الصينيين، قال إنه يود أن يعرف ما إذا كان قد تم إجراء مقارنة مع الشركات الأجنبية في الصين التي قدمت براءات الاختراع هناك، وإذا ما كانت هناك أية بيانات متاحة بهذا الخصوص. وفيما يتعلق بدراسة تأثير الملكية الفكرية على الصناعة الدوائية في الأوروغواي، أشار الممثل إلى أن الدراسة أظهرت أن تقديم براءات الأدوية من قبل المقيمين كان أمراً نادراً. حيث كانت نحو 80% من الطلبات مقدمة من الخارج. ومع ذلك، فإن الأرقام الواردة في الدراسة لا تتطابق مع نسبة 80%: 20%. ولقد تمت الإشارة أيضاً في الدراسة إلى أنه على الرغم من أن الأدوية المسجلة تميل إلى أن تكون أكثر تكلفة، فإن هناك عوامل أخرى تؤثر أيضاً هي الأخرى على الأسعار. وكان الممثل يرغب في معرفة ما تم استخدام نوع من الأدلة للوصول إلى هذا الاستنتاج، وإذا كان هناك أية بيانات تقارن بين تكلفة الأدوية التي ليس لديها منافسة عامة في سوق الأوروغواي مع غيرها من الأدوية التي تخضع للمنافسة.

323. وأشارت ممثلة برنامج الصحة والبيئة إلى الدراسة المتعلقة بتأثير الملكية الفكرية على الصناعة الدوائية في أوروغواي والتي لم تشمل القرصنة. حيث ذكرت أن المنتجات الحاصلة على براءة اختراع كانت أكثر تكلفة من غيرها من المنتجات. وتود الممثلة معرفة ما هو المقصود بمصطلح "المنتجات الأخرى"، وما إذا كان يشمل الأدوية المزيفة. كما أعربت عن رغبتها في أن

يتم تقديم مزيد من المعلومات بشأن صادرات الشركات متعددة الجنسيات الموجودة في الأوروغواي. وكانت الممثلة ممتهمة بمعرفة ما إذا كانت هناك دراسات ركزت على أفريقيا، وخاصة البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية مثل الكاميرون. وفي حال إجراء تلك الدراسات، تود الممثلة من الأمانة أن تعقد مشاورات مفتوحة بشأن الدراسات مع المنظمات غير الحكومية التي تعمل في هذا المجال. إذ أساء السكان المحليون فهم الملكية الفكرية في تلك المناطق. وهناك قدر هائل من العمل الذي يتعين القيام به. كما أن المنظمات غير الحكومية لا تتلقى التمويل الكافي. فكان عليها أن تجد وسائل لحضور الاجتماع. وتود الممثلة أن تعرف ما الذي يمكن أن تقوم به الويبو وما هو الدور الذي تؤديه المنظمات غير الحكومية في الدراسات. كما أرادت أن تعرف ما إذا كان بإمكان الباحثين المستقلين المشاركة في مجال جمع البيانات لضمان أن الدراسات كانت شفافة قدر الإمكان.

324. وقدم وفد الصين بعض التعليقات بشأن الدراسة التي تحمل عنوان "واضعي اليد على العلامات التجارية: شواهد من شيلي". لقد كانت المنهجية وسيلة جيدة لدراسة هذا الموضوع. وشملت الدراسة بعض أوصاف العلامات التجارية الصينية. إلا أنها لم تكن دقيقة تماما. وأشار أيضاً في الدراسة إلى أن تدقيق النظر في مختلف العلامات التجارية ليس أمراً خاضعاً للمراجعة في الصين. وذكر الوفد أن هناك عملية تدقيق تجري في الصين.

325. وأشار وفد جمهورية تنزانيا المتحدة إلى الترابط الموجود بين قانون المنافسة وحماية الملكية الفكرية. وذلك أن استخدامات حقوق الملكية الفكرية تخضع لقانون المنافسة. وهناك في بعض الأحيان صراعات بين قوانين المنافسة وقوانين الملكية الفكرية.

326. ودعا الرئيس الأمانة للرد على أسئلة الوفود وتعليقاتها.

327. وأشارت الأمانة (السيد فينك) إلى عدم الدقة الواقعية التي أشار إليها وفد تايلند، وذكر أنه سيتم تصحيح ذلك. وأشارت الأمانة إلى التعليق الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن وضع اليد على العلامات التجارية. لقد جاء البحث من خلال الأدلة القولية عن وضع اليد في جميع أنحاء العالم. وتعتبر الدراسات والمنهجيات منافع عامة. ويمكن الأخذ بالمنهجية المقترحة في الدراسة المتعلقة بوضع اليد على العلامات التجارية لتحديد واضعي اليد في سجل العلامات التجارية والذي يمكن اعتماده من قبل جهات قضائية أخرى. وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه ممثل شبكة العالم الثالث بشأن ما إذا كان قد جرت مقارنة بين سلوك الإبداع الخاص بالشركات الصينية المحلية وفروع الشركات الأجنبية، ذكرت الأمانة أنه لم يكن من الممكن تحديد فروع الشركات الأجنبية في البيانات. بيد أن الدراسة الشيلية استطاعت، ولو بطريقة محدودة، النظر في استراتيجيات تقديم الشركات متعددة الجنسيات. وقد تبين أن الشركات متعددة الجنسيات تودع انطلاقا من مقرها في معظم الحالات. ويمثل استخدام الفروع المحلية للشركات من أجل تقديم الطلبات درجة صغيرة نسبيا لا سيما في حالة براءات الاختراع. وفي حالة العلامات التجارية، كانت حصة مقدمي الطلبات المحليين الذين يمثلون في الواقع الشركات متعددة الجنسيات هي الأعلى نسبيا. إلا أن الأمانة ليس لديها إحصاءات محددة عن حالة الصين. إذ أن البيانات الأولية غير موجودة حقا. وفيما يتعلق بالتعليقات التي أدلت بها ممثلة برنامج الصحة والبيئة حول الشفافية ومشاركة مختلف الجهات المعنية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، وأشارت الأمانة إلى أنه قد تم إجراء ورش عمل في ما يتعلق بجميع الدراسات. وقد جرى أيضاً تحديد أصحاب المصلحة المعنيين وإحضارهم. إذ تعتبر الملكية الفكرية موضوعا متخصصا لذلك كانت الدراسات التي تم إجراؤها فنية إلى حد ما. وكان معظم الباحثين المحليين المعنيين من الأكاديميين ومن معاهد البحوث المحلية لأنهم يمتلكون المهارات اللازمة. ومن حيث العملية وعرض النتائج، فقد أشار وفد أوروغواي إلى ورشة العمل التي عقدت في أوروغواي. كما عقدت ورشات عمل مماثلة في بلدان أخرى. وكانت ورش عمل مفتوحة إلى حد ما أمام المداخلات من مختلف الجوانب.

328. وأشارت الأمانة (السيد رافو) إلى الأسئلة المطروحة فيما يتعلق بالدراسة حول تأثير الملكية الفكرية على الصناعة الدوائية في الأوروغواي. وفيما يتعلق بفروق الأسعار، فإن البيانات تسمح للباحثين بتحديد كل الأدوية القابلة للبيع في الأوروغواي، بما في ذلك عندما تُباع على شكل مختلف من حيث التعبئة والتغليف. وتسمح لهم كذلك بأن يروا العنصر

النشط في كل دواء على حدة. إذ يمكن تحديد أوجه التشابه على مختلف المستويات. كما قورنت الأدوية المحمية بموجب الملكية الفكرية مع الأدوية المشابهة. ويمكن أن يكون التشابه مضبوطاً بدقة. وكان هذا عن المقارنة بين الأدوية التي تعتبر متاحة في سوق الأوروغواي من الناحية القانونية. وقد أبلغ البائعون عن الأسعار. ولم يكن الأمر يتعلق بتزوير المنتجات. وفيما يتعلق بالعوامل الأخرى التي تؤثر على الأسعار، ذكرت الأمانة بأن الدراسة قد تناولت هذا الموضوع. فعلى سبيل المثال، كانت هناك تغييرات كبيرة في النظام الصحي في الأوروغواي خلال 10 إلى 15 سنة الماضية. وشمل هذا إنشاء نظام صحي موحد ووحدة مشتريات مركزية لشراء الأدوية. وطرأت تغييرات كثيرة. وأثر هذا على مجموعة كبيرة من الأدوية. كما أثر على الأسعار والسلوكيات. وفيما يتعلق بحماية الملكية الفكرية والمنافسة، أشارت الأمانة إلى وجود علاقة مباشرة غير ملحوظة بين الأدوية المحمية ببراءات الاختراع وعدد الموردين من مختلف الفئات العلاجية. فهناك العديد من الفئات العلاجية دون الأدوية المحمية ببراءات الاختراع. ولكن لا يوجد سوى عدد قليل جداً من الموردين. وشجعت الأمانة الوفود على النظر في الدراسة لأنها تتضمن معلومات مثيرة للاهتمام. وترمي الأمانة إلى جعل البيانات متاحة للباحثين. وتعمل على ذلك بالتعاون مع حكومة الأوروغواي، وبوجه خاص مع مكتب الملكية الفكرية.

329. وأشارت الأمانة (السيد فينك) إلى التعليق الذي أدلى به وفد تنزانيا بشأن قانون المنافسة. إن الدراسات لم تنظر حقا في قانون المنافسة. ومع ذلك، فقد تم تحليل المنافسة. وتعتبر الدراسة المتعلقة بالمنتجات الصيدلانية في الأوروغواي والدراسة المتعلقة بوضع اليد على العلامات التجارية في الشيلي أمثلة جيدة لكيفية تحليل الملكية الفكرية فيما يتعلق بالمنافسة في السوق. ومع ذلك، فإن النتائج لا تذهب إلى ما يوحى بإيجاد سبل الانتصاف القانونية. ففي حال دراسة وضع اليد على العلامة التجارية، تناول الباحثون الدراسة من خلال القضية التي عالجتها محكمة المنافسة في الشيلي. حيث تبين بوضوح وجود صلة مع قانون المنافسة. لكن لم تؤد أي من الدراسات إلى أية استنتاجات معيارية بشأن استخدام قانون المنافسة فيما يتعلق الملكية الفكرية.

330. وأشارت الأمانة (السيد رافو) إلى التعليقات التي أدلى بها وفد البرازيل وممثل شبكة العالم الثالث فيما يتعلق بالدراسة بشأن استخدام الملكية الفكرية وتصدير أداء الشركات البرازيلية. مما يوضح مواطن القوة والقصور في المنهجية. وقام المكتب الإحصائي البرازيلي بتغطية جيدة للغاية فيما يتعلق بالتقارير الإحصائية وجودة البيانات التي كانت ممتازة. كما تطلبت الدراسات الاستقصائية الكثير من الوقت. ففي حالة الدراسة الاستقصائية المبتكرة، شملت العينة 10 000 شركة. فكانت هذه العملية ضخمة. وقد شملت إرسال الاستبيانات واستقبال البيانات. أما حجم الدراسات الاستقصائية الصناعية فقد كان أعلى من ذلك. وتطلب العمل في الصين أيضاً الكثير من الجهد فيما يتعلق بإرسال الاستبيانات وكذلك استقبال ومعالجة البيانات. وبالتالي كان هناك دائماً فجوة زمنية لمدة بضع سنوات إذا ما تم استخدام بيانات الدراسات الاستقصائية. وقام المعهد الوطني للإحصاء أيضاً بالكثير من التدقيق قبل أن يتمكن الباحثون الخارجيون من الاستفادة من البيانات. ومع ذلك، كان هذا هو أفضل وسيلة للمقارنة بين المستخدمين وغير المستخدمين لنظام الملكية الفكرية. وصدرت عن وحدة سجل بيانات الملكية الفكرية بيانات محدثة بصورة أكبر تتعلق بالملكية الفكرية. وتتضمن الطلبات والتسجيلات والمنح فيما يتعلق بمختلف أشكال الملكية الفكرية. وهذا هو السبب في بذل الجهود لإدراج كلا النهجين في جميع الدراسات التي تجرى في الدول، وبخاصة في البرازيل.

331. واختتم الرئيس مناقشة الدراسات نظراً لعدم وجود تعليقات أخرى من الوفود. ثم دعا اللجنة إلى دراسة ورقة المفاهيم المنقحة للمشروع المتعلق بالملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة - بناء الحلول.

332. وقدم ممثل جمعية أمريكا اللاتينية للصناعات الدوائية مداخلة مكتوبة بشأن الدراسة المتعلقة بأثر الملكية الفكرية على الصناعة الدوائية في الأوروغواي (CDIP/13/INF/5)، على النحو التالي:

"نحن نتحدث نيابة عن جمعية أمريكا اللاتينية للصناعات الدوائية، والتي من بين أعضائها رابطة

المختبرات الوطنية بأوروغواي. وتضم ALN بدورها مختبرات الأوروغواي وأمريكا اللاتينية والتي توفر حوالي 90 في المائة من الوحدات الفيزيائية المستهلكة في الأوروغواي، والتي يصنع معظمها محلياً.

"ونحن نعتقد بأن وجود هذه الصناعة المحلية في البلاد كان وسيبقى ضروريا لضمان حق مواطن الأوروغواي في الصحة، من خلال الحصول على أدوية آمنة وفعالة وذات جودة، بأقل متوسط للأسعار في أمريكا اللاتينية.

"وبالتالي، فإن الصناعة الدوائية ممثلة في رابطة أمريكا اللاتينية للصناعات الصيدلانية ترحب بجملة بتقييم هذه اللجنة لأثر الملكية الفكرية على صناعة الأدوية أوروغواي. ولذلك نحن ممتنون خاصة إلى الأمانة، على أساس أن العمل المطروح علينا هو النظر في الوثيقة CDIP/13/INF/5 باعتبارها نقطة الانطلاق للمهمة التي يمكن مواصلة استكشافها بل وينبغي ذلك أيضاً.

"وتحقيقاً لهذه الغاية بالضبط، فقد قدمنا التعليقات التالية، ونحن نأمل بأن نكون قادرين في المستقبل على التمسك الكامل بالعلاقات المعقدة والديناميكية بين براءات الاختراع وصناعة الأدوية، فضلاً عن كوننا قادرين على تحديد ما إذا كانت بعض الخصائص التي لوحظت في سوق معينة يمكن تعميمها على كل الأسواق أم أن ذلك يعود ببساطة إلى خصائص هذا السوق بشكل خاص.

"ومن بين النتائج الأولية للتقرير هو أن إدخال حماية البراءات في أوروغواي لم يكن له تأثير كبير على أوضاع سوق الدواء، في حين، على العكس من ذلك، كان تأثيره على استخدام الملكية الفكرية كبيراً. وعلى الرغم من أننا نتفق مع تلك النتيجة، فإننا نعتقد بأنه يمكننا أن نساهم ببعض الأفكار الإضافية لشرح أسباب هذا التأثير المنخفض نسبياً في سوق أوروغواي.

"وتشير الخبرة التي نمتلكها في سوق أوروغواي إلى أن السبب الكامن وراء هذا التأثير المحدود هو أن الأوروغواي قامت باستخدام مكثف وحكيم لقواعد المرونة المنصوص عليها في اتفاق ترييس من أجل إرساء الالتزامات المتعلقة ببراءات اختراع الأدوية في تشريعاتها الداخلية. وذلك أن دمج قواعد المرونة هذه - أو ربما يتعين علينا أن نقول الامتثال الصارم للتوازن بين الحقوق والواجبات التي تضمنها اتفاق ترييس - في عملية بحث طلبات براءات الاختراع، قد يفسر كذلك انخفاض معدلات البراءات الممنوحة، لصالح المجال العام.

"عند هذه النقطة، فإننا نعتقد أيضاً أنه من المناسب أن نبدي بعض الملاحظات بشأن بنية وتسعير أسواق الأدوية من أجل المساهمة، بالنسبة لأي عمل مقبل، في كل من المصادقة على النتائج التي تتعلق بشروط معينة من المنافسة في إطار علاقتها مع الملكية الفكرية، وحتى يمكن الاستفادة من هذه النتائج في بلدان نامية أخرى.

"أولاً، نعتبر أنه من المناسب في مثل هذا النوع من الدراسات اتباع المنهجية المعتادة للسلطات المنافسة في تحديد الأسواق ذات الصلة حتى المستوى 3 من تصنيف المنتجات (ATC) لمنظمة الصحة العالمية.

"وعلاوة على ذلك، فإننا نفهم أيضاً أنه فيما يتعلق بتوريد العقاقير، فيجب أن تراعي مقارنة السوق أن العديد من العقاقير غير قابلة للتبديل، على الرغم من كونها تنتمي إلى نفس الفئة ATC03، على سبيل المثال.

"وهذا ما يعد ذو أهمية خاصة للأدوية مع حماية براءات الاختراع، حيث إن ممارسات العديد من السلطات المنافسة هدفها هو تحليل سوق المنتجات على مستوى ATC05، من أجل تقييم ما إذا كان من الممكن أن تحل محل العنصر الفعال الحاصل على براءة اختراع بآخر من المجال العام.

"وفي هذا السياق، يبدو من الضروري أيضاً الحصول على بيانات الحصص السوقية في كل مستوى من المستويات، وهو متغير ضروري لتحليل ظروف المنافسة.

"وعند تطرقنا تحديداً لقضية سوق الأوروغواي، نود تسليط الضوء على بعض الجوانب التي نعتبرها هامة لتحديد قدرته التنافسية:

(1) يعد أوروغواي بلداً صغيراً نسبياً، عدد سكانه حوالي 3.4 مليون نسمة. بينما تحدد الدراسة النطاق كعامل من الممكن أن يؤثر على ظروف المنافسة/الاحتكار، والحقيقة هي أن بعض الأسواق في الأوروغواي هي صغيرة جداً لدرجة أن وجود أكثر من مورد واحد هو أمر غير اقتصادي.

(2) تتكيف العديد من الأسواق مع تركيزات أعلى من التكنولوجيا، على سبيل المثال، ضرورة وجود مصانع إنتاج أو خطوط فقط لصناعة بعض الأدوية، مثل مضادات الفيروسات والسرطان؛ أو مباشرة باستخدام التقنيات التي لا تتوفر لدى الشركات المحلية.

(3) أسباب تنظيمية بالمعنى الدقيق للكلمة، مثل اشتراط تقديم دراسات حول التوافر البيولوجي والتكافؤ الحيوي والتي لا يبررها حجم السوق ومعدل العائد المتوقع من حيث التكلفة.

"وفي الختام، نؤكد، سيدي الرئيس، من جديد على بياننا الأول. حيث نرى أن أهمية هذه الدراسة تتجلى في كونها بمثابة نقطة انطلاق وليس نقطة نهاية. إنها ليست مسألة إعادة تقييم لنتائج الدراسة، ولكن بالأحرى هو استكشاف للأفكار الناشئة عن الدراسة نفسها، مثل تحديد الآثار المترتبة على منح 18 براءة اختراع تتعلق، وفقاً للدراسة، بتسويق العقاقير في الأوروغواي (الجدول A-2 من الملحق). ومن بين هذه البراءات 18، لا يوجد سوى عدد قليل فقط من المنتجات التي تمنع المنافسة على نحو فعال؛ أما الباقي الآخر فهي عمليات براءات الاختراع، عديدة الأشكال، الخ. بحيث تعوق، ولكن لا تحول دون تسويق أدوية مماثلة من خلال استراتيجية عدم انتهاك مناسبة.

"وفي الوقت الذي نوجه فيه الشكر مرة أخرى للأمانة العامة عن هذه الدراسة الهامة، فإننا نؤكد مرة أخرى على الأهمية التي نعلقها على مواصلة استكشاف بعض القضايا المذكورة أعلاه. وبطبيعة الحال، كل من ALN وALIFAR على استعداد للتعاون مع الأمانة في أي دراسات مستقبلية ويمكنها توفير مواد ومعلومات أخرى تعتبر، بحكم طبيعتها، خارج نطاق هذه الدراسة".

النظر في الوثيقة CDIP/14/8 REV - ورقة مفاهيم للمشروع بشأن الملكية الفكرية IP، ونقل التكنولوجيا: تحديات مشتركة - حلول البناء (تابع)

333. وقدمت الأمانة (السيد ماتيس) الوثيقة المنقحة التي تم تعميمها باعتبارها وثيقة غير رسمية. وجرت محاولات لدمج التعليقات التي أدلى بها الوفود في المناقشة السابقة. وكانت هناك تغييرات في ثلاثة أجزاء من الوثيقة. تتعلق المجموعة الأولى من التغييرات بالفقرات 3، 4، 5 من الوثيقة. وكانت التغييرات لاستيعاب التعليقات التي أدلت بها الوفود المختلفة حول تعريف مصطلح "نقل التكنولوجيا" ولتوضيح أنه قد تم التوصل إلى اتفاق حول التعريف فقط من أجل المشروع وليس لأي غرض آخر غير ذلك. وتأمل الأمانة أن التغييرات المحرزة في الفقرة 3، وحذف الفقرة 4 والتغيير الطفيف المحرز في ما كان

يُعرف باسم الفقرة 5 قد راعت كافة التعليقات التي تم تقديمها بخصوص تلك الفقرات. وورد التغيير التالي الذي يتعلق بتدخل وفد الجزائر فيما يتعلق بالنص فيما يُعرف الآن بالفقرة 20، ويجب التوضيح أن المتحدثين ونطاق المحادثات في منتدى الخبراء لن يكون مقصوراً على نتائج الاجتماعات التشاورية الإقليمية ودراسات الخبراء. وتم إدراج عبارة "ضمن أمور أخرى" في الجملة الأخيرة من تلك الفقرة. وأخيراً، جرى تغيير فيما يُعرف الآن بالفقرة 25 لكي تتضمن التعليق الذي أدلت به المجموعة الإفريقية بأنه كان هناك تفضيل بين الدول الأعضاء للعودة إلى ما كان متصوراً أصلاً، وهو أن يُعقد منتدى الخبراء كحدث مدته ثلاثة أيام بدلاً من يومين.

334. وسعى وفد اليابان، متحدثاً نيابة عن المجموعة باء، للحصول على توضيحاً من السكرتيرة حول تقطين. أولاً، شملت الفقرة الجديدة رقم 29 عبارة "توصيات منتدى الخبراء الدوليين رفيعي المستوى". وكررت المجموعة مطلبها بوجود الاستعاضة عن كلمة "توصيات" بكلمة "أفكار". وأشارت إلى أن الأمانة قد أكدت هذه النقطة لتحقيق التوافق والتناسق مع الأجزاء الأخرى من الوثيقة. ثانياً، أشارت المجموعة إلى الفقرة 24 من الوثيقة وأكدت أن لديها شكوك تتعلق بضرورة وجود شروط مرجعية. كما أكدت أيضاً أنه حتى لو كانت الدول الأعضاء تحاول وضع شروط مرجعية، فيجب تفادي التعبير عن "قائمة المقترحات والتدابير الممكنة" حيث أن النتيجة المناسبة لمنتدى الخبراء رفيعي المستوى من شأنها أن تكون تقريراً وقائماً.

335. وذكرت الأمانة (السيد ماتيس) الاقتراح الذي قدمه وفد اليابان، نيابة عن المجموعة باء، وهو استبدال مصطلح "توصيات" في الفقرة 29 بالمصطلح "أفكار". وأكدت الأمانة مجدداً أنه بالرغم من سعادتها للقيام بذلك، إلا أن وفد كينيا، نيابة عن المجموعة الأفريقية، أعربت عن عدم موافقتها على ذلك التغيير. كما ذكر أنفاً، تم استخدام مصطلح "توصيات" في ورقة المشروع الأصلية التي اعتمدها لجنة التنمية والملكية الفكرية في عام 2010. وأشارت تلك الوثيقة إلى أن النتيجة المتوقعة من منتدى الخبراء هي تبني قائمة من الاقتراحات والتوصيات والتدابير الممكنة لتعزيز نقل التكنولوجيا. لذلك، رأت الأمانة أنه لم يكن لديها قاعدة لحذف ذلك المصطلح في هذه المرحلة. وفيما يتعلق بضرورة تقديم شروط مرجعية للمتحدثين، ذكرت الأمانة أن الفكرة الأصلية لطلب التشاور مع الدول الأعضاء بشأن تقديم الشروط المرجعية الممكنة للمتحدثين استندت إلى طلب ورد توضيحه في وثيقة المشروع المعتمدة من قبل لجنة التنمية والملكية الفكرية. وطلبت اللجنة من الأمانة الحصول على موافقتها على المعايير الخاصة باختيار المتحدثين والتشاور مع الدول الأعضاء بشأن الشروط المرجعية. ووضعت هذه الجوانب في الاعتبار وسردها في الفقرة 24 من الوثيقة المنقحة. وأشارت الأمانة إلى تعبير "قائمة من الاقتراحات والتدابير الممكنة" وأكدت مجدداً على أنه كان يستخدم أيضاً في وثيقة المشروع الأصلية المعتمدة من قبل لجنة التنمية والملكية الفكرية. وعلى النحو المذكور، لقد ورد في تلك الوثيقة أن النتيجة المتوقعة لمنتدى الخبراء تتمثل في اعتماد قائمة من الاقتراحات والتوصيات والتدابير الممكنة لتعزيز التكنولوجيا.

336. وأكد وفد كينيا، المتحدث باسم المجموعة الأفريقية، رغبته في أن تكون التوصيات جزءاً من نتائج منتدى الخبراء. وأشارت المجموعة إلى الفقرة 27 من الوثيقة المنقحة، "في أعقاب أي توصيات صدرت عن منتدى الخبراء الدوليين رفيعي المستوى، على النحو المتصور وفقاً لورقة المشروع المعتمدة من قبل اللجنة، وسيتم إعداد المواد والنماذج والأدوات التعليمية وغيرها من الأدوات ودعمها في إطار بناء القدرات الويبو العالمي". كما أشارت أيضاً إلى الفقرة 29، "في أعقاب أي توصيات صدرت عن منتدى الخبراء الدوليين رفيعي المستوى، على النحو المتصور وفقاً لورقة المشروع المعتمدة من قبل لجنة التنمية والملكية الفكرية، سوف تدمج أي نتائج ناجمة عن الأنشطة المذكورة أعلاه في نطاق عمل المنظمة، بعد النظر فيها واعتمادها من قبل لجنة التنمية والملكية الفكرية وكذلك أي توصيات محتملة تصدر عن اللجنة وتقديمها إلى الجمعية العامة". وكانت هناك أهداف لمنتدى الخبراء وشرحت أهمية النتائج المرجوة بوضوح. وكان من المهم لمناقشات منتدى الخبراء أن تكون مثمرة حتى يتثنى تحقيق الأهداف. وينبغي أن تكون التوصيات جزءاً من النتائج. وكان التوازن في وجهات النظر والتمثيل الجغرافي حاسماً لضمان أن النتائج سوف تساعد في ذلك على النحو المبين في الفقرات 27 و29.

337. وأشار وفد اليابان، متحدثاً باسم المجموعة ب، إلى التفسير الذي قدمته الأمانة. وسينظر في تلك النقاط. واحتفظت المجموعة بحقها في التعليق عليها في مرحلة لاحقة.

338. وأكد وفد كينيا، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، أنه سيكون من المفيد تلخيص نتائج الدراسات الواردة في الوثيقة. سوف يساعد ذلك الدول الأعضاء والمشاركين على مطالعة نتائج تلك الدراسات.

339. وذكرت الأمانة (السيد ماتيس) أنه قد تم إجراء الدراسات بواسطة خبراء مستقلين. وتعتبر الآراء الواردة في هذه الدراسات عما ورد عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن آراء الأمانة أو أي من الدول الأعضاء في المنظمة. لذا، فإنه من غير المناسب للأمانة أن تلخص الدراسات بالشكل الذي يجاوز ما ورد إدراجها في الملحق الثالث من الوثيقة. لقد ذكرت أن الكتاب قدموا ملخصاً موجزاً لموضوع الدراسات وسلطوا الضوء على حقيقة أن الدراسات راجعها النظراء. وأكدت الأمانة مجدداً أن الدول الأعضاء يمكنهم التعليق على الدراسات في هذه الدورة. وستقدم التعليقات إلى الكتاب. عندئذ، يمكن أخذ التعليقات بعين الاعتبار في منتدى الخبراء. وسوف يعرض الكتاب دراساتهم خلال منتدى الخبراء. كما سيتواجدون أيضاً لتلقي الأسئلة والإجابة عليها في نهاية عروضهم التقديمية.

340. واقترح وفد كينيا، المتحدث باسم المجموعة الأفريقية، أن يمنح الدول الأعضاء الفرصة لمطالعة الوثيقة المنقحة. ويمكن للجنة الرجوع إليها في اليوم التالي.

341. وأشار الوفد الإيطالي، المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، إلى الدراسات وأكد أهمية ضمان الدقة عند التكليف بإجراء دراسات خارجية وجودة النتائج النهائية. وأشار إلى المناقشة التي جرت مع رئيس الخبراء الاقتصاديين وشدد على ضرورة انتباه أفضل الممارسات في استعراض النظراء وتعميمها على جميع مستويات المنظمة.

342. واستفسر الرئيس ما إذا كان يمكن للجنة الموافقة على الاقتراح المقدم من وفد كينيا نيابة عن المجموعة الأفريقية بالعودة إلى الوثيقة المنقحة في اليوم التالي. وقد تم الاتفاق على هذا نظراً لعدم وجود أي اعتراضات. ثم انتقل إلى الدراسات إطار هذا المشروع.

النظر في الوثيقة CDIP/14/INF/7 - دراسة بشأن اقتصاديات الملكية الفكرية IP ونقل التكنولوجيا الدولية؛ الوثيقة
CDIP/14/INF/8 - المبادرات والسياسات المرتبطة بالملكية الفكرية في البلدان المتقدمة لتعزيز نقل التكنولوجيا؛ الوثيقة
CDIP/14/INF/9 - دراسات حالة بشأن التعاون والتبادل بين مؤسسات R&D في البلدان المتقدمة والبلدان النامية؛
الوثيقة CDIP/14/INF/10 - السياسات الداعمة لمشاركة شركات الأعمال في نقل التكنولوجيا؛ الوثيقة
CDIP/14/INF/11 - نقل التكنولوجيا الدولية: تحليل من منظور البلدان النامية؛ والوثيقة CDIP/14/INF/12 -
بدائل لنظام براءات الاختراع المستخدمة لدعم جهود R&D، والتي تشمل آليات الشد والجذب، مع التركيز بشكل خاص
على جوائز الابتكار والتحفيز ونماذج التنمية المفتوحة المصدر.

343. وأكدت الأمانة (السيد جزائري) مجدداً أنه قد ذكر بوضوح على الصفحة الأولى من كل دراسة أن الآراء الواردة بها تعبر عن آراء كتابها ولا تعكس بالضرورة آراء الأمانة العامة أو أي من الدول الأعضاء في المنظمة. وتم توجيه الدعوة إلى الكتاب لعرض دراساتهم في منتدى الخبراء كما أكدنا على ضرورة تواجدهم لتلقي الأسئلة والإجابة عليها في نهاية عروضهم التقديمية. وقد ترغب الوفود أيضاً في التعليق على الدراسات في هذه الجلسة. وسيتم عرض تلك التعليقات على الكتاب. وتمت مراجعة جميع الدراسات من قبل النظراء، وفقاً لما اتفقت عليه لجنة التنمية والملكية الفكرية عندما صدقت على وثيقة المشروع الأصلية. وكانت عملية مراجعة النظراء بشفافية بقدر الإمكان. أُطلع كلُّ مراجع من النظراء على هوية الكاتب والعكس بالعكس. وتم منح المراجعين النظراء شهرين تقريباً لتقديم تعليقاتهم على مشاريع الدراسات. ومنح كتاب الدراسات فرصة لدمج التعليقات في النسخة النهائية للدراسات. وتم تحميل تلك الدراسات على الموقع الإلكتروني للجنة التنمية والملكية

الفكرية إلى جانب مراجعات النظراء التي تم إرفاقها في نهاية كل دراسة. سوف يُطلب أيضاً من كاتب الدراسات دمج التعليقات في عروضهم التقديمية في منتدى الخبراء.

344. وأدلى وفد الولايات المتحدة الأمريكية بتعليقين على دراستين. أعرب الوفد عن تقديره لدراسة اقتصاديات الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا الدولية التي أعدها دكتور داموداران وراجعه الدكتور ليسوني. وكما ذكر آنفاً، يعتبر المشروع وجميع ملحقاته ذو أهمية كبرى للدول الأعضاء حيث من المتوقع منهم مساعدة واضعي السياسات الوطنية في تحديد السياسات والممارسات المتعلقة بالملكية الفكرية التي قد تستخدم لتشجيع نقل وتعميم التكنولوجيا في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. ويؤمن الوفد بشدة أنه يجب أن يكون نقل التكنولوجيا تطوعياً وقائماً على شروط متفق عليها من أجل توفير حوافز للابتكار في المستقبل. لقد كان محبباً للآمال أن تفشل الدراسة في تلبية التوقعات وعدم تقديمها تحليلاً اقتصادياً لنقل التكنولوجيا والملكية الفكرية. بدلا من ذلك، فقد قدمت نظرة محدودة العمق أحادية الجانب، وطويلة بشكل لا يصدق وسيئة التنظيم للمؤلفات والعديد من توصيات السياسات والتي لم يكن لمعظمها علاقة بالقضية المطروحة. وتتكون الدراسة من ثلاث ورقات. وتتكون كل ورقة من مجموعة من الأفكار التي تكررت في النص بأكمله. إنه لمن الصعب، إن لم يكن مستحيلاً أن نقرأ ونفهم هذا كله. فبدلاً من التركيز على نقل التكنولوجيا في المجالات التي قد حظت باهتمام أقل وفقاً لما هو مطلوب في وثيقة المشروع، ركزت دراسات الحالة الواردة في الملاحق على الموضوعين اللذين قد حظيا بقدر أكبر من الاهتمام، وهما الصناعات الدوائية والتقنيات الصديقة للمناخ. وطلب الوفد من خبراء اقتصاد مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية مراجعة الدراسة وقد قدموا الملاحظات التالية: "قدمت الدراسة استعراضات موجزة ولكنها ليست ثاقبة للغاية للعديد من الأبحاث العلمية والسياسية. وبينما قدمت الأبحاث التي تمت مناقشتها في سياق قانوني وزمني، إلا أن نتائج هذه الأبحاث كانت متضاربة في كثير من الأحيان. ولم توفق الدراسة بين النتائج المتعارضة كما لم تطورها لتصل إلى تحليل يركز على آثارها المترتبة. وبالتالي، على ما يبدو لم يكن هناك منبر متماسك لتغطية الدراسة وشمولها للأبحاث كما لم تقدم أي أساس أو دليل لدعم التوصيات المذكورة. وأخفقت الدراسة في معالجة الآثار طويلة المدى للتوصيات الخاصة بالتحفيز على الابتكار. في حال تسهيل إطار العمل الموصى به لعملية نقل التكنولوجيا على المدى القصير، فلم يكن هناك تحليل واضح حول كيفية تحفيز التكنولوجيا المنتجة للكيانات بالشكل الأمثل. وأخفقت الدراسة في معالجة احتمالية أن تكون المكاسب قصيرة المدى لنقل التكنولوجيا على حساب الجهود الابتكارية طويلة المدى." وعندما تمت مراجعة الدراسة من قبل النظراء، اقترح المراجع اختصار وشخذ الدراسة. كما حدد أيضاً أوجه القصور الرئيسية. وعلى سبيل المثال، اعتمد الكاتب غالباً على أربعة مصادر والتي تشمل عمله الخاص. وكان بعض المواضيع التي جرى تداولها ذا أهمية لا تذكر بالنسبة إلى قضية تطوير نقل التكنولوجيا الدولية. ولم يتضح إذا ما تمت مراجعة الدراسة لتأخذ بعين الاعتبار تعليقات المراجعين، وإذا لم يكن الأمر كذلك، لماذا لم يكن هذا هو الحال حيث أن ذلك الأمر مألوفاً في عملية مراجعة النظراء. وكان هذا سؤالاً موجهاً للأمانة كي تجيب عليه وتوضح الأمر. كانت هناك حاجة واضحة وملحة لتحسين جودة ومصداقية دراسات منظمة الملكية الفكرية العالمية المنوطة. وكانت هناك ضرورة لإجراء عملية مراجعة النظراء الصارمة بالإضافة إلى التحقق من المسائل الأساسية والتحرير بحثاً عن الأخطاء النحوية والتكرار. ويجب أن تكون الأبحاث ذات عدد محدد من الصفحات من أجل تحسين ملاءمتها ولسهولة قراءتها وتحصيل الفائدة المنشودة منها فضلاً عن تسهيل التكلفة الفعلية لعملية الترجمة. وكانت الأوراق المكتوبة كتابة سيئة أو تحتوي على تحليل غير متوازن وغير معتمد أو قد تناولت بعض جوانب القضية وتجاهلت البعض الآخر محل تساؤل من المراجعين المعتمدين. وتعتبر الأوراق رديئة النوع مثل هذه عن استعمال أموال المنظمة والدول الأعضاء استعمالاً سيئاً. وكان من الممكن استعمال الأموال في مشاريع مفيدة ملموسة في مجال التطوير والملكية الفكرية. وانتقل الوفد إلى الدراسة التي أجريت على السياسات والمبادرات المتعلقة بالملكية الفكرية في الدول المتقدمة لتعزيز نقل التكنولوجيا. وقد وجد الوفد أن ملخصات جدول القوانين والسياسات مفيدة إلى حد ما. ومع ذلك سجل الوفد أنه قد تم استبعاد الكثير من القوانين والسياسات والمبادرات في الدول المتقدمة التي تهدف إلى تعزيز نقل التكنولوجيا من الدراسة. فعلى سبيل المثال، أخفقت الدراسة في ذكر قوانين نقل التكنولوجيا، والأوامر التنفيذية والسياسات السارية على المختبرات الفدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية. علاوة على ذلك، قامت بعض الدول مثل الدنمارك واليابان بتطوير منصات سوق التكنولوجيا

على شبكة الانترنت لتيسير عملية الترخيص ونقل التكنولوجيا. وعرضت دول أخرى تخفيض رسوم المحافظة على براءات الاختراع في مقابل تقديم ترخيص الحق. ولم يتم ذكر أي من ذلك في الدراسة. وعضوا عن ذلك، تم تخصيص الفصل بأكمله لذكر السياسات والنهج الخاصة بالصادرات والبضائع قيد النقل. اقترح الكاتب أن تعيد الدول المتطورة نظرها في سياساتها أو إعادة تصحيحها فيما يتعلق بفرض حقوق براءات الاختراع الخاصة بالبضائع المخصصة للتصدير أو البضائع المنقولة. بما أن حقوق براءات الاختراع كانت محلية، لم يتضح ما يفكر به الكاتب. وبدا أن المراجع أيضاً في حيرة بشأن هذا البيان. وطالب الوفد الكاتب أو الأمانة بتقديم مثال من الواقع حول هذه السياسات وكيف يتم تطبيقها على البضائع المصدرة والبضائع المنقولة.

345. وصرح ممثل دول العالم الثالث أنه كان من المهم تجميع كافة الآراء والتعليقات على الدراسات حتى يتثنى للكاتب والدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين تكوين رأي مستنير حول الدراسات. ويمكن إتاحة هذه الآراء على منصة ما. وأشار الممثل إلى دراسة اقتصاديات الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا الدولية وركز على بعض الملاحظات التي وضعها الزميل المراجع والتي يجب دمجها. وصرح الزميل المراجع في المحمل ما يلي: "يشير ذلك إلى أن بعض الموضوعات الغير متضمنة في هذه المصادر لم يتم تغطيتها. فعلى سبيل المثال، عندما يتعلق الأمر بمناقشة استخدام الملكية الفكرية في نقل التكنولوجيا من الجامعة للصناعة، لا توجد مناقشة حول إمكانية وجود آثار عامة مضادة أو تعريض إعفاءات الأبحاث الجامعية للخطر؛ ولا يوجد تعقب للنقائص المستمر المتعلقة بحلل حقوق الملكية الفكرية بصفتها حقوق ملكية (حقوق الملكية الفكرية بصفتها مصدر الشك)". كما قدم الزميل المراجع مرجعا بشأن خلل حقوق الملكية الفكرية بصفتها حقوق ملكية. وكان من المهم إدراج هذه الجوانب. لا يجب وضع قيود على مدار الدراسة. إذا استلزم الأمر تقديم أدلة على الدراسات وأن تكون الدراسات مدروسة جيداً، يكون للكاتب تجميع الأشياء معاً. عندها سيكون على اللجنة اتخاذ القرار. ويجب أن يكون العمل الجيد محل تقدير بغض النظر عن عدد الصفحات. وأظهرت إحدى الدراسات المتعلقة بنقل التكنولوجيا التي أجراها كيث ماسكس حقيقة عدم وجود رابط مباشر بين حقوق الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا. كما أظهرت دراسات الحالة بوضوح حقيقة أن حقوق الملكية الفكرية هي بمثابة عائق لنقل التكنولوجيا خاصة في حالة قطاع الصناعات الدوائية. واستعلم الممثل بشأن ما إذا كانت الوفود تستطيع تقديم تعليقات مكتوبة حول هذه الدراسات.

346. وصرح ممثل برنامج الصحة والبيئة بأن نقل التكنولوجيا مثلت مشكلة عويصة في أفريقيا. وساهم نقل التكنولوجيا في تحسين القدرة التنافسية وكان مهم للغاية بالنسبة إلى الدول النامية. وأيد الممثل الاقتراح الذي قدمته المجموعة الأفريقية بالرجوع إلى هذا الموضوع في اليوم التالي لوجود الكثير من الحديث حول ما يتعلق بما يحدث في الميدان. وكانت البيانات الميدانية متوفرة. وكانت تعتبر الملكية الفكرية شيء جديد في أفريقيا بالرغم من أنها وجدت منذ وقت طويل. وكان سكان أفريقيا في حاجة إلى ذكر احتياجاتهم، خاصة من هم في منطقة أفريقيا الوسطى مثل الكاميرون. ويجب أن يشارك الخبراء الأفارقة في مناقشة المشكلات في أفريقيا وليس فقط في مناقشة الآخرين لما يجب فعله في أفريقيا.

347. وأشار وفد الجزائر إلى التعليقات التي أجراها وفد الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بدراسة اقتصاديات الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا الدولية. ولم يوافق الوفد على هذه التعليقات. وبالرغم من طول الدراسة، إلا أنها كانت مصاغة صياغة جيدة ومثيرة للاهتمام للغاية. وقد وضع الكاتب توصيات محددة حول ثلاث أفكار، خاصة حول فكرة 2 التي تتعلق بالابتكار وآليات التمويل ونقل التكنولوجيا. إذ كانت التوصيات الأخرى المتضمنة في الدراسة بمثابة توصيات قيمة لمؤسسة الويبو. وتم اقتراح ضرورة دراسة هذه الآلية في منتديات أخرى. وقُدمت توجيهات واضحة بشأن هذه المسألة. ورجب الوفد في مراعاة الدراسة في منتدى الخبراء لكونها تتضمن توصيات واضحة. واستعدّ الوفد لمناقشة الجوانب المهمة في الدراسة مع وفد الولايات المتحدة الأمريكية. ولم يستغل وقت اللجنة لعمل ذلك. وأشار الوفد إلى دراسة نقل التكنولوجيا الدولية: تحليل من وجهة نظر الدول النامية. وقد أشارت الدراسة إلى عدم وجود دليل على أن حقوق الملكية الفكرية تُيسر نقل التكنولوجيا في الدول النامية، خاصة في الدول الأكثر فقراً. لا يجب النظر إلى مسألة نقل الملكية بمنأى عن احتياجات المجتمع. واحتاجت الدول النامية إلى نقل التكنولوجيا والقدرة التكنولوجية والوصول إلى التكنولوجيا المناسبة لاحتياجاتها إلى التطوير. ولذلك كان

من المهم أن تتناول الدراسة كيفية استفادة الدول النامية بالكامل من المرونة في قوانين الملكية الفكرية لتيسير نقل التكنولوجيا. وفي هذا السياق، يجب أن تركز توصيات المراجعة الخارجية على استثناءات وقيود حق النشر. ويساعد ذلك في موازنة استنتاجات الدراسة.

348. ودعا الرئيس الأمانة للرد على أسئلة الوفود وتعليقاتها.

349. وأشارت الأمانة (السيد ماثيس) إلى التعليق الذي وضعه وفد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن ما إذا كان كاتب الدراسة أخذ في اعتباره التعليقات التي وضعها الزميل المراجع. وصرحت الأمانة أنها لم تتدخل في عملية مراجعة الأقران للتحقق مما إذا كان الكاتب قد أخذ في اعتباره التعليقات في النسخة الأخيرة من الدراسة. وسجلت الأمانة أن التعليقات الأخرى التي وضعتها الوفود تتعلق في الأساس بمضمون الدراسات. ولم تكن الأمانة في مكانة تحولها بالرد على أي منها. وسوف تُتاح التعليقات لكتاب الدراسات وسوف يُطلب منهم تناول هذه التعليقات في منتدى الخبراء.

350. وكان وفد البرازيل يأمل بتخصيص مزيد من الوقت لمناقشة الدراسات حيث تساعد المدخلات في تعزيز المادة المراد مناقشتها في منتدى الخبراء. وأشار الوفد إلى دراسات الحالة عن التعاون والتبادل بين مؤسسات البحث والتطوير في البلدان المتقدمة والنامية. وفي دراسة الحالة التي تتعلق بمشروع دواء فيروس نقص المناعة البشرية لمرة واحدة في اليوم، حدد الكتاب مبادرة جيليااد الخاصة بالترخيص الطوعي كبرنامج وصول يهدف إلى توفير أدوية معالجة فيروس نقص المناعة البشرية في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط. وسجل الوفد غياب أي تعليق على الجدل الذي نشأ عن الترخيص الطوعي الذي يتضمن المكون النشط سوفوسبوفير الذي يُستخدم في علاج التهاب الكبد سي. وأدى سوفوسبوفير إلى زيادة فرصة علاج مرضى التهاب الكبد سي بشكل ملحوظ، مما ضاعف من معدل النجاح مقارنة بالأدوية الأخرى المستخدمة في الوقت الحالي في البرازيل. ولكن لقد تم تشويه استخدام هذا المنتج بسبب الجدل في المبادرات القانونية التي تشكك في إمكانية حصول هذه التكنولوجيا على براءة الاختراع. والأهم من ذلك تم التشويه بسبب السعر الباهظ للدواء بسبب هذا المكون الذي نتج عنه استجابات قوية حتى في الدول المتقدمة. ووفقاً للبعض، يمكن النظر للإجراءات التي اتخذتها الشركة باعتبارها استجابة لمؤشرات دول بعينها تشير إلى أنه لن يتم منح براءة الاختراع. وقد تضمنت التدابير نموذج السعر المتدرج لتوزيع الأدوية النوعية الصادرة بموجب اتفاقية الترخيص التي استبعدت 51 دولة متوسطة الدخل من الاستفادة من منتجاتها. لذلك فإن الملاحظة المتضمنة في الدراسة والتي تفيد بأن الهدف الرئيسي للمشروع لم يكن هو الربح على الإطلاق لم تكن دقيقة. كما أن الدراسة أوضحت أن أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت شركاء كثيرين يحافظون على ولائهم في التعاون مع جيليااد هي أنه من خلال برنامج الوصول، يسهل الحصول على الموافقة التنظيمية بواسطة الأجهزة التنظيمية المحلية ومتطلبات التأهيل الخاصة بمنظمة الصحة العالمية مما يختصر الوقت للوصول إلى السوق مقارنة بنسخ الدواء وعرضه في السوق بشكل منفرد. لم يوافق الوفد على أن الدواء المرخص بواسطة شركة جيليااد يسهل الحصول على موافقة الهيئات التنظيمية لأن هذه الهيئات لا يجب أن تفرق بين الجهات المنتجة. علاوة على ذلك، الإصرار يعطي انطباع بأن جودة بعض الأدوية النوعية كانت أفضل من البعض الآخر بسبب أنها تم اعتمادها بواسطة المنتج. وذلك لم يكن صحيحاً. وأشار الوفد إلى التعليق الذي أضافه نائب-الرئيس التنفيذي لشؤون الشركة والشؤون الطبية بشركة جيليااد حول الاختلاف بين الأدوية الجديدة في مقابل التحسينات الطفيفة في التراكيب الكيميائية الموجودة. وتم اقتباس التعليق في الدراسة. وصرح المسؤول الرسمي في شركة جيليااد بأن الدواء الأخير كان من السهل تطويره، وكان أرخص بكثير، وفي حالات كثيرة سيكون مفيداً بشكل أكبر للمرضى، ولكن شجع نظام الملكية الفكرية على تطوير الأدوية الجديدة بدلاً من ذلك بسبب حقيقة أنها أسهل في الحصول على براءة الاختراع. وصرح الوفد بأنه في هذه الحالة لم تكن الأدوية الجديدة أسهل في الحصول على براءة اختراع. وبشكل عملي، فإن هذه الأدوية امتثلت امتثالاً عاماً وبسهولة أكبر لمتطلبات الجودة والنشاط الابتكاري.

351. ووجد وفد كينيا، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، أن بعض التعليقات من الحضور تعتبر قوية للغاية. وترغب المجموعة في أن يتم دعوة الكتاب للحضور ومناقشة دراساتهم في جلسة لجنة التنمية والملكية الفكرية القادمة. وتم استخدام هذه

الممارسة في الماضي. حيث قُدمت الدراسات بشكل رسمي بواسطة خبراء خلال جلسات لجنة التنمية والملكية الفكرية وتم منح الدول الأعضاء الفرصة للرد على الدراسات. وساعد ذلك في ضمان الشفافية عند مراجعة الدراسة.

352. ورأى وفد اليابان، متحدثاً باسم المجموعة ب، أن الدراسات تم تكليفها بواسطة الأمانة بناءً على قرار لجنة التنمية والملكية الفكرية كقاعدة للمناقشات في لجنة الخبراء والتي سيتم إجرائها بناءً على ورقة المفاهيم. ومن خلال وجهة النظر هذه، سوف يكون منتدى الخبراء هو المكان الأمثل لعقد هذه المناقشات حول الدراسات. وتساءلت المجموعة بشأن ما إذا كان من المناسب تقديم الدراسات في لجنة التنمية والملكية الفكرية حيث أن ذلك قد يؤدي إلى تكرار العمل.

353. وصرح ممثل دول العالم الثالث أن الدراسات لم يتم تقديمها رسمياً إلى لجنة التنمية والملكية الفكرية. وذلك أثر سلباً على جودة المناقشات بشأن الدراسات في لجنة التنمية والملكية الفكرية. وقام الممثل بدعم التصريحات التي قدمها وفدي البرازيل وكينيا حول الحاجة لمناقشة كل دراسة في جلسة لجنة التنمية والملكية الفكرية. وكان منتدى الخبراء حدثاً غير رسمي. وقدمت الدراسات بتكليف من لجنة التنمية والملكية الفكرية. ولذلك يجب تقديمها إلى اللجنة. وأنتقدت الدراسات من قبل البعض لكونها قائمة على الأيدلوجية وليس على الأدلة. إن وجد أي دليل عكسي يتعلق بالتأكدات التي وردت في الدراسات، يجب تقديمه بواسطة الوفود.

354. وأغلق الرئيس باب النقاش نظراً لعدم إداء الحضور بأي ملاحظات أخرى. عندئذ دعا الرئيس اللجنة لمراعاة الدراسات المدرجة في سياق المشروع على المشروعات التعاونية المفتوحة والنماذج القائمة على الملكية الفكرية.

النظر في الوثيقة CDIP/14/INF/13 - تدفقات المعرفة العالمية ووثيقة CDIP/14/INF/14 - دراسة تقييم معمقة للمشروع على المشروعات التعاونية المفتوحة والنماذج القائمة على الملكية الفكرية

355. وقدمت الأمانة (السيد جزائري) دراسة حول تدفقات المعرفة العالمية. وتم تكليف الدراسة تبعاً لمناقضة دولية. وقدمت الدراسة استقصاء لبعض عمليات تبادل المعرفة على نطاق عالمي وتألفت من خلاصة وافية لصور وخرائط ورسوم بيانية عالية الجودة ودراسات حالة ومقابلات حول الأنماط التقليدية لتدفق المعرفة مثل الترخيص (لبراءات الاختراع، والعلامات التجارية، وحقوق النشر، والأسرار التجارية)، والمشاريع المشتركة، والعقود التعاونية للبحث والتطوير، ومنح الامتيازات، والتقاضي، واتحادات براءة الاختراع؛ فضلاً عن نهج تمكين الانترنت لنقل المعرفة مثل التمهيد الجماعي، وجوائز التحفيز على الابتكار، والمشروعات التعاونية المفتوحة، والموارد التعليمية المفتوحة. ربما تقدم الدراسة أفكاراً لإقامة ورش عمل لمؤسسة الويبو في المستقبل القريب حول التعاونات المفتوحة، التي قد تكون إحدى النتائج التي تنشأ عن المشروع الذي يمكن دمجها في برامج الويبو. وانتقلت الأمانة إلى دراسة تقييم معمقة للمشروع على المشروعات التعاونية المفتوحة والنماذج القائمة على الملكية الفكرية. وهدفت الدراسة إلى عرض سلبيات وإيجابيات المشروعات القائمة بواسطة استخراج نماذج ملكية فكرية متصلة للبيئات التعاونية المفتوحة الناجحة. وتم إسنادها إلى فريق من الخبراء برئاسة البروفيسور إيلين إنكيل، رئيس معهد الدكتور مانفريد بيشوف لإدارة ابتكار مجموعة إيرباص، رئيس إدارة الابتكار، جامعة زيلن، فريدريتششافان، ألمانيا. وتألفت الدراسة من لمحة عامة عن تطور مفاهيم أوجه التعاون المفتوحة، واستعراض للابتكار المفتوح منذ ابتكار المفهوم قبل عقد من الزمن، بالإضافة إلى استعراض قائمة من الفوائد والتحديات المتعلقة بالمشاريع الراهنة والعبر المستخلصة من كل مبادرة تعاونية مفتوحة نموذجية، وقائمة الظروف الملائمة ونماذج الملكية الفكرية الناجحة للمبادرات التعاونية المفتوحة النموذجية الفعالة، وقائمة التوصيات بشأن السبل التي تمكن برامج الويبو من دعم البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً للتغلب على التحديات التي تواجهها في مسارات الابتكار للتعاون المفتوح. واستندت الدراسات القائمة في الغالب على أمثلة الابتكار المفتوحة في العالم. وقدم بروفييسور إنكيل عدة أمثلة من أفريقيا والتي أوضحت أن الابتكار المفتوح بالفعل متقدم جداً في العالم النامي.

356. واختتم الرئيس المناقشات الخاصة بالدراسات حيث لم ترد أية ملاحظات إضافية عن الوفود.

النظر في الوثيقة CDIP/14/8 REV - ورقة مفاهيم للمشروع تدور حول الملكية الفكرية IP، ونقل التكنولوجيا: تحديات مشتركة - حلول البناء (تابع)

357. وأشارت الأمانة إلى أنها قد أدرجت التغييرات التي تم إجراؤها في الوثيقة. فقد استغلت الفرصة لإعادة إدخالها. بعد المناقشات السابقة، طلبت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي توضيحاً بشأن سبب عدم الاستجابة لطلبها بإدراج إحدى التوصيات المنبثقة عن اجتماع مونتيري في الجدول 1. وأوضحت الأمانة أنه لم يتم إدراجه لأن جميع التوصيات المنبثقة عن الاجتماعات التشاورية الإقليمية يجب أن تكون على قدم المساواة من حيث الثقل والأهمية. إن نقل أي توصية من الملحق الثاني إلى الهيكل الأساسي للوثيقة قد يؤدي إلى نقل توصيات أخرى. ويسرد الجدول الوارد في الفقرة 17 من الوثيقة بعض التوصيات فحسب. ويمكن حذفه لمعالجة هذا الأمر. وسوف يتم عرض جميع التوصيات أو الأفكار المنبثقة عن الاجتماعات التشاورية الإقليمية في الملحق II. وتعتقد الأمانة أن هذا من شأنه أن يكون مقبولاً لدى جميع الدول الأعضاء بناءً على ردود الفعل الواردة. لذلك، اقترحت حذف الجدول.

358. وأشار وفد اليابان، المتحدث باسم المجموعة ب، إلى الاقتراح المقدم من جانب بعض الوفود بشأن طرح الدراسات في الدورة المقبلة للجنة التنمية والملكية الفكرية. وأكدت المجموعة مجدداً أن هذا قد يؤدي إلى ازدواجية العمل حيث أعدت الدراسات الست من أجل مناقشتها في منتدى الخبراء. ومع ذلك، إذا رأت الوفود الأخرى ضرورة عقد المزيد من المناقشات حيث لم تُستنفذ قواها بعد، يجب أن يتم إجراء المناقشات قبل منتدى الخبراء. ولذا، إذا كانت الدراسات ستناقش في الدورة المقبلة للجنة التنمية والملكية الفكرية، فما هي الطريقة التي يمكن من خلالها تأجيل منتدى الخبراء.

359. وأوضح وفد كينيا، المتحدث باسم المجموعة الأفريقية، أنه قد أثار مسبقاً القضية بسبب وجهات النظر القوية التي طرحها الوفد الأمريكي. إذا تم التعبير عن وجهات النظر هذه في منتدى الخبراء، فإنه من الممكن أن تؤثر على السياق العام والنتائج المترتبة على هذا الحدث. ولذلك، تعتقد المجموعة أنه من الأفضل بالنسبة إلى الخبراء أن يطرحوا دراساتهم على اللجنة مما يسمح للدول الأعضاء بالتعبير عن آرائهم. سوف تصبح اللجنة قادرة على مناقشة الدراسات مناقشة كاملة. وأدركت المجموعة أنه قد تم تقديم الدراسات إلى اللجنة للحصول على معلومات وليس لإجراء مناقشة كاملة. سوف يصبح الخبراء قادرين على الاستجابة للمسائل المثارة حيث أن الأمانة ليست في وضع يسمح لها بذلك.

360. وأعرب وفد الولايات المتحدة عن أمله في أن تقدم الأمانة التعليقات الخاصة به إلى واضع الدراسة. كما أعرب أيضاً عن أمله في أن يتم تحسين الدراسة قبل منتدى الخبراء، أو على الأقل مقدمة الدراسة.

361. ودعا الرئيس الأمانة إلى الرد على تعليقات الحضور.

362. وذكرت الأمانة (السيد ماتيس) أن الأمر برمته في أيدي الدول الأعضاء. ويمكن دعوة الخبراء إلى تقديم دراساتهم إلى لجنة التنمية والملكية الفكرية. ويمكن للدول الأعضاء طرح أسئلة وتعليقات بشأن الدراسة. ومع ذلك، هناك حاجة بعد ذلك إلى تأجيل منتدى الخبراء. كما سيكون هناك أيضاً آثار مترتبة على الموارد. وينبغي أن يؤخذ هذا في الاعتبار. بالرغم من هذا، من الممكن استيعاب كلا الاحتمالين.

363. وأوضح وفد اليابان، المتحدث باسم المجموعة ب، أنه لم يطالب بتأجيل منتدى الخبراء. إذا طالبت وفود أخرى أيضاً مناقشة الدراسات في لجنة التنمية والملكية الفكرية، فيجب أن تجري المناقشة قبل انعقاد منتدى الخبراء. وبناءً على ذلك، إذا لم تطالب أي دولة أخرى من الدول الأعضاء إجراء تلك المناقشة، تصبح المجموعة في وضع لا يسمح لها بطلب تأجيل منتدى الخبراء. ويعتمد الأمر برمته على طلب الدول الأعضاء الآخرين أو عدم طلبهم إجراء المزيد من المناقشات بشأن الدراسات في لجنة التنمية والملكية الفكرية.

364. واستفسر الرئيس عن إمكانية الإبقاء على التواريخ المحددة في ورقة المفاهيم. سوف يُمنح الخبراء فرصة لإعداد

استجابة نهائية أو حتى تحسين مساهمتهم في منتدى الخبراء وفقاً للتعليقات التي أدلى بها الدول الأعضاء. ويمكن بعد ذلك الموافقة على ورقة المفاهيم. فهو يود أن يعرف إذا كانت اللجنة يمكنها الموافقة على مسار العمل ذلك.

365. ولا تزال هناك بعض الشكوك لدى وفد المملكة المتحدة بشأن الدراسات والتنقيحات التي تمت واللغة الجديدة المقترحة. وسيكون من الصعب الاتفاق على أي شيء ينطوي على الكثير من الشكوك. لذلك، أيد الوفد فكرة الحصول على الوثيقة النهائية للجنة كي تتم الموافقة عليها. وفي هذه المرحلة، لم تكن واضحة ماهية ما ستنتق عليه اللجنة.

366. وذكر الرئيس أنه تم توزيع الوثيقة باعتبارها وثيقة غير رسمية. ومنحت الوفود فرصة لدراستها.

367. وتبادل وفد المملكة المتحدة الآراء نفسها. بالرغم من ذلك، تم أيضاً الإدلاء مسبقاً بتعليقات بشأن الفقرة 29. ولم يعرف الوفد الوضع الخاص بتلك الفقرة.

368. وتعتقد الأمانة (السيد ماتيس) أن وفد المملكة المتحدة كان يشير إلى التعليق الذي أدلت به المجموعة ب حول استخدام مصطلح "توصيات" بدلا من "أفكار". وأكدت الأمانة مجدداً أنه تم الإبقاء على مصطلح "توصيات" استناداً إلى حقيقة أنه قد تم استخدامه منذ بداية المشروع في جميع الوثائق الخاصة بالمشروع. ووفقاً لما أقرته لجنة التنمية والملكية الفكرية عام 2010، يجب أن تبنثق التوصيات الملموسة عن منتدى الخبراء. وفي ضوء ذلك، اعتقدت الأمانة أنه كان هناك إجماع على ضرورة الإبقاء على المصطلح.

369. وذكر وفد المملكة المتحدة أن المشروع قد تطور والتف أو تغير بوضوح منذ مرحلته الأولية. لذلك، ليس من الضروري الإبقاء على نفس اللغة. فيما يتعلق بالفقرة 29، أعربت المجموعة ب وغيرها من المجموعات عن العديد من المخاوف. وقدمت أيضاً اقتراحات نصية. لذا، سيكون من الجيد معرفة ما كانت عليه اللغة النهائية. وأعرب الوفد عن تأييده لشيء ما أكثر بساطة من اللغة المستخدمة في الوثيقة المنقحة.

370. وأشار وفد كينيا، المتحدث باسم المجموعة الأفريقية، إلى عدم تأييده لأي تغييرات تطراً على اللغة الحالية.

371. وذكر وفد اليابان، المتحدث باسم المجموعة ب، أنه بعد سماع الإيضاحات التي قدمتها الأمانة في اليوم السابق، أحاط الوفد علماً بالتفسير واحتفظ بحقه في مواصلة الأخذ بعين الاعتبار النقاط التي أوضحتها الأمانة. ووردت أي تعليقات أدلى بها الأعضاء في هذا السياق.

372. وأشار وفد المملكة المتحدة إلى التعليق الذي أدلى به وفد كينيا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. لقد كان من المفيد معرفة مواقف المجموعات الأخرى. واقترح الوفد أن يتم تعديل جزء من الفقرة 29 لتصبح، [...] التي تم اعتمادها من قبل لجنة التنمية والملكية الفكرية، وسوف تنظر اللجنة في أي نتائج ناجمة عن الأنشطة المذكورة أعلاه.

373. وذكر وفد كينيا، المتحدث باسم المجموعة الأفريقية، أنه إذا بدأت بعض الوفود في إجراء تغييرات، فقد يحتاج البعض الآخر أيضاً إلى إجراء تغييرات. وقد تحتاج المجموعات بعد ذلك إلى التشاور مع أعضائها لمعرفة إمكانية قبول أي من هذه المقترحات. وفي ذلك السياق، لم تكن المجموعة ب في وضع يسمح لها بقبول التغيير المقترح من جانب وفد المملكة المتحدة.

374. وأشار الوفد الهندي إلى التغيير الذي اقترحه وفد المملكة المتحدة. وجاءت اللغة الحالية المستخدمة في ذلك الجزء من الفقرة 29 على النحو التالي، "طبقاً لما صدقت عليه اللجنة، سيتم دمج أي نتائج ناجمة عن الأنشطة المذكورة أعلاه في أعمال المنظمة بعد نظر اللجنة فيها وكذلك أي توصيات محتملة تصدرها اللجنة في الجمعية العامة". وبناء على ذلك، لن يتم إدراج أي شيء في أعمال المنظمة دون النظر فيه مسبقاً من قبل اللجنة. وأشارت الفقرة أيضاً إلى "أي توصية ممكنة". ولم تذكر أنه يجب أن تصدر حتماً عن اللجنة. ورأى الوفد أن اللغة كانت مناسبة ومرنة بالقدر الكاف لمنح الدول الأعضاء فرصة مناقشة

ودراسة النتائج في اللجنة. ولذلك، لم يرى أي ضرورة لتبنيها.

375. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن موافقته التامة على البيان الذي أدلى به الوفد الهندي. ولم يفهم الاقتراح المقدم من جانب وفد المملكة المتحدة حيث أن الفقرة 29 تنص على أن اللجنة ستنتظر في أي نتائج. ولذلك، لم تتخذ الأمانة أي إجراء آخر حتى النظر في النتائج من جانب اللجنة. كما يمكن للوفد أيضاً طلب إدخال تغييرات على الوثيقة. ولم يكن راضياً بشكل كامل على بعض الجوانب لكن يمكنه قبولها حتى يتسنى للجنة الموافقة على الوثيقة وتحقيق التقدم. وحث الوفد الوفود الأخرى على القيام بالشيء ذاته كي يتم التصديق على الوثيقة.

376. وأعرب وفد المملكة المتحدة عن اعتقاده أن الوفود كانت تتحدث بوجه عام عن الشيء نفسه. سوف تنتظر اللجنة في أي نتيجة من النتائج الناجمة عن منتدى الخبراء. كانت تلك هي الفكرة الرئيسية. وسيتبع ذلك أي توصية ممكنة تصدرها اللجنة وتقدمها إلى الجمعية العامة. ولم يطلب الوفد تعديل أو تغيير هذا الجزء. ويمكن أن يظل كما هو. وستناقش اللجنة النتائج وتقدم بعض التوصيات. بالرغم من هذا، بدا أن كل شيء آخر يمكنه أن يخل بما يمكن أن يحدث. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن جميع الدول الأعضاء وافقوا على أن تتم مناقشة أي نتيجة في اللجنة. وكان هذا مطلب أعضاء المجموعة ب أيضاً. وأفضل طريقة لمناقشة هذا الأمر قد تكون خلال استراحة الغداء.

377. وشجع الرئيس الوفود على المشاركة في مساعدة الأمانة في محاولة لإيجاد السبل الممكنة للخروج من هذا الأمر.

378. وأعرب وفد إيران (الجمهورية - الإسلامية) عن اعتقاده بأن إجراء تغييرات في بعض الجمل قد يساعد على تحقيق تقدم. ولذلك، اقترح الوفد إجراء تعديل في الفقرة 29. وكان ذلك كما يلي، "سيتم دمج أي نتائج ناجمة عن الأنشطة المذكورة أعلاه بعد أن تنتظر فيها لجنة التنمية والملكية الفكرية وأية توصيات ممكنة تُقدمها اللجنة إلى الجمعية العامة في عمل المنظمة".

مواصفات الاستعراض المستقل لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية (تابع)

379. وصرح الرئيس بأن نص مواصفات الاستعراض المستقل قد تم تنقيحه تبعاً للمشاورات غير الرسمية التي عُقدت في الصباح. وأصبح النص متاحاً للوفود. وقد أعطى الوفود خمس دقائق للنظر في النص.

380. أشار وفد كينيا، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، إلى الميزانية وأوضح أنه من الضروري وجود مرونة فيما يتعلق بأمور نشر التقرير النهائي وترجمته وتوزيعه بالإضافة إلى الزيارات الميدانية لأن الميزانية الأولية كانت تستند على حجم الوثيقة. وجاء في النص المنقح أن الوثيقة يجب أن يكون طولها معقول. ويمكن الإشارة إلى المرونة المذكورة سابقاً في الحواشي الواردة أدناه. وكان ذلك مهماً عند نظر اللجنة في نوع العمل المراد توليه وفترة الزيارات الميدانية المعتمدة على حجم العمل.

381. وطلب وفد الولايات المتحدة الأمريكية بعض الوقت للنظر في النص المنقح المقدم بواسطة وفد كينيا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

382. ومنح الرئيس خمس دقائق للوفد للنظر في النص المنقح المقترح.

383. وأدرك وفد كينيا، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، أن طلب الحصول على العروض سيتم صياغته ونشره ليكون متاح للخبراء الفرديين وليس للشركات الاستشارية. وسيتم النظر لكل خبير كفرد مستقل. وتأمل المجموعة بأن ينعكس هذا الإدراك في طلب الحصول على العروض.

384. ودونت الأمانة (السيد بالوتش) ملحوظة عن الملاحظة التي قدمها وفد كينيا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. وكان الهدف هو اختيار الخبراء الفرديين. بينما تنتظر إليهم الأمانة كأفراد مستقلين، قد تنتظر أيضاً إلى طريقة عمل فردين أو أكثر معاً في الماضي بحيث كان التفاعل بينها سهل.

385. وأدرك وفد اليابان، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة ب، أنه يمكن تقديم هذا النوع من المرونة في نطاق الممارسة العادية. وكان ذلك واضحاً للغاية. في سبيل التوضيح، يجب تضمين جملة "عملاً بموجب الممارسة العادية" بعد كلمات "لتخصيص ميزانية إضافية" في كلا الحواشي السفلية. وسوف يتضح أن هذا النوع من المرونة سيتم تقديمه في نطاق الممارسة العادية للمنظمة.

386. واستعلم الرئيس عما إذا كانت اللجنة تستطيع اعتماد الوثيقة مع التنقيحات المقترحة من الحضور. وتم اعتماد الوثيقة بالنظر إلى عدم وجود اعتراضات من الحضور.

النظر في الوثيقة CDIP/14/8 REV - ورقة مفاهيم للمشروع تدور حول الملكية الفكرية، ونقل التكنولوجيا: تحديات مشتركة - حلول البناء (تابع)

387. وأبلغ الرئيس اللجنة بأن أحد الوفود تقدم إليه بخصوص ما إذا كان سيتم مناقشة الدراسات في لجنة التنمية والملكية الفكرية أو إذا كان سيتم إرسالها مباشرة إلى منتدى الخبراء لأنها في الأصل كان يُفترض أن تكون أساساً للمناقشات في منتدى الخبراء. وصرح هذا الوفد باعتراضه على مناقشة هذه الدراسات ضمن لجنة التنمية والملكية الفكرية.

388. وتحدث الوفد الإيطالي نيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء مشيراً إلى ورقة المفاهيم. ودار بينهم نقاش انتهى بالوصول إلى فكرة طلب بعض التوضيحات خاصة فيما يتعلق بالفقرة 29. وكان من المهم لجميع الأعضاء أن يعرفوا كيف تصورت الأمانة العملية حتى يتسنى لمنتدى الخبراء التوصل للتوصيات أو النتائج. كما أنهم سيرغبون بمعرفة ما هو تصور الأمانة لمنتدى الخبراء، ودور أعضاء اللجنة والجمهور، وكيف سيتم صياغة النتائج وفي أي وثيقة. وتعتبر هذه الأمور هامة حيث ذكر أن أي نتيجة ناجمة سيتم دمجها في عمل المنظمة بعد النظر فيها بواسطة لجنة التنمية والملكية الفكرية. وكانت هامة لتوفير مزيد من التوضيح حول هذه الأمور لأن الأمور الهامة قد تنشأ عن منتدى الخبراء.

389. وصرح ممثل برنامج الصحة والبيئة أنه يجب وضع هذه التوصيات بواسطة الخبراء. ويمكنهم تنفيذ ذلك من خلال وثيقة ما. هذه هي الممارسة في المنظمات الدولية وينبغي تتبع ذلك.

390. ودعا الرئيس الأمانة للرد على أسئلة الوفود وتعليقاتها.

391. وأشارت الأمانة (السيد مائيس) إلى كيف كان تصوره لاستمرار منتدى الخبراء. كررت الأمانة القول بأن منتدى الخبراء تم تخطيطه في إطار وضعته لجنة التنمية والملكية الفكرية عام 2010 عندما اعتمدت ورقة المشروع وطالبت بالحصول على توصيات ملموسة واقتراحات وتدابير لتعزيز نقل التكنولوجيا لتنشأ من جميع الأنشطة. وفي هذا السياق، وضعت الأمانة تصور لاستمرار منتدى الخبراء بالتوازي مع الخبرة المكتسبة من الاجتماعات التشاورية الإقليمية، والتي نجحت جميعها في التوصل لأفكار أو توصيات متفق عليها حتى يتم تقديمها للجنة التنمية والملكية الفكرية كمشاركة لأي توصية محتملة بواسطة اللجنة في إطار عمل المشروع. وكانت تأمل بأن يتمكن منتدى الخبراء من الموافقة على الأفكار والتوصيات والاقتراحات والتدابير. وسوف تعد الأمانة تقرير وقائي بشأن المنتدى. وإذا تم الموافقة على الأفكار والتوصيات والاقتراحات خلال المنتدى، سيتم تضمينهم في التقرير. وسوف يتم تقديم التقرير للجنة التنمية والملكية الفكرية. وعندها سوف ترى اللجنة كيف يمكنها المواصلة والموافقة على التدابير الممكنة للأنشطة المستقبلية للمنظمة.

392. وطالب وفد الولايات المتحدة الأمريكية الأمانة بتفسير يتعلق بتداول النقاشات في الاجتماعات الإقليمية لأنه لم يشارك في أي منها.

393. وصرح ممثل دول العالم الثالث بأهمية مناقشة الدراسات في لجنة التنمية والملكية الفكرية. وكانت هذه هي الممارسة المتبعة في جميع الجلسات السابقة. وتم التكليف بإجراء العديد من الدراسات. وتم مناقشة جميع الدراسات في لجنة التنمية والملكية الفكرية ولا ينبغي وجود أي معاملة تمييزية عندما يتعلق الأمر بهذه الدراسات الستة. وكان منتدى الخبراء منتدى

غير رسمي. وكان من المهم مناقشة الدراسات في جلسة لجنة التنمية والملكية الفكرية التالية.

394. وأشارت الأمانة (السيد الجزائري) إلى المسألة التي أثارها وفد الولايات المتحدة الأمريكية. وعُقد كل اجتماع إقليمي خلال يومين. وجرت مناقشات الطاولة المستديرة في اليوم الثاني. وفي أول اجتماع للطاولة المستديرة تم مناقشة التحديات والحلول الخاصة بنقل التكنولوجيا الدولية. وفي الاجتماع الثاني تم مناقشة التوصيات أو التدابير أو الأفكار المطروحة لتعزيز نقل التكنولوجيا الدولية. واشتمل كل اجتماع طاولة مستديرة على رئيس جلسة وخبراء. وتتبع منتدى الخبراء التصميم نفسه، على أن يقوم الخبراء بالتعبير عن أفكارهم بشأن كيفية أو طريقة تعزيز نقل التكنولوجيا الدولية وأن يقدموا أفكارهم. وعندها سوف تُفتح الطاولة المستديرة للحضور لإجراء المناقشة. وفي جميع الاجتماعات التشاورية الإقليمية، لم يتم تضمين في القائمة النهائية أية توصيات أو أفكار لم يوافق عليها جميع أعضاء مجلس الإدارة والمشاركين.

395. واعتبر الوفد الإيطالي، متحدثاً بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، أن المواد التي ستنبثق عن منتدى الخبراء ستكون مهمة نظراً لأنها قد تتضمن قائمة بالنتائج أو التوصيات أو الأفكار. وأدرك أنه قد تم مناقشة أمر اللغة بالفعل في الجلسة التاسعة للجنة التنمية والملكية الفكرية. ومع ذلك تساءل عما إذا كان هناك مساحة لزيادة دور لجنة التنمية والملكية الفكرية لأن جملة "سوف يتم دمج أي نتيجة ناجمة عن الأنشطة السابق ذكرها في عمل المنظمة" كانت شاملة إلى حد ما. وسوف يكون استعمال كلمة "ربما" أكثر دقة لأن لجنة التنمية والملكية الفكرية ستؤدي دوراً هاماً في ذلك. ولن يُغير هذا التعديل المادة لأن لجنة التنمية والملكية الفكرية ستمر بجميع المواد. ووفق الصيغة الحالية، إذا لم تنفذ لجنة التنمية والملكية الفكرية ذلك مصادفةً، فسيدخل أي شيء ناتج من منتدى الخبراء حيز النفاذ في المنظمة.

396. وصرح وفد كينيا، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، أن منتدى الخبراء لم يكن حدث قائم بذاته - وكان ذلك جزء من البرنامج المتفق عليه. وكان من غير المناسب تغيير شيء متفق عليه بالفعل. وكانت هناك حاجة للالتزام بهذه الاتفاقية حتى تتحقق الأهداف المنشودة. وطالبت المجموعة الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بالالتزام باللغة المتفق عليها لتمكين اللجنة من المضي قدماً في هذه المسألة. كما عرضت المجموعة تحديات متعلقة بالوثيقة ولكنها قبلتها من أجل المضي قدماً. وحاولت أن تكون مرنة فيما يتعلق بهذا الأمر. وإذا كانت المجموعة ستقوم بإجراء تغييرات، لن يكون هناك اتفاق بشأن هذه المسألة بعينها لأن الآخرين سيرغبون أيضاً في تقديم التغييرات التي اعتبروها مهمة بالنسبة إليهم. وسيتم إدراج أي نتيجة في أعمال المنظمة دون النظر فيها مسبقاً من قبل اللجنة. وتم تضمين هذا المطلب في النص.

397. ودعم وفد المملكة المتحدة الاقتراح الذي قدّمه الوفد الإيطالي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ليشمل كلمة "ربما". وكان ذلك الأمر عملي حيث يمكن أيضاً تصور الموقف الذي بموجبه سوف تكون لجنة التنمية والملكية الفكرية في وضع يحولها للموافقة على شيء ربما لم يكن له تأثير بعيد المدى. وكان من المهم عدم إصدار حكم مسبق على ما ستكون عليه التوصيات. ولم يحدث استخدام كلمة "ربما" تغييراً ملحوظاً لأن دمج أي نتيجة في عمل المنظمة كان يعتمد على القرار الذي تتخذه لجنة التنمية والملكية الفكرية. وكان التغيير مهماً لتوضيح الأمور. وتضمنت الفقرة 20 ما يلي: "توصية محتملة مقدمة بواسطة اللجنة للجمعية العامة". ويريد الوفد من الأمانة توضيح ما هو المقصود من تلك الجملة حيث أن لجنة التنمية والملكية الفكرية توافق في المعتاد على المشروعات والدراسات وما إلى ذلك. واعتبر الوفد أنها لم تكن ضرورية في فقرة 29.

398. وكرر وفد البرازيل النقاط التي أشار إليها وفد كينيا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية بشأن اللغة المتفق عليها. وكانت اللغة مناسبة أيضاً لأن البنود تمت مناقشتها بدقة في الاجتماعات الإقليمية ومنتدى الخبراء قبل الوصول إلى لجنة التنمية والملكية الفكرية لمناقشتها. ولذلك، كان من المنطقي التصريح بأن التوصيات التي تم تصفيتها خلال العملية بأكملها سيتم إدراجها بعد النظر فيها بواسطة لجنة التنمية والملكية الفكرية. فإذا تم استخدام نموذج مختلف، سوف يعني ذلك أنها ربما سيتم إدراجها أو لا بعد النظر فيها بواسطة لجنة التنمية والملكية الفكرية بالرغم من المرور بالعملية بأكملها. وكان من الطبيعي استخدام اللغة المتفق عليها. ولم يرغب الوفد بتغييرها.

399. واتفق وفد كينيا، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، في ذلك مع وفد البرازيل. حيث أوضح بالفعل لماذا كان من غير المناسب اقتراح تغيير الصياغة إلى "ربما". ولم يكن الوفد في مكانة تحوله بالموافقة على أي تغيير. وكانت المجموعة تريد الاحتفاظ بالفقرة كما هي. إذ لم ترغب بإدخال أي تعديل لأنه سوف يغير مقصد الفقرة والمشروع بأكمله. وحثت المجموعة الوفود على ترك المسألة كما هي والمضي قدماً.

400. وأيد وفد الهند الموقف الذي شرحه وفد البرازيل ووفد كينيا باسم المجموعة الأفريقية.

401. وأيد الوفد الأمريكي التصريحات التي أدلى بها الوفد الإيطالي نيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ووفد المملكة المتحدة. لقد كان من المناسب تغيير اللغة لتصبح "يجوز" حيث أن اللجنة قد توافق أو لا توافق على التوصيات وتنفيذها. وتضمنت إحدى مراحل المشروع مناقشة حول هذه الوثيقة في اللجنة حيث أن الوفود قد يكون لديها اقتراحات إضافية ترغب في إضافتها إلى الوثيقة. وليست هناك حاجة إلى أن تتقيد اللجنة بوثيقة المشروع. فإذا كانت هناك حاجة إلى القيام بذلك، فلن تكون هذه الخطوة ضرورية. وسبب إجراء هذه المناقشة هو تقديم اقتراحات.

402. وذكر وفد المملكة المتحدة أن المشروع كان يتطور. وتم تصور هذه الخطوة في العملية لقيام الدول الأعضاء بالتغييرات الضرورية. وبدا المشروع مختلفاً عما كان عليه عندما تمت صياغته أصلاً. لذلك، كانت اللجنة تحسن المشروع نفسه وكانت هذه هي مهمتها. وكان المشروع يتطور وكانت هذه التغييرات ضرورية. ولا يزال الوفد راعياً في أن تُجيب الأمانة على السؤال الذي قد طرحه سابقاً. ولم تُسمع أي مجادلات من جانب الوفود بشأن استخدام "سوف" أو "يجوز". وأشارت بعض الوفود إلى أنهما متماثلين. لذلك، لم يرى الوفد أن هناك مشكلة. وكان من المهم استخدام كلمة "يجوز" حيث لا يجب الحكم مسبقاً على أي شيء. ويجب أن تُترك مفتوحة. وقد يتم إدراج أي نتيجة. وتُرك الأمر للدول الأعضاء كي تقدم هذا الطلب في مرحلة لاحقة. سوف تمكنهم كلمة "يجوز" من اتخاذ قرار أكثر اطلاعاً في تلك المرحلة.

403. وأشار وفد كينيا، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، إلى الفقرة 24. وتضمنت الفقرة ما يلي، "ينبغي أن يطالع الخبراء على الأهداف الفعلية للمشروع القابلة للتحقيق. فعند تحديد الأفكار كي يتم إدراجها في قائمة من الاقتراحات والتدابير الممكنة لتعزيز نقل التكنولوجيا، كي يتم تقديمها إلى اللجنة للنظر فيها، يجب أن يبدأ الخبراء بأقل القواسم المشتركة بين جميع وجهات النظر ويؤسسوا تلك الأفكار وفقاً للعناصر الواقعية المفيدة المقبولة من الطرفين باعتبارها نقطة البداية لبناء حلول مشتركة". وقدمت المجموعة تنازلاً فيما يتعلق بهذا التنبيه. إذا لم تستطع الدول الأعضاء الاتفاق على الفقرة 29، فأنا نتساءل عما إذا كانوا جادين بشأن نتائج منتدى الخبراء حيث قد تم إدراج العديد من التنبيهات والضمانات في الوثيقة. وينبغي تحريك العناصر المنبثقة عن أقل القواسم المشتركة والدفع بها إلى الأمام بعد النظر فيها والموافقة عليها من جانب لجنة التنمية والملكية الفكرية. وكانت هناك ضمانات كافية. لقد كانت المجموعة مرنة بشأن هذه المسألة بوجه خاص. وحين الوقت للمضي قدماً إذا كانت الدول الأعضاء جادة بشأن المنتدى. وينبغي عليهم توضيح إذا لم يكونوا يريدون أي نتائج من المنتدى حتى تتوقف اللجنة عن المناقشة اللانهائية حول هذه القضية. وينبغي للجنة المضي قدماً إلى الأمام. ولم تكن المجموعة راضية عن جزء من النتائج ولكنها قبلتها من أجل المضي قدماً. ولن تصبح النتائج مفيدة إذا تم إضعافها من خلال إدراجها لمزيد من الشروط. وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء الإصرار على التقليل من أهمية شيء ما بالرغم من أنه يعتبر هاماً جداً للبلدان النامية. وتساءلت عما الذي قامت به اللجنة إزاء هذه القضية إذ أن كل شيء يخضع للمساءلة. والتمست المجموعة تساهلاً من وفود كلا من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق تقدماً بخصوص هذه القضية.

404. وأدرك وفد اليابان، المتحدث باسم المجموعة باء، أن لا أحد أصر على دمج نتائج منتدى الخبراء في عمل المنظمة. إنها تحتاج إلى النظر فيها وإقرارها من جانب لجنة التنمية والملكية الفكرية. ومن منطلق هذا المنظور، عبرت كلمة "يجوز" عن الحقيقة بطريقة أكثر دقة. وأشارت المجموعة إلى تعليقاتها حول العلاقة بين منتدى الخبراء ومناقشة الدراسات في لجنة التنمية والملكية الفكرية. إذ أنها تود من اللجنة أن تضع هذا في اعتبارها.

405. وذكر وفد جنوب أفريقيا أنه قد تم أخذ مخاوف وفد المملكة المتحدة والمجموعة ب بعين الاعتبار في الفقرة 29 حيث أنه لم يكن من المفروض منه أن يتم دمج نتائج منتدى الخبراء في أعمال المنظمة. إنها تحتاج إلى أن يتم النظر فيها من جانب اللجنة. ولا ينبغي للجنة الخوض في هذه المسألة. إذا لم ترغب المجموعة ب في الموافقة على هذه الوثيقة، يجب أن تعلن عن هذا، ثم يمكن للجنة الانتقال إلى بند آخر في جدول الأعمال.

406. ودعا الرئيس الأمانة للرد على أسئلة الوفود وتعليقاتها.

407. وأشارت الأمانة (السيد ماتيس) إلى السؤال الذي أثاره وفد المملكة المتحدة حول معنى عبارة، "وأي توصيات محتملة من جانب اللجنة إلى الجمعية العامة". ولسوء الحظ، لم يشارك أي عضو من أعضاء المنصة في المشروع عندما تمت الموافقة على وثيقة المشروع واعتمادها من قبل لجنة التنمية والملكية الفكرية عام 2010. لذلك، اضطرت الأمانة إلى تأييد الافتراض. ومن المفهوم دائماً أن الفقرة بأكملها واللغة المستخدمة في وثيقة المشروع قد اشتملت على مرشحات بمعنى أن جميع نتائج المشروع كانت بمثابة مادة للتفكير تناقشها اللجنة في نهاية المطاف، وإذا أمكن، توافق على التدابير الممكنة الخاصة بتعزيز نقل التكنولوجيا. سوف يتم تقديم أي نتيجة من نتائج المشاورات والدراسات الإقليمية ومنتدى الخبراء إلى اللجنة باعتبارها مادة للتفكير. ومن وجهة نظرها، لم تكن اللغة مثالية ولكن هذا لا يهيم طالما كان هناك اتفاق بين الدول الأعضاء أن جميع هذه النتائج تمثل مواد تفكيرية تخضع لمناقشتها في اللجنة وأن شيئاً لن يحدث ما لم يوافق التدابير المحددة. وكان اعتماد ورقة المفاهيم شرطاً مسبقاً لعقد منتدى الخبراء. فلن ينعقد طالما لم يتم اعتماد ورقة المفاهيم. سوف يظل المشروع ويستمر. وكان منتدى الخبراء النهاية المتوقعة للمشروع قبل تقديم أي نتائج للمشروع بأكمله إلى اللجنة. إذا لم يتم اعتماد ورقة المفاهيم في تلك الجلسة، لن يتم انعقاد منتدى الخبراء في يناير ولن تكون هناك حاجة إلى إعادة النظر في القضية في الدورة المقبلة للجنة.

408. وذكر وفد المملكة المتحدة أنه كان من الغريب فقط عمل ربط في تلك الفقرة. لقد وافقت اللجنة للتو على الشروط المرجعية لإجراء المراجعة المستقلة بعد سنوات من النقاش. وطلب الوفد من اللجنة الاستمرار في إحراز التقدم. وبالرغم من ذلك، عندما تعلق الأمر بالموافقة على المشاريع وغيرها من الأشياء، تعين على الدول الأعضاء أن تكون حذرة للغاية فيما يتعلق بما توافق عليه. ولا ينبغي أن يكون هناك أي مجال للشك أو الغموض. من هذا المنطلق لا يزال الوفد يعتقد أنه لم يكن عملياً بالنسبة إلى الوثيقة أن تحكم مسبقاً على ما سيحدث. فعلى سبيل المثال، ناقشت اللجنة توصية. واعتقدت أنها فكرة جيدة من شأنها أن تساعد على تحسين عنصر ما يرتبط بالقدرة على البناء أو شيئاً من هذا القبيل. وبالرغم من ذلك، لم يكن سوى تحسيناً مرة واحدة أو تحسناً في منطقة معينة. ولا يعني هذا أنه سيتم دمجها في أعمال المنظمة. إن ذلك يعني فقط أن ذلك التحسين المحدد سيتم تثبيته بعد مناقشة التوصية والتصديق عليها من قبل اللجنة. فكان يحاول فقط أن يمنع اللجنة من ألا تكون في وضع يسمح لها بالموافقة على شيء ما لا علاقة له بأعمال المنظمة لكنه مجرد عنصر. وكان تواجد الدول الأعضاء يهدف إلى تحسين وتقوية كافة الآليات والعناصر. وتوفر كلمة "يجوز" الراحة الكافية على كلا الجانبين لتحقيق ذلك الهدف بالفعل.

409. وتحيز الوفد الاندونيسي لموقف العديد من الدول النامية فيما يتعلق بإدراج عبارة "توصيات من جانب اللجنة إلى الجمعية العامة". وكانت الجمعية العامة أعلى هيئة في الويبو. ويجب الموافقة على أي قرار أو اقتراح من جانب اللجنة والتصديق عليها من الجمعية العامة. وكان من المنطقي عرض كل شيء أمام الجمعية العامة. ولن يتم تقديم أي توصية إلى الجمعية العامة إذا لم تتوصل اللجنة إلى اتفاق. وبالرغم من هذا، يمكن للجنة أن تطلب من الجمعية العامة مناقشة هذا الأمر بشكل أكبر. لذلك، كان كل شيء مفتوحاً للمناقشة حتى أمام الجمعية العامة. ويجب أن يراعى المبدأ الأساسي. ويجب النظر في قضية نقل التكنولوجيا من جانب اللجنة حيث أنها ترتبط بنظام الملكية الفكرية.

410. وذكر وفد جمهورية تنزانيا المتحدة أن تلك الفقرة حظت بحالة من القلق الذي أعرب عنه وفد المملكة المتحدة. واعتقد أن وفد المملكة المتحدة باستطاعته أن يكون مرناً. وكانت التوصية خاضعة للنظر من جانب المتلقي. وتم إصدار هذه

التوصية خلال المناقشات. ولم يكن هناك معنى آخر. وعينت اللغة بالقلق الذي أعرب عنه وفد المملكة المتحدة.

411. وأشار وفد كينيا، المتحدث باسم المجموعة الأفريقية، إلى أن وفد اليابان، المتحدث باسم المجموعة ب، قد ذكر في الصباح أنه لن يقوم بإجراء أي تغييرات في الوثيقة إذا لم يتم أي أحد بذلك. وتساءلت المجموعة عما إذا كان ذلك القرار لا يزال معمولاً به.

412. ولم يتذكر وفد اليابان تقديم مثل هذا التعليق. وأشار الوفد إلى أنه قدم تعليقا باسم المجموعة ب حول العلاقة بين توقيت منتدى الخبراء ومناقشة الدراسات في لجنة التنمية والملكية الفكرية. ولم يكن أكثر من ذلك.

413. وأشار الرئيس إلى أنه جاء متأخراً. ليس من الحكمة الاستمرار في مناقشة هذه القضية إذا كانت اللجنة في وضع لا يمكنها من اعتماد ورقة المفاهيم. وكانت العواقب معلومة. وسيتم تأجيل منتدى الخبراء.

414. واقترح وفد الجمهورية التشيكية إبقاء مصطلح "سوف". ويمكن تضمين مصطلح "اعتماد" بعد مصطلح "النظر". واعتبر الوفد أن الصياغة تم استخدامها بواسطة بعض الوفود في بياناتهم. ويشمل هذا الجزء من الجملة ما يلي: "سوف يتم دمجها في عمل المنظمة بعد النظر فيها واعتمادها بواسطة لجنة التنمية والملكية الفكرية وأية توصيات محتملة تقدمها اللجنة للجمعية العامة".

415. وأعرب وفد السلفادور عن أسفه حول عدم توصل اللجنة إلى اتفاق بشأن هذه المسألة. وإذا كانت مستعدة دائماً للتعاون حتى يتم التوصل لحل تقبله جميع دولها الأعضاء.

416. وطالب وفد اليابان، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة ب، الحصول على فرصة لعقد مشاورات قصيرة بشأن هذه المسألة.

417. وأعطى الرئيس الوفود عشرة دقائق للتشاور.

418. وواصل الرئيس المناقشة.

419. واعتبر وفد اليابان، متحدثاً باسم المجموعة ب، أن على اللجنة إحراز تقدم. وبهذا الشأن بذلت جهودها على الدوام لإيجاد حلٍ يسمح للجنة بمواصلة عملها. ومن منطلق هذا المنظور، تحققت المجموعة من الإمكانيات وبعض الطرق التي مكنتها من المضي قدماً في المشروع. وتم إشراكها بأمانة في العملية لمواصلة المشروع. وبهذا الشأن، استطاعت المجموعة تقبل المقترح الذي قدمه وفد الجمهورية التشيكية. وأشارت إلى النظام الحقيقي. ولن يتم تنفيذ أي شيء بدون اعتمادها بواسطة لجنة التنمية والملكية الفكرية. ولن تواصل المجموعة الإصرار على استبدال مصطلح "سوف" مع مصطلح "ربما" إذا تم الاتفاق بالإجماع على الاقتراح الذي قدمه وفد الجمهورية التشيكية. علاوة على ذلك، اعتبرت المجموعة أنه يجب اعتماد ورقة المفاهيم عند استكمال جميع أعمال الإعداد الأخرى الخاصة بمنتدى الخبراء. ومن منطلق هذا المنظور، اعتبرت المجموعة أن اعتماد هذه الورقة يُقصد بها عدم تولي أية أعمال أخرى على الدراسات في اللجنة. وسعت نحو توضيح هذه النقطة. وتمكنت المجموعة من اعتماد ورقة المفاهيم وفقاً لهذين الشرطين، أي، التعديلات المطروحة من قبل وفد الجمهورية التشيكية وتوضيح العلاقة بين إجراء مزيد من الأعمال على الدراسات واعتماد الورقة.

420. وأوضح وفد اندونيسيا أن اقتراح وفد الجمهورية التشيكية كان جيد جداً. ومع ذلك، سعى الوفد لتوضيح ما سيحدث إذا لم تتمكن لجنة التنمية والملكية الفكرية من اعتماد نتيجة ما. وعلى حدة، سلط الوفد الضوء على أن الجمعية العامة كانت هي أعلى هيئة والوحيدة في الويبو التي تستطيع اتخاذ قرار بشأن أنشطة المنظمة. وبهذا الشأن، اقترح الوفد تضمين مصطلحات "لمزيد من المناقشة واتخاذ القرار" في نهاية الجملة. وسيشمل هذا الجزء من الجملة ما يلي "وأية توصيات محتملة تقدمها اللجنة للجمعية العامة لمزيد من المناقشة واتخاذ القرار".

421. وأشار وفد كينيا، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، إلى التوضيح الذي طلبه وفد اليابان بالنيابة عن المجموعة ب فيما يتعلق بما إذا كانت مناقشات الدراسات سوف تنتهي باعتماد الورقة. وصرحت المجموعة بأن وضع نهاية لتصور العمل بعد منتدى الخبراء وبعد المناقشات في لجنة التنمية والملكية الفكرية سوف يُصدر حكم مسبق على نتائج هذا المشروع. وترغب اللجنة في أن تظل منفتحة كما كانت فيما يتعلق بجميع الدراسات والمشروعات الأخرى التي تم توليها. إذا انتهى نشاط ما يجد ذاته، فهو لم يخدم أي غرض. ومع ذلك، إذا تم تولي النشاط بغرض المضي قدماً في عمل اللجنة، يجب على الدول الأعضاء أن تظل منفتحة فيما يتعلق بما ستكون عليه النتائج. وبعد النظر في ذلك، تستطيع اللجنة اختيار عدم إجراء مزيد من العمل أو اعتماد أي نتيجة من منتدى الخبراء بشأن هذه الدراسات أو السعي وراء المزيد من الدراسات.

422. ورحب وفد الهند بالتسوية التي قدمتها المجموعة باء حول الاقتراح الذي قدمته مجموعة التشيك. ربما لم يقابل الوفد مشكلة في الموافقة على هذا الاقتراح حيث كان من الطبيعي اعتماد نتيجة أو الموافقة عليها بعد النظر فيها. وأدرك الوفد أن مقدي الدراسة سوف يتواجدون خلال منتدى الخبراء. وسعى الوفد إلى الحصول على توضيح بشأن ما إذا كان سوف تُعقد جلسات أسئلة وإجابة بالإضافة إلى فرص الإشارة إلى الدراسات. والغرض من منتدى الخبراء إرشاد الخبراء الذين سيقدّمون التوصيات إلى لجنة التنمية والملكية الفكرية. وحتى إذا تم الاتفاق على الحد الأدنى المشترك، قد تُتيح التوصيات توجيهات إضافية لليوبو. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، سوف يقدم الخبراء مجموعة من التوصيات. وسوف تُقدم للجنة التنمية والملكية الفكرية للنظر فيها. وقد تُرسل اللجنة بعض التوصيات أو جميعها إلى الجمعية العامة. وقد تنظر في هذه التوصيات وتعطي توجيه أو تُرشد لجنة التنمية والملكية الفكرية حول مسار العمل. وأشار الوفد إلى الدراسات. وسيكون من المفيد عقد مزيد من المناقشات في اللجنة مع تقديم العروض في منتدى الخبراء. وتستطيع الدول الأعضاء اتخاذ قرار ربما عقب منتدى الخبراء لمزيد من التشاور بشأن الدراسات. ومن الممكن أن تنبثق الأفكار عن المنتدى فيما يتعلق بالدراسات.

423. وأوضح وفد كينيا، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، أنه إذا كان ذلك هو التغيير الأخير الذي ستطلبه المجموعة ب ووفد الجمهورية التشيكية، فلن يعترض مسار إحراز تقدم في اعتماد الورقة.

424. ونوهت الأمانة (السيد مائيس) إلى التوضيح الذي سعى إليه وفد الهند. وكررت الأمانة القول بأن الهدف كان أن يقدم الكتاب دراساتهم إلى منتدى الخبراء. وسوف تتاح فرصة كافية لجميع المشاركين ليطرحوا أسئلتهم وأجوبتهم ومن ضمنهم الدول الأعضاء الحاضرة في الحدث.

425. واستعلم الرئيس عن وجود موافقة بالإجماع على أن تتم الموافقة على ورقة المفاهيم بناءً على النص المنقح المقترح من قبل وفد الجمهورية التشيكية، وسيتم منح الكتاب فرصة للتفاعل مع الدول الأعضاء خلال منتدى الخبراء وسوف تنظر لجنة التنمية والملكية الفكرية في نتائج منتدى الخبراء. وتم اعتماد ورقة المفاهيم بالنظر إلى عدم وجود اعتراضات من الحضور.

المؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية (يتبع)

426. وواصل الرئيس المناقشات التي أجريت بشأن مؤتمر الملكية الفكرية والتنمية.

427. وذكر وفد باراغواي، متحدثاً بالنيابة عن بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، أن المجموعة اقترحت فقرة قرار على المؤتمر في جلسة لجنة التنمية والملكية الفكرية السابقة سعياً وراء التوصل لتسوية بين الدول الأعضاء. وعُقدت المشاورات في هذه الجلسة لمعرفة إذا كان من الممكن التوصل إلى اتفاق بشأن موعد المؤتمر، وقائمة المتحدثون، وإمكانية اقتراح الدول الأعضاء تقديم خبراء والنظر في ذلك الاقتراح من قبل الأمانة. وبناءً على هذه المشاورات، صاغت المجموعة بعض العبارات في محاولة لاستيعاب المواقف والمخاوف التي عبرت عنها دول الأعضاء. وأصبح الاقتراح متاحاً لجميع المنسقين الإقليميين. وحاولت المجموعة جعله وقائعي وملموس بأقصى قدر ممكن. كما منحت الأمانة مرونة كافية بخصوص تجهيزات المؤتمر. وكان الاقتراح كما يلي "وافقت اللجنة على عقد المؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية على هامش [لجنة التنمية والملكية الفكرية 16]. وطلب من الأمانة وضع المسات الأخيرة على قائمة المتحدثون كما نصت عليه

وثيقة WIPO/IPDA/GA/13/INF/1 Prov، مع الأخذ في الاعتبار الاقتراحات المقدمة من قبل الدول الأعضاء قبل [نهاية يناير 2015]. وكان الاقتراح والعناصر بين الأقواس محل نظر الدول الأعضاء. وسيكون من المفيد لو قدمت الأمانة معلومات بخصوص الموارد والعناصر الأخرى المتعلقة بالمنظمة المسؤولة عن المؤتمر. وأعربت المجموعة عن أملها في تأييد المجموعات الإقليمية والوفود الأخرى للتسوية المقترحة.

428. وصرح وفد اليابان، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة بآء، أنه كان من المهم للغاية للدول الأعضاء أن تسمح للمنظمة بالعمل بطريقة تنسم بالكفاءة والفعالية للوصول إلى هدف هذه المنظمة بدون التفصيل الإداري لعملها. وذلك كان السبب في وجود أمانة قديرة. وقدمت الأمانة توضيحاً بشأن التقدم بطريقة ملموسة في هذه المسألة. وبناءً على هذا الإدراك وحتى يتم عقد المؤتمر بأقل قدر من التأخير، تستطيع المجموعة إظهار المرونة بشأن هذه المسألة. وتستطيع قبول الاقتراح الذي قدمه وفد باراغواي بالنيابة عن بلدان أمريكا اللاتينية والكاربيي كما كان.

429. وأيد وفد كينيا نيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية الاقتراح المقدم من وفد باراغواي نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاربيي.

430. وتحدث وفد إيطاليا نيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء مشيراً إلى التفسير المقدم من قبل الأمانة في بداية الأسبوع. وبناءً على هذا المفهوم، استطاع الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أيضاً قبول الاقتراح الذي قدمه وفد باراغواي نيابة عن بلدان أمريكا اللاتينية والكاربيي حتى يتم تنظيم المؤتمر في أقرب وقت ممكن.

431. وطلب الرئيس من الأمانة توضيح العملية بناءً على الاقتراح.

432. وصرحت الأمانة (السيد بالوش) بأنها كانت على اتصال مع وفود كثيرة بخصوص الاقتراح. وكما اتفقت عليه اللجنة، فإن الأمانة سوف تتواصل مع المتحدثين الموجودين على القائمة الحالية للتأكد من قابليتهم للحضور. وكالمعتاد تم منح المتحدثين أسبوعين للرد على احتمال سفرهم أو انشغالهم. وبمجرد حصول الأمانة على رد كل منهم، سوف تحدد موضع شاغر للمتحدثين الذين لم يتواجدوا في الموضوعات الستة المتضمنة في برنامج المؤتمر. وفي الوقت نفسه، أحاطت الأمانة علماً بأنها ستتسلم أيضاً مقترحات الدول الأعضاء. وقد توجد اقتراحات أو مصالح تنافسية من الدول الأعضاء. وستبذل الأمانة أقصى جهدها في محاولة توحيد جميع هذه المصالح والتوصل إلى قائمة جديدة. وافترضت الأمانة أنها قد تم تسليمها المهمة لإعداد قائمة نهائية ولم يكن من المفترض العودة إلى الدول الأعضاء لتصديقها كما كانت عليه الحال من قبل.

433. وصرح وفد الجمهورية التشيكية، متحدثاً بالنيابة عن مجموعة أوروبا الوسطى ودول البلطيق، أنه كان في موقف يخوله الموافقة على المقترح. وقد كان الوفد سعيداً بأن القائمة الأولية ستكون بمثابة الأساس لتحديد الفجوات الممكن سدّها فيما بعد.

434. وأعرب وفد الصين عن موافقته على المقترح المقدم من وفد باراغواي بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاربيي.

435. ودعم وفد إندونيسيا مقترح مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاربيي. واقترح الوفد بعض المبادئ التي يجب على الأمانة وضعها في الاعتبار عند اختيار المتحدثين. أولاً، يجب أن يتمتع المتحدثون بالمهارة والمعرفة والخبرة الكافية في مجال الملكية الفكرية والتنمية. وثانياً، يجب أن يوضح المتحدثون في كل موضوع التوزيع الجغرافي المتوازن. ويجب تجنب وضع متحدثين من نفس البلد. وثالثاً، يجب أن تتضمن المواضيع أيضاً المستويات المختلفة للتنمية بين الدول الأعضاء. وقد أمل الوفد في أن يكون هناك بعض المتحدثين من الدول النامية والدول الأقل نموًا. ورابعاً، يتحدث كل متحدث في موضوع واحد. وأخيراً، يرغب الوفد في أن يتم إدراج ممثلي المنظمات الدولية (منظمة الصحة العالمية، منظمة التجارة العالمية، وهيئة الغذاء والدواء، إلخ.) والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية في القائمة.

436. وأشار وفد كينيا، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، إلى التوضيح الذي قدمته الأمانة. وقد رأت المجموعة أنه سيتوجب إخطار الدول الأعضاء وإيقاظهم على اطلاع كما تمت الموافقة على ذلك من قبل. ووافق على أن تقوم الأمانة بإنهاء القائمة مع الأخذ في الاعتبار المقترحات التي وضعها الدول الأعضاء. ولكن لا ينبغي ذلك أهمية إبقاء الدول الأعضاء على اطلاع عبر المنسقين الإقليميين بمجرد أن يتم إعداد القائمة. وكان من المهم للأمانة أن تعود إلى الدول الأعضاء بقائمة جديدة. ويمكن تقديمها عبر المنسقين الإقليميين.

437. وصرح وفد البرازيل أن مقترح مجموعة دول بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية كان بسيطاً. ذكرت فقط أن الدول الأعضاء سوف تقترح أساء تضعها الأمانة في اعتبارها عند وضع اللمسات الأخيرة على القائمة. كانت هناك العديد من الطرق لأخذ هذه الاقتراحات بعين الاعتبار. وفي هذا الصدد، يرغب الوفد في معرفة إذا كان عدد المتحدثين محدوداً بطريقة ما أو إذا ما كان من الممكن زيادة عدد المتحدثين في كل لجنة من لجان الخبراء. كانت هذه إحدى السبل الممكنة لأخذ تلك الاقتراحات بعين الاعتبار.

438. وذكر وفد المملكة المتحدة أنه يمكنه تأييد اللغة المستخدمة تأييداً مطلقاً مع المراعاة التامة للتفسير الذي قدمته الأمانة.

439. وصرح وفد الجزائر أنه لم يشارك تفسير الأمانة للاقتراح. فالإقتراح كان قصيراً وواضحاً. وبالرغم من هذا، كان مفتوحاً للتفسير. لم يكن الوفد يتوقع أن يختتم بنفس قائمة المتحدثين. لولم يكن الأمر فقط مجرد موضوع لسد الثغرات. لقد كان يتعلق بأخذ الأمانة في اعتبارها اقتراحات الدول الأعضاء بمراجعة ووضع اللمسات الأخيرة على قائمة المتحدثين. وأشار الوفد إلى التعليقات التي أدلى بها وفد كينيا حول إحاطة الدول الأعضاء علماً بقائمة المتحدثين. ويجب إضافة بعض العبارات إلى الاقتراح المقدم من جانب مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية لتوضيح أن الدول الأعضاء سيتم إبقائها على علم خلال جميع مراحل عملية وضع اللمسات الأخيرة على القائمة.

440. وأشار الوفد الإندونيسي إلى السؤال المطروح من جانب وفد برازيل والتعليقات التي أدلى بها وفد الجزائر. ورأى الوفد أنه من الممكن مناقشة معايير اختيار المتحدثين بصورة أكبر. وينبغي أن تتناول قائمة المتحدثين توزيعاً جغرافياً متوازناً. والتمس الوفد من الأمانة توضيحاً بشأن كيفية تحقيق ذلك. فعلى سبيل المثال، كان العديد من الدول الأعضاء أعضاء في مجموعة المساعدة الإنمائية. وإذا كانت كل واحدة منها ستقترح متحدثاً، يود الوفد أن يعرف ما إذا كانت الاقتراحات ستناقش داخل المجموعة قبل عرض القرار على الأمانة. كما يود أيضاً أن يعرف ما إذا كانت الأمانة ستبقي منسقي المجموعة على علم أم لا. بالإضافة إلى ذلك، طلب الوفد من الأمانة الرد على الاقتراح المقدم من جانبه بشأن معايير اختيار المتحدثين.

441. ونظر وفد جورجيا بعناية في العرض المقدم من جانب مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية. يبدو أنه كان عرضاً متوازناً وحلاً وسطاً. وأعرب الوفد عن استعداده لدعم العرض من أجل المضي قدماً.

442. واقترح الرئيس أن تُترك اللغة كما هي لتجنب فتح مناقشة جديدة. كان فهمه للعملية واضح جداً. ويجب أن تبقى الدول الأعضاء على علم كما يجب أن تؤخذ مقترحاتهم بعين الاعتبار. تلك كانت الطريقة التي فسر بها الروح السائدة في المشاورات المختلفة. وأدى ذلك إلى دعم الاقتراح المقدم من جانب بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية. وتساءل عما إذا كان الاقتراح المقدم من جانب مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية يمكن اعتماده مع الفهم بأن الدول الأعضاء يجب إحاطتها علماً بعملية الاختيار.

443. وصرح الوفد الإندونيسي عن موافقته على الاقتراح المقدم من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية. ورأى الوفد أنه ستتم ملاحظة تفسير العروض والاقتراحات والتعليقات المقدمة من جانب الوفود في هذه الجلسة، بما في ذلك العرض الخاص به بشأن معايير اختيار المتحدثين، فضلاً عن التعليقات التي أدلى بها وفد كينيا، نيابة عن المجموعة الأفريقية ووفد الجزائر، بشأن إبقاء الدول الأعضاء على علم طوال هذه العملية.

444. وأكد الرئيس للوفد الإندونيسي أن الملاحظات المقدمة خلال الجلسة سوف تؤخذ بعين الاعتبار كما سيتم عرضها في التقرير الخاص بهذه الجلسة.

445. ووجدت الأمانة (السيد بالوش) أن المناقشة مفيدة للغاية. لم تكن هذه المسألة جديدة، بل تمت مناقشتها في العديد من الاجتماعات الرسمية والغير رسمية. وفيما يتعلق بالسيرة الذاتية للمتحدثين، أشارت الأمانة إلى الوثيقة CDIP/10/16 التي تم من خلالها عرض نتائج أربعة أو خمسة اجتماعات غير رسمية بشأن هذا الموضوع. كما تحدث أيضاً ضمن جملة أمور فيما يتعلق بما يجب أن تكون عليه السيرة الذاتية للمتحدثين. ولم تتردد الأمانة في قبول ومحاولة متابعة المبادئ التوجيهية الإضافية التي تمت قراءتها للتو من جانب الوفد الإندونيسي. بل انتقلت إلى النقطة التي أثارها وفد الجزائر. وبناءً على قراءتها للاقتراح، فهتمت الأمانة أنه من المطلوب إنهاء قائمة المتحدثين الواردة في الوثيقة WIPO/IPDA/GA/13/INF/1. وتود الأمانة أن تعرف إذا ما كان من المفترض أن تتخذ ذلك كأساس لها وتتصل بأولئك المتحدثين. وقد رأت عبر تداخلها مع وفد الجزائر أنه ربما لا يكون هذا هو أساس التواصل مع المتحدثين. والتمست الأمانة توجيهها وإرشاداً من الدول الأعضاء حول ما إذا كان ينبغي عليها أخذ بعض الأسماء من القائمة وانتظار الدول الأعضاء لتقديم مدخلاتهم بحلول شهر يناير أو مارس ومن ثم محاولة الخروج بقائمة جديدة من المتحدثين، أو اعتماد إذا ما كان هذا المستند هو الأساس في التواصل. كانت هذه نقطة مهمة للغاية. وبطريقة منفصل، استرجعت الأمانة القرار السابق حيث لم يتسن عقد المؤتمر. وقد تقرر أن تقوم الأمانة بإعداد قائمة وتعميمها على منسقي المجموعات أو الدول الأعضاء للتصديق عليها. ورأت الأمانة أنه في هذه المرة لم يكن من المفترض الاستناد إلى الدول الأعضاء للحصول على الموافقة. وتود الأمانة معرفة ما إذا كان فهمها صحيحاً أم لا. وفيما يتعلق بإبقاء الدول الأعضاء على علم، ذكرت الأمانة أنه يمكن وضع الجدول الزمني للمحافظة على مشاركة الدول الأعضاء على أساس منظم. وإلا يمكن للمندوبين الاتصال بالأمانة للحصول على المستجدات.

446. وأدرك وفد الجمهورية التشيكية أن البيانات التي أدلت بها الوفود كانت جزءاً من محضر الجلسات وليس من القرار. وأشار الوفد إلى الاقتراح المقدم من جانب مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وذكر أن النسخة التي قد تلقاها تضمنت بعض الأقواس. وعندما قرأ وفد باراغواي الاقتراح نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، تم ذكر لجنة التنمية والملكية الفكرية CDIP 16 ونهاية يناير 2015 على وجه التحديد. ويود الوفد أن يعرف ما إذا كان ذلك ما تضعه اللجنة في اعتبارها وتحاول أن تعتمده. وأشار الوفد إلى التوجيه الذي سعت الأمانة إلى الحصول عليه. وأدرك الوفد أن الوثيقة WIPO/IPDA/GA/13/INF/1 Prov كانت أساس التواصل مع المتحدثين. سوف تحدد الأمانة الثغرات من خلال تلك القائمة. وسيتم سد الثغرات خلال الإجراء المنصوص عليه في الجزء الثاني من القرار. فواجهت الدول الأعضاء صعوبات في الماضي تتعلق بعملية إقرار القائمة. ولذلك، يجب تجنب هذا العنصر.

447. وأشار وفد الجزائر إلى الإرشاد الذي سعت الأمانة في طلبه بشأن قضيتين رئيسيتين وقدم وجهات نظره حول هاتين القضيتين. وكانت الوثيقة WIPO/IPDA/GA/13/INF/1 PROV أساس عملية المراجعة. ستتم مراجعتها مع مراعاة الاقتراحات المقدمة من جانب الدول الأعضاء. ولم يكن الأمر مجرد إجراء لسد الثغرات. حتى لو تواجد جميع الخبراء على القائمة، سوف تحتاج الأمانة إلى مراعاة الاقتراحات المقدمة من جانب الدول الأعضاء. لم تكن هذه القائمة متوازنة جغرافياً. ولم تكن وجهات نظر الخبراء حقاً متوازنة. فهي بحاجة إلى التغيير حتى لو كان جميع المتحدثين موجودين. وفيما يتعلق بموضوع ما إذا كان ينبغي موافقة الدول الأعضاء على القائمة، ذكر الوفد أنه قد حدث تغيراً هاماً خلال هذه الجلسة. ووافقت الدول الأعضاء على أن تقوم الأمانة بإنهاء القائمة لأنه كان من الواضح أنها لا تستطيع القيام بذلك الأمر فيما بينها. بالرغم من ذلك، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن الدول الأعضاء لها حق الاعتراض إذا كان لديها مخاوف تتعلق بأي خبير من الخبراء أو بأي قضية من القضايا. وكانت الأمانة بين أيدي الدول الأعضاء. فإذا كان لدى إحدى الدول الأعضاء اعتراضات قوية، فيلزم أن تراعيها الأمانة.

448. وأشار وفد باراغواي، المتحدث باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، إلى المثل القائل، "يكن الشيطان دوماً

في التفاصيل". ولذلك السبب، كان الاقتراح قصيراً وبسيطاً. ويمكن اعتبار الوثيقة المذكورة في الاقتراح أساساً لإنهاء القائمة. لقد تم تقديمها في يونيو 2013 حيث كان من المفترض أن ينعقد المؤتمر في نوفمبر 2013. وكان ذلك قبل أكثر من عام مضى. ومن الواضح أن القائمة لن تكون كما كانت عليه. إنها لن تكون القائمة النهائية حيث أن هناك مسؤولين من الأمانة لن يكونوا على هذه القائمة. وستكون هناك تغييرات. وستتم مراجعة القائمة. ولم يتم الاتصال بالمتحدثين بعد. وأعربت المجموعة عن اعتقادها بأن الدول الأعضاء يمكنها الوثوق في الأمانة لإنهاء القائمة. سوف يتم إبقائهم على علم بالتقدم المحرز في هذه العملية.

449. ووافق وفد جنوب أفريقيا على البيانات التي أدلى بها وفد كينيا نيابة عن المجموعة الأفريقية ووفد الجزائر. وبدا تفهمهم واضحاً تماماً. لن يتم استخدام القائمة الحالية من المتحدثين لسد الثغرات لأنه إذا كان الأمر كذلك، سوف تستند اللجنة إلى المربع رقم 1 حيث لم توافق الدول الأعضاء على القائمة. وقد طالبت الأمانة بتقديم توضيح. كان من الجلي أنه ينبغي على الأمانة تحديث القائمة الحالية مع مراعاة الاقتراحات التي ستقدمها الدول الأعضاء. ويجب إبقاء الدول الأعضاء على علم بشكل منتظم. عندما تم إعداد مسودة القائمة، كان ينبغي على الأمانة إبلاغ الدول الأعضاء من خلال المنسقين الإقليميين الذين يمكنهم النظر في القائمة وتقديم تعليقاتهم. كوت المنظمة موجهة من قبل الدول الأعضاء. وكانت لديهم الحرية في تقديم أي تعليقات في أي وقت بمجرد تقديم الأمانة معلومات عن القائمة.

450. وذكر وفد كينيا، المتحدث باسم المجموعة الأفريقية، أن إحاطته كانت واضحة للغاية. ولم يتم التصديق على القائمة التي قُدمت إلى الدول الأعضاء. لذا، لم يتم قبولها. وكانت هذه مسألة تتعلق بالثقة. ووافقت الدول الأعضاء على المضي قدماً. ووافقت على أن تقوم الأمانة بإنهاء القائمة مع الأخذ في الاعتبار المقترحات التي وضعتها الدول الأعضاء. مما يعني أن القائمة النهائية للمتحدثين لن تكون نفس هذه القائمة. إذا كانت ستظل كما هي، فسيتم اتخاذ قرار مختلف أو قد يتم التأكيد على هذه القائمة. ورأت المجموعة أنه كان هناك عدة تحديات في العملية السابقة. وسيكون هناك عملية ثانية مع أخذ مقترحات الدول الأعضاء في الاعتبار. ويمكن القيام بذلك بأي طريقة ولكنها ستعرب في الاطلاع على قائمة منقحة. وإذا كان ينبغي للجنة أن تخوض في تفاصيل عملية إتمام ذلك، قد يصبح الأمر مثيراً للجدل. ولن يكون هذا مفيداً للعملية. إذا كان يتوجب على اللجنة الموافقة على ما أرادته هو قائمة منقحة مع الأخذ في الاعتبار مقترحات الدول الأعضاء، فسيكون من الممكن المضي قدماً في هذا الأمر. ويجب أن يتم اطلاع الدول الأعضاء دائماً على التطورات علماً بأن الموضوع كان ذا أهمية كبرى بالنسبة إليهم.

451. وقد صدق وفد اليابان، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة ب، على التوجيه المقدم من وفد الجمهورية التشيكية للأمانة. ويجب أن تتجنب الدول الأعضاء أي إدارة مصغرة. وعليها أن تؤمن بقدرة الأمانة وإمكاناتها. وفي نفس الوقت، يجب أن تؤمن الأمانة بقدراتها أيضاً.

452. وأشار وفد البرازيل إلى مسألة كان قد طرحها في آخر مداخلة له. ومن إحدى الطرق التي يمكن بها للأمانة أن تأخذ في اعتباراتها اقتراحات الدول الأعضاء هي أن تقوم بإضافة أسماء جديدة. وقد رغب الوفد في معرفة ما إذا كان هناك أي حد صارم فيما يتعلق بعدد المتحدثين لأن هذه ستكون طريقة لأخذ المقترحات في الاعتبار حتى ولو كان من المعقول افتراض أنها لن تكون جميعاً مدرجة في القائمة. وكان هناك أكثر من طريقة لأخذ المقترحات في الاعتبار وتلك واحدة من هذه الطرق. وأشار الوفد إلى النقطة التي أدلى بها وفد جنوب أفريقيا. ويحق لكل عضو الإدلاء برأيه فيما يتعلق بأي مقترح أو وثيقة أو اقتراح أو معلومات ترد عن الأمانة.

453. وأشار وفد المملكة المتحدة إلى أن اللجنة كانت تسير سيرا متقدماً في نقاش الجلسات السابقة. وقد فشلت الدول الأعضاء في الوصول إلى اتفاق في هذه المناقشات. وقد قدمت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية مقترحاً في بداية جدول الأعمال. وقد دعمه كل من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية، والمجموعة باء ومجموعة أوروبا الوسطى ودول البلطيق والمجموعة الأفريقية ووفد الصين. وكان المقترح قصيراً ولكنه واضحاً للغاية. فقد أشار بوضوح إلى أنه يجب أن تقوم الأمانة بإنهاء إعداد القائمة. ولم يتحدث عن أي تصديقات أو خيارات قد تعارضها الدول الأعضاء. وقد كان من المعتاد أن يتم

إخطار الدول الأعضاء بالقائمة. ولم يكن لدى الوفد أي مشكلة مع هذا الأمر. فقد كانت هذه الخطوة الصحيحة في السير نحو الأمام. وذكر المقترح أيضاً وثيقة كانت معروفة للجميع. وقد تضمن العديد من المتحدثين. وأبدى العديد عن عدم مشاركتهم في المؤتمر أو حتى عن عدم رغبتهم في ذلك. لذا قد تحتاج الأمانة للعثور على بدائل. فقد أشار المقترح بوضوح إلى أن الوثيقة هي الأساس. ويجب على الأمانة التأكد مما لم يعد متاحاً والعثور على بديل بناءً على المعايير التي نوقشت في العديد من اللقاءات الأخرى. وقد يؤدي أي انحراف آخر عن المقترح بالدول الأعضاء إلى النتائج التي خلصت إليها في الجلسات السابقة.

454. وتحدث وفد إيطاليا باسم الاتحاد الأوروبي وأعضائه معرباً عن تأييده للتعليقات التي أدلى بها وفد الجمهورية التشيكية. وأشار أنه لا تزال هناك محاولات لإدارة العملية بشكل مصغر. وقد أخرجت هذه المحاولات عملية تنظيم المؤتمر. وقد تمتع مقترح مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية بالتوازن الصحيح. وقد ترك هامشاً مناسباً للأمانة من أجل المناورات. لقد كان من حق الدول الأعضاء أن يتم اطلاعها على الأمر. والكلمة الأخيرة كانت للأمانة والاستماع للدول الأعضاء مجدداً في نفس المأزق. وأعدت الأمانة القائمة الحالية بناءً على معايير محددة. فقد اختارت أفراداً مناسبين للحدث. يجب أن تكون القائمة الحالية هي أساس التدريب. وقدمت الدول الأعضاء توجيهاً. ويمكن للأمانة القيام بالمهمة. ولن تكون إعادة وضع قائمة جديدة من العدم طريقة ذات كفاءة في المضي قدماً علماً بأن هذه القائمة نتجت عن أبحاث أجريت على معظم الأشخاص الملائمين. ويمكن للدول الأعضاء أن تقدم أسماء جديدة لئتم أخذها في الاعتبار. ويشق الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ثقة كاملة في الأمانة.

455. وأشار وفد إندونيسيا إلى التوجيه الذي سعت إليه الأمانة بشأن قائمة المتحدثين. وقد ذكرت عدة مبادئ لاختيار المتحدثين. فعلى سبيل المثال، كان من الضروري الحصول على توزيع جغرافي متوازن. ويجب ألا يكون هناك أكثر من متحدث واحد له نفس الجنسية. ويجب أن يكون من بين المتحدثين أيضاً ممثلين من المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية. ويرغب الوفد في أن تُطبق الأمانة المبادئ التي اقترحتها سابقاً.

456. وقد صدق وفد باراغواي، متحدثاً بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية، على التوضيح المقدم من وفد الجمهورية التشيكية على مقترحها. وأكدت المجموعة على أنها اقترحت أن يتم عقد المؤتمر على هامش جلسة لجنة التنمية والملكية الفكرية رقم 16. ويمكن للدول الأعضاء تقديم مقترحاتهم حتى نهاية يناير من العام التالي.

457. وصرح وفد أوروغواي أن المقترح كان واضحاً ودقيقاً. كما أعرب بوضوح على أن الأمانة ستقوم بإنهاء القائمة مع الأخذ في الاعتبار المقترحات التي قدمتها الدول الأعضاء. وكان من المفترض أن يعقد المؤتمر في 14 نوفمبر 2013. ومن الواضح أنه سيتاح إجراء بعض التغييرات. فقد لا يتواجد بعض المتحدثين. كما كان هناك أيضاً بعض أعضاء الأمانة الذين لن يكونوا موجودين بالقائمة بعد ذلك نظراً للتغييرات في المنظمة. وعلى الدول الأعضاء السماح للأمانة القيام بعملها والثوق بها. وتعرف الأمانة أنه يجب أن يكون هناك تمثيلاً جغرافياً متوازناً. وتضمنت القائمة ممثلين من كيانات خاصة وجامعات ومنظمات دولية مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وهيئة الغذاء والدواء. والأمانة على علم بما يتوجب عليها القيام به. وحث الوفد الدول الأعضاء على تجنب هذا التدريب حيث أنه لن يؤدي إلى أي مكان. وقد أظهرت بعض المرونة. وعلى اللجنة الموافقة على المقترح ومنح إشارة إيجابية على أن المنظمة كانت ستبدأ التحرك بروح جديدة.

458. وصرح وفد جنوب أفريقيا بأن الأمانة طلبت توضيحاً من الدول الأعضاء. ووافق الوفد على تعليق وفد باراغواي بأنه يجب أن تقوم الأمانة بإنهاء القائمة مع الأخذ في الاعتبار المقترحات التي قدمتها الدول الأعضاء. ولم يتعلق الأمر بتواجد أو عدم تواجد المتحدثين على القائمة. فيجب إنهاء أمر القائمة بناءً على مقترحات الدول الأعضاء. وكانت الوبو منظمة تقودها الدول الأعضاء وليست منظمة تقودها الأمانة. ووجهت الدول الأعضاء الأمانة إلى ما ينبغي لها القيام به. ويجب على الأمانة إخطار الدول الأعضاء بالعملية والتقدم الذي أحرز في اختيار المتحدثين. وبعد ذلك، تنظر الدول الأعضاء في ما ستقوم به،

فلن تعيد النظر في القرار الذي قد أُخذ. ويجب تزويد الدول الأعضاء بالمعلومات. وأشار وفد ألمانيا إلى اقتراح وفد إندونيسيا. وعند إنهاء أمر القائمة، على الأمانة النظر في مجموعة متنوعة من المتحدثين من المنظمات غير الحكومية والدول الأعضاء والتفكير جماعياً حتى تتم موازنة القائمة. ويمكن إنهاء هذه النقطة على أساس أنه قد تم منح الأمانة تفويض واضح. وعند إنهاء القائمة، يجب أن تأخذ في اعتبارها المقترحات المقدمة من الدول الأعضاء وعدم دعوة الموجودين على القائمة للتأكد من تواجدهم.

459. وصرح الرئيس بأنه كان هناك فرصة كبيرة لتقديم توجه واضح للأمانة. وقد تساءل عما إذا كانت اللجنة في موقع يحولها الموافقة على مسودة القرار المقدم في المؤتمر. وتم اعتماد القرار بالنظر إلى عدم وجود اعتراضات من الحضور.

اعتبارات الوثيقة CDIP/13/8- الملكية الفكرية والسياحة: دعم أهداف التنمية وحماية التراث الثقافي في مصر والدول النامية

الأخرى

460. وأخطر وفد مصر اللجنة أنه تم عقد اجتماعات ثنائية واجتماعات متعددة مع بعض الوفود. وتم تعميم المقترح المنقح. وأخذ الوفد كافة التعليقات والاهتمامات في الحسبان. وتم تقديم تغييرات بارزة. وعلى الرغم من أن الوفد قد لا يكون سعيداً بالتغييرات، إلا أنه سيرغب في التقدم للأمام. وقد حصل المشروع على دعم رائع من الأعضاء. وظل المشروع على جدول الأعمال لمدة عام. وقد تمنى الوفد أن يتم الموافقة على المشروع في هذه الجلسة.

461. ودعم وفد كينيا، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، التغييرات التي طرأت في الوثيقة. وعلى اللجنة الموافقة على المقترح. لقد نالت دعم غالبية الأعضاء.

462. وطلب وفد الهند توضيحاً بشأن التغييرات التي تمت على الجمل التي أشيرت إليها لحماية المعرفة التقليدية وتعبيرات الثقافة التقليدية. واقترح الوفد أن يتم تغيير هذه الجمل من أجل حماية التقاليد المحلية والإقليمية والقومية. ولكنه يود معرفة سبب غياب العامل المحلي. إذ يشير مصطلح "محلي" تشير إلى مستوى المدينة أو المنطقة. ويشير مصطلح "إقليمي" إلى منطقة أوسع داخل الأراضي القومية ومصطلح "قومية" هو ذات المستوى الأعلى. فلا يجب تفسير مصطلح "إقليمي" على أنه منطقة أو مكان عبر الحدود. بل يجب أن يكون في نطاق الأراضي الوطنية.

463. وأشار وفد اليابان، متحدثاً باسم المجموعة ب، إلى أنه قد تم تعميم المقترح المنقح صباحاً. وقد كانت المجموعة مشاركة في مشاورات غير رسمية صباحاً وعُقدت مشاورات داخلية أثناء وقت الغداء. لم يستطع بعض أعضائها الحصول على تأكيد من دولهم بسبب القيود الزمنية. وقد سعدت المجموعة بالتفكير في المقترح المنقح من أجل العثور على حل. ومع ذلك، نظراً للقيود الزمنية، فلم تستطع المجموعة المصادقة على الاقتراح ككل في هذا الوقت. وستحتاج بعض الوفود إلى مزيد من الوقت لفحص تفاصيل المقترح المنقح.

464. وأعرب وفد تونس عن دعمه للمشروع. وقد كان هناك مرونة فيما يخص بعض الأعضاء. وقد كانت التغييرات التي تمت واضحة ومحددة. لذلك، حث الوفد الوفود الأخرى على تبني المقترح المنقح.

465. وأعرب وفد إندونيسيا عن تأييده للتنقيحات التي أضافها وفد مصر. ومن المعتقد أن اللجنة قد وافقت على المقترح. وانضم الوفد إلى البيان الذي أدلى به وفد الهند. وهو يود توضيح مصطلح "إقليمي". ونظراً لأنه سيتم تنفيذ المشروع في مصر وفي ثلاثة دول أخرى، فيبدو أن العنصر الإقليمي لم يكن ضرورياً. ويمكن إدراج النتائج التي تحققت في هذه الدول في دراسة مقارنة تتعلق باستخدام أدوات IP لتعزيز السياحة.

466. وأشار وفد مصر إلى التوضيحات التي طلبتها وفود الهند وإندونيسيا. وقد حاول إدراج العنصر المقترح من جانب وفد الهند ودعمه وفد سريلانكا في وقت سابق في هذه الجلسة. ربما لم يفهمه جيداً. لقد كان الوفد مستعداً لتغيير اللغة لتصبح

بالصيغة التي اقترحها الوفد الهندي. فقد فهم الوفد معنى المصطلح "إقليمي" على أنه يشير إلى إقليم بداخل الدولة. ولم تتضمن أي عناصر عبر الحدود. ويمكن تغيير الصيغة لتصبح "محلية وإقليمية وقومية". ومن الممكن أن يعمل الوفد على ذلك. لقد كان من سوء الحظ أنه لم تتم الموافقة على المشروع في هذه الجلسة. وقد أشارت بعض الدول إلى القيود الزمنية. ولم يسمع الوفد عن أي مخاوف أساسية تتعلق بالتعديلات. وربما يشير ذلك إلى أنه لم تكن هناك أي مشاكل رئيسية بشأن هذا الاقتراح. وطلب الوفد عقد اجتماعات بين الجلسات بشأن المشروع. كما تفهمت القيود الزمنية. ويمكن أن يساعد الاجتماع على إتمام عملية التفكير في المشروع.

467. وقد أعجب وفد الولايات المتحدة بالتغييرات التي قام بها وفد مصر على هذا المقترح. ومع ذلك، لم تتح له الفرصة للتفكير في جوهر المقترح المنقح. لذلك، لن يكون من العادل أن نصرح بأن الوفد لم تساوره أي مخاوف أساسية. ولكنه لم يكن لديه ببساطة الوقت لقراءة المقترح المنقح.

468. وقد أدرك وفد اليابان، متحدثاً باسم المجموعة ب، مدى قيمة المشروع. ومن وجهة نظر نظامية، إذا تم عقد اجتماع بين الجلسات. لذلك لن يكون من الجيد القيام بذلك. وعلى كل الوفود أن تأخذ في اعتبارها أنه يجب استغلال الوقت المتاح بين الاجتماعات الرسمية للتحضير للجلسة الرسمية.

469. وأوضح وفد مصر أنه قدم طلباً لعقد اجتماع بين الجلسات لأن المشروع ظل معروضاً على طاولة الاجتماعات منذ عام. ويعتقد الوفد أنه سيكون من العدل القيام بذلك ولن يسبب ذلك أي مشاكل نظامية. وقد حاول إظهار أقصى درجة من المرونة ومناقشة المخاوف قدر الإمكان. ومن سوء الحظ لم يتم الوصول إلى أي اتفاق حتى بشأن الاجتماع بين الجلسات. وقد شكك الوفد في مدى جدية المشروع. وفي جلسة لجنة التنمية والملكية الفكرية القادمة، سيستند الوفد إلى المقترح الأصلي الذي تم تقديمه في بداية هذه الجلسة. ولا تزال التعديلات المقدمة تعد مساهمة غير رسمية. ومع ذلك، سيعود الوفد إلى المقترح الأصلي الخاص به.

470. وأعلن وفد اليابان، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة ب، أنه كان دائماً جاداً بشأن كل ما يتعلق بعمل اللجنة. ويمكنه رؤية سيناريو آخر إذا ما تم إعداد آخر نسخة بما يتماشى مع الاتفاق الذي تم في الجلسة الأخيرة. لقد كانت المجموعة مستعدة لفحص آخر نسخة من المقترح المعد بواسطة وفد مصر حتى يتم الموافقة على المشروع في وقت باكر للجلسة المستقبلية.

471. ونوه وفد إندونيسيا إلى البيان الذي أدلى به وفد مصر. وقد تمت مناقشة المقترح عدة مرات. لقد كان عاماً واحداً كافياً لمناقشته. لقد كانت الفكرة بسيطة جداً يسهل فهمها وتنفيذها. وقد تتعلق المشكلة باختيار الدول التجريبية للمشروع. وفي هذا السياق، قد يعقد اجتماع غير رسمي قبل جلسة لجنة التنمية والملكية الفكرية القادمة. وقد تفهم الوفد حاجة المجموعة ب لمزيد من الوقت للتفكير في المقترح. فستكون تعليقاتها ومعطياتها بشأن المقترح قيمة ومفيدة. ومع ذلك، سيكون من الأفضل الاستماع لها قبل جلسة لجنة التنمية والملكية الفكرية القادمة.

472. وكرر وفد اليابان، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة ب، رأيه بأنه قد تكون هناك قصة أخرى إذا تم إعداد النسخة المنقحة بما يتماشى مع الاتفاق الذي تم في الجلسة الأخيرة. ولقد كان هذا الرأي مفتوحاً دائماً للمناقشات غير الرسمية. إذا لزم الأمر، يمكن للوفد المصري عقد مناقشات مع دول أعضاء أخرى تكون أكثر اهتماماً بالأمر، بشكل ثنائي وبين أطراف متعددة وما إلى ذلك. ولم يكن من الضروري إنشاء إطار للمشاورة غير الرسمية. فلطالما كانت وفود جينيف مقرهم في جنيف. وقد كانت مستعدة لمناقشة كل شيء بطريقة غير رسمية. ويمكن إجراء المناقشات غير الرسمية في هذا السياق.

473. وقد صادق وفد مصر على البيان المقدم من وفد إندونيسيا. وقد تذكر الوفد أنه طلب عقد اجتماع بين الجلسات بعد آخر جلسة. ولكن تم رفض الطلب. وقد فضل الوفد اللجوء إلى وفود أخرى بدلاً من مجرد تقديم وثيقة. وقد اجتمع بالوفود التي أبدت اهتمامها على مستوى ثنائي أو مستوى متعدد الأطراف أثناء هذه الجلسة. ولم يرغب الوفد في مراجعة الوثيقة عن

طريق مجرد أخذ تعليقات الحضور في الحسبان، ولكنه فضل الاجتماع مع الوفود. ولكن تم رفض عملية عقد اجتماع بين الجلسات وتم إجراء مشاورات أثناء الجلسة. ونظراً للقيود العملية، لم يستطع الوفد الاجتماع مع جميع الوفود. ومع ذلك، طلب الوفد وضع إطار عمل غير رسمي ضمن منظمة الملكية الفكرية العالمية "الويبو" لتسهيل العملية واجتماع غير رسمي واحد فقط قبل أن تقوم لجنة التنمية والملكية الفكرية بتسهيل العملية لأنه كان من الصعب اللجوء إلى كافة الوفود التي أبدت اهتمامها، إذ كان هناك الكثير من الدول الأعضاء. ويود الوفد على الأقل عقد اجتماع غير رسمي واحد ضمن منظمة الملكية الفكرية العالمية "الويبو" قبل عقد جلسة لجنة التنمية والملكية الفكرية التالية وفق اقتراح وفد إندونيسيا.

474. ودعم وفد كينيا، متحدتاً باسم المجموعة الأفريقية، البيان الذي أعده وفد مصر. فقد ظل المقترح متداولاً على طاولة الاجتماعات منذ عام. وقد بذل وفد مصر أفضل مساعيه للتشاور مع الوفود وإعداد نسخة منقحة. ورأت المجموعة أنه قد تم التخلص من العناصر المثيرة للمشاكل. وخلال الجلسة العامة، تم تقديم طلب لفصل العمل في ظل اللجنة الحكومية الدولية. لذلك، تم محو أي إشارة إلى المعرفة التقليدية وتعبيرات الثقافة التقليدية والإرث الثقافي واستبدلت بكلمات مثل "التقاليد" و"الثقافة" التي لم تعتبر مصطلحات مثيرة للجدل. ولم تر المجموعة أي قضايا أخرى قد تكون مثيرة للمشكلات بالنسبة إلى الوفود. كما تم أيضاً محو المشكلة المتعلقة بالتوجهات. واستحق المشروع مزيداً من التفكير. واعتقدت المجموعة أن وفد مصر قد ناقش كل هذه المخاوف على نحو كامل. ويجب أن تكون اللجنة قادرة على إنهاء هذه المشكلة. إذا لم تستطع اللجنة القيام بذلك في هذه الجلسة، ستتعاون المجموعة مع الطلب المقدم من وفد مصر بعقد اجتماع غير رسمي. وربما يمكن أن يحدث ذلك قبل يوم واحد من عقد الجلسة التالية للجنة التنمية والملكية الفكرية. ويمكن مناقشة مزيد من التعليقات بأسلوب زمني فيما بعد. وقد صرحت المجموعة بأنه إذا كانت التنقيحات التي قام بها وفد مصر غير كافية، فقد يكون المقترح الثاني خطوة جيدة نحو الأمام.

475. وصرح وفد إيران (الجمهورية - الإسلامية) أن جدأول الأعمال الحالية لجلسات لجنة التنمية والملكية الفكرية كانت متخمة بسبب تأجيل القضايا وحالتها للاجتماعات التالية. ولذلك، دعم الوفد بقوة مقترح وفد إندونيسيا بعقد مشاورات غير رسمية ليس فقط بغرض تسهيل العملية من أجل أن يوافق وفد مصر على المشروع ولكن أيضاً لحل القضايا العالقة الأخرى مثل قرار الجمعية العامة بشأن الأمور المتعلقة بلجنة التنمية والملكية الفكرية وآلية التنسيق.

476. وصرح وفد اليابان، متحدتاً باسم المجموعة ب، أنه لا أحد يأمل في أي تأخير بالعملية، ولم يرفض أحد المناقشات بين الجلسات مع الأعضاء. وكانت المشكلة تكمن في عقد اجتماع غير رسمي من وجهة نظر نظامية. ويمكن للدول الأعضاء دراسة المقترح وتقديم تعليقاتهم للأمانة. وستقوم الأمانة بإعداد نسخة منقحة مع أخذ هذه التعليقات في الاعتبار. ويجب أن يتم ذلك بصورة جيدة قبل عقد جلسة لجنة التنمية والملكية الفكرية التالية. وبعد ذلك يمكن مناقشة الأمر في هذه الجلسة على أمل أن تتم الموافقة على المشروع. واعتقدت المجموعة أن هذه خطوة على الطريق الصحيح. وسوف تستغل الفترة بين الجلسات بطريقة فعالة.

477. وقد كرر وفد سويسرا قوله بأن المشروع كان مثيراً للاهتمام. وأتيحت النسخة المنقحة في الصباح. وربما كان ذلك أمراً مثيراً للمشاكل لبعض الوفود التي طلبت الحصول على تعليقات من دولها. وكان الوفد سيقترح أيضاً فكرة عقد مشاورات غير رسمية حيث أن الفوارق لم تكن كبيرة. ويجب أن تُعرّف الوفود التي أبدت اهتمامها بالمشروع للوفد المصري. وسيعرف بعد ذلك أية وفود ينبغي العمل معها في الجلسة البيئية. وقد يساعد ذلك على حل أي مشاكل معلقة دون تجاوز الحل المقترح من قبل وفد اليابان بالنيابة عن المجموعة باء. وسوف يسعد الوفد إذا ساعد حل واحد أو عدة حلول اللجنة على المضي قدماً في هذا المشروع.

478. وصرح وفد إيطاليا، متحدتاً بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء، أنه قد تم توزيع المقترح في هذا اليوم وبعض الوفود كانت بحاجة إلى المزيد من الوقت للتفكير فيه بوجه أشمل. وقد كان الحل الذي اقترحه وفد اليابان بالنيابة عن

المجموعة ب معقولاً. إذا كان ينبغي على الأمانة وضع مقترح منفتح مقدماً، فسوف يكون هناك مزيد من الوقت قبل أن تصل جلسة للجنة التالية إلى نص محدد لهذا المشروع. كما كان مقترح وفد مصر شيقاً للغاية وقد يضيف قيمة للتنافسية وإلى تنمية الدول المشاركة بصورة أكبر. وقد حثّ الوفد المشروع ويود لو يتم الموافقة عليه. لذا كان يرغب في تقديم تعليقات والمشاركة من أجل الموافقة على المشروع.

479. وأشار وفد مصر إلى اقتراح وفد اليابان بالنيابة عن المجموعة ب. ويمكنه دعم تلقي التعليقات عبر الأمانة. ومع ذلك سيرغب في معرفة ما إذا كان سيتم تقديم التعليقات على التعديلات المقترحة أو على المقترح الأصلي. كما كرر الوفد قوله أنه يود الاستناد إلى المقترح الأصلي في الجلسة التالية للجنة. طالما أن ليس هناك أية رغبة في عقد أي اجتماعات غير رسمية ضمن "الويبو"، فسوف يسعده الاستمرار في التشاور وسوف يدرك قيمة تلقي التعليقات على المقترح الأصلي الذي قُدم في بداية الجلسة.

480. وقد طلب الرئيس معرفة ما إذا كان يمكن للوفود الموافقة على تقديم تعليقات على المقترح الأصلي. وسوف يتم تلقيها من خلال الأمانة.

481. ولم يرغب وفد إيطاليا، متحدثاً نيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، في إعاقه أي قرار بالإجماع. لقد تضمن المقترح المنفتح نصاً أفضل كثيراً. ويمكن للوفد المصري اختيار ما يرغب فيه حيث أن ذلك كان اقتراحه. ومع ذلك، قد يرغب الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء اقتراح أن تقدم الوفود تعليقات على المقترح المنفتح.

482. ونوه الرئيس إلى أنه لم يتم اتخاذ أي إجراء من قبل وفد مصر. وقد تقرر أن يتم تلقي المقترحات عبر الأمانة بناء على وثيقة المشروع الأصلية.

البند 9 من جدول الأعمال: ملخص من إعداد الرئيس

483. دعا الرئيس اللجنة إلى النظر في مشروع ملخص الرئيس. وقد بدأ بالفقرة رقم 1. وتم اعتماد الفقرة نظراً لعدم وجود ملاحظات من الحضور. ثم انتقل إلى الفقرة رقم 2.

484. وأشار وفد كينيا، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، إلى الفقرات من 11 إلى 17. ورأت المجموعة أن اللجنة لم تنهي المناقشات بشأن قرار الجمعية العامة المتعلق بشؤون اللجنة والتنقيح الخارجي للمساعدة التقنية للويبو.

485. وأكد الرئيس أن اللجنة لا يمكنها إنهاء المناقشات بشأن الموضوعين. واقترح الاستمرار في هذه المناقشات في الجلسة التالية بسبب القيود الزمنية. وانتقل الرئيس إلى الفقرة 2. وتم اعتماد الفقرة بالنظر إلى عدم وجود ملاحظات من الحضور. ثم انتقل إلى الفقرة رقم 3.

486. وأشار وفد إيران (الجمهورية - الإسلامية) إلى التعليق الذي أدلى به وفد كينيا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية بشأن القضايا المتعلقة. إذ كان يتم تأجيل هذه القضايا بصورة مستمرة. لذلك يسعى الوفد لإيجاد حل عملي لحل هذه القضايا. وفي هذا الصدد، كرر الوفد اقتراحه بعقد مشاورات غير رسمية في الجلسات البينية بغرض حل هذه القضايا. ويمكن نقل النتائج إلى جلسة اللجنة التالية.

487. وقد تساءل الرئيس عما إذا كان يمكن للجنة الموافقة على المقترح المقدم من وفد إيران (الجمهورية - الإسلامية) بشأن عقد اجتماع بين الجلسات حول قرار الجمعية العامة بشأن الأمور المتعلقة باللجنة والمراجعة الخارجية للمساعدة التقنية للويبو.

488. وكرر وفد اليابان قوله، متحدثاً باسم المجموعة ب، أنه يجب على الوفود أن تأخذ في اعتبارها وضع أولويات لعمل الويبو. ويجب تحديد أولويات العمل في سياق الاجتماعات الرسمية. ومن وجهة نظر نظامية، لم تكن المجموعة في منصب

يؤهلها للموافقة على الاجتماعات غير الرسمية في أي قضية بهذه المرحلة. واحتاجت الوفود إلى التفكير في وضع أولويات العمل في أي لجنة. ورأت المجموعة أنه قد تم تحقيق نتائج جيدة في بعض المجالات ذات الأولوية بهذه الجلسة. ويجب الحفاظ على هذه الروح في الجلسة القادمة من أجل فرز القضايا المتبقية.

489. وأشار وفد كينيا، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، إلى الاقتراح المقدم من وفد إيران (الجمهورية - الإسلامية). كما تم مناقشة بعض القضايا أيضاً في مشاورات غير رسمية. ويمكن معالجتها معالجة شاملة. ويمكن العثور على طريقة يتم بها حل كل القضايا المتعلقة بآلية التنسيق مرة واحدة دائماً وأبداً. وبدلاً من التعامل مع القضايا بطريقة تدريجية في لجان مختلفة، يمكن أن يكون هناك توجه مشترك لحلها جميعاً مرة واحدة.

490. ولم يرغب وفد الهند أيضاً في الكثير من أعمال ما بين الجلسات التي ستجرى في الوبو حيث أن جدول الأعمال كان متخماً بما يكفي وكان هناك الكثير من اللجان التي ستعقد مستقبلاً. وكان هناك بعض القضايا ذات الأهمية الحيوية بالنسبة إلى معظم الدول الأعضاء وظلت معلقة لفترة طويلة. ويجب العثور على حل لمعالجة هذه الأمور، على وجه الخصوص، قرار الجمعية العامة بشأن الأمور المتعلقة باللجنة والمراجعة الخارجية للمساعدة التقنية للويو. وخلال العامين الماضيين، كانت هذه القضايا تنتقل ذهاباً وإياباً بين اللجنة والجمعية العامة. وبالنظر إلى طلب وفد مصر السابق عن مقترح مشروعه، أوضح الوفد أنه لم يتم طرحه لأنه كان هناك عدة قضايا يجب منحها مزيداً من الأولوية وكان هناك ما يمكن تأجيلها للجلسة التالية. ومن تلك وجهة النظر، دعم الوفد بشدة الحاجة لعقد جلستين غير رسميتين مع الرئيس أو تحت إشراف ميسر الأعمال. وقد كانت تلك قضايا هامة تم تأجيلها لفترة طويلة. ويجب ألا تخضع كافة القضايا لنفس طريقة التعامل.

491. ووافق وفد الجمهورية التشيكية على تعليق وفد كينيا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، ألا وهو معالجة القضايا المتعلقة باللجنة معالجة كلية وشاملة. وهذا هو سبب انعقاد جلسات اللجنة. وهذا أيضاً ما كان يجب اتباعه مع شؤون اللجنة بأسلوب كلي وشامل. ثم تحدث الوفد بعد ذلك بالنيابة عن مجموعة أوروبا الوسطى ودول البلطيق. وقد أشار إلى مقترح إيران (الجمهورية - الإسلامية). وسيسعد الوفد بالتفكير في المقترحات التي من شأنها أن تتجاوز الفجوات الحالية في هذا الأمر. ومع ذلك، لا ينبغي أن تعقد المشاورات غير الرسمية من أجل ذلك فقط. إذا كان هناك أي مقترحات من شأنها تجاوز تلك الفجوات، ستسعد المجموعة بالتفكير بشأنها ومناقشتها داخل المجموعة مع دولها ومع المؤيدين. بيد أنها لم تسمع عن مثل هذا المقترح خلال الأسبوع. وتم وضع بعض المقترحات إلا أنها لم تلق الإجماع والقوة اللازمة لذلك. وسوف تعمل على اكتشاف طرق أخرى فيما بعد بشأن هذه المسألة.

492. وأشار وفد الهند إلى تعليق وفد الجمهورية التشيكية على المقترحات الخاصة بجل هاتين المسألتين المعلقتين. ولم تكن المسألة الخاصة بآلية التنسيق مقترحة أو أمراً ذا أهمية لأحد المجموعات أو لوفود قليلة، ولكنها كانت قراراً صادر عن الجلسة العامة. كما قدمت الدول الأعضاء الأخرى مقترحات أخرى. وأشار الوفد إلى الاستعراض الخارجي للمساعدة التقنية للويو وتذكر أنه كان هناك مقترحات لمجموعة ما حول هذا الأمر بما فيها مقترح الاتحاد الأوروبي الذي لم يُقدم بصفة رسمية. وقد كان الأمر ذا أهمية لكل الدول الأعضاء. لذا، توجب عليها العمل معاً للوصول إلى تفاهم مشترك.

493. وصرح وفد المملكة المتحدة أن اللجنة تدبر أمر العثور على حل لقضيتين هامتين بشأن المؤتمر حول الملكية الفكرية والتنمية والشروط المرجعية للمراجعة المستقلة. فلن يتم وضعها في جدول أعمال جلسة اللجنة التالية. لذا ستكون الجلسة منتدى ملائم لتناول قضايا معلقة أخرى. وعلى اللجنة أن تحاول أن تكون فعالة ومنتجة قدر الإمكان في الجلسة التالية.

494. وصرح وفد إيران (الجمهورية - الإسلامية) أنه قد أصبح من العادات تأجيل الموضوعات للجلسة التالية. مما جعل جدول الأعمال متخماً. وتساءل الوفد كيف سيتم حل هذه المشاكل المعلقة منذ أمد طويل في اللجنة التالية خاصة وأنه قد طُلب من اللجنة تقديم بعض التوصيات بشأن مسائل الجلسة العامة. ويمكن أن تكون المشاورات غير الرسمية طريقة لحل هذه المسائل.

495. وصرح الرئيس أن اللجنة ناقشت طريقة تناول هاتين المسألتين مناقشة مكثفة. ومع ذلك، لا يمكنه أن يرى أي تقارب في الآراء. لذا فقد اقترح سيادته أن يتم عقد جلسة تشاور غير رسمية واحدة حول هاتين المسألتين قبل عقد جلسة اللجنة التالية.
496. ويود وفد أستراليا معرفة كيف سيتصرف الرئيس في ذلك وكيف سيشارك الجميع، مع الأخذ في الاعتبار عدد المبعوثين الذين يعيشون في مناطق بعيدة. ولم يجد الوفد صعوبة مع هذا المفهوم. ولكنه لم يعرف كيف سينجح فقط.
497. وقدّر الرئيس حقيقة أن بعد الوفود أتت من مسافات بعيدة. إلا أن المشاورات غير الرسمية عقدت بالفعل في الماضي بشأن قضايا معلقة قبل جلسة اللجنة. وقد أثبتت هذه المشاورات في بعض الأوقات كم كانت مفيدة. وفي بعض الأوقات، لم تكن كذلك. كان هناك كلا الوجهين. وفيما يتعلق بالأمور المتعلقة باللجنة، في الواقع بذل أحد الوفود جهداً في التفكير والحصول على هذا المقترح في النهاية. وفي الواقع، لم يكن هناك أيضاً ما يكفي من الوقت لمناقشته. ومن ثم لم يكن من الممكن القول بأن المقترح لم يحصل على الاهتمام الكافي.
498. وصرح وفد اليابان، متحدثاً باسم المجموعة ب، بأنه قد تعلم بعض الدروس في هذه الجلسة. لم يحدث أي شيء في المشاورات غير الرسمية. ولسوء الحظ، لم يحضر كل الأعضاء الجلسات. لذا لم يكن هناك مزيد من التطورات بشأن العناصر طويلة الأجل في المشاورات الرسمية. إلا أنه تم حل بعض القضايا باستعمال الحكمة الجماعية مع مشاركة مبعوثين من الدول. وكانت هذه هي الدروس المستفادة. وكان ينبغي أن يتم الاحتفاظ بها في الذهن للجلسة القادمة.
499. وأشار الرئيس إلى أنه لم يكن هناك إجماع بشأن المشاورات غير الرسمية. لذا سيتم نقل المواضيع إلى جلسة اللجنة التالية. وانتقل الرئيس إلى الفقرة 3. وتمت الموافقة على الفقرة. وتم اعتماد الفقرات 4 و5 و6 و7 على التوالي بالنظر إلى عدم وجود ملاحظات من الحضور. ثم انتقل الرئيس بعد ذلك إلى الفقرة رقم 8.
500. ويود وفد إندونيسيا أن يتم إدراج عبارة "طلب آخرون عمل تعديلات على منهجية تقديم التقارير" في السطر الرابع من الفقرة. وخلال مناقشة هذا العنصر، تم تقديم مقترحات من الدول الأعضاء. ويود الوفد أيضاً أن يتم ذكره بالفقرة.
501. وصرح الرئيس بأنه قد تم اعتماد الفقرة 8 مع التعديلات التي اقترحتها وفد إندونيسيا، نظراً لأنه لم تكن هناك اعتراضات من الحضور. وتم اعتماد الفقرات 9 و10 أيضاً نظراً لعدم وجود ملاحظات من الحضور. وانتقل الرئيس إلى الفقرة 11.
502. وصرحت الأمانة (السيد بالوش) أنه سيتم إضافة جملة ثانية كالتالي، "قررت اللجنة استمرار المناقشات بهذا الشأن في الجلسة التالية".
503. وصرح الرئيس بأنه قد تم اعتماد الفقرة 11 بإدراج الجملة التي قرأها ممثل الأمانة، نظراً لأنه لم تكن هناك اعتراضات من الحضور. ثم انتقل إلى الفقرة رقم 12.
504. ولم يكن وفد كينيا، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، متأكداً إذا ما كان أمر عدم حصول الأمانة على الموافقة للمتابعة صحيحاً وإذا كان عليها إخطار الدول الأعضاء بشأن جدول أعمال التنمية فيما بعد 2015. وقد اعتقد الوفد أن هناك اتفاق على أنه ينبغي للجنة أن تركز على جدول أعمال التنمية عقب 2015 في التقدم في هذا الأمر.
505. وصرح وفد إندونيسيا أنه لم يكن من الواضح أنه لم يتم الحصول على الموافقة حيث كان هناك مقترحات نالت الدعم من وفد الولايات المتحدة. وقد اعتقد أن بند جدول الأعمال سيتم مناقشته مرة أخرى من أجل الوصول لاتفاق حول كيفية التقدم للأمام أو الاستمرار في تقديم التقارير بشأن الأهداف الإنمائية للألفية و جدول أعمال التنمية عقب 2015.

506. وصرح وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن وفود كينيا والهند كانت محقة بأن الفقرة كانت خاطئة إلى حد ما. وصرح الوفد بأنه لم يكن ممهما باستمرار التقارير حول الأهداف الإنمائية للألفية أو أي تقارير أخرى مطلوبة في عملية ما بعد 2015 في هذه المرحلة. ومع ذلك، فقد اعتقد أن كافة الوفود متفقة على أنها رغبت في تشجيع مشاركة الويبو في عملية ما بعد 2015. لذا لم تقترح أنه على الويبو الاستمرار في أن تشارك بفعالية في عملية ما بعد 2015. وفي مرحلة ما في المستقبل، عقب وضع جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015، يمكن للجنة مناقشة كتابة التقارير المتعلقة بالمرحلة القادمة.

507. وسأل الرئيس وفود كينيا والهند عما إذا كانت قد تعاونت مع بيان وفد الولايات المتحدة الأمريكية.

508. ولم يفهم وفد الهند في الواقع ما الذي يرغب وفد الولايات المتحدة الأمريكية في توضيحه بهذه الفقرة. فيما يتعلق بمشاركة الويبو في عملية وضع جدول أعمال التنمية عقب 2015، لم ير الوفد أي ضرورة لمطالبة الويبو بالمشاركة المستمرة في هذه العملية. وطلب من المنظمة القيام بذلك كونها جزء من عائلة الأمم المتحدة. ومع ذلك، طلب من الأمانة تزويد اللجنة بتقارير مستمرة بشأن مشاركة الويبو ومساهماتها في الأهداف الإنمائية للألفية وفي وضع جدول أعمال التنمية عقب 2015 حين يتم اعتمادها. يود الوفد أيضاً أن يتم توضيح ذلك في الفقرة المعنية.

509. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى العبارة الأخيرة الواردة في الفقرة القائلة بـ "ومع ذلك، لم يتم الوصول لاتفاق بشأن هذا الطلب". واقترح الوفد أن يتم تعديل العبارة السابقة لتصبح كالتالي، "طلبت بعض الوفود من الأمانة تزويد اللجنة بتقارير مستمرة بشأن مساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية". وعلق الوفد بأن هذا الأمر حقيقي. وأشار أيضاً إلى أن وفد الهند كان محقا. كما كانت تجرى بعض الأنشطة الأخرى مثل المشاركة المستمرة للويبو في عملية ما بعد 2015 وسوف تستمر تلك الأنشطة في الحدوث. أما النقطة التي لم يتم التوصل لاتفاق بشأنها فهي المطالبة بكتابة تقارير مستمرة بشأن مساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية.

510. وانضم وفد إندونيسيا إلى البيان الذي أدلى به وفد الهند. لم تتعلق مناقشة بند جدول الأعمال هذا حول مساهمة الويبو في الأهداف الإنمائية للألفية فقط، ولكن أيضاً بمساهماتها في تحقيق تلك الأهداف. ويجب أن تشير الفقرة إلى الأهداف الإنمائية للألفية و جدول أعمال التنمية عقب 2015. لذا، اقترح الوفد أن يتم تعديل العبارة الأخيرة لتصبح كالتالي، "طلبت بعض الوفود من الأمانة تزويد اللجنة بتقارير مستمرة حول مساهمة الويبو في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وفي جدول أعمال التنمية لما بعد 2015". وقد تداولت اللجنة أيضاً أمر إمكانية مناقشة مساهمة الويبو في تنفيذ وتحقيق جدول أعمال التنمية لما بعد 2015 في السنوات القادمة. كما يجب ذكر ذلك أيضاً في الفقرة.

511. وصرح وفد الهند بأنه لم يتم بعد اعتماد أهداف جدول أعمال التنمية لما بعد 2015 بالرغم من أنه كان هناك بعض التدخلات المتعلقة باعتماد هذه الأهداف في المستقبل. ويجب توضيح ذلك أيضاً في الفقرة. وعلى سبيل المثال، من الممكن أن تتضمن الفقرة ما يلي، "تقارير بشأن مساهمة الويبو في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف جدول أعمال التنمية عقب 2015 بمجرد وكما يتم اعتمادها".

512. ودعا الرئيس اللجنة إلى الانتقال إلى الفقرة 13 بينما كانت الأمانة تنقح الفقرة 12. وطلب من الأمانة قراءة النتيجة التي تم الوصول إليها للتو بشأن المشروع المتعلق بالملكية الفكرية والسياحة.

513. وصرحت الأمانة (السيد بالوش) أنه بعد العبارة الأولى التي تتضمن رقم الوثيقة، سيتم إدراج عبارة جديدة تنص على التالي، "قررت اللجنة تلقي التعليقات من الدول الأعضاء بشأن المشروع ومراجعتها ليطم مناقشتها في الجلسة التالية".

514. ووافق وفد مصر على الفقرة وعلى العبارة الجديدة المقترحة من الأمانة. وقد رغب في أن يتم توضيح دعم المشروع في الفقرة لتصبح كالتالي، "وقد أعربت وفود عديدة عن دعمها لاعتماد المشروع حسبما ورد بالوثيقة". وصرح الوفد بأن هذه

العبارة هي عبارة واقعية يمكن وضعها قبل العبارة الجديدة التي أشارت إليها الأمانة.

515. ويود وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن يتم إدراج عبارة، "كما أعربت بعض الوفود عن قلقها" حتى يتم توضيح النقاش بطريقة دقيقة.

516. واقترح وفد المملكة المتحدة عبارة، "أعربت بعض الوفود عن دعمها بين أعرب البعض الآخر عن مخاوفه"، وذلك من أجل استخدام نفس اللغة بصورة ثابتة في لجان الويبو.

517. وتوه الرئيس إلى أنه سوف يتم تنقيح الفقرة رقم 13. وتساءل عما إذا كان يمكن اعتمادها بناءً على التعليقات التي تمت. وتم اعتماد الفقرة بالنظر إلى عدم وجود ملاحظات من الحضور. ثم انتقل إلى الفقرة رقم 14.

518. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأنشطة 2 و3 و4. وذكر أنه يجب على الأمانة تنفيذها تبعا للوثيقة CDIP/13/11 مع أخذ تعليقات الدول الأعضاء في الاعتبار. وقد كان هناك عدد من التعليقات المتعلقة بالمشاريع الثلاثة من بعض الدول الأعضاء ووافقت الأمانة على إدراجها.

519. وتساءل الرئيس عما إذا كان هناك أي اعتراضات على تعليقات وفد الولايات المتحدة الأمريكية. وتم اعتماد الفقرة 14 مع التعديل الذي اقترحه وفد الولايات المتحدة الأمريكية، نظراً لأنه لم تكن هناك اعتراضات من الحضور. وتم اعتماد الفقرات 15 و16 أيضاً بالنظر إلى عدم وجود ملاحظات من الحضور. وانتقل الرئيس إلى الفقرة 17.

520. وصرحت الأمانة (السيد بالوش) أنه سيتم إضافة جملة، "قررت اللجنة استمرار المناقشات بهذا الشأن في الجلسة التالية".

521. وقال الرئيس إنه تم اعتماد الفقرة 17 نظراً لعدم وجود ملاحظات من الحضور. وتم اعتماد الفقرات 18 و19 و20 و21 على التوالي بالنظر إلى عدم وجود ملاحظات من الحضور. وانتقل الرئيس إلى الفقرة 22. وطلب الرئيس من الأمانة قراءة قائمة العمل للجلسة التالية.

522. وقرأت الأمانة (السيد بالوش) لأئحة القضايا والوثائق المخصصة للدورة القادمة منوّهة إلى أنّ القضايا الثلاثة الأولى وردت عن هذه الدورة. وكانت القائمة كالتالي:

- 1" قرار الجمعية العامة للويبو بشأن الأمور المتعلقة باللجنة؛
- 2" مراجعة خارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية؛
- 3" مشروع بشأن الملكية الفكرية والسياحة مقترح من وفد مصر؛
- 4" تقرير المدير العام بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية؛
- 5" تقارير تقييم المشروعات التي اقترت إنهاؤها؛
- 6" مخرجات من بعض المشروعات. وقد تتضمن دراسات ونتيجة منتدى الخبراء رفيع المستوى في ظل مشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا. "تحديات مشتركة - حلول البناء"؛
- 7" وثيقة بشأن اثنين من أوجه المرونة المتعلقة ببراءة الاختراع. في الجلسة الأخيرة، قررت اللجنة إعداد الوثيقة للمناقشة. وسيتم عرضها في الجلسة التالية؛
- 8" مشروع تجريبي بشأن النشاط رقم 1 في الاقتراح المنقح حول الأنشطة الجديدة الممكنة للويبو المتعلقة بالانتفاع بحق المؤلف للنهوض بالنفوذ إلى المعلومات والمواد الإبداعية. وقررت اللجنة أنه يجب القيام ببعض العمل في هذا المجال.

523. وانتقل الرئيس إلى الفقرة 23. وتم اعتماد الفقرة بالنظر إلى عدم وجود ملاحظات من الحضور. وتم اعتماد الفقرة 24 بعد ذلك بالنظر إلى عدم وجود ملاحظات من الحضور.

524. وتساءل وفد الولايات المتحدة عما إذا كان قد تم تنقيح الفقرة 12.

525. وصرح الرئيس بأنه قد تم تنقيحها بناء على تعليقات وفد الولايات المتحدة الأمريكية.

526. وقرأت الأمانة (السيد بالوش) الفقرة المنقحة وأصبحت كالتالي، "ونظرت اللجنة في التقرير المراجع عن قياس تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في الوكالات والوكالات المتخصصة الأخرى للأمم المتحدة، وعن إسهام الويبو في تنفيذ تلك الأهداف، الواردة في الوثيقة CDIP/14/12 Rev. وأعربت الوفود عن إعجابها بالتقرير. وطلبت بعض الوفود من الأمانة أن تقدم للجنة تقارير مستمرة عن مساهمة الويبو في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولكن لم يتم الوصول لأي اتفاق بشأن ذلك الطلب. وطلب من الأمانة الإبلاغ عن جدول أعمال التنمية لما بعد 2015 المطلوب اعتماده".

527. ولم يعرف وفد الولايات المتحدة الأمريكية إذا ما كانت الجملة الأخيرة واضحة تماماً. ومع ذلك، إذا كانت الأمانة تشعر بالارتياح بشأن طلب كتابة تقرير بشأن عملية ما بعد 2015، إذا فهو مطمئن لذلك.

528. وصرح الرئيس أنه تم اعتماد الفقرة المنقحة آخذاً في الاعتبار عدم وجود أي اعتراضات من جانب الأعضاء الحاضرين.

البيانات الختامية

529. وذكر الرئيس أن الجلسة كانت مثمرة للغاية. وقد كانت تلك إشارة إيجابية على قدرتها على الإنجاز. ودعا الرئيس المدير العام إلى إلقاء كلمة أمام اللجنة.

530. ونوه المدير العام إلى أن هذه كانت الجلسة الأخيرة التي يترأسها الرئيس بشأن أعمال اللجنة. وتذكر أنه خلال فترة ولاية الرئيس، تم إنجاز عمل كبير بواسطة اللجنة. وناقشت اللجنة 81 وثيقة وثلاثة تقارير من المدير العام بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية وثلاثة تقارير حول سير العمل بالإضافة إلى 40 دراسة ووثيقة تحليلية. كما ناقشت اللجنة أيضاً واعتمدت 6 مشروعات وقيمت 23 مشروعاً. لقد كان ذلك برنامج عمل مكثف حقاً. فإن ذكر كل هذه الوثائق عبارة عن العمل الذي أُجِّز خلال فترة ولايته. علاوة على ذلك، فقد طورت اللجنة وسائل موثوقة للغاية برصد وتقييم تنفيذ المشاريع. وقد ساعد ذلك المنظمة على إحراز تقدم نحو الأمام. وتم تنفيذ عمل جيد وملحوظ بشأن قياس مساهمة الويبو في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. كما تم تولي برنامج عمل مميز بشأن أوجه المرونة المتعلقة ببراءة الاختراع. وخلال هذه الجلسة، تم الوصول إلى اتفاقين هامين يتعلقان بالشروط المرجعية للمراجعة المستقلة وقائمة المتحدثين في المؤتمر الدولي بشأن الملكية الفكرية والتنمية. وقد طمأن اللجنة بالتزام الأمانة بتنفيذ القرارات التي تم اتخاذها.

531. وصرح نائب المدير العام (السيد أونياما) بأن الهدف المشترك كان يتمثل في استخدام أو تسهيل استخدام الملكية الفكرية كأداة لتمكين الدول النامية من التقدم اجتماعياً واقتصادياً وصناعياً في هذا السياق المحدد. وهو يؤمن بقوة بالتزام كافة الدول الأعضاء الصارم وقناعتهم بأنه يمكن وبنبغي استخدام الملكية الفكرية كأداة للتنمية. لقد تم إنجاز الكثير. وقد واجهتنا الكثير من التحديات. ومع ذلك كان العمل يسير في تقدم ملحوظ وكانت اللجنة تمضي قدماً. لا يزال هناك الكثير لتحقيقه واللجنة قادرة على تحقيقه. وقد تمنى كل الخير للجنة في عملها.

532. وأشار وفد كينيا، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، إلى التقدم الذي أحرز خلال الجلسة. وأملت المجموعة في أن يستمر تقدم العمل في اللجنة. كما أملت أيضاً أن تستطيع اللجنة إنهاء كل تلك القضايا الكثيرة التي لم يتم الوصول لاتفاق بشأنها.

533. وصرح وفد اليابان، بالنيابة عن المجموعة ب، أن اللجنة أحرزت تقدماً ملحوظاً متضمناً عدة بنود معلقة منذ فترة

طويلة في هذه الجلسة. ولأول مرة سادت تلك الروح الجيدة لتسوية الأوضاع في قاعة المؤتمر. وأعربت المجموعة عن أملها في استمرار ذلك والسماح لمؤسسة الويبو بالعمل بطريقة تنسجم بالفعالية والكفاءة للمساهمة في تحقيق هدف المنظمة. وأشارت المجموعة إلى القرار المتخذ بخصوص بنود الاستعراض المستقل. وأنها توقعت أن يتم تنفيذ الاستعراض بطريقة تساهم في تحقيق هدف المنظمة. وفيما يتعلق بالمؤتمر الدولي ومنتدى الخبراء، اعتبرت المجموعة أن المناقشات في هذه الفعاليات سوف تُركز على الملكية الفكرية كأداة للتنمية. ولم ترغب المجموعة في استخدام كلمة "مأزق" في سياق المنظمة، ولكن في الوقت نفسه لم يكن الوضع كالمعتاد. ومن منطلق هذا المنظور، اعتبرت المجموعة أن الانجازات التي تحققت في هذه الجلسة يمكن أن تجلب عهد جديد من المناقشات المستقبلية في لجان الويبو المختلفة. ويجب استمرار هذه الروح التطلعية الجديدة لتحقيق نتائج جيدة للمنظمة ولجميع الدول الأعضاء.

534. وأعرب وفد باكستان، بالنيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، أنه كان من دواعي الارتياح اختتام اجتماع مثمر بعد فترة طويلة. وتم حل بعض المشكلات القائمة منذ وقت طويل. وأعربت المجموعة عن أملها في استمرار طابع المرونة والتفاهم في جلسات لجنة التنمية والملكية الفكرية المستقبلية والاجتماعات الأخرى.

535. وأعرب وفد البرازيل عن نجاح اللجنة في إنهاء بعض المشكلات العالقة في جدول أعمالها. ومع ذلك، كان ذلك بمثابة خطوة في الاتجاه الصحيح. وأنت مواصفات الاستعراض المستقل لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية كمثل جيد. وتألقت من لغة دقيقة لتوجيه عمل الخبراء. نأمل بأن يقوموا بإعداد تنقيح عالي الجودة بناء على هذه المواصفات. وتتضمن عنوان الوثيقة المتفق عليها كلمة "مراجعة". وبالرغم من أهمية الاستعراض المستقل والمراجعة، كانت هناك خطوات متوسطة لتحقيق الأهداف المراد تحقيقها. وتؤكد الوفد من أن الخبراء سوف يتوصلون إلى تقييم ثاقب لكل شيء تم تنفيذه في المنظمة، مع الإشارة إلى المسائل التي كانت تسير بشكل جيد واقتراح طرق تحسين المسائل الأخرى التي قد تسير بشكل أفضل. وعندما سيعود الأمر إلى الدول الأعضاء لاستخدام هذه الأداة لتنفيذ الخمس والأربعين توصية التي تم الاتفاق عليها منذ سبع سنوات على نحو أفضل. ومن خلال فعل ذلك فقط، سوف يظنون أوفياء لهدف تعميمها تدريجياً على عمل الويبو. وبالمثل، كانت نتائج مناقشات المؤتمر الدولي بشأن الملكية الفكرية والتنمية مبشرة للغاية. وأظهرت أن الدول الأعضاء يمكن أن تجد حلول للمأزق عندما تُظهر مرونة بشأنها. وأعرب الوفد عن أمله في أن تضع الأمانة قائمة جديدة تمت موازنتها ليس فقط فيما يتعلق بالعروض الجغرافية ولكنها أيضاً تضمنت متحدثين عرضوا عدداً كبيراً من الآراء بشأن الملكية الفكرية والتنمية. وكان متأكداً من أن القائمة سيؤيدها جميع الدول الأعضاء. وفي النهاية، كان الوفد على ثقة بأن جميع الدول الأعضاء سوف تستفيد من المناقشات على المستوى العالمي لمنتدى الخبراء حول نقل التكنولوجيا الدولي. وتؤكد أيضاً من وجود مناقشات مثمرة في الجلسات المستقبلية للجنة حول التوصيات التي ستنج عن المشروع.

536. وانضم وفد الجمهورية التشيكية، نيابة عن مجموعة أوروبا الوسطى ودول البلطيق، إلى الوفود الأخرى عند التعليق على نتائج هذه اللجنة. وذلك لم يتضمن المناقشة المثمرة للدراسات والمشروعات وحسب ولكن اشتمل أيضاً على بعض العناصر الصعبة التي تطلبت وجود مقدار كاف من المرونة من جانب جميع الدول الأعضاء. وأعربت المجموعة عن أملها في أن تستمر لجنة الملكية الفكرية والتنمية على نفس المنوال في الجلسات المستقبلية. واعتبرت المجموعة اللجنة هيئة مسؤولة عن تقييم تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية ضمن مؤسسة الويبو. وكانت اللجنة أنسب محفل للدول الأعضاء لمشاركة تجاربها وآرائها في مجال الملكية الفكرية والتنمية. ويجب أن تتمركز الخبرات في هذه المسألة المعقدة في هيئة واحدة من هيئات المنظمة. وكان من الضروري حضور الخبراء من مكاتب الملكية الفكرية المحلية وتقديم معطياتهم الأكثر تواتراً لتوفير الخبرة وتعزيز المعرفة في مجال الملكية الفكرية والتنمية. وسوف ترحب المجموعة بذلك. وينبغي تقييم المناقشات الإجرائية والقانونية لفترات طويلة. ويجب إظهار متطلبات مكاتب الملكية الفكرية ومستخدمي أنظمة التنمية الفكرية الحالية وأصحاب المصلحة الآخرين بطريقة أكثر وضوحاً في نقاشات اللجنة. وإلى جانب إجراءات التقييم القائمة، يجب مراجعة أساليب وطرائق عمل اللجنة وتحسينها. وقد كان تقديم أفضل الممارسات والتعليقات من المستفيدين المقدمة خلال تنفيذ مشروعات جدول أعمال التنمية محل التقدير. أما عملية المراجعة، فينبغي لها أن تستمر حتى تكون التقييمات واضحة وشفافة ومقرونة بالأدلة وذات سبب

واضح. ويجب أن تكون المشروعات والأنشطة المتعلقة بالويبو موجهة نحو متطلبات الدول الأعضاء. وذلك كان أحد وجهي العملة. في حين كانت جودة وفعالية واستدامة مشروعات وأنشطة جدول أعمال التنمية هي الوجه الآخر للعملة. وكانت المشاركة الاستباقية للدول الأعضاء في هذه العملية بمثابة شرط مسبق للنجاح بخصوص عمل اللجنة على تنفيذ جدول أعمال التنمية. ولذلك، كانت المجموعة مرحبة بأي نقاش يدور حول المشروعات القائمة واقتراحات المشروعات الجديدة بناء على مطالب الدول الأعضاء. وينبغي تعزيز العملية التي تحركها المطالب بهذه الطريقة لتوضيح المطالب المختلفة للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والدول التي تمر بمرحلة انتقالية والدول الأعضاء الموجودة في أقاليم جغرافية مختلفة، والدول الأعضاء التي تشمل أحجام سوق مختلفة وكثافة في استخدام أنظمة الملكية الفكرية المختلفة.

537. وأعرب وفد باراغواي، بالنيابة عن بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، عن أن النتائج التي تحققت خلال الجلسة والعمل الذي تم في ظل توجيه الرئيس، كما ذكر المدير العام، أثبتت أن اللجنة نجحت. وكانت قادرة على تحقيق نتائج ملموسة. وأعربت المجموعة عن أملها في أن يكون ذلك بداية عملية ديناميكية جديدة في اللجان التي ستستمر في المستقبل.

538. وأعرب وفد باراغواي عن أن اللجنة كانت قادرة على إيجاد مساحة للفهم والاتفاق. وكانت اللجنة على مسار جيد بروح جديدة. وذلك كان جلياً. وأظهرت الدول الأعضاء مرونة. هذه الروح البناء جعلت تحقيق الإنجازات ممكناً. وأعرب الوفد عن أملها في أن يستمر ذلك سائداً في الجلسات المستقبلية لتمكن اللجنة من التوصل إلى اتفاقيات أفضل.

539. وأعرب وفد اليابان عن أملها في أن تستمر روح التعاون سائدة لكي تحقق لجنة الملكية الفكرية والتنمية مزيد من النجاح في المستقبل. وأعرب الوفد عن استعداده للعمل مع الوفود بهذا الشأن.

540. وأعرب وفد نيجيريا عن أن اللجنة نفذت الكثير من العمل البناء خلال الجلسة. وبالرغم من عدم توصل الوفود إلى كافة النتائج التي توقعتها، إلا أنها كانت جلسة مثمرة للغاية.

541. وتوجه الرئيس والدول الأعضاء والمدير العام والأمانة بالشكر في بيانهم الختامية إلى الجميع على مشاركتهم وعملهم خلال الدورة. كما توجهت الدول الأعضاء والمدير العام بالشكر إلى الرئيس المنتهية ولايته لتوجيه عمل اللجنة، ونائب المدير العام، السيد جيفري أونياما، لقضاء 29 عام في عمله مع المنظمة. وتمنوا لها المزيد من النجاح في مساعيها المستقبلية.

[يلي ذلك المرفق]

**LISTE DES PARTICIPANTS/
LIST OF PARTICIPANTS**

I. ÉTATS/STATES

(dans l'ordre alphabétique des noms français des États)/(in the alphabetical order of the names in French of the States)

AFGHANISTAN

Nooruddin HASHEMI, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Nazir Ahmad FOSHANJI, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

AFRIQUE DU SUD/SOUTH AFRICA

Masenoametsi LETLALA, Foreign Service Officer, Multilateral Economic Relations and Trade, International Relations and Cooperation, Pretoria

ALGÉRIE/ALGERIA

Sami El Hocine BENCHEIKH, directeur général, Office national des droits d'auteur et droits voisins (ONDA), Alger

ALLEMAGNE/GERMANY

Harald SCHOEN, Desk Officer, Combatting of Product Piracy, Ministry of Justice and Consumer Protection, Berlin

Pamela WILLE (Ms.), Counsellor, Economic Department, Permanent Mission, Geneva

ANGOLA

Roberto Jorge MACHADO, Head, Patents Department, Angolan Institute of Industrial Property, Ministry of Geology, Mines and Industry, Luanda

ARABIE SAOUDITE/SAUDI ARABIA

Abdullah ALMAAYOUF, Director, Administrative Support Department, Saudi Patent Office (SPO), King Abdulaziz City for Science and Technology (KACST), Riyadh

ARGENTINE/ARGENTINA

María Inés RODRÍGUEZ (Sra.), Consejero, Misión Permanente, Ginebra

ARMÉNIE/ARMENIA

Kristine HAMBARYAN (Mrs.), Head, Copyright and Related Rights Department, Intellectual Property Agency, Yerevan

AUSTRALIE/AUSTRALIA

Robyn FOSTER (Ms.), General Manager, Policy and Governance Group, IP Australia, Canberra

Andrew SAINSBURY, First Secretary, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

AUTRICHE/AUSTRIA

Vera FUCHS (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

BÉLARUS/BELARUS

Ivan SIMANOUSKI, Head, International Cooperation Division, National Center of Intellectual Property (NCIP), Minsk

BOSNIE-HERZÉGOVINE/BOSNIA AND HERZEGOVINA

Lidija VIGNJEVIĆ (Mrs.), Director, Institute for Intellectual Property of Bosnia and Herzegovina, Mostar

BOTSWANA

Washington Thabo PHALE, Commercial Officer I, Registrar of Companies and Intellectual Property, Gaborone

BRÉSIL/BRAZIL

Flavia ELIAS TRIGUEIRO (Mrs.), Head, Division of Pharmaceutical Patents, Directorate of Patents, Brazilian National Institute of Industrial Property (INPI), Rio de Janeiro

Henrique CAVALIERI DA SILVA, Analyst, Coordination of Intellectual Property Global Issues, National Institute of Industrial Property (INPI), Rio de Janeiro

BURKINA FASO

Prosper VOKOUMA, ambassadeur, représentant permanent, Mission permanente, Genève

Evelyne ILBOUDO (Mme), ambassadeur, représentant permanent adjoint, Mission permanente, Genève

Chantal FORGO (Mme), directrice, Affaires juridiques et coopération internationale, Bureau burkinabé du droit d'auteur, Ouagadougou

Samson Arzouma III OUEDRAOGO, deuxième conseiller de l'Ambassade, Mission permanente, Genève

CAMEROUN/CAMEROON

Magui Angèle KOUBITOBO BATISSECK NNOKO (Mme), directeur du développement technologique et de la propriété industrielle, Direction du développement technologique et de la propriété industrielle (MINMIDT), Ministère des mines, de l'industrie et du développement technologique, Yaoundé

CANADA

Saida AOUIDIDI, Analyst, Canadian Intellectual Property Office, Ministry of Industry, Québec

Frédérique DELAPREE (Ms.), Trade Policy Officer, Intellectual Property Trade Policy Division, Ministry of Foreign Affairs, Trade and Development, Ottawa

Sophie GALARNEAU (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

CHILI/CHILE

Felipe FERREIRA, Asesor Legal, Dirección de Relaciones Económicas Internacionales, Ministerio de Relaciones Exteriores, Santiago

Catalina OLIVOS (Sra.), Asesora, Departamento Internacional y de Políticas Públicas, Instituto Nacional de Propiedad Industrial, Santiago

Marcela PAIVA (Sra.), Consejera, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

CHINE/CHINA

ZHANG Peng (Ms.), Deputy Director General, International Cooperation Department, State Intellectual Property Office (SIPO), Beijing

SONG Pingping (Ms.), Director, Copyright Management Department, National Copyright Administration (NCAC), Beijing

SHU Lingmin (Ms.), Deputy Director, International Cooperation Department, State Intellectual Property Office (SIPO), Beijing

YANG Ping (Ms.), Project Administrator, International Cooperation Department, State Intellectual Property Office (SIPO), Beijing

COLOMBIE/COLOMBIA

Juan José QUINTANA ARANGUREN, Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Gabriel DUQUE, Embajador, Representante Permanente Adjunto, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Geneva

María Catalina GAVIRIA BRAVO (Sra.), Consejera Comercial, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

Juan Camilo SARETZKI, Consejero, Misión Permanente, Ginebra

Oscar SALAZAR ROJAS, Asesor, Subdirección de Ciencia y Tecnología, Departamento Nacional de Planeación, Bogotá, D.C.

COMORES/COMOROS

Maecha Hamada ZOUBERT, directeur technique de l'industrie, Direction générale de l'industrie, Ministère de la production, de l'environnement, de l'énergie, de l'industrie et de l'artisanat, Moroni

Mouigni MOHAMED, chef, Service de norme et qualité, Direction générale de l'industrie, Ministère de la production, de l'environnement, de l'énergie, de l'industrie et de l'artisanat, Moroni

Ahmed ZALIA, agent, Service de norme et qualité, Direction générale de l'industrie, Ministère de la production, de l'environnement, de l'énergie, de l'industrie et de l'artisanat, Moroni

DANEMARK/DENMARK

Michael BERNER, Chief Legal Adviser, Danish Patent and Trademark Office, Ministry of Business and Growth, Taastrup

DJIBOUTI

Mohamed Siad DOUALEH, ambassadeur, représentant permanent, Mission permanente, Genève

ÉGYPTE/EGYPT

Sameh EL KHISHIN, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

EL SALVADOR

Jorge Camilo TRIGUEROS GUEVARA, Negociador de Propiedad Intelectual, Ministerio de Economía, San Salvador

Martha Evelyn MENJIVAR CÓRTEZ (Sra.), Consejera Legal, Misión Permanente, Ginebra

ÉQUATEUR/ECUADOR

Juan Fernando SALAZAR, Director Nacional, Propiedad Industrial del Instituto Ecuatoriano de la Propiedad Intelectual, Quito

María Belén RIVERA LIMA (Sra.), Asesor, Dirección de Propiedad Intelectual, Quito

Juan Carlos CASTRILLÓN, Ministro, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

ESPAGNE/SPAIN

Lucía GUTIÉRREZ GARCÍA (Sra.), Jefa de Área, Subdirección General de Propiedad Intelectual, Ministerio de Educación, Cultura y Deporte, Madrid

Xavier BELLMONT ROLDÁN, Consejero, Misión Permanente, Ginebra

ÉTATS-UNIS D'AMÉRIQUE/UNITED STATES OF AMERICA

Peter MULREAN, Minister Counsellor Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

David GERK, Patent Attorney, Office of Policy and International Affairs, United States Patent and Trademark Office, (USPTO), Department of Commerce, Alexandria

Carisa LACROSSE (Ms.), Foreign Affairs Officer, Intellectual Property Office, United States Department, Washington, D.C.

Marina LAMM (Ms.), Patent Attorney, Office of Policy and External Affairs, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Department of Commerce, Alexandria

Jennifer NESS (Ms.), Attorney Advisor, Office of Policy and External Affairs, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Department of Commerce, Alexandria

J. Todd REVES, Attorney Advisor, Office of Policy and International Affairs, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Alexandria

Melissa KEHOE (Ms.), Counsellor (Economic and Science Affairs), Permanent Mission, Geneva

Karin L. FERRITER (Ms.), Intellectual Property Attaché, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

Kristine SCHLEGELMILCH (Ms.), IP Attaché, (Economic and Science Affairs), Permanent Mission, Geneva

ÉTHIOPIE/ETHIOPIA

Yanit Abera HABTEMARIAM (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

FÉDÉRATION DE RUSSIE/RUSSIAN FEDERATION

Elena KULIKOVA (Ms.), Head of Division, Legal Department, Ministry of Foreign Affairs, Moscow

Maria MELNICHUK (Ms.), Specialist, International Cooperation Department, Federal Service for Intellectual Property (Rospatent), Moscow

FRANCE

Nestor MARTINEZ-AGUADO, rédacteur propriété intellectuelle, Sous-direction des affaires économiques internationales, Ministère des affaires étrangères et du développement international, Paris

GÉORGIE/GEORGIA

Ketevan KILADZE (Mrs.), International Affairs Officer, International Affairs and Project Management Division, National Intellectual Property Center of Georgia (SAKPATENTI), Mtskheta

GHANA

Alexander BEN-ACQUAAH, Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

GRÈCE/GREECE

Alexandros ALEXANDRIS, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Paraskevi NAKIOU (Ms.), Attaché, Permanent Mission, Geneva

GUATEMALA

Flor de María GARCÍA DÍAZ (Sra.), Consejera, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), la Organización Mundial de la Propiedad Intelectual (OMPI) y la Conferencia de las Naciones Unidas sobre Comercio y Desarrollo (UNCTAD), Ginebra

GUINÉE ÉQUATORIALE/EQUATORIAL GUINEA

Luis Maria SABADEL BIZANTINO, Vice presidente, Consejo de Investigaciones Científicas y Tecnológicas (CICTE), Ministerio de Agricultura, Malabo

Aniceto Jesus ELA COFFI, Director General, Propiedad Intelectual, Consejo de Investigaciones Científicas y Tecnológicas (CICTE), Ministerio de Agricultura, Malabo

HAÏTI/HAITI

Emmelie Ciriaque PROPHETE MILCE (Mme), directeur général, Bureau haïtien du droit d'auteur, Ministère de la culture, Port-au-Prince

INDE/INDIA

Alpana DUBEY (Mrs.), First Secretary, Economic Division, Permanent Mission, Geneva

INDONÉSIE/INDONESIA

Head, Commercialization Affairs, Center of Research of ,SAGALA Firman Harryanto
Technology and Intellectual Property Rights, Ministry of Industry, Jakarta

Surahno SURAHNO, Head, Finance Affairs, Secretariat, Directorate General of Intellectual Property Rights, Ministry of Law and Human Rights, Jakarta

Antonius Yudi TRIANTORO, Head, Standardization, Dispute Settlement and Intellectual Property Rights Division, Ministry of Foreign Affairs, Jakarta

Zakiyudin ZAKIYUDIN, Head, Center for Technology Assessment and Intellectual Property Rights, Agency for Industrial Policy, Business Climate and Quality Assessment, Ministry of Industry, Jakarta

Triyono WIBOWO, Ambassador, First Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Edi YUSUP, Ambassador, First Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Razilu RAZILU, Executive Secretary, Directorate General of Intellectual Property Rights, Ministry of Law and Human Rights, Jakarta

ization, Dispute Settlement and Intellectual Antonius Yudi TRIANTORO, Head, Standard Property Rights Division, Ministry of Foreign Affairs, Jakarta

CDIP/14/13
Annex
8

Nina Saraswati DJAJAPRAWIRA (Ms.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Erik MANGAJAYA, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

IRAN (RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE D’)/IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF)

International Legal Department, Ministry of Foreign Affairs, Director Mahmoud ESFAHANI NEJAD, Deputy Foreign Affairs, Tehran

IRLANDE/IRELAND

Cathal LYNCH, Intellectual Property Attaché, Permanent Mission, Geneva

Eileen CROWLEY (Ms.), Intern, Permanent Mission, Geneva

ITALIE/ITALY

Tiberio SCHMIDLIN, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

JAPON/JAPAN

Hirokazu NAKANO, Director, Multilateral Policy Office, International Policy Division, Policy Planning and Coordination Department, Japan Patent Office (JPO), Tokyo

Yoshinari OYAMA, Deputy Director, International Policy Division, International Organization Section, Japan Patent Office (JPO), Tokyo

JORDANIE/JORDAN

Zain AL AWAMLEH (Mrs.), Acting Director, Industrial Property Protection, Ministry of Industry, Trade and Supply, Amman

KENYA

Marisella OUMA (Ms.), Executive Director, Kenya Copyright Board, Office of the Attorney General and Department of Justice, Kenya Copyright Board, Nairobi

Timothy KALUMA, Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

LETTONIE/LATVIA

Guntis RAMANS, Director, Department of Examination of Inventions, Patent Office, Riga

LIBYE/LIBYA

Naser ALZAROUG, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

MAROC/MOROCCO

Meriem KHATOURI (Mme), directrice des études et du développement des médias, Ministère de la communication, Rabat

Bedreddine RADI, directeur, Bureau marocain du droit d'auteur (BMDA), Direction générale, Ministère de la communication, Rabat

MAURITANIE/MAURITANIA

Mohamed El Moctar SIDI AHMED, conseiller technique, chargé du patrimoine, Ministère de la culture, Nouakchott

MEXIQUE/MEXICO

Sara MANZANO MERINO (Sra.), Asistente, Misión Permanente, Ginebra

MONACO

Gilles REALINI, premier secrétaire, Mission permanente, Genève

NÉPAL/NEPAL

Uttam Kumar BHATTARAI, Secretary, Ministry of Industry, Kathmandu

Suresh ADHIKARI, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Lalita SILWAL (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

NICARAGUA

Ada Francis AGUIRRE SÁNCHEZ (Sra.), Analista de Marcas, Registro de la Propiedad Intelectual, Ministerio de Fomento, Industria y Comercio, Managua

NIGER

Ide SITA, directeur général, Bureau nigérien du droit d'auteur (BNDA), Ministère de la culture, des arts et des loisirs, Niamey

NIGÉRIA/NIGERIA

Umunna H. ORJIAKO, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Hasiya Inusa ISA (Mrs.), Barrister, Senior Assistant Registrar, Commercial Law Department, Federal Ministry of Industry, Trade and Investment, Abuja

Chichi U. UMESI, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

PAKISTAN

Fareha BUGTI (Ms.), First Secretary, Acting Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

PANAMA

Zoraida RODRÍGUEZ MONTENEGRO (Sra.), Representante Permanente Adjunta, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

PHILIPPINES

Lolibeth MEDRANO (Mrs.), Director III, Patent Bureau, Manila

Enrico FOS, Minister, Permanent Mission, Geneva

POLOGNE/POLAND

Wojciech PIATKOWSKI (Ms.), First Counsellor, Permanent Mission, Geneva

PORTUGAL

Filipe RAMALHEIRA, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE ARABE SYRIENNE/SYRIAN ARAB REPUBLIC

Ali DAGHMAN, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE DE CORÉE/REPUBLIC OF KOREA

Daegyeong YANG, Assistant Deputy Director, Multilateral Affairs Division, Korean Intellectual Property Office (KIPO), Daejeon

RÉPUBLIQUE DE MOLDOVA/REPUBLIC OF MOLDOVA

Svetlana MUNTEANU (Mrs.), Deputy Director General, State Agency on Intellectual Property of the Republic of Moldova (AGEPI), Chisinau

RÉPUBLIQUE POPULAIRE DÉMOCRATIQUE DE CORÉE/DEMOCRATIC PEOPLE'S REPUBLIC OF KOREA

KIM Myong Hyok, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE TCHÈQUE/CZECH REPUBLIC

Evžen MARTÍNEK, Lawyer, International Department, Industrial Property Office, Prague

Jan WALTER, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE-UNIE DE TANZANIE/UNITED REPUBLIC OF TANZANIA

Doreen Anthony RWABUTAZA (Mrs.), Chief Executive Officer and Copyright Administrator, Copyright Society of Tanzania, Ministry of Industry and Trade, Dar es Salaam

David GEOFFREY, Trade Officer, Multilateral Trade, Ministry of Industry and Trade, Dar es Salaam

Hakiel Ombeni GONJA, Assistant Registrar, Business Registrations and Licensing Agency (BRELA), Dar es Salaam

ROUMANIE/ROMANIA

Mihaela UHR (Mrs.), Legal Advisor, State Office for Inventions and Trademarks (OSIM), Bucharest

Petre OHAN, Examiner, Appeals and Revocation Division, State Office for Inventions and Trademarks (OSIM), Bucharest

ROYAUME-UNI/UNITED KINGDOM

Jane HIGGINS (Ms.), Senior Policy Advisor, Department for Business, Innovation and Skills, International Policy Directorate, UK Intellectual Property Office (UK IPO), Newport

Francis ROODT, Senior Policy Advisor, UK Intellectual Property Office (UK IPO), Newport

Beverly PERRY (Ms.), Policy Officer, International Policy Directorate, UK Intellectual Property Office (UK IPO), Newport

RWANDA

Yves SANGANO, Acting Registrar General, Office of the Registrar General, Rwanda Development Board, Kigali

Myriam GATSIMBANYI (Ms.), Officer in Charge of Intellectual Property Policy, Trade and Investment and Intellectual Property, Ministry of Trade and Industry, Kigali

SÉNÉGAL/SENEGAL

Abdoul Aziz DIENG, conseiller technique no. 1, Ministère de la culture et de la communication, Dakar

SEYCHELLES

Benjamine Marie-France ROSE (Ms.), Principal Secretary, Department of Culture, Ministry of Tourism and Culture, Victoria

Sybil Jones LABROSSE (Mrs.), Manager, Cultural Property and Copyrights, Department of Culture, Ministry of Tourism and Culture, Victoria

SLOVAQUIE/SLOVAKIA

Jitka MIKULIČOVÁ (Mrs.), Lawyer, Legal Services and Dispute Procedures Department, Industrial Property Office, Banská Bystrica

SRI LANKA

Geethanjali Rupika RANAWAKA (Mrs.), Director General, National Intellectual Property Office, Ministry of Industry and Commerce, Colombo

SUISSE/SWITZERLAND

Olga ALLEMANN (Mme), conseillère juridique, Division du droit et des affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

Ursula SIEGFRIED (Mme), conseillère juridique, Division du droit et des affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

Jack WILLIAMS, conseiller juridique, Division du droit et des affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

SURINAME

Kenneth Steven JAKAOEMO, Acting Head, International Relations, Bureau of Intellectual Property, Ministry of Justice and Police, Paramaribo

THAÏLANDE/THAILAND

Wiboolasana RUAMRAKSA (Ms.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

Thani THONGPHAKDI, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Chatri ARCHJANANUN, Minister, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

Chatri UDOMWICHAIWAT, Minister, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

Sorayut CHASOMBAT (Ms.), Minister, Counsellor, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

Chakra YODMANI, Minister Counsellor, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

Varapote CHENSAVASDIJAI, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Piyaporn PUTANAPAN, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Navarat TANKAMALAS, Trade Officer, Department of Intellectual Property, Bangkok

Chuthaporn NGOKKUEN (Ms.), Second Secretary, Department of International Economic Affairs, Ministry of Foreign Affairs, Bangkok

TOGO

Laré Arzouma BOTRE, juriste responsable, Direction de propriété intellectuelle au secrétariat d'état, chargé de l'industrie, Lomé

TRINITÉ-ET-TOBAGO/TRINIDAD AND TOBAGO

Justin SOBION, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

TUNISIE/TUNISIA

Nebil BEN BECHIR, directeur général, Institut national de la normalisation et de la propriété industrielle (INNORPI), Tunis

Mohamed AMAYRI, chef de service, l'office tunisien de protection des droits auteurs et droits connexes (OTPDA), Tunis

TURQUIE/TURKEY

Ismail GÜMÜS, Patent Examiner, International Affairs Department, Turkish Patent Institute (TPI), Ankara

UKRAINE

Oksana SHPYTAL (Ms.), Head, European Integration and International Cooperation Division, State Intellectual Property Service, Kyiv

YÉMEN/YEMEN

Farook MUFLEH, Director, Patent and Designs Department, Ministry of Industry and Trade, Sana'a

Mohamed ALQASEMY, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

II. ORGANISATIONS INTERNATIONALES INTERGOUVERNEMENTALES/
INTERNATIONAL INTERGOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

ORGANISATION MONDIALE DU COMMERCE (OMC)/WORLD TRADE
ORGANIZATION (WTO)

Jayashree WATAL (Ms.), Counsellor, Intellectual Property Division, Geneva

WU Xiaoping (Ms.), Counsellor, Intellectual Property Division, Geneva

SOUTH CENTRE

Viviana MUÑOZ TÉLLEZ (Ms.), Manager, Innovation and Access to Knowledge Programme, Geneva

Carlos CORREA, Special Advisor, Trade and Intellectual Property, Geneva

German VELÁSQUEZ, Special Advisor, Health and Development, Geneva

Nirmalya SIAM, Programme Officer, Innovation and Access to Knowledge Programme, Geneva

Daniela GUERAS (Ms.), Intern, Innovation and Access to knowledge Programme, Geneva

ORGANISATION AFRICAINE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (OAPI)/AFRICAN
INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION (AIPO)

Worou Die-Donné ALAGBE, directeur général, Agence nationale de la propriété industrielle (ANAPI), Ministère de l'industrie, du commerce et des petites et moyennes entreprises, Cotonou

Luis Maria SABADEL BIZANTINO, vice-président, Conseil de la science et la recherche technologique, Conseil de recherche scientifique et technologique (CICTE), Malabo

L'UNION AFRICAINE (UA)/AFRICAN UNION (AU)

Georges Rémi NAMEKONG, Minister Counsellor, Geneva

UNION EUROPÉENNE/EUROPEAN UNION

Margreet GROENENBOOM (Mrs.), Policy Officer, Directorate General Marketing, Industrial Property, Legal and Policy Affairs, Brussels

OFFICE DES BREVETS DU CONSEIL DE COOPÉRATION DES ÉTATS ARABES DU GOLFE (CCG)/PATENT OFFICE OF THE COOPERATION COUNCIL FOR THE ARAB STATES OF THE GULF (GCC PATENT OFFICE)

Nourah ALAJMI (Mrs.), Formal Examiner, Formal Examination, Riyadh

Nourah ALHOKAIR (Ms.), Formal Examiner, Grant and Publishing, Riyadh

ORGANISATION DE COOPÉRATION ISLAMIQUE (OCI)/ORGANIZATION OF ISLAMIC COOPERATION (OIC)

Halim GRABUS, premier secrétaire, Délégation permanente, Genève

III. ORGANISATIONS INTERNATIONALES NON GOUVERNEMENTALES/
INTERNATIONAL NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

Asociación Argentina de Intérpretes (AADI)

Susana RINALDI (Sra.), Directora, Relaciones Internacionales, Buenos Aires
Martin MARIZCURRENA ORONoz, Consultor, Asuntos Internacionales, Buenos Aires

Association internationale pour le développement de la propriété intellectuelle (ADALPI)/International Society for the Development of Intellectual Property (ADALPI)
Brigitte LINDNER (Ms.), Chair, Geneva

Association européenne des étudiants en droit (ELSA International)/European Law Students' Association (ELSA International)

Francesco ARMAROLI, Representative, Brussels
Nikoleta CHRISTOFIDI (Mrs.), Representative, Brussels
Jan DOHNAL, Representative, Brussels
Alexandra MOLITORISOVA (Mrs.), Representative, Brussels
Mine TUNCAY (Mrs.), Representative, Brussels

Association latino-américaine des industries pharmaceutiques (ALIFAR)/Latin American Association of Pharmaceutical Industries (ALIFAR)

Luis Mariano GENOVESI, Asesor, Buenos Aires

Association littéraire et artistique internationale (ALAI)/International Literary and Artistic Association (ALAI)

Victor NABHAN, président, Paris

Cámara Industrial de Laboratorios Farmacéuticos Argentinos (CILFA)

Alfredo CHIARADIA, Director General, Buenos Aires

Confédération internationale des éditeurs de musique (CIEM)/International Confederation of Music Publishers (ICMP)

Coco CARMONA (Ms.), Head, Legal and Regulatory Affairs, Brussels

Centre international pour le commerce et le développement durable (ICTSD)/International Center for Trade and Sustainable Development (ICTSD)

Pedro ROFFE, Senior Associate, Geneva

Ahmed ABDEL LATIF, Senior Program Manager, Geneva

Anand NITHYA (Ms.), Program Assistant, Geneva

Daniel ROBINSON, Visiting Fellow, Geneva

Comité consultatif mondial de la société des amis(CCMA)/Friends World Committee for Consultation (FWCC)

Jonathan WOOLLEY, Director, Geneva

David ELLIOTT, Programme Assistant, Food and Sustainability, Geneva

Susan BRAGDON (Ms.), Representative, Geneva

Conseil national pour la promotion de la musique traditionnelle du Congo (CNPMTIC)

Jacques MATUETUE, président, Kinshasa

Genéviève MBONGO KIESE (Mme), attaché de presse, Kinshasa

Marien MABILA LOLA (Mme), chargé du développement et questions juridiques, Kinshasa

CropLife International

Tatjana R. SACHSE (Ms.), Legal Advisor, Geneva

Fédération ibéro-latino-américaine des artistes interprètes ou exécutants (FILAIE)/

Ibero-Latin-American Federation of Performers (FILAIE)

Luís COBOS PAVÓN, Presidente, Madrid

José Luís SEVILLANO ROMERO, Presidente del Comité Técnico, Madrid

Paloma LÓPEZ PELÁEZ (Sra.), Miembro del Comité Jurídico, Madrid

Miguel PÉREZ SOLÍS, Asesor Jurídico de la Presidencia, Madrid

Fédération internationale de la vidéo (IFV)/International Video Federation (IVF)

Scott MARTIN, Legal Advisor, Brussels

Benoît MÜLLER, Legal Advisor, Brussels

Fédération internationale de l'industrie du médicament (FIIM)/International Federation of Pharmaceutical Manufacturers Associations (IFPMA)

Manisha DESAI (Ms.), Senior Advisor, Geneva

Fédération internationale des associations de producteurs de films (FIAPF)/International Federation of Film Producers Associations (FIAPF)

Bertrand MOULLIER, Senior Advisor, Paris

Fédération internationale des organismes gérant les droits de reproduction (IFRRO)/International Federation of Reproduction Rights Organizations (IFRRO)
Olav STOKKMO, Chief Executive and Secretary General, Brussels
Anita HUSS (Mrs.), Legal Consultant, Brussels
Pierre-Olivier LESBURGUERES, Legal Assistant, Brussels

Health and Environment Program (HEP)
Madeleine SCHERB (Mme), économiste, présidente, Genève
Pierre SCHERB, conseiller juridique, Genève

Ingénieurs du Monde (IdM)
François ULLMAN, président, Divonne

International Institute for Intellectual Property Management (I3PM)
Ana Vigouroux (Mrs.), Intellectual Property Lawyer, Munich

International Network for Standardization of Higher Education Degrees (INSHED)
François ULLMAN, President, Geneva

Knowledge Ecology International, Inc. (KEI)
Thiru BALASUBRAMANIAM, Managing Director, KEI Europe, Geneva

Maloca Internationale
Leonardo Rodríguez-Pérez, Chair, Geneva
Laura Rodríguez-Pérez (Mrs.), Representative, Geneva

Medicines Patent Pool Foundation
Esteban BURRONE, Head of Policy, Geneva
Erika DUENAS (Ms.), Advocacy Officer, Geneva

Third World Network
Gopakumar KAPPOORI, Research Advisor, Geneva

Union internationale des éditeurs(UIE)/International Publishers Association (IPA)
Jens BAMMEL, Secretary General, Geneva
José BORGHINO, Policy Director, Geneva

IV. BUREAU/OFFICERS

Président/Chair: Mohamed Siad DOUALEH (Djibouti)

Secrétaire/Secretary: Irfan BALOCH (OMPI/WIPO)

V. SECRÉTARIAT DE L'ORGANISATION MONDIALE DE LA PROPRIÉTÉ
INTELLECTUELLE (OMPI)/SECRETARIAT OF THE WORLD INTELLECTUAL
PROPERTY ORGANIZATION (WIPO)

Francis GURRY, directeur général/Director General

Geoffrey ONYEAMA, vice-directeur général/Deputy Director General

Irfan BALOCH, secrétaire du Comité du développement et de la propriété intellectuelle (CDIP) et directeur, Division de la coordination du Plan d'action pour le développement/Secretary to the Committee on Development and Intellectual Property (CDIP) and Director, Development Agenda Coordination Division

Georges GHANDOUR, administrateur principal de programme, Division de la coordination du Plan d'action pour le développement/Senior Program Officer, Development Agenda Coordination Division

Ammar IBRAHIM, administrateur adjoint chargé de l'appui au programme, Division de la coordination du Plan d'action pour le développement/Associate Program Support Officer, Development Agenda Coordination Division

[نهاية الوثيقة]